المسار السياسيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ على المحور الزمنيّ

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

جدول المحتويات

مقدّمة من قِبل مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ 2

مقدّمة من قبل مؤسّسة فريدريخ إيبرت إسرائيل 3

المسار السياسيّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير من مؤتمر مدريد وحتّى اليوم – المواقف الإسرائيليّة في القضايا المركزيّة الأربع: الحدود، الأمن، القدس واللاجئين

شاؤول أريئيلي 4

عندما لا تكون التنازلات مؤلمة بالدرجة التي كانت متوقّعة

إلياس زنانيري 24

وعد غير محقّق: الدور التاريخيّ للولايات المتّحدة في عمليّة السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة

دان روتم 52

الشروط الاستراتيجية لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

إفرايم لافي 68

عن المؤلّفين 76

تم اصدار هذا الكتيب بفضل التمويل السخيّ من مؤسّسة فريدريخ إيبرت، إسرائيل. ونحن نشكر المؤسّسة على تعاونها المتواصل.

الآراء الواردة في هذا الكتيب لا تعكس بالضرورة مواقف مؤسّسة فريدريخ إيبرت، و/أو مواقف الكلّيّة الأكاديميّة نتانيا

يمنع بتاتًا أي استخدام تجاري لمنشورات مؤسّسة فريدريخ إيبرت أو الكلّيّة الأكاديميّة نتانيا دون إذن خطيّ.

كانون الأول, 2014

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN:
978-965-92408-1-4

المحرر العلمي: د. إفرايم لافي

التحرير والترجمة العربيّة:
إلياس زنانيري، نواف عثامنة

صور:
مكتب الصحافة الحكومي
تصوير: عاموس بن جرشوم، آفي أوحايون
إيميج بنك Thinkstockphotos
AP Images

مقدّمة من قِبل مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ

بعد بداية مبادرة وزير الخارجيّة جون كيري في صيف العام 2013، أصبحنا على قناعة بوجود عائقين رئيسيّين أمام نجاح المبادرة:

1. لم يؤمن المجتمع الإسرائيليّ –بغالبيّته– باحتمالات نجاح المبادرة. ينبع هذا الشكّ جزئيًّا من عدم معرفة تفاصيل التقارب الذي حصل بين الطرفين خلال المفاوضات السابقة حول القضايا الجوهريّة.
2. المطلب الإسرائيليّ إجراء المفاوضات "بدون شروط مسبقة"، بدل استئنافها من المكان الذي توقّفت عنده المفاوضات خلال فترة حكومة أولمرت، أضرّ بثقة الجانب الفلسطينيّ بكلّ ما يتعلّق بمبدئيّة الجانب الإسرائيليّ في القضايا الجوهريّة.

على ضوء ما تقدّم، توصّلت اللجنة التوجيهيّة لمركز ش. دنيئيل أبراهام إلى الإدراك أنّ المجتمع الإسرائيليّ، وصنّاع السياسات، وقادة الرأي العامّ على وجه الخصوص، بحاجة إلى وثيقة تضع رسمًا تخطيطيًّا لسلسلة المفاوضات المختلفة بين دولة إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، منذ بدايتها في تسعينيّات القرن الماضي حتّى مبادرة وزير الخارجيّة كيري. من شأن هذا النوع من التوثيق تشكيل قاعدة لفهم الماضي ولانطلاقة سياسيّة مستقبليّة.

توجّهنا في عام 2013 إلى مؤسّسة فريدريخ إيبرت، التي عملنا معها سابقًا في الموضوع الفلسطينيّ ومواضيع أخرى، من أجل التعاون في هذا المشروع الهامّ. بسبب أهمّيّة المبادرة، تجنّد كلّ من د. فيرنر بوشرا، مدير فرع المؤسّسة في إسرائيل، والسيّدة يهوديت ستلماخ، مديرة مشاريع المؤسّسة، وقرّرا تقديم الدعم الهام لتنفيذ المشروع. نحن نشكر المؤسّسة على هذا التعاون، بالدعم والتفكير وجدوى المشروع.

مع بداية عام 2014، توجّهنا إلى ثلاثة باحثين، كي يعمل كلّ منهم على تحليل جانب معيّن من المسار السياسيّ. وطلبنا من السيّد إلياس زنانيري، المستشار السياسيّ والإعلاميّ، والذي رافق المسار السياسيّ على مدار عدّة سنوات، أن يعمل على تحليل المواقف الفلسطينيّة خلال المفاوضات المختلفة. وطلبنا من العقيد (احتياط) شاؤول أريئيلي، الباحث في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، والذي كان في السابق رئيس مديريّة مفاوضات التسوية الدائمة في مكتب رئيس الحكومة إيهود باراك، تحليل المواقف الإسرائيليّة على مدار السنين. بالإضافة إلى ذلك، طلبنا من السيّد دان روتم، مستشار البحوث في مركز ش. دنيئيل أبراهام للسلام في الشرق الأوسط في واشنطن، تحليل الوساطة الأمريكيّة على مدار السنين.

كان هذا المشروع هو المشروع البحثيّ الأخير بمبادرة المرحوم د. روبين فدهتسور، مدير المركز، الذي رحل عنّا قبل الأوان في حادث طرق في نيسان من العام 2014. وكان من المفترض أن يكون المحرّرَ العلميّ لهذا المشروع، وأن يساهم في كتابة الفصل التلخيصيّ، الذي يحلّل مقالات الباحثين ويطرح توصياتٍ عمليّةً تستند إلى هذا البحث.

بعد وفاة روبين المأسويّة، قرّرنا مواصلة المشروع رغم الصعوبات. فتوجّهنا إلى صديقه العقيد (احتياط) د. إفرايم لافي، مدير مركز تامي شتاينمتس لدراسات السلام في جامعة تل أبيب، وطلبنا منه أن يأخذ على عاتقه دور المحرّر العلميّ للمشروع. نحن على ثقة أنّ روبين كان سيوافقنا هذا القرار.

في غضون فترة قصيرة، أخذ د. لافي على عاتقه دور المحرّر العمليّ، وساهم في كتابة فصل هامّ لهذه الدراسة، يناقش فيه استنتاجات الباحثين ويقترح توصياتٍ عمليّةً لصنّاع السياسات. نشكر أفرايم لافي لاستعداده لأخذ هذا الدور على عاتقه في هذه الظروف المؤسفة، الدور الذي تطلّب العديد من اللقاءات مع الباحثين والعمل المتفاني معهم.

نحن نأمل أن تعرض هذه الدراسة للمجتمع الإسرائيليّ التقاربَ الهامّ الذي تَشكَّلَ بين الأطراف حول القضايا الجوهريّة منذ التسعينيّات، وأن تُستغلّ كأداة بيد صُنّاع القرار في محاولاتهم المستقبليّة للتوصّل إلى سلام دائم مع الفلسطينيّين.

نشكر كلاً من مؤسّسة فريدريخ إيبرت، والباحثين والمحرّر العلمي الذين ساهموا كثيرًا في إنجاح المشروع.

العميد (احتياط) د. إفرايم سْنِيه
الرئيس
مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ
الكلّيّة الأكاديميّة نتانيا

السيّد إيلي فريدمان
مدير المشاريع
مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ
الكلّيّة الأكاديميّة نتانيا

مقدّمة من قبل مؤسّسة فريدريخ إيبرت إسرائيل

عندما زار المرحوم د. روبين فدهتسور والسيّد إيلي فريدمان، من مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ في كلّيّة نتانيا، مكاتبَ مؤسّسة فريدريخ إيبرت، واقترحا هذا المشروع البحثيّ، كان ردّ فعلنا الأوّليّ أننا فوجئنا بعدم وجود دراسة كهذه حتّى الآن. فالحقيقة أنّ إسرائيل والفلسطينيّين شاركوا، منذ العام 1991، في جولات لا تُحصى من المفاوضات دون التوصّل إلى اتّفاق حتّى اليوم، هذه الحقيقة تتطلّب دراسة مستفيضة للمسار، بل تستدعي نصيحة مهنيّة من مختصّين.

تستعرض هذه الدراسة ثلاث وجهات نظر لنفس المسار: الإسرائيليّة والفلسطينيّة والأمريكيّة. تتناول المقالات التغييرات التي طرأت على توجُّهات وإدراك أطراف المفاوضات، وكذلك الوسطاء الأمريكان على امتداد المحور الزمنيّ. وبالطبع، يمكن التعلّم من المقالات كيفيّة التوصُّل إلى تفاهمات بعيدة المدى بخصوص مواضيع معيّنة، بينما بقيت الفجوات كبيرة بالنسبة لمواضيع أخرى. أمّا الاستنتاجان الرئيسيّان من هذه الدراسة التي بين أيدينا، فهما:

لم ينجح الطرفان خلال كل هذه السنوات في رؤية الأمور من وجهة نظر الآخر، ولذلك لم يستطيعا (وربّما لم يرغبا) أن يفهم كل منهما احتياجات الآخر.

باشر الطرفان مسار المفاوضات دون أن يحدّدا لأنفسهما الهدف الإستراتيجيّ، وهو إحراز اتّفاقيّة سلام مستدامة تؤدّي إلى دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام.

في هذه الظروف، النتائج المخيِّبة للأمل ليست مفاجِئة.

د. روبين فدهتسور، الذي كان صديقًا وشريكًا لمؤسّسة فريدريخ إيبرت على مدار سنين عديدة، والذي توفّي قبل أوانه في شهر نيسان 2014، كان الصوتَ النقديَّ الصادر عن حبّه العميق وإخلاصه لدولته، التي كان قلقًا جدًّا على مستقبلها. لقد أُوْلى لهذا المشروع البحثيّ أهمّيّة كبيرة، على أمل أن تساهم نتائج البحث في تعبيد مسالك جديدة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، كي ينضج في نهاية الأمر اتّفاق سلام مستدام بين الشعبيين وحياة الرفاهية للجميع. لقد أدّت جولة الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحماس عام 2014 إلى المعاناة القاسية والحزن للطرفين، وفقدانِ الأمل لدى الطرفين –وهذه الأمور جميعها تشكّل إثباتًا آخر لضرورة الحلّ الحقيقيّ للصراع، ومن المفضّل أن يكون ذلك عاجلاً لا آجلاً. نحن في مؤسّسة إيبرت إسرائيل نشارك د. فدهتسور تطلّعاتِهِ، ونأمل أن تساهم هذه الدراسة في إدراك سوء تفاهم وأخطاء الماضي، وفي رؤية حكيمة لاحتياجات الحاضر والمستقبل.

نشكر مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الإستراتيجيّ على هذا التعاون المثمر والذي أدّى هذه المرّة أيضًا إلى نتيجة نوعيّة وقيّمة.

د. فيرنر بوشرا

مدير مؤسسة فردريخ إيبرت فرع إسرائيل

المسار السياسيّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير من مؤتمر مدريد وحتّى اليوم – المواقف الإسرائيليّة في القضايا المركزيّة الأربع: الحدود، الأمن، القدس واللاجئين

شاؤول أريئيلي

المسار السياسيّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير من مؤتمر مدريد وحتّى اليوم – المواقف الإسرائيليّة في القضايا المركزيّة الأربع

1. يهدف هذا النصّ إلى استعراض اتفاقيّات ومواقف الحكومة الإسرائيليّة خلال المفاوضات السياسيّة مع منظمة التحرير الفلسطينية، من مؤتمر مدريد في 1999، مرورًا بمسار أوسلو وخارطة الطريق، وحتّى مهمّة وزير الخارجيّة الأمريكيّة جون كيري.
2. تعرض هذه الورقة الاتفاقيّات الموقّعة بين حكومة إسرائيل و م. ت. ف من خلال سلسلة وثائق، وكذلك المواقف الإسرائيليّة في إطار المفاوضات التي لم تتوّج باتفاقيّات.
3. سيتمّ عرض الاتفاقيّات والمواقف الإسرائيليّة في ثلاث فئات أساسيّة:
   - اتفاقيّات – إعلان المبادئ، اتفاقيّات مرحليّة (غزة وأريحا، الاتفاقيّة المرحليّة، بروتوكول الخليل، مذكّرة واي ريفر)
   - مفاوضات التسوية الدائمة – مؤتمر مدريد، مؤتمر كامب ديفيد، مؤتمر طابا، مؤتمر أنابوليس ومهمّة كيري.
   - اقتراحات وخطط – خطّة كلينتون، مبادرة الجامعة العربيّة وخارطة الطريق.
4. كما سيتمّ عرض "اتفاقيّة جنيف"، رغم أنها ليست وثيقة رسميّة، لكنها الوثيقة الوحيدة التي صيغت من قبل الطرفين كاتفاقيّة للوضع الدائم وهي تتناول جميع المسائل. والكثيرون يرون بها نموذجًا محتملا لاتفاق الوضع الدائم بين إسرائيل وفلسطين.
5. تستعرض هذه الورقة "القضايا المركزيّة" في الصراع فقط: الحدود، الأمن، القدس واللاجئين.
6. وزن القضايا المركزيّة (ومدى استعراضها هنا) يختلف خلال المفاوضات لسببين:
   - تمّت مناقشة بعضها فقط في مفاوضات التسوية النهائيّة.
   - مسألة الحدود والأراضي، والتي تشمل مسألة المستوطنات، هي القضيّة المركزيّة التي خُصص لها عادة معظم مسارات المفاوضات.
7. تمّت مسارات المفاوضات بين إسرائيل و م. ت. ف عبر قنوات مختلفة، وأحيانًا بالتوازي. كما كانت مباحثات في كلّ واحدة من القنوات بين شخصيّات من الطرفين تمّ إرشادهم من قبل الزعماء وأُلزموا بتقديم التقرير لهم فقط، لذلك تمّ عرض مواقف مختلفة من قبل نفس الطرف في نفس الفترة الزمنيّة.
8. التغييرات في المواقف الإسرائيليّة لا تتطوّر بشكل خطّيّ، بل تمّ في بعض الأحيان التراجع إلى مواقف قديمة. ويعود ذلك إلى حقيقة أنه تمّت إدارة المفاوضات وفق المبدأ "لا شيء متّفق عليه حتّى يتمّ الاتفاق على كلّ شيء"، وتمّ أحيانًا عرض تسويات في القضايا المركزيّة الأربع فقط كجزء من "صفقة" شاملة من "الأخذ والعطاء".

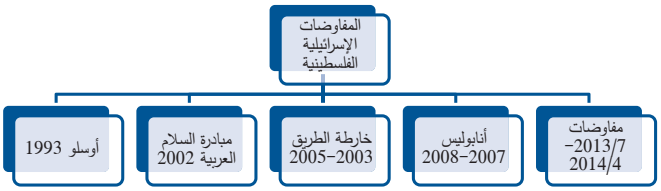

مؤتمر مدريد – 1991

بعد حرب الخليج الأولى استأنفت الولايات المتحدة جهودها للتوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط من خلال استغلال الوضع الذي نشأ بعد الحرب بين الدول العربيّة. في الأساس، اقترحت الولايات المتحدة إطارًا إجرائيًا لعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط. بناءً على هذا الاقتراح، تجري خلال المؤتمر مفاوضات إسرائيليّة فلسطينيّة حول حلّ من مرحلتين للصراع بينهما. في المرحلة الأولى يُقام حكم ذاتيّ لفترة انتقاليّة مدّتها خمس سنوات، وفي السنة السادسة تبدأ مفاوضات حول تسوية دائمة.

عُقد المؤتمر بمشاركة رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتيّ، ودُعي اليها ممثلو حكومة إسرائيل، سوريا، الأردن، لبنان ومصر، وكذلك ممثلون عن الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتيّ والاتحاد الأوروبيّ. وشارك الفلسطينيون في المؤتمر ضمن الوفد الأردنيّ. استجابت الأطراف للدعوة وعقد المؤتمر في العاصمة الاسبانيّة مدريد، بين 30 تشرين الأول وحتّى 1 تشرين الثاني 1991.

خلال التحضيرات الأوليّة لعقد مؤتمر مدريد في 1991، اتضح للأطراف المعنيّة أنه لا يمكن تجاهل مسألة القدس وسكانها العرب، لكن إسرائيل كانت قد وضعت شرطين لمشاركتها في المؤتمر: أولا، عدم ضم شخصيّات من القدس الشرقيّة في الوفد الأردنيّ الفلسطينيّ المشترك؛ ثانيا، إخراج القدس من جدول أعمال المؤتمر ومن مجالات إنفاذ التسوية المؤقتة، التي ستكرس لها غالبيّة مباحثات المؤتمر.

من الناحية الفعليّة، شملت المفاوضات بشكل غير مباشر قضية القدس الشرقيّة، وقد تمّت المفاوضات في القدس، وشارك فيها من الجانب الفلسطينيّ شخصيات من القدس الشرقيّة. في الفترة بين نيسان وتشرين الثاني 1991 جرت لقاءات وزير الخارجيّة الأمريكيّ، جيمس بيكر، مع وفد من ثلاث شخصيّات، أثنين منهم من القدس – حنان عشراوي وفيصل الحسينيّ. وكانت القدس الشرقيّة مركز أعمال الوفد الفلسطينيّ، في بيت الشرق. من خلال الاتصالات مع قيادة م. ت. ف في "الخارج" أصبح الوفد الفلسطينيّ ممثلا عن المنظمة، وتحول بيت الشرق إلى شبه فرع محليّ للدائرة الخارجية في منظمة التحرير الفلسطينيّة.

للمؤتمر نفسه لم تكن نتائج فوريّة، لكنه ساهم في مسار السلام الذي بدأ بعد ذلك بسنة. كما أوضح ذلك صائب عريقات، المسؤول عن المفاوضات مع إسرائيل من قبل م. ت. ف: "ذهبنا إلى مدريد تحت مظلّة الوفد الأردنيّ الفلسطينيّ. من جهة واحدة لم نكن منظمة التحرير الفلسطينيّة، ومن جهة ثانية تلقّينا التعليمات من عرفات وآخرين في تونس... على مضض، ومجبرًا منح شمير طابعًا رسميًا لمرجعيات [terms of reference] مسار السلام (قراريّ الأمم المتحدة 242 و 338). بدون مدريد لم نكن لنصل إلى أوسلو. هو لم

يدرك ما أدركناه نحن – أنّ الأمور ستتطوّر بشكل طبيعيّ وأنّ الذين حاولوا إيقاف المسار سوف يختفون".[1]

حالا مع اختتام أعمال المؤتمر، تمّ افتتاح مسار مباحثات مباشرة في واشنطن بين إسرائيل والوفد الأردنيّ الفلسطينيّ المشترك بدون م. ت. ف، رُغم أنه كان واضحًا للجميع، أنّ م. ت. ف هي التي تحرّك الخيطان عن بعد. عقدت الجولات الخمس الأولى من المباحثات في واشنطن عندما كان حزب الليكود بقيادة يتسحاق شمير في الحكومة. وتناولت هذه الجولات مسائل إجرائيّة. رفضت إسرائيل مناقشة التنازلات الحدودية، وكانت على استعداد للبحث فقط في خطّة حكم ذاتيّ محدودة للفلسطينيين.

تغيير القيادة في إسرائيل، عندما استبدل يتسحاق رابين يستحاق شمير، لم يغيّر أجواء المباحثات، كما وصف ذلك وزير الخارجيّة آنذاك شمعون بيرس: "كلّما تمّ إحراز تقدّم في المفاوضات مع الوفد الفلسطينيّ ازداد الانسحاب من الاتفاق. واصبحت المفاوضات تبدو أكثر فأكثر شبيهة بمؤتمر صحفيّ متواصل، حيث يحاول كلّ طرف أن يُثبت لرؤسائه بكلّ قوّته أنه صامد كصخرة أمام الرياح، وأن لا شيء سيزحزحه عن موقفه. فالوفد الفلسطينيّ كاد يتمزّق بين التعليمات وردود الفعل المتناقضة التي كانت تصله. فالتعليمات من تونس كانت صارمة. صحيح أن القيادة (م. ت. ف) لم تشارك مباشرة في المباحثات، لكنها هي التي قررت الموقف الفلسطينيّ، وكأنه نقاش أيديولوجيّ داخليّ، ومفاوضات بين طرف مع نفسه".[2]

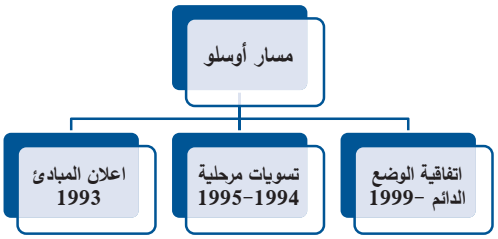

إعلان المبادئ – 1993

في عام 1992 تمّ انتخاب يستحاق رابين لرئاسة حكومة إسرائيل للمرة الثانية، بعد أن حصل على 44 نائبًا في الانتخابات التي جرت في 23 حزيران. حتّى الانتخابات السابقة، عام 1988، تلخّص الموقف المعلن لرابين وحزب العمل بخصوص اتفاقيّات سلام إضافيّة في ثلاثة مبادئ:

- لا للانسحاب لخطوط الرابع من حزيران 1967.
- لا لإخلاء مستوطنات إسرائيلية في المناطق التي ستعيدها إسرائيل في إطار اتفاقيّات مستقبليّة.
- لن يكون أيّ حوار مع م. ت. ف.[3]

برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثالثة عشرة فتح الباب أمام إمكانيّات أخرى: "يحمل حزب العمل رؤيا شرق أوسط جديد، لا توجد فيه المزيد من الحروب والإرهاب، ولن يتمّ توظيف موارد اقتصاديّة هائلة على سباق التسلح. سوف نعيش في شرق أوسط يعمّ فيه السلام، وفيه سوق مشتركة مع أنظمة ريّ إقليميّة، وسياحة، ومواصلات، واتصالات وتعاون في مجال الطاقة والثقافة والعلوم".[4]

1 عكيفا الدار، "مسار السلام في عيني صائب عريقات"، هآرتس، موقع والاه، 14 كانون الثاني 2006.

2 شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد (تل أبيب: ستيماتسكي، 1997)، ص 17.

3 في ايار 1989، وعندما كان وزيرًا للأمن، خرج في مبادرة سياسيّة حاول تطبيقها بواسطة اتفاق سلام مع الأردن.

4 أرشيف حزب العمل: http://www.archavoda.org.il/AvodaArch/matza/index.asp.

اتّسمت بداية ولايته الثانية كرئيس حكومة بالمباحثات التي جرت في واشنطن بين الوفد الإسرائيليّ والفلسطينيين، على خلفيّة تصعيد الانتفاضة في المناطق. سعى رابين إلى الانفصال الاقتصاديّ والماديّ بمبادرة إسرائيل.[5]

على هذه الخلفيّة بادر نائب وزير الخارجيّة، يوسي بيلين، إلى مفاوضات سريّة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، بهدف إنقاذ مفاوضات واشنطن من المأزق الذي وصلت إليه، وكما وصف ذلك مدير عام وزارة الخارجيّة في حينه، أوري سفير: "خلال العام 1992 قام بيلين بمشاركة الباحث النرويجيّ في العلوم الاجتماعيّة تيري لارسن... وتعاون الاثنان على افتتاح المفاوضات غير الرسميّة في 20 كانون الثاني في النرويج، بين البروفيسورين الإسرائيليين يائير هيرشفلد ورون بوندك وبين ثلاث شخصيّات من م. ت. ف أحمد قريع، حسن عصفور وماهر الكرد. وكان هدف هذه المباحثات التوصل إلى وثيقة غير رسميّة حول المبادئ الأساسيّة للسلام المستقبليّ بين إسرائيل والفلسطينيين".[6]

أدّت المفاوضات، التي تمّت بغالبيّتها في النرويج، إلى التوقيع على إعلان مبادئ من الطرفين في واشنطن في 13 أيلول 1993، وكان عنوانه "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتيّ الانتقاليّ". حيث تمّ الاتفاق على مسار يؤدّي إلى الفصل السياسيّ من ناحية، تقوم في أعقابه دولة فلسطينيّة ذات سيادة محدودة، واعترف قادة المسار خلال مرحلة انتقاليّة غير قصيرة على إقامة إطار اقتصاديّ تكامليّ، وُقع عليه في اتفاقيات باريس عام 1994، تقوم إسرائيل بموجبه بدعم السلطة الفلسطينيّة إلى أن تكون قادرة اقتصاديًا بقواها الذاتيّة. أيّد رابين في نهاية الأمر هذا الحلّ، تخوّفًا من أن تؤدّي الضائقة الاقتصاديّة الصعبة والمتواصلة لدى الفلسطينيين إلى انهيار الأسس السياسيّة لمسار أوسلو برمّته.[7]

مع ذلك، كان واضحًا منذ تلك اللحظة أنّ الهدف الفلسطينيّ من هذا المسار، وكما يشهد على ذلك المستشار القانونيّ لوزارة الخارجيّة في حينه، يوئيل زينغر: "ليس ثمّة شكّ أن هدف الفلسطينيين هو إقامة دولة مستقلة، بل ويبدو أنهم يفضلون كونفدراليّة مع الأردن من خلال تعزيز مصالح مشتركة مع إسرائيل".[8]

تناول إعلان المبادئ بشكل أساسيّ انسحاب إسرائيل من مناطق غزة ويهودا والسامرة وإقامة حكم ذاتيّ فلسطينيّ في المنطقة لمرحلة انتقاليّة لا تزيد عن خمس سنوات، بهدف التوصّل إلى اتفاق دائم بين الطرفين على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و 338.[9]

في 9 أيلول 1993، وفي إطار تبادل الرسائل بين يتسحاق رابين وياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير منذ 1969، اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلا للشعب الفلسطينيّ، وأعلنت عن البدء بمفاوضات معها في إطار مسار السلام في الشرق الأوسط. وقام عرفات من طرفه، وباسم منظمة التحرير، بالاعتراف بحقّ إسرائيل في العيش بسلام وأمن. وتعهّد بالالتزام بالمسار السلميّ في الشرق الأوسط وحلّ الصراع بين الطرفين بطرق سلميّة؛ والتزم بالامتناع عن اللجوء إلى الإرهاب وغيره من أعمال العنف؛ وكرّر اعترافه بقراري مجلس الأمن 242 و338، والتزم بعرض تعديلات الميثاق الفلسطينيّ على المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ للمصادقة عليها، وخاصّة تعديل البنود التي تُلغي وجود إسرائيل وغيرها من البنود التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في رسالة عرفات إلى رابين.[10]

5 في نيسان 1993، قال رابين في الكنيست: "... يهدف هذا الاغلاق إلى خلق، وليس دفعة واحدة، المزيد من الانفصال، دون أية علاقة من المسار السياسيّ... نتجت هنا، برأيي، فرصة لحلّ مشاكل أخرى في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليّ... أتطلّع إلى الأمام وأؤمن أنه يمكن تطبيق التدابير التي بدأناها بشكل تدريجيّ، لأنه لا يمكن القيام بذلك دفعة واحدة. لا يمكن تغيير أمور قد تجذّرت خلال 25-26 سنة...". وزارة الخارجيّة، الكتاب السنويّ للوثائق الرسمية 1994، القدس، 1996، ص: 414-415.

6 أوري سفير، المسار من خلف الستار بخصوص الحسم التاريخيّ (تل أبيب: يديعوت أحرونوت ومكتبة حيمد، 1998)، ص: 17-18.

7 دان شيفطان، حتميّة الانفصال، (تل أبيب: زموره بيتان، 1999)، ص: 50-51.

8 سفير، مصد سابق، ص 51.

9 موقع الكنيست: https://www.knesset.gov.il/process/docs/oslo.htm.

10 موقع وزارة الخارجيّة: http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/israel-plo%20recognition%20-%20exchange%20of%20letters%20betwe.aspx

كما تقرّر أنّ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطينيّ تبدأ بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من المرحلة الانتقاليّة. وتشمل هذه المفاوضات جميع القضايا: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنيّة، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وكذلك قضايا أخرى ذات صلة. بعد نقاش دام يومين في الكنيست حول إعلان الحكومة برئاسة يتسحاق رابين عن الاتفاق، تمّ في تاريخ 23 أيلول 1993 التصويت على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة بسبب التوقيع على الاتفاق. عارض اقتراح حجب الثقة 61 عضو كنيست، وأيّده 50 عضوا، ثمانية أعضاء امتنعوا عن التصويت وعضو واحد تغيّب.

1. الأراضي والحدود

تقرّر في إعلان المبادئ أن تؤدّي المفاوضات إلى "تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338". وأن:

يستعد الطرفان ويوقّعان على اتفاقيّة بخصوص انسحاب القوات الإسرائيليّة من قطاع غزة ومنطقة أريحا خلال شهرين من دخول إعلان المبادئ حيّز التنفيذ. وتعمل إسرائيل بشكل مستعجل على سحب قوات الجيش الإسرائيليّ، وفق جدول زمنيّ، من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مباشرة بعد التوقيع على اتفاقيّة قطاع غزة ومنطقة أريحا، وخلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر بعد التوقيع على هذه الاتفاقيّة.

2. الأمن

اتفق الطرفان أنه:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخليّ للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قويّة، بينما ستستمرّ إسرائيل في الاضطلاع بمسؤوليّة الدفاع ضد التهديدات الخارجيّة، وكذلك بمسؤوليّة الأمن الإجماليّ للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخليّ والنظام العام.

3. القدس

تقرر في إعلان المبادئ أن تتمّ مناقشة قضية القدس خلال مفاوضات الوضع الدائم كمسألة منفصلة. مع ذلك، تمّ الاتفاق أن يكون للفلسطينيين سكان القدس حقّ المشاركة في الانتخابات الفلسطينيّة وفق الاتفاق بين الطرفين.[11]

بخصوص مؤسسات السلطة الفلسطينيّة، طالب عرفات أن تكون في القدس، وطالبت إسرائيل أن تمارس هذه مهامها من أريحا وغزة. وجاء في رسالة وزير الخارجيّة شمعون بيرس إلى عرفات وإلى وزير خارجيّة النرويج "تصادق إسرائيل على أن المؤسسات الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة ذات أهميّة كبيرة وسوف يتمّ الحفاظ عليها [...] إسرائيل لن تعيق عملها. بالعكس، سوف يحظى هذا الدور الهامّ بالتشجيع".[12]

4. اللاجئون

تقرر في إعلان المبادئ مناقشة هذه المسألة خلال مفاوضات الوضع الدائم.

اتفاقيّات مرحليّة

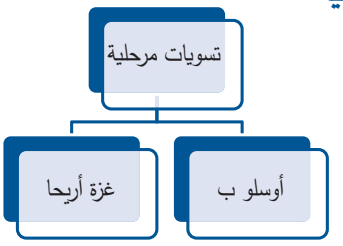

11 نص الاتفاقيّة على موقع وزارة الخارجيّة: http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Declaration+of+ Principles.htm

12 معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ترتيبات سلام في القدس،أفكار بحثية حول مسألة القدس في المفاوضات السياسيّة، القدس، 2001.

اتفاقيّة غزة وأريحا ("القاهرة")

كانت معظم الاستعدادات الإسرائيليّة ما قبل الاتّفاق الأوّل تتعلّق بالجوانب الأمنيّة. الجيش الإسرائيليّ الذي لم يشارك في مفاوضات إعلان المبادئ، تفرّغ سريعا لتحضير أسس التصوّر الأمنيّ الجديد استعدادًا لبداية المفاوضات.[13] وطالب الجيش الإسرائيليّ أن تستجيب الاتفاقيّة للاحتياجات والاعتبارات التالية:

- الحفاظ على أمن الإسرائيليين والفلسطينيين..
- الدفاع عن المستوطنات الإسرائيلية وعلن تحركات الإسرائيليين في منطقة قطاع غزة.
- الدفاع عن الحدود الدوليّة.
- تطبيق القانون، منع أعمال عنف في الشارع والحفاظ على النظام العام.[14]

بعد المفاوضات التي بدأت في 14 تشرين الأول تمّ في يوم 4 أيار 1994 التوقيع على الاتفاق المرحليّ الأول في القاهرة، بين رئيس حكومة إسرائيل يتسحاق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة ياسر عرفات، بحضور الولايات المتحدة، روسيا ومصر كشهود.[15] وفق إعلان المبادئ كان يجب التوقيع على هذا الاتفاق يوم 13 كانون الأول 1993، وشكّل هذا التأجيل لمدة خمسة شهور إشارة لما سيأتي بخصوص تطبيق الجدول الزمنيّ الذي حدّده إعلان المبادئ.

أبرز ما جاء في الاتفاق من الناحية الحدودية:

1. أكد الطرفان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي وقّعها رئيس حكومة إسرائيل يتسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 9 أيلول 1993.
2. أكد الطرفان مجددا أنّ ترتيبات الحكم الذاتيّ الانتقاليّ، وبما في ذلك الترتيبات المتعلقة بقطاع غزة وأريحا، هي جزء لا يتجزأ من عمليّة السلام برمتها، وأنّ المفاوضات في شأن الوضع الدائم ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و238. انسحاب قوات الجيش الإسرائيليّ من قطاع غزة وأريحا:
   - إخلاء قواعد الجيش والمنشآت العسكريّة الثابتة الأخرى.
   - تسليمها إلى الشرطة الفلسطينيّة.
   - إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكريّة.
3. تمّ تقسيم منطقة قطاع غزة[16] إلى ثلاث فئات من حيثُ الحُكم:
   - مناطق تخضع للسلطة المدنيّة الإسرائيليّة (المستوطنات والمنطقة الصناعيّة في إيرز) – 43 كم مربع.
   - مناطق تخضع للسلطة العسكريّة الإسرائيليّة (المواصي ومحاور العرض) – 20 كلم مربع.
   - مناطق تخضع للسلطة الفلسطينيّة – 300 كلم مربع.
4. تقرر في الاتفاق أن تقوم إسرائيل بذلك خلال ثلاثة أسابيع، وبالفعل نفّذت إسرائيل هذه الخطوة خلال أسبوعين.[17]

خلال العام 1994 أقيم الجدار الأمنيّ في قطاع غزة. وتمّت إقامته على طول الخطّ الأخضر دون إخلاء مستوطنات –فتلك حظيت بغلاف "أمنيّ" معقّد – ودون أن يؤثّر ذلك على المفاوضات السياسيّة التي جرت في حينه بخصوص الاتفاق المرحليّ.

13 في الثامن من أيلول، مع بداية المفاوضات وقبل التوقيع على اتفاقيّة إعلان المبادئ، جرى نقاش أولي في قسم التخطيط في الجيش الإسرائيليّ. بعد ذلك بشهر، وفي الثامن من تشرين الأول، نشر رئيس قسم العمليّات أسس التصوّر الإجرائيّ الجديد.

14 في بروتوكول نقاشات لجنة الأمن رقم 2 برئاسة الجنرال يوم طوف ساميه (4 تشرين الثاني 1993).

15 موقع الكنيست:
https://www.knesset.gov.il/process/docs/cairo_agreement.htm

16 363 كلم مربع.

17 في تلك الفترة كنت قائد اللواء الشماليّ في قطاع غزة.

الاتفاقيّة المرحليّة بخصوص الضفة الغربيّة وقطاع غزة

تحضيرا لمفاوضات الحلّ المرحليّ، كما تقرّر في "إعلان المبادئ"، وفي ظل غياب توجّه سياسيّ واضح، بلور قائد منطقة المركز آنذاك، إيلان بيران، خطّة للمرحلة الانتقاليّة سمّيت "خطوة أخرى".[18] ارتكزت هذه الخطّة على افتراضات عمل أهمّها:

- سيناريو خاص باحتمال نشوء جبهة شرقيّة (الأردن، سوريا، العراق وقوات تعزيز).
- سيناريوهات محتملة لتطورات المسار الإسرائيليّ الفلسطينيّ.

تشكّلت الخطّة من ستة مداميك إقليميّة استجابة للاحتياجات الأمنيّة وتهديدات خارجيّة وداخليّة: غور الأردن،[19] "غلاف" القدس،[20] "الشريط الحدوديّ"،[21] مواقع استراتيجيّة،[22] محاور طرق عمليّة،[23] الكتل الاستيطانيّة الإسرائيليّة والبنى التحتيّة الواصلة إليها. استندت الخطة على ثمانية مبادئ لإعادة الانتشار الإسرائيليّ. وجاء في المبدأ الحدودي منها "يتمّ تحديد المدن والمناطق الريفيّة الفلسطينيّة إقليميّا بناءً على مبدأ أكبر عدد من السكان على أقلّ مساحة ممكنة".[24] بمعنى، أن تصوّر إعادة الانتشار قام على فكرة تسليم أقلّ مساحة ممكنة من الأراضي للفلسطينيين بناءً على الاتفاقيّات، وفيما بعد إضافة مساحة أخرى بناءً على اتفاقيّات مستقبليّة. تم ترجمت هذه الخطة في خارطة شملت 40% من مناطق الضفة الغربيّة وأبقت على نحو 60% من مناطق الضفة الغربيّة كاحتمال لتسليمها للفلسطينيين خلال المرحلة الانتقاليّة.

1. الأراضي والحدود

أقرّت الاتفاقيّة ثلاث فئات لمناطق الضفة الغربيّة: المنطقة A وشملت جميع مدن الضفة الغربيّة باستثناء الخليل، المنطقة B وشملت القرى والتجمعات السكانيّة الصغيرة، ومنطقة C التي ضمّت المستوطنات الإسرائيليّة والمنشآت العسكريّة.

كما أقرّت الاتفاقيّة أن تقوم إسرائيل بإعادة انتشار قواتها العسكريّة قبل موعد انتخابات المجلس الفلسطينيّ ووفق الخارطة المرفقة (مساحة 2.9% من مناطق A،ومساحة 23% من مناطق B). بعد انتخاب المجلس الفلسطينيّ تقوم إسرائيل، وفق إعلان المبادئ، بثلاث عمليّات إضافيّة لإعادة انتشار قواتها العسكريّة، على ثلاث مراحل إلى مواقع عسكريّة محددة، على أن تتمّ كلّ مرحلة خلال ستة شهور، وأن تكتمل بعد 18 شهرا من تنصيب المجلس.

2. الأمن

أُقِرَّ:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخليّ للفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، سيشكّل المجلس قوة شرطيّة قويّة، بينما ستستمرّ إسرائيل في تحمّل مسؤوليّات الدفاع ضد التهديدات الخارجيّة، من البحر ومن الجوّ، بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود مع مصر والأردن، إضافة إلى المسؤوليّة للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخليّ والنظام العام، وسيكون لها صلاحيات أخذ الخطوات الضروريّة لمواجهة هذه المسؤوليّة.

كما أُقرّ: أن تتولّى السلطة الفلسطينيّة مسؤوليّة النظام العام والأمن الداخليّ في المناطق A و B. مع ذلك، يكون لإسرائيل المسؤوليّة العليا للأمن من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب. وأقرّت لجان تنسيق واتصالات على مستويات مختلفة، وأقرت قواعد بالنسبة لعدة مناطق خاصة مثل الخليل، المواصي في قطاع غزة، وممرّات آمنة وغيرها.

3. القدس

أُقرّت ضمن الاتفاق المرحليّ ترتيبات مشاركة سكان القدس الشرقيّة في التصويت للبرلمان الفلسطينيّ، واتُّفق على أن يتمّ التصويت في فروع البريد في القدس الشرقيّة وبإشراف دوليّ.[25]

4. اللاجئون

لم تناقش هذه المسألة في الاتفاقيّات المرحليّة. في خطابه أمام الكنيست في 5 تشرين الأول 1995، للمصادقة على الاتفاق المرحليّ، عرض رابين لأول مرّة تصوّره بخصوص الحلّ الدائم والذي يشبه خارطة الاتفاق المرحليّ:

"نرى الحلّ الدائم في إطار دولة إسرائيل بحيث يضمّ غالبيّة مساحة أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطانيّ، وإلى جانبها كيان فلسطينيّ يشكل بيتًا لغالبيّة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية. نريد أن يكون هذا الكيان أقلّ من دولة وأن يدير بشكل مستقل حياة الفلسطينيين الذين تحت سيادته. وستكون حدود دولة إسرائيل، إلى حين حلّ الوضع الدائم، أوسع من الحدود التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة".[26]

فترة قصيرة بعد المصادقة على الاتفاق في الكنيست، في 4 تشرين الثاني 1995، تمّ اغتيال رابين بيد قاتل يهوديّ من أوساط اليمين المتديّن القوميّ في نهاية مظاهرة كبيرة ضد العنف ومن أجل عملية السلام.

بروتوكول الخليل – 1997

عارض حزب الليكود وقادته مسار أوسلو. ادّعى رئيس الحكومة سابقا، يستحاق شمير، أنه لا يجوز لليهود التنازل عن أيّ جزء من وطنهم التاريخيّ، واعتبر اتفاقيّة أوسلو خرابا للمسار الصهيونيّ برمته. وقال عن إمكانية إخلاء مستوطنات بيد جنود: "كأنهم يقتلون أمّهم أو أباهم، وتاريخهم".[27]

نتنياهو، كما رؤساء سابقون من الليكود، يتسحاق شمير ومناحم بيغين، ينظر إلى الصراع بشكل مختلف عن رابين. وقد شرح ذلك "الصراع ليس على مناطق معيّنة من البلاد، بل على البلاد كلّها، الصراع ليس أقليميًّا، بل وجوديّا. القضيّة المطروحة ليست هل ستمرّ الحدود في هذا المسار أو ذاك، بل الوجود القوميّ الإسرائيليّ. هم لا يريدون دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل، بل دولة مكان إسرائيل".[28]

رفض (نتنياهو) إقامة دولة فلسطينيّة بادّعاء أنّ "دولة م. ت. ف ستُزرع على بعد 15 كلم من شواطئ تل أبيب وتشكّل خطر موت فوريّ للدولة اليهوديّة". اعتقد نتنياهو أنّ سياسة م. ت. ف هي تطبيق نظريّة المراحل، وأن هدف المنظمة إبادة دولة إسرائيل وليس التوصل إلى تسوية معها. وأن القرار الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينيّة عام 1988 جاء لاسترضاء الولايات المتحدة، وأنّ توجّه الفلسطينيين إلى المفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطينيّة هدف فقط إلى "إعادة (إسرائيل) إلى الحدود الضيّقة التي سبقت حرب الأيّام الستة، وبعد ذلك ومن هذه الحدود استئناف هجوم إبادة الدولة اليهوديّة. وعلى حدّ قوله، فإنّ "برنامج الحكم الذاتيّ تحت السيطرة الإسرائيليّة هو البديل الوحيد لمنع تلك المخاطر الكامنة في برنامج السلام في اتفاقيّة أوسلو" (نتنياهو، 1995).

مع تولي نتنياهو منصب رئيس حكومة إسرائيل عام 1996، وبعد المنافسة مع شمعون بيرس[29] في 29 أيار، على خلفيّة العمليّات الإرهابيّة بقيادة حركة حماس، سارع للإعلان أنه يجب "تخفيض التوقّعات" لدى الفلسطينيين بخصوص

18 في تلك الفترة 1994–1997 كنت رئيسا لمديريّة "قوس قزح– ب (الاتفاق المرحليّ) تحت قيادة اللواء إيلان بيران واللواء عوزي ديان.

19 شريط يمتدّ من الشمال (مستوطنة محوله) إلى الجنوب (عين جدي) من نهر الأردن وحتى المنحدرات الشرقيّة لمنطقة السامرة (شارع ألون)، ومن جنوب أريحا حتى جرف النسخ غربي شارع رقم 90.

20 مثلث تقع رؤوسه الثلاثة في: موديعين عيليت، منطقة السامري الصالح، غوش عتسيون/ بيتار عيليت

21 شريط عرضه 5–10 كلم على امتداد الخط الأخضر من جهته الشرقيّة.

22 مثل بعل حتسور، جبال عيبال وغيرها.

23 مثل شارع ألون، عابر السامرة، 1 شرق وغيرها.

24 شاؤول أرئيلي، "قوس قزح" قيادة المركز – ملخص مشروع متعدد المجالات في القيادة الاقليميّة، تشرين الأول 1997.

25 البند 6 في الملحق 2 للاتفاق المرحليّ. بخصوص ترتيبات التصويت أنظر: هـ. كوهن، ساحة السوق فارغة (القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2007)، ص: 158–181.

26 موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/rabin/heb/Rab_RabinSpeech6.htm

27 هآرتس، 1 نيسان 1994.

28 نتنياهو، في: آري شبيط، تقسيم البلاد (كيتر، 2005)، ص 150.

29 الذي ورث رابين الذي أغتيل لمدة نصف سنة.

مواصلة المفاوضات مع إسرائيل. وهذا يعني من الناحية العمليّة نهج سياسة "المماطلة" التي أطالت المسار الذي بدأ في أوسلو أكثر فأكثر.

في أعقاب قرار نتنياهو فتح نفق الحائط الغربيّ ونداء ياسر عرفات للشعب الفلسطينيّ بالردّ ضدّ هذه الخطوة، شهد الطرفان قتالا لمدة ثلاثة أيام، من عشية عيد الغفران في 23 أيلول وحتى 27 أيلول 1996. وكانت أحدى نتائج هذه الأحداث استئناف المفاوضات بخصوص إعادة انتشار إسرائيل في مدينة الخليل التي لم تستكمل حتى الآن.

بروتوكول الخليل هو اتفاق ملحق بالاتفاق المرحليّ (طابا) الذي وُقّع في 15 كانون الثاني 1997 بين حكومة نتنياهو[30] ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، بخصوص إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ في مدينة الخليل. قسّم هذا الاتفاق الخليل إلى منطقتين: H1 تكون للشرطة الفلسطينيّة مكانة شبيهة بمكانتها في مناطق A، ومنطقة H2 حيث تحتفظ إسرائيل بجميع الصلاحيّات والمسؤوليّات عن الأمن الداخليّ والنظام العام. إضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل الضلوع بالمسؤوليّة عن الأمن العام للإسرائيليين.

مذكرة واي ريفر – 1998

في إطار الاتفاق المرحليّ تقرر أن تعيد إسرائيل انتشار قواتها ثلاث مرات إضافيّة، وتهدف في الأساس نقل المسؤوليّة عن مناطق الضفة الغربيّة إلى السلطة الفلسطينيّة باستثناء المناطق التي تقرر البحث فيها في إطار مفاوضات الوضع الدائم. من الناحية العمليّة، حتى نهاية العام 1998 لم تقم إسرائيل بإعادة انتشار إضافيّ للجيش، وامتنع نتنياهو عن إجراء مباحثات جادّة في هذا الموضوع مع الفلسطينيين.

تحت ضغط الرئيس كلينتون وإدارته، وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام في ولاية ماريلاند، تمّ التوقيع على مذكرة واي ريفر في 23 تشرين الأول 1998 من قبل رئيس الحكومة نتنياهو ورئيس منظمة التحرير عرفات والرئيس الأمريكيّ كلينتون، وبحضور الملك حسين ملك الأردن، وذلك بعد مباحثات بين الوفد الإسرائيليّ، ووفد منظمة التحرير ووفد الولايات المتحدة بخصوص إعادة الانتشار الأول والثاني (further redeployment – FRD). تعهدت إسرائيل بتسليم 13% من المنطقة C إلى السلطة الفلسطينيّة: 12% تصبح بمكانة منطقة B و 1% بمكانة منطقة A. وتعهد الفلسطينيون بتخصيص 3% من المساحة كمحميّة طبيعيّة.[31]

كان هنالك اعتباران وجّها إسرائيل في تحديد هذه النسب: أمنيّ – الحفاظ على ما سمّي "مساحات أمن" تحت السيطرة الإسرائيليّة التامة، واستيطاني – الحفاظ على مساحة تطوّر مستقبليّ للمستوطنات الإسرائيليّة والحفاظ على محاور الطرق إليها.[32]

عمليًا، قامت إسرائيل بتسليم 2% من المنطقة C إلى المنطقة B. وغيّرت مكانة 7.1% من B إلى A.

مفاوضات تسوية الوضع الدائم

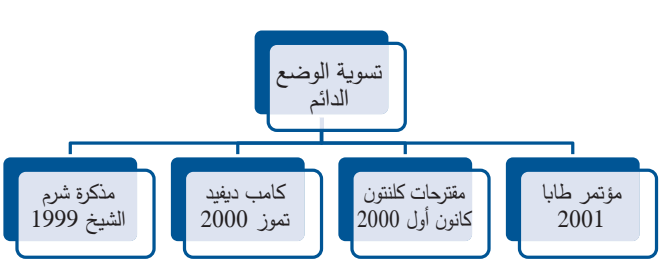

30 وقع عليه من الطرف الإسرائيليّ رئيس الأركان العامة السابق، دان شومرون.

31 موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/process/docs/wye.htm.

32 في تلك الفترة كنت نائب السكرتير العسكريّ لوزير الأمن وكنت أركز الموضوع الفلسطينيّ.

مذكرة شرم الشيخ

قرّر إيهود باراك، الذي انتخب في أيار 1999 لرئاسة الحكومة من قبل حزب العمل واستبدل بنيامين نتنياهو، استئناف مفاوضات الوضع الدائم مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. بداية طالب بإنعاش "مذكرة واي ريفر: والتوصل إلى اتفاق أطار مع الفلسطينيين (FAPS)، قبل التوصل إلى تسوية الوضع الدائم (CAPS). لذلك، في المذكرة الموقّعة مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة عرفات، وبحضور وزيرة خارجيّة الولايات المتحدة مادلين أولبرايت، الملك الأردنيّ عبد الله الثاني والرئيس المصريّ مبارك، تقرر بذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى اتفاق إطار حول حلّ الوضع الدائم حتّى 13 شباط 2000، وأن يتمّ إحراز اتفاق نهائيّ وكامل حتّى 13 أيلول 2000.[33]

لاحقا، تتطرق المذكرة إلى تطبيق "مذكرة واي" فيما يتعلق بإعادة الانتشارات الإضافية: الأولى والثانية، وتحدّد جدولا زمنيًا لنقل مناطق من منطقة C ومنطقة B إلى منطقة A.

أ. في 5 أيلول 1999 نقل 7% من منطقة C إلى منطقة B.

ب. في 15 تشرين الثاني 1999 نقل 2% من منطقة B إلى منطقة A و 3% من منطقة C إلى منطقة B.

ج. في 20 كانون الأول 2000 نقل 1% من منطقة C إلى منطقة A و 15% من منطقة B إلى منطقة A.

في نهاية المطاف، لم تقم إسرائيل بتسليم تلك المناطق إلى السلطة الفلسطينيّة. وتشكّل مساحة جميع "إعادة الانتشارات" التي تعهدت إسرائيل بتنفيذها في إطار الاتفاق المرحليّ، مناطق A و B، 40% فقط من مساحة الضفة الغربيّة.

ما قبل كامب ديفيد – 1999–2000

1. الأراضي والحدود

استند التصوّر الإسرائيليّ على خلق واقع يحوّل، برأيها، قبول الاتفاق إلى أمرمُجدٍ للطرفين، حتى لو كان المطلوب من الفلسطينيين تقديم تنازلات إقليميّة لصالح إسرائيل نتيجة حالة عدم التماثل القائمة. ونبعت المعضلة الإسرائيليّة من الرغبة الشديدة في مناطق الضفة الغربيّة مقابل رفض الفلسطينيين الساكنين فيها. لذلك، كانت السياسة الإسرائيليّة الرغبة في الانفصال عن الفلسطينيين، لكن ليس عن المناطق التي لا يعيش الفلسطينيون فيها. لم يكن لدى الحكومة الإسرائيلية أيّ تماهٍ مع المنظور الفلسطينيّ. وتمّ تشكيل الخطاب والأولويّات على أساس المصلحة الإسرائيليّة فقط، ولم يتمّ تطبيق التصوّر الذي كان ماثلا في مركز المفاوضات في أوسلو على أساس الربح المشترك لكلا الطرفين او ما يعرف باسم " win win".

بدأ باراك مشواره كرئيس حكومة من موقف أنه سيتمّ إحراز حلّ القضية الحدودية عن طريق "التقسيم العادل لمناطق يهودا والسامرة".[34] وقد صادق على هدف الاتفاق بالصيغة التالية "اتفاق يؤدّي عمليًا، وبشكل دائم ومتواصل، إلى إنهاء المواجهة والصراع بين الشعبين –الإسرائيليّ والفلسطينيّ – بما في ذلك المطالب القوميّة لكلّ طرف، أو لأيّ أقليّة تنتمي قوميًا لأحد الطرفين، والذي يؤسس العلاقة بينهما على السلام، الاحترام المتبادل، الرفاهية الاقتصاديّة والأمن، ومن خلال الاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعيّة والسياسيّة لكلّ طرف، وعلى أساس الاعتراف بوجود كيانين منفصلين على أرض إسرائيل".[35]

الاحتياجات والمصالح الإسرائيليّة التي تمّ تحديدها هي:

- أمنية

1. حماية إسرائيل من أيّ تهديد من الشرق.

33 موقع الكنيست: https://www.knesset.gov.il/process/docs/sharm.htm.

34 مع تولي باراك منصبه قام بتعييني رئيسا لمديرية المفاوضات حول تسوية الوضع الدائم وتطبيق الاتفاق المرحليّ.

35 ملف المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، 20 تشرين الأول 1999.

2. حماية إسرائيل من أيّ إرهاب مصدره من منطقة يهودا والسامرة وغزة أو الذي يمرّ عبرها.
3. أمن المستوطنين في منطقة يهودا والسامرة وغزة والإسرائيليين المارّين هناك (خلال المرحلة الانتقاليّة).

- أخرى

1. المياه التي مصدرها منطقة يهودا والسامرة.
2. ترتيبات اقتصاديّة.
3. السيادة على الإسرائيليين وممتلكاتهم في منطقة يهودا والسامرة وغزة.
4. مواقع تاريخيّة ومقدسة للشعب اليهوديّ.
5. مواقع البنى التحتيّة في مجالات الكهرباء والاتصالات.
6. المجال الجويّ.
7. المجال الكهرو مغناطيسيّ.
8. جودة البيئة

ولاحقا تقرر أن المواقف الإسرائيليّة الأساسيّة هي:

- إنهاء الصراع.
- عدم السيطرة على شعب آخر.
- الفصل الجغرافيّ بين الكيانيّن.
- إسرائيل لن تعود إلى حدود 1967.
- القدس موحّدة تحت السيادة الإسرائيليّة.
- معظم المستوطنين في الكتل الاستيطانيّة الرئيسيّة تحت السيادة الإسرائيليّة.
- المنطقة غربي الأردن منزوعة السلاح وخالية من جيش أجنبيّ وسلاح ثقيل.
- الحقوق على المياه التي مصدرها منطقة يهودا والسامرة.
- عدم عودة اللاجئين إلى تخوم دولة إسرائيل.

كما تمّ لأوّل مرة تحديد الاحتياجات والمصالح الفلسطينيّة التي تمّ تشخيصها حتى الآن من قبل إسرائيل:

- السيادة على جميع السكان العرب في منطقة يهودا والسامرة وغزة، بما في ذلك شرقيّ القدس.
- تواصل جغرافيّ عن طريق اليابسة مع العالم العربيّ.
- تواصل جغرافيّ حصريّ وموثوق بين غزة والضفة الغربيّة.
- ممرّ مباشر إلى خدمات الموانئ الجويّة والبحريّة.
- مناطق سكنيّة لإنماء واستيعاب اللاجئين.
- سيطرة على الأرض والمياه.

ولاحقا تمّ تشخيص المواقف الفلسطينيّة الأساسيّة المتوقّعة:

- إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة على مجمل مناطق الضفة الغربيّة وقطاع غزة (حدود 1967).
- القدس الشرقيّة عاصمة فلسطين.
- إخلاء جميع المستوطنات.
- سيادة فلسطينيّة كاملة على الأمن الداخليّ والخارجيّ.
- حلّ قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار 194 الذي منح اللاجئين إمكانية الاختيار بين "العودة" وبين التعويضات.
- حقّ كامل على المياه الواقعة في مجال السيادة الفلسطينيّة.

بناءً على ذلك، تركّز عمل مديرية المفاوضات في إيجاد حلول وايجابيّات لمصالح الطرفين.[36]

36 المصدر السابق.

أدرك رئيس الحكومة باراك أهميّة الجانب الحدودي للمفاوضات، ولذلك بدأ المفاوضات بمناقشة هذه القضية. لكن بدل تسخير هذه القضية لتعزيز احتماليّة التوصل إلى اتفاق، اختار استراتيجية معاكسة للسوابق التي وُجدت، وبدأ منذ اللحظة الأولى للمفاوضات بخلق عدم الثقة بين الطرفين.[37]

كان بإمكان الجانب الإسرائيليّ اختيار إحدى الطريقين: الأولى، أنّ الأراضي هي وديعة في أيدي إسرائيل، ومقابل سلام كامل ستقوم بانسحاب كامل وتقوم دولة فلسطينيّة مستقلة إلى جانب إسرائيل؛ الثانية، الأراضي هي منطقة موضع خلاف بالنسبة لقضية السيطرة والسيادة، وهكذا فإن الحلّ هو تقسيم المنطقة بين الطرفين. بكلمات أخرى، كان على إسرائيل أن تقرر هل خطوط الرابع من حزيران 1967 هي أساس لتعيين الحدود بين دولتين مستقلتين توقّعان على تسوية دائمة واتفاق سلام، الإلغاء الكليّ لصلاحيّة خط 1967، والابتعاد عن الاتفاقات السابقة بأن القرار 242 ذو صلة للحوار الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وعدم التباحث كليًّا مع الفلسطينيين حول اقامة دولة، بل فقط حول اقامة "كيان".

استراتيجية باراك تجاه الفلسطينيين كانت مغلوطة، وخبّأت داخلها بذور تفجير المفاوضات. فبدل أن يضع على الطاولة، منذ المراحل الأولى للمفاوضات، مبادئ الحلّ (وخاصة في مجالات تقرير المصير والأراضي)، وبذلك يمنح الفلسطينيين محفزًا للتقدم في المفاوضات، اختار باراك الإمكانية الثانية، كما مارس المماطلة وطريقة مفاوضات على شكل "البازار الشرقيّ". باراك لم يجتهد أبدًا في مواجهة المفارقة التي خلقها هو. فمن جهة صادق مجدّدًا من خلال مذكرة شرم الشيخ في أيلول 1999 على أن هدف المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق دائم على أساس قرار مجلس الأمن 242، ومن الجهة الثانية تبنى الموقف الخلافيّ للمستشار القانونيّ للحكومة بأن القرار 242 ليس ذا صلة بأراضي الضفة الغربيّة وقطاع غزة، على اعتبار ان هذه الاراضي ليست محتلة، بل أراض متنازع عليها بين الطرفين. لذلك، اقترحت نقطة الانطلاق الإسرائيلية على الفلسطينيين اتفاقا دائما يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن 50–60% من أراضي الضفة الغربية. زيادة على ذلك، وخلال أشهر عديدة من المفاوضات فُرض على فريق المفاوضات الإسرائيليّ موقف رئيس الحكومة (الذي عارضه الفريق) بمنع منعًا باتًا الحديث مع الفلسطينيين عن دولة، بل عن "كيان".

من بين المقرّبين لباراك كانت هناك أيضًا توصيات من شخصيات سياسيّة إسرائيليّة رفيعة المستوى، الذين كانوا عمليًا منقطعين عما يحدث من وراء كواليس الدبلوماسيّة الفلسطينيّة. أدعى هؤلاء الإسرائيليّون أنه "بالإمكان التوصل مع الفلسطينيين إلى صفقة تشمل دولة فلسطينيّة في كل غزة وفي 80% فقط من أراضي الضفة الغربيّة، ومن خلال ضم نحو 20% من هذه المنطقة دون مقابل إقليميّ؛ أو دولة في كلّ غزة وفي 70% من أراضي الضفة الغربيّة، ومن خلال ضمّ 10% من المنطقة إلى إسرائيل دون مقابل، وبالإبقاء على 20% لمفاوضات مستقبليّة".

شخصيات سياسية أخرى في إسرائيل، وكذلك شخصيات من الجهاز الاستخباراتيّ، أوضحوا أن القيادة الفلسطينية لا تملك مثل هذه المساحة من المناورة الحدودية، وأن شرط عرفات هو التوقيع على صفقة على أساس الحصول على 100% من المنطقة، والموافقة على تبادل أراض للاستجابة إلى الاحتياجات الإسرائيلية الخاصة واستجابة لواقع التطورات الحاصلة على الأرض (المستوطنات) خلال ثلاثين عاما من الاحتلال. لم يتقبل الجهاز السياسيّ الإسرائيليّ الحقيقة أنه بالنسبة لعرفات والقيادات الفلسطينية، كان الطرف الفلسطينيّ قد قدّم في أوسلو تنازلات جوهريّة ومبدئيّة في المجال الحدودي. ففي اتفاقيّة أوسلو وقع الفلسطينيون لأول مرّة على وثيقة بموجبها سيتمّ التعبير عن حق تقرير المصير الفلسطينيّ – أي الدولة – بواسطة تطبيق قرار مجلس الأمن 242 في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

بدأت المفاوضات الحدودية العينيّة بلقاءات بين رؤساء الطواقم الأولى لمفاوضات التسوية الدائمة. بعد بضع جولات جسّ النبض في بداية عام 2000 بين وفد برئاسة السفير عوديد عيران[38] ووفد برئاسة الوزير ياسر عبد ربه، وضع عيران

37 بعد شهر واحد من انتخابه، وفي كانون الأول 1999 "جمّد" باراك وبشكل أحاديّ الجانب، وبشكل نظريّ وفعليّ، مذكرة واي ريفر الموقعة بيد سلفه، بنيامين نتنياهو.

38 اضطر الفلسطينيون الانتظار مدة ثلاثة شهور حتى تعيين عوديد عيران، بعد أن اضطر جلعاد شير الانسحاب من منصبه بتوصية من المستشار القانونيّ للحكومة.

أمام الفلسطينيين خريطة تخطيطيّة، لا تسمح بدراسة التفاصيل، وتحتوي على الاقتراح الإسرائيليّ الافتتاحيّ. ضمت الخريطة ثلاث مناطق: منطقة "بُنّية" تقطع أوصالها ثلاثة كانتونات وتمتدّ على أقلّ من 60% من الضفة الغربية، حيث من المفترض أن يقوم هناك "الكيان" الفلسطينيّ؛ منطقة "بيضاء" تضمّ نحو 15% والتي سيتمّ ضمّها إلى إسرائيل وتشمل الكتل الاستيطانية المترابطة بينها في الضفة الغربية، وكذلك شريط عرضي يعزل غرب السامرة عن الخط الأخضر وحتى نهر الأردن، ومنطقة القدس من معاليه أدوميم وحتى البحر الميت؛ ومنطقة "خضراء" تضم 25% تحتفظ فيها إسرائيل وتتيح لإسرائيل تطويق الكيان الفلسطيني من جميع الجهات، وخلق "أصابع" وجزر سيطرة على مناطق لم يتمّ الحاقها إلى المناطق التي ستضمّها إسرائيل، مثل الخليل، كريات أربع، جوش دوليب، طلمون ومستوطنات غور الأردن.

قناة ستوكهولم – 2000

مضت أربعة شهور من هدر الوقت، حتى قرر باراك استعادة أمين سرّه، المحامي جلعاد شير، إلى المفاوضات، وضمّه إلى مؤهلات الوزير البروفيسور شلومو بن عامي. الاثنان بالإضافة إلى عدد قليل من المساعدين، تحوّلوا إلى طاقم عمل ينظر إلى الأمور بشكل أكثر تطوراً من رئيس الحكومة. يتضح، بأثر رجعيّ، أنّ الاثنين نجحا بالتأثير على باراك، لكنهما لم ينجحا في نهاية المطاف في دفعه إلى النقطة الحاسمة في مجال مفاوضات المسألة الحدودية. شكلت بداية شهر آيار 2000 نقلة هامّة في المفاوضات بين الطرفين، وأدّت إلى إقامة مسار سريّ ورسميّ، عُرف فيما بعد باسم "قناة ستوكهولم". أدّت هذه المفاوضات الهادئة التي بدأت في منطقة القدس واستمرّت في السويد، إلى تقدّم ملحوظ في جميع مجالات المفاوضات، بما في ذلك بالطبع المجال الحدودي، وموافقة إسرائيل الحديث عن دولة. يعني التقدم، في هذه المفاوضات، موافقة إسرائيل على المعادلة الفلسطينيّة بنسبة أقلّ من 100% من جهة، وجهوزية فلسطينيّة لتوفير الردود لبعض الاحتياجات الإسرائيليّة.

1. الأراضي والحدود

كان الميل لدى باراك تكريس تصوّر ثلاثة أنواع المناطق، "البنّيّ"، "الابيض" و"الاخضر"، وحلّ وسط بشأن المنطقة "الخضراء" أن يتمّ تعريفها كمنطقة سيتمّ تحديد مصيرها لاحقا، وما لا يقلّ عن خمس سنوات بعد توقيع الاتفاق. في هذه النقطة عرض رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية موقف شعبته، والقائل أنّ الفلسطينيين سيوافقون على ضمّ إسرائيل لمنطقة لا تزيد عن 5–6% من الضفة الغربيّة.[39] تجاهل باراك هذا الموقف، وقبل سفره للقاء في ستوكهولم، أعطى تعليماته لطاقم المفاوضات بالعرض على الفلسطينيين دولة على 77% من المساحة فقط، مع ضمّ إسرائيل إلى 13–15% دون مقابل إقليميّ، والموافقة على أن يتمّ التباحث مستقبلا على 8–10% بعد التوقيع على الاتفاق. وبالفعل، تم عرض خريطة على الفلسطينيين تشمل 76.6% من المساحة، 10.1% مناطق تبقي تحت سيطرة إسرائيل ذات مكانة خاصة، 13.3% يتمّ ضمّها إلى إسرائيل.[40] عندما بدأ الفريق الإسرائيليّ عرض هذه المبدأ أمام الفلسطينيين، وجدوا طرفا فلسطينيّا غاضبا، وأدعى أن إسرائيل تعود بذلك إلى المربع الأول للمفاوضات. قال أبو العلاء "هذا يقتل رغبة المواصلة"، وكرّر الموقف الفلسطينيّ البرغماتيّ: "خطوط 1967 هي الحدود... نحن على استعداد للحديث عن تعديلات بسيطة على هذه الخطوط، وشرط أن يكون ذلك بشكل تبادليّ، وبصورة متساوية تماما من ناحية الجودة والحجم". وأضاف حسن عصفور، أنهم على استعداد لبعض التعديلات، لكن ليس لضمّ أحاديّ الجانب. أكد ابو العلاء أنه ليس هناك أيّ مبرّر أن يحصل الفلسطينيون على أقل من 100% من المناطق. وأوضح الفلسطينيون أن صفقة ال 100% يمكن أن تشمل ضمّ إسرائيل لكتل استيطانيّة في الضفة الغربية وأحياء يهوديّة في القدس الشرقيّة.[41]

لدى عودته إلى إسرائيل قدّم الفريق الإسرائيليّ تقاريره إلى رئيس الحكومة بخصوص نتائج اللقاء. أحد توجيهات باراك في أعقاب ذلك كان إعداد خرائط جديدة تصل بين مستوطنات بيت إيل وعوفرا، وبعل حتسور وبسغوت، مع المناطق التي سيتمّ ضمّها إلى إسرائيل من الكتل الاستيطانية.[42] كان ذلك بالنسبة للفلسطينيين خلق "إصبع" إسرائيلية تبدأ من القدس وتمتد نحو الأطراف الشرقيّة لمدينة رام الله، وأن هذه "الإصبع" بضمّها كتلة المستوطنات في الجنوب تخلق منطقة تسدّ الطريق ليس على القدس الشرقيّة فقط، بل أيضا على مدينتي البيرة ورام الله. عدا محاولة إرضاء مستوطني بيت إيل وعوفرا، المعروفين بأنّهم النواة الأيديولوجيّة التقليديّة لحركة غوش إيمونيم، لا يوجد تقريبا أيّ منطق جغرافيّ أو إقليميّ لعملية الضمّ هذه.

أيضًا خلال اللقاء التالي، الذي عقد في ستوكهولم في 20 أيار 2000، ظلّت الفجوات الحدودية عميقة وجذريّة. فقد عاد الفريق الفلسطينيّ على موقفه بأن الفلسطينيين لن يقبلوا بأيّ شكل من الأشكال ضمّ منطقة بحجم 13% إلى إسرائيل، وأنهم لن يقبلوا بالفكرة الإسرائيليّة بالسيطرة على مناطق بواسطة ترتيبات خاصة (المنطقة "الخضراء")، التي تشكّل بالنسبة لهم ضمًّا إسرائيليّا آخر وبتسمية مختلفة. عاد الفلسطينيون وأوضحوا للطرف الإسرائيلي موقفهم منذ اتفاقية بيلين أبو مازن، بأنّ المستوطنين الذين سيبقون في المنطقة الفلسطينيّة يمكنهم البقاء كأفراد وليس كمجوعة، بل كمواطنين إسرائيليين تحت السيادة الفلسطينيّة ومع ترتيبات خاصة في مجالات التعليم، الثقافة وما شابه.

قبل ذلك بخمسة أيام نقل رئيس الحكومة للكنيست إعلانا سياسيّا تمّت الموافقة عليه مسبقا في الحكومة. وفي صلب هذا الإعلان تغيير مكانة ثلاث قرى في منطقة القدس (أبو ديس، العيزرية والسواحرة الشرقية) من مكانة B إلى مكانة A. لم يكن هذا التغيير مهمًّا على أرض الواقع، وأهميته الأساسيّة هي تسليم الصلاحية الأمنية للشرطة الفلسطينيّة، الموجودة في كل الأحوال في تلك القرى. في نفس اليوم جرت تظاهرات فلسطينيّة في جميع أنحاء المناطق لإحياء يوم "النكبة" الفلسطينية. استمر التوتر في المنطقة عدة ايام، وخلال يومي الغضب (19–20 أيار) اللذين أعلن عنهما الفلسطينيون كانت أعمال شغب قاسية ووقع العديد من الاصابات بما فيهم نحو مائة فلسطينيّ وبعض الجنود الإسرائيليين. ردًا على ذلك طلب باراك من فريق المفاوضات العودة من ستوكهولم، وأعلن أنه لن ينقل للفلسطينيين السيطرة على تلك القرى الثلاث، وفي نهاية الأمر لم يتم أبدًا نقل هذه السيطرة إلى الفلسطينيين. يدعي الفلسطينيون حتى اليوم أن هذا القرار ميّز تصوّر باراك للمفاوضات، الذي كان، برأيهم، مليئا بالكلام والوعود الجميلة، وعمليّا لم يتمّ أيّ عمل قد يثبت أن نواياه إيجابيّة. وفي هذا السياق يشير الفلسطينيون إلى مقولات باراك (التي يعتبرونها في أحسن الأحوال كنوع من الغطرسة الصرف، وفي أسوء الحالات كتصوّر استراتيجيّ) وأنه وعلى عكس رابين، بيرس ونتنياهو، كان رئيس الحكومة الوحيد الذي لم يسلّم مناطق للفلسطينيين.

خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر حزيران اجتمع "طاقم ستوكهولم" المعزّز عدّة جلسات مطولة في القدس. في المجال الحدودي، كما في المجالات الأخرى، تمسك الفلسطينيون بمواقفهم. حيث عاد أبو العلاء وأكد أمام الوزير بن عامي أن "عرفات يريد اتفاقا". وفي المجال الحدودي قال مجدّدًا، إنّ ضمّ 13% مبالغة كبيرة، وطلب من الطرف الإسرائيليّ القدوم مع اقتراح أكثر تواضعا يقوم على حقيقة أن مجمل مساحة المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربية لا يزيد عن 2% من مساحة المنطقة كلها. "اعرضوا توجّها أكثر واقعيّة بخصوص الكتل الاستيطانيّة، وليكن تبادل أراض (SWAPS)".[43] كان الردّ الإسرائيليّ بالانتقاد بأنّ الفلسطينيين لم يقدّموا أيّ اقتراح عينيّ في موضوع الأراضي.

الفجوة بين مجمل منطقة المستوطنات المأهولة، الذي يقلّ عمليّا عن 2% من مساحة الضفة الغربية، مقابل حجم المنطقة التي تطالب إسرائيل ضمّها إليها، لاحقت الطرفين على مدى المفاوضات. بدأت هذه الفجوة تتقلّص فقط بعد مقترحات كلينتون التي أطلقت ستة شهور بعد ذلك. في مركز النقاش كان تصوّران متناقضان: إسرائيل تتطلّع إلى ضمّ أكبر مساحة ممكنة دون علاقة لا ليس فيها بالمصالح القوميّة الواضحة، بينما تطلع الفلسطينيون إلى الحصول من إسرائيل على أكبر مساحة ممكنة دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة إسرائيل ليس فقط الحفاظ على عدد كبير من المستوطنات داخل الضفة الغربيّة، بل أيضًا احتوائها داخل كتل استيطانيّة قادرة على التوسّع الحضريّ ومع محاور طرق مواصلات سهلة تربط بينها.

39 جلعاد شير، على بعد لمسة: حول مفاوضات السلام 1999–2001 (تل أبيب: يديعوت آحرونوت/عيدنيم، 2001)، ص 85.

40 المصدر السابق، ص: 86–90.

41 المصدر السابق، ص 87، 90، 91.

42 المصدر السابق، ص: 93.

43 المصدر السباق، ص 112.

مع ذلك، تفهّم بن عامي وجلعاد شير حاجة الفلسطينيين في عرض صفقة تتألّف من العدد المطلق 100%، والتوصّل إلى اتفاق مسبق حول مبدأ تبادل الأراضي يساعد الفلسطينيين بالموافقة على ضمّ الكتل الاستيطانيّة إلى إسرائيل. لكن رئيس الحكومة لم يكن مستعدًّا لتذويت هذا الأمر. فباراك، الذي أراد في بداية الأمر أن يقترح على الفلسطينيين تقاسم منطقة الضفة الغربيّة بنسبة 50:50، بقي متمسّكا ب"معادلته الذهبيّة" (هكذا سمّيت من قبل فريق المفاوضات)، والتي شملت ضمّ 650 كلم مربع من المناطق. اشتقّ باراك موازنة النسب ليس من مساحة الضفة الغربيّة، كما يتمّ عادة، بل من المساحة الكليّة للضفة الغربيّة وقطاع غزة، وكأنه بذلك يقلّل عمليًا من كبر النسبة.

بضعة أسابيع قبل كامب ديفيد، وصل الفريق الإسرائيليّ إلى لقاء مع عرفات في نابلس، بهدف تخفيف حدّة المرارة والتحضير للقاء القمّة. أوضح بن عامي لعرفات أنّ الموقف الإسرائيليّ أنطلق بداية من انسحاب إسرائيل من 50% من المنطقة فقط، والآن يجري الحديث عن 87%، بحيث تنسحب إسرائيل بشكل فوريّ من 76%. وأضاف أيضًا أنه سوف يتمّ التباحث أيضا حول ال 13% التي تريد إسرائيل ضمّها. لم يردّ عرفات. وعندما قدّم الفريق تقريره إلى باراك حول اللقاء، أوضح باراك أن على إسرائيل التطلّع إلى مواصلة السيطرة على غور الأردن لمدّة ثلاثين عاما، بحيث يتمّ كلّ عقد (عشر سنوات) إجراء فحص هل يمكن نقل بعض الأجزاء للفلسطينيين.[44] بالنسبة للفلسطينيين كان هذا يعني من الناحية العمليّة تقليص دولتهم إلى 75% فقط.

الخطوة الإسرائيليّة "نحو" الفلسطينيين بين مباحثات ستوكهولم ومؤتمر كامب ديفيد خفّضت حجم الضمّ الإسرائيليّ من نحو 13% إلى 11% تقريبا. هذا التغيير الذي بدا جوهريًّا بنظر إسرائيل لم يثر الاعجاب بنظر الفلسطينيين. فبنظرهم ما زال الموقف الإسرائيليّ مبالغا جدًا، وخصوصًا أن إسرائيل استمرّت بالتمسّك بالتصوّر أن نحو 10% إضافيّة، معظمهما في منطقة غور الأردن، سوف تبقى تحت سيطرة إسرائيل لفترة غير واضحة. ووِفق بن عامي، قبل أبو العلاء بضمّ مساحة بحجم 4% فقط.[45]

تشوّهُ التصوّر الذي مّيز صنّاع القرار في الطرف الإسرائيليّ في مسألة هامش التفاوض حول موضوع الحدود يبدو أكبر بكثير، لدى معرفة أن تقييمات شعبة الاستخبارات العسكريّة وتقييمات ضابط استخبارات الوفد الإسرائيليّ إلى كامب ديفيد، أكدت أنه " يمكن التوصّل إلى اتفاق مع عرفات بناء على الشروط التالية: دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس الشرقيّة [العربية]، السيادة على جبل الهيكل، 97% من الضفة إضافة إلى تبادل أراضٍ بنسبة واحد إلى واحد بما يتعلّق بالمساحة المتبقية، صيغة ما تشمل اعتراف إسرائيل بمسؤوليّتها عن قضيّة اللاجئين والاستعداد لقبول 20 أو 30 ألف لاجئ".[46] زيادة على ذلك، ووِفق اللواء ملكا، فأنه قبل بضعة أسابيع من مؤتمر كامب ديفيد، كان قد استعرض أمام الطاقم الوزاريّ مواقف عرفات، وقال: "ليس ثمة احتمال أن يقبل ب 90% من المناطق ولا حتّى 93%". وكان رد باراك وفق ملكا "هل تقول إنّه إذا اقترحت عليه 90% فلن يأخذها؟ لا أوافق على تقييمك هذا". بقي ملكا متمسكا بموقفه وقال لرئيس الحكومة "بالفعل لا يوجد أيّ احتمال بأن يأخذها". ويضيف ملكا أن "باراك اعتبر نفسه مقيّما لا يحتاج إلى تقييمات الاستخبارات، لأنه هو الاستخبارات بحدّ ذاتها، ويعتقد أنه أكثر ذكاء. وفيما بعد كان مريحا له تفسير فشله عن طريق وصف مشوّه للواقع".[47]

2. الأمن

خلال المفاوضات التي جرت بين إسرائيل والفلسطينيين حول الاتفاق الدائم، في مسار أوسلو، بين الأعوام 1999-2001، مرّ التصوّر الإسرائيليّ لقضية الأمن انقلابا من ناحية الحاجة الى السيطرة على الأرض. خلال المفاوضات التي جرت في عهد ايهود باراك كرئيس حكومة، أصرّت إسرائيل في البداية على إدارة المفاوضات بناء على مخطّط يتسحاق رابين الذي عرضه في خطابه أمام الكنيست يوم 4 تشرين الأول 1995: "نحن نريد كيانًا أقلّ من دولة [...] حدود الأمن تكون في غور الأردن، مع التفسير الأوسع لهذا المفهوم".

بالفعل، ضُمّ غور الأردن إلى المنطقة التي طالبت إسرائيل بضمّها في جميع الخرائط التي تمّ عرضها على الفلسطينيين والأمريكان خلال جولات المفاوضات، بما في ذلك خلال مؤتمر كامب ديفيد 2000. بهدف تسويغ هذا المطلب، لجأ الوفد الإسرائيليّ إلى ادّعاءات أمنيّة تطرّقت بشكل أساسيّ إلى إمكانيّة الخطر من الشرق، بما في ذلك التخوّف من تهريب وسائل قتاليّة إلى داخل الضفة الغربية. لكن، وعلى ضوء الموقف الفلسطينيّ، الذي أدّعى أن المطلب الإسرائيليّ بالنسبة لغور الأردن هو محاولة لضمّ المنطقة تحت غطاء أمنيّ، "المساحة الأمنية" في غور الأردن تقلّصت مع تقدّم المفاوضات، ومطلب السيادة تغيّر بمطلب التواجد العسكريّ المؤقّت على جزء من منطقة غور الأردن.

في نهاية أيّار 2000 تمّت بلورة وثيقة إسرائيليّة تناولت المسألة الأمنية بالمبادئ والكلمات التالية: "تجريد فلسطين من القوات العسكرية. يوصى بأن تقبل إسرائيل بضمانات دولية للأمن القوميّ لفلسطين. المصادقة على إقامة منشآت عسكرية لإعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ. يكون عدد هذه المنشآت ومساحتها مقلّصة. إقامة نظام لمراقبة التفاهمات المتّفق عليها".[48]

3. القدس

اخيرا وفي شهر آذار 2000 افتتحت المباحثات حول مستقبل القدس خلال عهد باراك رئيسًا للحكومة، بعد أن أنتخب لهذا المنصب في أيّار 1999. في شهر أيار 2000 صادقت حكومة إسرائيل والكنيست على نقل أبو ديس، العيزرية والسواحرة الشرقية المحاذية للقدس من مكانة منطقة B إلى مكانة المنطقة A. لكن باراك امتنع في نهاية الأمر وتحت ضغط شخصيّات من الائتلاف – شاس، المفدال، و"يسرائيل بعلياه" (الحزبان الأخيران تركا الائتلاف بسبب مباحثات كامب ديفيد) – من تنفيذ هذه الخطوة.

قبل مؤتمر كامب ديفيد في تموز 2000 كان باراك ما زال متمسّكا باقتراح للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين، بناء عليها تبقى القدس الموحّدة تحت السيادة الإسرائيليّة. بسبب هذا الموقف امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن أيّ تباحث حول القدس، حتى عندما بدأت المباحثات حول قضايا أخرى في التسوية الدائمة. أخيرا وفقط بعد مؤتمر كامب ديفيد وافقت إسرائيل على مناقشة قضية القدس.

أصدر باراك تعليماته إلى ممثلي إسرائيل في المباحثات بعدم إجراء مفاوضات جوهريّة حول القدس وإرجاء ذلك "حتى النهاية تماما". ففي رأيه: "نقاش جوهريّ حول القدس قد ينسف المسار على مستوى الخطاب العام في إسرائيل". وطلب باراك من الوفد الحرص على عدم توثيق مواقف بخصوص القدس وعدم صياغة مسوّدات أو وثائق حول الموضوع.[49]

مع ذلك، وفي قناة ستوكهولم[50] طُرح موضوع القدس في خطوط عامة فقط. اقترحت إسرائيل توسيع حدود القدس بما يتجاوز حدودها البلديّة الحالية، حتّى معاليه أدوميم شرقا، جبعات زئيف شمالا وجوش عتسيون جنوبا، وبحيث تضمّ المدينة الموسّعة عاصمتين: أورشليم والقدس؛ وكلّ بلدية تدير الأحياء السكنيّة في داخلها ويكون نظام خاص في البلدة القديمة.[51]

في وثيقة تحضير فريق المفاوضات للمؤتمر جاء، أنه سيتمّ تحديد مساحة منطقة القدس لتشمل المدينة وضواحيها، ويتمّ تعريف المناطق الإسرائيلية ب "أورشليم"، والمناطق الفلسطينية ب "القدس"، وفي المناطق الرماديّة تتمّ ترتيبات خاصة.

44 المصدر السابق، ص 140-142.

45 عوديد غرانوت، في: يوميات شلومو بن عامي، معاريف، 6 نيسان 2001

46 عاموس ملكا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، في مقابلة مع الصحفيّ عكيفا الدار، هآرتس، حزيران 2004.

47 المصدر السباق.

48 شير، مصدر سابق، ص 104.

49 شير، مصدر سابق، ص 121؛ بن عامي، مصدر سابق، ص 88.

50 مسار مفاوضات سرّية بين بن شلومو بن عامي وبين أبو العلاء، انضمّ إليه جلعاد شير وحسن عصفور. سمّي هذا المسار "مسار ستوكهلوم"، لأنه منذ أيار 2000 جرت المباحثات بين المشاركين في هآريسوند في السويد. تمّت الجولة الأولى من المباحثات في السويد في 11-17 أيار 2000. بدأت الجولة الثانية في 20 أيار، لكنها توقفت بسبب العنف في المناطق ("أيام الغضب")، وتمّت الجولة الثالثة والأخيرة في إسرائيل من 1 حزيران نفس العام. قناة المباحثات هذه كانت سرّية، لكنه تمّ الكشف عنها في مرحلة متقدمة.

51 شير، مصدر سابق، ص 81-114؛ بن عامي، مصدر سابق، ص 39. حول هذا الموقف أنظر ايضا: د. يوتام، شريك سر (تل أبيب: مسكال، 2009)، ص 376-378.

في الحوض التاريخي يكون نظام خاص ويكون اعتراف متبادل في حقّ كل طرف الاعلان عن المدينة في منطقته عاصمة له.[52]

بالإمكان الملاحظة، أنه في هذه المرحلة، حيث جرت اتصالات تحضيريّة لمؤتمر كامب ديفيد، بحثت إسرائيل عن حلول لا تتطلّب التنازل عن السيادة الإسرائيلية في نطاق الحدود البلديّة للقدس، إما عن طريق توسيع حدود المدينة، أو عبر الموافقة على تأجيل مناقشة الموضوع، أو عبر ترتيبات خاصة لا تتضمّن تغييرات في السيادة على المدينة. مع ذلك، فقد لمّح بن عامي وشير في حزيران 2000، وخلال مباحثات مع مندوبين أمريكان، عشيّة مؤتمر كامب ديفيد، أن العاصمة الفلسطينية ستشمل أيضًا أحياء "خارجيّة" للقدس الشرقيّة، مثل صور باهر، شعفاط وبيت حنينا. واقترح بن عامي أن تكون هذه الأحياء تحت السيادة الفلسطينيّة، بينما اقترح شير تأجيل مسألة السيادة هناك وتركها مفتوحة.[53] وفق هذه الاقتراح، تبقى الأحياء "الداخليّة" تحت السيادة الإسرائيلية، ولكن يتمّ منح بعض الصلاحيات للفلسطينيين في هذه الأحياء. بخصوص هامش المرونة في موضوع القدس، قال باراك لكلينتون في 1 تموز 2000 أنه سيقبل بسيادة فلسطينيّة فقط في جزء أبو ديس وشعفاط في المنطقة الواقعة في حدود بلدية القدس، وذلك فقط إذا لم تتوفّر إمكانيّة للتوصّل إلى اتّفاق دون هذا القبول.[54]

4. اللاجئون

بدأت حكومة إسرائيل وقيادة منظمة التحرير المفاوضات حول قضية اللاجئين فقط بعد توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول 1993. بسرعة تمّ تأجيل قضية اللاجئين إلى مرحلة مباحثات التسوية الدائمة، وطُرحت للمرة الأولى على طاولة المفاوضات فقط في عام 2000. خلال المفاوضات تعاملت القيادات – من الطرفين – مع القضية بشكل أكثر برغماتيّ من الجماهير. وفي العلن – من الجانب الفلسطينيّ بشكل خاصّ – أطلقت تصريحات صارمة أكثر بخصوص حقّ العودة وتطبيقها على أرض الواقع.

بخصوص سرديّات قضية اللاجئين، أعلنت القيادة الفلسطينيّة إنه إذا قامت إسرائيل بالاعتراف بحقّ العودة، واعتذرت أو أعلنت ندمها عن دورها في ديناميكيّة تشكّل قضيّة اللاجئين، فإن الفلسطينيين سيكونون على استعداد بالاعتراف بالواقع الذي نشأ، بما في ذلك الاعتراف بوجود إسرائيل كدولة ذات سيادة وشرعيّة. الإسرائيليون من جانبهم، يعتقدون أنّ كلّ اعتراف إسرائيليّ بحقّ العودة يعني الاعتراف بالمسؤولية عن تسوية موضوع اللاجئين، حتى إذا لم يتمّ تطبيق هذا الحقّ على أرض الواقع في المرحلة الأولى، فإنّ مجرد الاعتراف يشمل داخله نهاية إسرائيل كدولة يهوديّة.

طالب ممثّلو منظمة التحرير التمييز بين الاعتراف بحقّ العودة وبين تطبيق ذلك عمليًا وبشكل لا يهدّد الأغلبية اليهوديّة في إسرائيل. بينما تطلّع ممثلو إسرائيل إلى التجاهل التامّ لحقّ العودة والتركيز أكثر على الجوانب العملية للحلّ – استيعاب اللاجئين خارج إسرائيل، إن كان ذلك في دولة فلسطين، أو في أماكن إقامتهم الحاليّة، أو تعويضهم. اتّفق الطرفان على أن يتمّ تنفيذ أيّ حلّ من خلال آلية دولية.

بمبادرة من يوسي بيلين وأبو مازن في عام 1995، سنة واحدة قبل الموعد المتّفق عليه لإجراء مباحثات رسمية حول التسوية الدائمة، أعلن أنّ الفلسطينيين يدركون أنه لا يمكن تنفيذ ما يبدو لهم كحقّهم في العودة إلى منازلهم، وأنّ الجانب الإسرائيليّ يعترف بالمعاناة المادية والنفسيّة التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين، وأنّ الطرفين يطالبان بتأسيس منظمة دولية بقيادة حكومة السويد لمعالجة مسألة التعويضات. وأنّ إسرائيل سوف تشارك في تمويل صندوق دوليّ لتعويض اللاجئين، وأنها ستواصل استيعاب لاجئين في إطار لمّ الشمل وفي حالات إنسانيّة خاصّة.

52 شير، مصدر سابق، ص 103–104.

53 بن عامي، مصدر سابق، ص 112–113.

54 مارتين انديك، سلام أمريكيّ (تل أبيب: عام عوبيد، 2009)، ص 299. يقول مريدور إنّ براك قال له خلال لقاء في 8 تموز 2000 إنّه مستعدّ لتقديم بعض التنازلات في القدس (وتسليم) أحياء عربية، وحرية حركة الفلسطينيين في جبل الهيكل الذي سيكون فيما بعد تحت سيطرتهم الفعليّة، لكن دون التنازل عن السيادة. أنظر أيضا: ج. فايتس، "لحظات أخيرة للحوار: يوميّات مريدور"، هآرتس، 29 تموز 2011، ص 18.

في الوثيقة التي صيغت من قبل فريق المفاوضات قبيل كامب ديفيد، جاء "يُقترح النظر في الصفقة التالية: قضية المسؤولية – إعلان مشترك يستشرف المستقبل ويركّز على الحاجة إلى حل قضية اللاجئين، مقابل إعلان إسرائيليّ أحاديّ الجانب بخصوص الاعتراف بالمعاناة التي تسبّبتها حرب 1947–1949 والاستعداد للمشاركة في حلّ القضية.

تُخصّص إسرائيل مبلغا ماليا لحل مشكلة اللاجئين الذي سيتمّ تحديده وتقسيطه على عدة سنوات، ويكون من أموال الوصيّ على أملاك الغائبين، يشكّل نواة مالية لحلّ المشكلة. ويتعهد الفلسطينيون أن لا تكون هناك مطالب إضافية.

العودة – تستوعب إسرائيل من ضمن اللاجئين الذين سيطلبون تطبيق حقّ العودة في إسرائيل عددا قليلا من اللاجئين في كلّ سنة يكون خاضعا لاعتبارات السيادة الإسرائيليّة وعلى أساس إنسانيّ. ولبقية اللاجئين يتمّ اقتراح برامج إعادة تأهيل/هجرة.

تعقد إسرائيل والفلسطينيون مؤتمرا جديدا للدول المانحة لموضوع اللاجئين بهدف استكمال المبلغ إلى 20 مليار دولار".

مؤتمر كامب ديفيد – 2000

بضغطٍ من رئيس الحكومة باراك وافق كلينتون على عقد لقاء قمّة في كامب ديفيد بالرغم من ادّعاءات عرفات، بأن الفجوات بين الطرفين ما زالت كبيرة جدًا لعقد لقاء قمة بين الزعماء. عقد مؤتمر كامب ديفيد[55] للسلام في الشرق الأوسط في 11–25 تموز 2000 برئاسة رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، رئيس حكومة إسرائيل، ايهود باراك، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات.

1. الأراضي والحدود

كان موقف باراك: لن يحصل الفلسطينيون على 100% من الأراضي. رفض باراك في بداية ولايته المصادقة على تعريف هدف المفاوضات الذي أُعدّ لأغراض داخلية في مديرية مكتبه على نحو "وجود دولتين غربي الأردن"، وطالب أن يكتب بداية أنّ الهدف هو "تقسيم عادل لمناطق يهودا والسامرة بين الطرفين". عليه، كان موقفه رفض مبدأ حدود 1967. سارع الوزير بن عامي مؤيدا موقف باراك، عندما أعلن لفريق المفاوضات الفلسطينيّ بحضور الرئيس كلينتون "لا يمكننا الاستجابة لمطلب الموافقة على مبدأ حدود 1967 ومن ثم نتحدّث".[56]

صحيح أنّ بن عامي وافق مع باراك، لكنه تفاجأ حين اكتشف أن ردّ فعل باراك على ورقة عمل أمريكيّة، التي شملت التصوّر بأنّ الافتراضيّة المسبقة هي حدود 1967، "كان هستيريًا من غير مبرّر، وغير مُجدٍ أساسًا"، كما قال بن عامي. اقترح بن عامي على باراك أن يترك بين يدي الأمريكان "وديعة" في موضوع حدود 1967 على نحو وديعة يتسحاق رابين بخصوص هضبة الجولان، لكن باراك عارض هذه الفكرة أيضًا".[57]

الفجوة بين الطرفين في قضية الأراضي كانت هائلة. رئيس الحلقة الفلسطينية في دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية في حينه، العقيد (في الاحتياط) افرايم لافي، عرض أمام صنّاع القرار صورة واضحة حول الموقف الفلسطينيّ، وهي أن "عرفات والقيادة الفلسطينية يريدون استنفاذ المسار السياسيّ بهدف التوصل إلى حلّ الدولتين وفق الموقف السياسيّ الفلسطيني الثابت والمعروف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988: دولة في حدود 1967، بما في ذلك القدس العربية،[58] وعلى أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338". وكانت الاستخبارات العسكرية قد أكدت في حينه أن "مسألة الأراضي هي

55 بالتوازي مع المباحثات في كامب ديفيد التي تناولت القضايا المركزية جرت مفاوضات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني في البلدة المجاورة ايميتسبورغ حول المواضيع العامة.

56 غرانوت، في: يوميات شلومو بن عامي، معاريف، 6 نيسان 2001.

57 شلومو بن عامي، جبهة أمامية بدون جبهة داخلية: رحلة إلى حدود مسار السلام (تل أبيب، اصدار يديعوت آحرونوت، 2004) ص 143، 154.

58 المقصود القدس الشرقية، التي امتدت حتى عام 1967 على ستة كيلومترات فقط وشملت البلدة القديمة.

القضية الجوهرية بنظر الفلسطينيين، بينما يشكّل حقّ العودة ورقة مساومة هامّة أمام إسرائيل".[59]

شمل الاقتراح الافتتاحيّ الإسرائيليّ الذي وُضع على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد ضمّ 13% من المناطق ومواصلة السيطرة على منطقة مساحتها نحو 10% لسنوات عديدة، أي دولة فلسطينيّة على نحو 77% من أراضي الضفة الغربية ومعظم قطاع غزة. قبل جلوس الطواقم للتباحث حول موضوع الأراضي، أصدر باراك تعليمات لفريقه بشكل يوجّه المباحثات نحو الأزمة. وقال بشكل لا لبس فيه "لن يكون تبادل للأراضي".[60] كما ذُكر، بعض أفراد الوفد الإسرائيليّ كانوا قد أدركوا أنه بدون تبادلٍ للأراضي لا يوجد احتمال للتوصّل إلى أيّ اتفاق. كان قد تمّ إعداد خطط مهنيّة خارج مكاتب رئيس الحكومة، بهدف إيجاد أراضٍ ذات صلة داخل الخطّ الأخضر، والتي يمكن تسليمها للفلسطينيين. اعتقد أعضاء الوفد هؤلاء بشكل خاطئ أن باراك يحتفظ بهذا "التنازل" حتّى اللحظة الأخيرة من المفاوضات.

لكن باراك استمرّ بموقفه. مباحثات الأسبوع الأول في موضوع الحدود وصلت المرّة تلو المرة إلى طريق مسدود. "ما العجب"، يقول بن عامي في سؤال بلاغيّ، "أن النقاش الحدودي انتهي بانفجار؟ لم نكن نملك أيّة ذخيرة لتحريك عجلات المفاوضات. لم نكن مؤهّلين لاقتراح معادلة بخصوص حدود 1967 ولا حتّى بخصوص الحدود الشرقيّة، أي غور الأردن"[61]. برأي بن عامي فإنّ باراك اعتقد أنّ التظاهر بعصبيّة سوف يكسر الفلسطينيين، "وهذا كان الخطأ الحاسم في هذا المؤتمر وفي كل مفهوم صنع السلام من جهته".[62]

يؤكّد بن عامي بشكل واضح، ويعترف أنه في تلك الجلسة الشهيرة حيث "قلب الرئيس (كلينتون) الطاولة على أبو العلاء" واتّهم الفلسطينيين بانعدام حسن النية (Good Faith)، عرض الإسرائيليون خريطة جديدة، و"التي كانت بشكل واضح الأسوأ مقارنة مع الخرائط السابقة. حيث أضاف ايهود لهذه الخريطة 3% من الضمّ، ووضع المزيد من أصابع الضمّ في قلب الضفة كي يشمل قدوميم، ايلي، بيت إيل وعوفرا. لم أكن راضيا عن الخريطة التي عرضتها، لكنني، بالطبع، قمت بتنفيذ تعليمات ايهود". وفي مذكراته كتب بن عامي: "لا أفهم إلى أين يسعى باراك. هل يريد نسف كلّ احتمال للسلام؟ ما هي الاستراتيجيّة العبقريّة هنا؟".

على امتداد القمّة واصل باراك مطلبه غير المفهوم، ليس فقط للفلسطينيين، بل أيضا للإسرائيليين، حيث أصرّ لسبب ما، على ضمّ جزء صغير من شمال قطاع غزة، بدل الخروج من غزة بشكل مطلق.[63] حتى جلعاد شير يشير في كتابه أن هذا المطلب "كان برأيي غير ضروريّ ومبهم".[64]

قبل أربعة أيام من اختتام المؤتمر عرض الفريق الإسرائيليّ على الفلسطينيين خريطة[65] تبيّن أنّ الأراضي التي ستسلّم للفلسطينيين تبلغ 77.2%، والأراضي التي ستسلم بعد عدة سنوات تبلغ 8.8%، أي أن مساحة الضمّ الإسرائيليّ هو 13.3%، وبضعة أعشار الواحد بالمائة بقيت عمليّا موضع خلاف. عمليّا، كان هذا الموقف أكثر صلابة مما قيل للفلسطينيين من قبل، مع أنه شرح للفلسطينيين شفويّا أن عملية الضمّ ستشمل "فقط" 11-11.5%. وبناء على أقوال الوزير دان مريدور الذي شارك في المؤتمر فإن "الخرائط التي عُرضت في كامب ديفيد ابقت بيدينا 17%. وفيما بعد تمّ الحديث عن 10.5%. وأكثر ما وصلنا إليه هو 10.5%". برأيه، "أيضا هذا كان أقلّ من الحدّ الأدنى، وأنا لست مستعدًا لتبادل الأراضي".[66]

في جميع الأحوال، الصيغة التي يتمّ عرضها بأثر رجعيّ من قبل متحدثين إسرائيليين، بأن باراك اقترح في كامب ديفيد دولة فلسطينيّة على 95% وتعويضات إقليمية بنسبة 5%، أو 97% إضافة إلى 3% تعويض، هي إعادة كتابة للتأريخ.

59 العقيد (احتياط) افرايم لافي، في مقابلة مع يوآف شتيرن، هآرتس، 13 حزيران 2004.
60 شير، مصدر سابق، ص 160.
61 بن عامي، مصدر ساب، ص 155.
62 المصدر السابق.
63 المقصود تلك المنطقة المسماة "المحيطة الشمالية" وتضم مستوطنات نيتسانيت وايلي سيناي ودوغيت في شمال قطاع غزة.
64 شير، مصدر سابق، ص 167.
65 شير، مصدر سابق، ص 203.
66 مقابلة مع دان مريدور، ملحق هآرتس، 21 آذار 2003.

فقد قال باراك بنفسه خلال مقابلة صحفيّة أنّه وافق في كامب ديفيد على تسليم الفلسطينيين 90-91% من مناطق الضفة الغربيّة مقابل تبادل أراض بنسبة 1% من داخل الخط الأخضر، وأنه لم يوافق أبدًا على تسليم غور الأردن[67]. مع ذلك، فإن الاقتراح الرسميّ الأخير الذي قدّمه باراك للرئيس كلينتون كان دولة فلسطينيّة على 89% من الأراضي مع جسر يربط بين قطاع غزة وبين الضفة الغربيّة.

في كتابه "شريك سر" يقول داني يتوم إنّ باراك اقترح على عرفات عبر الرئيس كلينتون "مساحة لا تقلّ عن 11% يعيش عليها 80% من المستوطنين، يتمّ ضمّها إلى إسرائيل، إضافة إلى ذلك لن نسلّم مناطق تحت السيادة الإسرائيليّة (تبادل أراض) للفلسطينيين... وسوف تواصل إسرائيل السيطرة لفترة سنوات معدودة على نحو ربع غور الأردن، من أجل ضمان السيطرة على المعابر بين الأردن وفلسطين.

حتى يوم واحد قبل اختتام القمة واصل الطرف الإسرائيليّ التمسّك بموقفه الرسميّ منذ افتتاح المؤتمر. التصوّر الأخير الذي عُرض على الرئيس كلينتون شمل مرّة أخرى ضمّ 650 كلم مربع ومبدأ عدم تبادل الأراضي. كانت الفجوة بين موقف باراك وبين موقف حلّ الوسط الفلسطينيّ كبيرة جدًا، ما لم يتح لهم التحرك بجديّة في المفاوضات.

2. الأمن

عامّة، كان الموقف الإسرائيليّ الأخير المتفق عليه والذي عُرض في كامب ديفيد كما يلي: "ترتيبات أمنيّة بناءً على التصوّر بأنّ الدولة الفلسطينية تكون منزوعة السلاح. تسيطر إسرائيل لبضعة سنين على نحو ربع من غور الأردن، بهدف ضمان السيطرة على المعابر بين الأردن وفلسطين.

يمكن تلخيص أهمّ الترتيبات الأمنية في كامب ديفيد بخصوص قضية الأمن كما يلي:

- وافق الطرفان على محطّات إنذار إسرائيليّة على قمم جبال نابلس؛ طالب الفلسطينيون أن يكون هناك تواجد لمندوب أمريكيّ أو غيره وكذلك ضبّاط اتصال فلسطينيين.
- وافق الطرفان على رقابة جويّة واحدة. تبقى الصلاحيّات والمسؤولية في مجال أمن الفضاء الجويّ بأيدي إسرائيل، وتكون في جميع الأحوال فوق الصلاحيات المدنية. أكد الفلسطينيون أنهم يطالبون أن لا يتمّ بأيّ حال من الأحوال الاضرار برحلاتهم الجويّة التجاريّة، وأن يستمر مطارهم بالعمل.
- وافق الفلسطينيون على مبدأ نزع السلاح في جوهره، لكنهم طالبوا بأن يكون التعريف "تكون الدولة الفلسطينية محدودة التسلّح" وليس "دولة منزوعة السلاح".
- وافق الطرفان على نشر قوّة دوليّة في غور الأردن. أكد الفلسطينيون رغبتهم في أن تكون القوة أمريكيّة.

3. القدس

شهدت القمّة نجاحات وإخفاقات تتعلّق بمدى المرونة التي أظهرتها إسرائيل في اقتراحات حلّ قضيّة القدس.

في 15 حزيران طرح باراك أمام كلينتون مخطّط اقتراحه لحلّ قضيّة القدس. بناءً على هذا الاقتراح تبقى المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، وتكون العاصمة الفلسطينيّة في قرى أبو ديس وعناتا، الأحياء العربية في شرقي المدينة تحصل على إدارة ذاتيّة بلديّة معيّنة، وفي البلدة القديمة تبقى السيادة الإسرائيلية، مع الاتفاق على نظام خاصّ هناك. وأوضح باراك للأمريكان، أنه في حال عرض وثيقة تقترح سيادة فلسطينيّة في القدس، فأنه سوف يغادر القمّة.[68]

في 16 تموز، عرض باراك على كلينتون هوامش مرونة جديدة، والتي شكّلت تحوّلا نوعيّا في الموقف الإسرائيليّ التقليديّ بخصوص القدس. بناء على اقتراح باراك، تكون الأحياء الفلسطينية "الخارجيّة" في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينيّة. وفي الأحياء الفلسطينية "الداخلية" تبقى السيادة بأيدي إسرائيل، ولكنها تحصل على صلاحيات سلطة مستقلة في مجال التخطيط والبناء وتطبيق

67 في مقابلة مع "تيوزويك" و"واشنطن بوست"، مقتبس في يديعوت آحرونوت، 15 تموز 2001.
68 يتوم، مصدر سابق، ص 378-381.

القانون؛ يتمّ تقسيم البلدة القديمة بحيث تسري السيادة الفلسطينيّة على الحيّ الإسلاميّ والحيّ المسيحيّ، وتسري السيادة الإسرائيلية على الحيّ اليهوديّ والحيّ الأرمنيّ؛ تسري السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل، ويحصل الفلسطينيون على الوصاية على منطقة الحرم؛ ويتمّ إيجاد حلّ مواصلات يتيح حركة التنقل من الأحياء الخارجيّة إلى الحرم، دون المرور في المنطقة الإسرائيليّة. وشمل الاقتراح أيضا على إمكانيّة صلاة اليهود في جبل الهيكل. اقترح باراك على كلينتون أن يقوم بعرض اقتراحه أمام الفلسطينيين ويقدّمه كفكرة أمريكيّة.[69]

تم عرض الاقتراح الأكثر سخاء والأخير من قبل إسرائيل خلال لقاء بين باراك وكلينتون. وبناءً على شهادة داني يتوم، اقترح باراك على الفلسطينيين بواسطة كلينتون الحلّ التالي: يكون جبل الهيكل تحت السيادة الإسرائيليّة، مع نوع من الوصاية الفلسطينيّة ومصادقة على صلاة اليهود في جبل الهيكل. يحصل عرفات في البلدة القديمة على سيادة على الحيّ الاسلاميّ وعلى كنيسة القيامة. من الممكن أن يقدّم له أيضا الحيّ المسيحيّ، في حين تكون السيادة على الحيّ اليهوديّ والحيّ الأرمنيّ إسرائيليّة. يتم نقل السيادة على الأحياء الاسلاميّة الخارجيّة إلى السيادة الفلسطينيّة، وتبقى الأحياء الاسلاميّة الداخليّة تحت السيادة الإسرائيليّة، مع نظام خاصّ، بحيث تحصل مديريّة الأحياء على صلاحيات بلديّة من السيادة الإسرائيليّة. يتمّ إنشاء حلول لمواصلات تتيح للمسلمين الوصول من الأحياء الخارجيّة للصلاة في الحرم، دون المرور في مناطق السيادة الإسرائيليّة.

لدى عودة كلينتون إلى كامب ديفيد أعلن باراك تراجعه عن اقتراحه بشأن القدس، بسبب رفض عرفات للاقتراح، وأعلن عن تحوّل في موقفه. لم يتغيّر موقف باراك بخصوص الأحياء الخارجيّة، لكنه أعلن عدم موافقته على سيادة فلسطينيّة في البلدة القديمة، بينما سيوافق على إظهار بعض المرونة بالنسبة لبعض الأحياء الداخليّة.[70]

4. اللاجئون

لم يتمّ تقريبا أيّ تقدّم في كامب ديفيد 2000 في قضية اللاجئين. رفضت إسرائيل أيّ استيعاب للاجئين، ولكنها كانت على استعداد لاستيعاب محدود، 10–12 ألف لاجئ. حتى نهاية القمة لم يتمّ التوصل إلى اتفاق ما بين الطرفين، ليس حول وصف طبيعة تشكّل القضيّة، ولا بخصوص التعويضات، ولا بخصوص عدد اللاجئين الذين سيتمّ استيعابهم في إسرائيل.

بين كامب ديفيد وطابا – نهاية العام 2000

1. الأراضي والحدود

استمرت هذه المفاوضات عدّة شهور وشملت 18 لقاء عمل هادئة ومفصّلة وتبادل مسوّدات متقدّمة، أوصلت الطرفين قريبا جدًا من الاتفاق. عمليّا، تمّ إحراز تقدّم في المفاوضات في جميع المجالات مقارنة مع النقطة الأخيرة في كامب ديفيد.

في منتصف شهر كانون الأول بدأت المحادثات الثنائيّة تكتسب الزخم مجدّدًا. الزعيمان، عرفات وباراك، كانا متلهفين للتوصّل إلى تسوية. واصل باراك عناده على معادلة ضمّ 650 كلم مربع، لأنه يمكن في هذه المنطقة ضمّ 80% من الإسرائيليين (بدون القدس الشرقيّة)، لكن في جلسة الطاقم الوزاريّ للسلام في 18 كانون الأول 2000، يوما واحدًا قبل خروج الوفد إلى جولة مباحثات إضافية في واشنطن، عبّر باراك عن موقف واقعيّ أكثر وقال "من الناحية الحدودية علينا السعي إلى 95%".[71]

جرت المباحثات في قاعدة سلاح الجوّ الأمريكيّ في بولينغ. في هذه الجولة كان الوزير بن عامي هو الذي حدد الايقاع والتوجّه في الفريق الإسرائيلي، والذي عرض موقفا إسرائيليّا أكثر مرونة من الموقف الذي مال بقية أفراد الفريق إلى تبنّيه. وهو الأمر الذي خلق توترات قاسية بين أعضاء الوفد الإسرائيليّ، إلى درجة "استقالة" أحد أفراد الفريق. بن عامي نظر أبعد بكثير من بقية أفراد الفريق، مع أنه، وفي أثر رجعيّ – وفي المجال الحدودي على الأقلّ – هو الآخر لم ينظر بعيدا بما فيه الكفاية. الخريطة التي أدّت إلى مواجهات بين أفراد الفريق عرضت مساحة 5.5% فقط للضمّ إلى إسرائيل، لكن بدون تبادل للأراضي.

2. الأمن

عامة، الموقف الإسرائيليّ بخصوص قضيّة الأمن – نزع السلاح، مواقع لإعادة انتشار طارئة، مواقع استراتيجيّة – لم يختلف خلال هذه الفترة عن الموقف في كامب ديفيد، لكن تحوّلا دراماتيكيّا حدث في الموقف، لأن إسرائيل لم تعد تطالب بالسيطرة على غور الأردن.

3. القدس

واصل الطرفان التفاوض حتّى بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد. وخلال 25 لقاء جرت في البلاد وخارجها، تقدّم الطرفان نحو حل قضيّة القدس. تناولت غالبيّة اللقاءات ضمّ الأحياء اليهوديّة إلى إسرائيل، بينما ترفض إسرائيل احتساب هذه المناطق ضمن حسابات الأراضي التي ستضمها إليها. بالنسبة للبلدة القديمة، اقترح الموقف الإسرائيليّ تطبيق نظام خاصّ هناك "لا يؤدّي إلى تقسيم البلدة، مع التأكيد أنه في حالة التقسيم يجب أن يتمّ ذلك بنسبة 2:2 (الحيّ المسيحيّ والحيّ الاسلاميّ للفلسطينيين، والحيّ اليهوديّ والحيّ الأرمنيّ لإسرائيل).

من الجدير الإشارة إلى أنه في تلك الفترة عاد ليتّضح النقاش الجوهريّ حول السيادة على جبل الهيكل. حيث اتّضح أكثر فأكثر أن هدف كلّ طرف منع السيادة من الطرف الآخر أكثر من الحصول عليها لنفسه. وافقت إسرائيل التنازل عن سيادتها في المنطقة، لكنها طالبت بضمان عدم القيام بعمل من شأنه الحاق الضرر بالآثار المقدّسة للشعب اليهوديّ، وأن إسرائيل لا تتنازل عن علاقتها بالمكان. كانت هذه هي الصيغة التي اقترحها شلومو بن عامي خلال جولة المفاوضات التي جرت في قاعدة سلاح الجوّ الأمريكيّ في بولينغ في 19 كانون الأول 2000. "تعترف الدولة الفلسطينيّة بقدسيّة المكان بالنسبة للشعب اليهوديّ، ومركزيّة الموقع من الناحية التاريخيّة، وفي تقاليد وهوية الشعب اليهوديّ. لذلك يتعهّد الفلسطينيّون بعدم القيام بأيّ حفريّات في منطقة "الحرم" أو تحته، كي لا يلحق الضرر بالمقدسات اليهوديّة. كذلك، ومن خلال الاعتراف بهذه القيم، يستطيع اليهود الصلاة في منطقة جبل الهيكل في مساحة محدّدة يتمّ الاتّفاق عليها. تتمّ المصادقة على هذا الاتفاق، وعلى الإعلان المرفق به، من قبل مؤتمر الدول الإسلاميّة" (رفض الفلسطينيون هذا كلّيًا).

4. اللاجئون

لم يتغيّر الموقف الإسرائيليّ بخصوص اللاجئين. نذكر تغييرًا واحدًا عندما كان باراك على استعداد لتعريف جميع الاتفاقات كتطبيق لقرار الأمم المتحدة 194.

مقترحات كلينتون

مع اقتراب نهاية جولة بولينغ، في 23 كانون الأول 2000، استدعى الرئيس كلينتون الفريقين إلى البيت الأبيض وعرض عليهما "خطّة كلينتون".

1. الأراضي والحدود

يؤمن الرئيس كلينتون أنه في حلّ مُنصف يجب تخصيص 94–96% من الضفة الغربيّة للدولة الفلسطينيّة. ومقابل الأراضي التي ستضمّ إلى إسرائيل، يجب تعويض الطرف الفلسطينيّ بأراضٍ بديلة بحجم 1–3%.[72] هذا بالإضافة إلى ترتيبات جغرافية، مثل ممرّ آمن وثابت بين الضفة الغربية وقطاع غزة. على الطرفين التفكير أيضا بتبادل أراضٍ عن طريق التأجير. هنالك طرق إبداعيّة للحلّ، يمكنها الاستجابة لاحتياجات وقلق الإسرائيليين والفلسطينيين في هذا المجال. يعتقد الرئيس، أن على الطرفين تخطيط خريطة تتناسب مع

69 ايندياك، مصدر سابق، ص 316–317؛ يتوم، مصدر سابق، ص 395.

70 بن عامي، المصدر السابق، ص 210–212؛ ايندياك، المصدر السابق، ص 326. قال باراك لبن عامي، أنه يريد القيام بتراجع تكتيكيّ لمواقفه، كي يدفع عرفات ثمن رفضه. اقترح بن عامي عليه سحب موافقته على منح سيادة فلسطينيّة على الحيّ المسيحيّ، وأن يقترح بدل ذلك سيادة فلسطينيّة على أحياء عربيّة خارج الأسوار (بن عامي، المصدر السابق، ص 210–211).

71 شير، المصدر السابق، ص 352.

72 كيري، تحظى إسرائيل ب 3% دون تبادل للأراضي. بالإضافة إلى إمكانية تبادل أراضٍ بحجم 1–3% تقوم إسرائيل مقابل ذلك بتعويض الفلسطينيين بنسبة 1:1، أي أنّه وفي نهاية الأمر تمتدّ الدولة الفلسطينية على مساحة بحجم 97%.

المبادئ التالية: تواصل الأراضي؛ تقليص حجم الضمّ؛ تقليص عدد الفلسطينيين المتضررين من الضمّ".

2. الأمن

حاول كلينتون الموازنة بين الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وبين احترام السيادة الفلسطينيّة. يضمّ اقتراحه الذي وصفه جلعاد شير المركّبات التالية:

- يكمن مفتاح هذه المسألة بالتواجد الدوليّ، الذي يمكن إخلاؤه من المنطقة فقط بموافقة متبادلة. تكون هذه القوى مسؤولة أيضا عن مراقبة تطبيق الاتفاق بين الطرفين.
- بناء على أفضل ما لدى الرئيس (كينتون) من تقدير موقف، يجب أن يتمّ الانسحاب الإسرائيليّ على مراحل وخلال 36 شهرا، وبالتزامن يتمّ انتشار القوة الدوليّة في المنطقة وعلى مراحل.
- مع نهاية هذه المدة يبقى تواجد إسرائيل صغيرًا في نقاط عسكريّة معيّنة في غورالأردن لفترة إضافيّة من 36 شهرا، وتحت صلاحيّة القوة الدوليّة. يمكن تقليص هذه المدّة في حالة حصول تطورات إقليميّة إيجابيّة تؤدّي إلى تقليص التهديدات على إسرائيل.
- محطات للإنذار المبكر: تحتفظ إسرائيل بثلاث منشآت كهذه في الضفة الغربية، مع تواجد ضابط اتصال فلسطينيّ. يُعرض موضوع محطات الإنذار للنقاش مجددا بعد عشر سنوات (حسب النص الفلسطينيّ: مرة كل عشر سنوات)، وكل تغيير في مكانتها يلزم موافقة متبادلة.
- مناطق لانتشار الطوارئ: يدرك الرئيس، أنّ الطرفين ينويان إعداد خريطة لمناطق لمثل هذا النوع من الانتشار وطرق الوصول اليها. حالة الطوارئ تعني وجود تهديد واضح وآني على الأمن القوميّ لإسرائيل، تهديد عسكري يلزم بفرض حالة طوارئ وطنيّة. تحصل القوّة الدوليّة على بلاغ حول كلّ قرار مثل هذا.
- المجال الجويّ: تكون الدولة الفلسطينيّة هي صاحبة السيادة على مجالها الجويّ، لكن على الطرفين إعداد ترتيبات خاصة تستجيب إلى احتياجات التدريبات والعمليّات الإسرائيلية.
- يدرك الرئيس، أنّ الموقف الإسرائيليّ هو تعريف فلسطين ك"دولة منزوعة السلاح"، بينما يقترح الطرف الفلسطينيّ أن تكون "دولة محدودة بسلاحها". يقترح الرئيس كحلّ وسط أن يتمّ تعريف فلسطين ك"دولة غير مسلحة". إضافة إلى قوة أمنيّة فلسطينيّة قويّة، يكون للدولة الفلسطينيّة قوة دوليّة بغرض حماية حدودها وبهدف الردع.

3. القدس

(1) التقسيم الأثني للقدس– "كل ما هو عربيّ للفلسطينيين، وكل ما هو يهوديّ لإسرائيل". الأحياء العربية تكون جزءًا من فلسطين، والأحياء اليهوديّة خلف الخط الأخضر (مثل: رموت، جيلو، أرمون هنتيسف وهضبة شعفاط) تكون إسرائيليّة.

(2) تقسيم "عموديّ" لجبل الهيكل: كل ما هو فوق، مسجد الأقصى، قبة الصخرة والمجال بينهما، تحت السيادة الفلسطينيّة. وكل ما هو تحت، الفضاء التحت أرضيّ تحت المساجد الاسلاميّة، حيث قد توجد آثار المعبد اليهوديّ، يحصل على مكانة خاصة تحترم العلاقة اليهوديّة بها.

اقترح كلينتون بديلين لمسألة جبل الهيكل: الأول، تحصل إسرائيل على سيادة على الفضاء التحت أرضيّ، الذي يربط بين الحائط الغربيّ، والذي يكون تحت سيادتها في كلّ الأحوال. البديل الثاني يشير إلى العلاقة اليهوديّة ب"المقدسات اليهوديّة" تحت جبل الهيكل، ويقترح إنشاء آلية رقابة دوليّة تقيّد السيادة الفلسطينيّة على الفضاء التحت أرضيّ وتمنع الحفريّات هناك.

(3) نظام خاص في البلدة القديمة: يتيح هذا النظام مرورًا حرًّا بدون جدران وفحص حدوديّ. الحيّان المسيحيّ والاسلاميّ يكونان جزءًا من فلسطين، الحيّ اليهوديّ، والحائط الغربيّ، يكونان في إسرائيل. الحيّ الأرمنيّ يقسّم بشكل يسمح المرور تحت السيادة الإسرائيليّة من خلال ممرّ من باب الخليل إلى الحائط. بقية الحيّ تكون تحت السيادة الفلسطينيّة. وفق أقوال وزير الخارجيّة في حينه، شلومو بن عامي، لم يتطرّق الرئيس كلينتون بشكل واضح لمسألة الحوض المقدس، ولكلّ المنطقة الواقعة خارج البلدة القديمة التي تشمل مدينة داود وأضرحة الأنبياء على مشارف جبل الزيتون.

4. اللاجئون

تضمّنت مقترحات كلينتون من كانون الأول 2000 صقلا جديدًا لقضية اللاجئين. حيث جاء فيها، تعترف إسرائيل بالمعاناة النفسيّة والجسديّة للاجئين الفلسطينيين نتيجة حرب 1948، وبالحاجة لمساعدة المجتمع الدوليّ لمعالجة المشكلة. تمنح للاجئين خمس إمكانيات لتوطينهم:

- في الدولة الفلسطينيّة.
- في المناطق التي ستسلّمها إسرائيل في إطار تبادل الأراضي.
- في الدولة التي يعيشون فيها حاليًا.
- في دولة ثالثة مستعدّة لتوطينهم.
- في إسرائيل، وبناء على مصادقتها في حالات فرديّة.

تُمنح الأفضليّة للاجئين في لبنان. يقرّ الطرفان أنّ هذا يشكّل تطبيقًا لقرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة رقم 194. ويتمّ التوضيح أنه لا يمكن تنفيذ حقّ عودة اللاجئين بشكل حرّ في إسرائيل، ويُذكر أن للفلسطينيين حقّ العودة إلى فلسطين التاريخيّة، أو إلى "بيتهم القوميّ". تشكّل هذه الاتفاقيّة نهاية الصراع.

في 28 كانون الأول صادقت حكومة إسرائيل، بأغلبيّة عشرة مؤيّدين ومعارضة اثنين وامتناع اثنين آخرين، على أفكار الرئيس كلينتون كأساس لمواصلة المفاوضات، مع اشتراط موافقة فلسطينيّة مماثلة.[73] كما طالبت إسرائيل بالتوضيحات والملاحظات التالية:

1. المساحة المقترحة للدولة الفلسطينيّة لا تسمح بالحفاظ على 80% من المستوطنين داخل أراضي دولة إسرائيل.
2. المقترحات بخصوص موضوع الأمن تختلف عن الموقف الإسرائيليّ.
3. إسرائيل معنيّة بنظام خاصّ في منطقة الحوض المقدس.
4. هنالك حاجة لتوضيحات بخصوص قضيّة عودة اللاجئين.
5. لم تتطرّق المقترحات إلى قضايا هامّة أخرى تتعلّق بالعلاقات الدائمة بين الطرفين.

طابا 2001

في الفترة بين قمة كامب ديفيد ولقاء طابا في كانون الثاني 2001، طرأ تغيّر دراماتيكيّ على الاعتبارات التي بلورت الموقف الإسرائيليّ. اعتقد باراك أنه لا يوجد في الطرف الفلسطينيّ شريكٌ قد يوافق على إبقاء مساحات واسعة من الضفة الغربيّة تحت السيطرة الإسرائيليّة، على أساس الاعتبارات الأمنيّة ذات الصلة بحالات المواجهة. لذلك، لم تتضمّن المواقف الإسرائيليّة الجديدة اعتبارات خاصة لما عُرف سابقًا ب"المصالح الحيويّة" – مساحات أمنيّة، السيطرة على المياه، السيطرة على محاور الطرق الاستراتيجيّة أو على المناطق المشرفة على مسارات الهبوط في مطار بن غوريون. وتمّ تضمين هذه الاحتياجات بشكل كامل ضمن وسائل أخرى، وليس بواسطة السيطرة الإسرائيليّة على الحيّز. وجاء التأكيد على الاعتبار الاستيطانيّ – الإبقاء على أكبر عدد من الإسرائيليين الساكنين خلف الخطّ الأخضر تحت السيادة الإسرائيليّة.

جرت المرحلة الأخيرة من المفاوضات في طابا، ومنذ تاريخ 21 كانون الثاني 2001، أيامًا معدودة قبل موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة الإسرائيليّة. وصل الطرفان إلى المفاوضات مزوّدين بمقترحات الرئيس كلينتون.

73 شير، المصدر السابق، ص 369؛ إيندياك، المصدر السابق، ص 357؛ عارض الاقتراح الوزيران روني ميلو وميخائيل ملكيؤور، وامتنع الوزيران رعنان كوهن ومتان فيلنائي. حول النقاش في الحكومة أنظر: بن عامي، المصدر السابق، ص 387–391.

1. الأراضي والحدود

بشكل عام، حاول الإسرائيليّون شدّ شروط الاتفاق إلى أبعد من الحدّ الأعلى 6% للمساحة التي ستضمّها إليها، وأقلّ من الحدّ الأدنى 3% المتعلق بنسبة التعويضات الحدودية. شملت الخريطة الإسرائيليّة الأولى ضمّ 8% من الأراضي، أي دولة فلسطينيّة على 92% من المساحة.

المطلب الإسرائيليّ من فترة كامب ديفيد بالاحتفاظ بمئات الكيلومترات المربعة الإضافيّة لمدة ثلاث سنوات دون ضمّها إلى إسرائيل اختفى عن طاولة المفاوضات. مع ذلك، ردّ الفلسطينيّون بغضب على المطلب الإسرائيليّ الذي تضمّن ضمّ مناطق إلى إسرائيل بنسبة أعلى مما تضمّنته مقترحات كلينتون، وشمل العديد من القرى الفلسطينيّة. طالب الفلسطينيون العمل على خريطة تشمل 5% تُضمّ إلى إسرائيل، وذلك كحلّ وسط بين العدد المنخفض والعدد المرتفع الواردين في مقترحات كلينتون. رفض الطرف الإسرائيليّ العرض وتمسّك بخريطة ال 8%. بالتوازي مع الرفض الذي ميّز جزءًا واحدًا من الفريق الإسرائيليّ، الذي تمسّك بموقف باراك المتشدّد، بدأ الطرفان في غرفة أخرى التقدم في موضوع الحدود. الأفكار الجديدة قرّبت بين مواقف الطرفين، لكن قبل تطوّر الأمور، سارع باراك، الذي علم بالأمر من ممثّليه في الوفد هناك، وأبلغ الوزيرين شاحاك وبن عامي عدم التنازل عن نسبة 8% ضمّ إلى إسرائيل. وكان الطرفان قد عرضا أمام الفلسطينيين خريطة ال 6%.

2. الأمن

ذهب الطرفان إلى طابا على أساس مقترحات كلينتون، رغم أنهما قدّما العديد من التحفّظات عليها. الخرائط التي عرضتها إسرائيل لم تشمل بعد السيادة الإسرائيليّة على أيّ جزء من غور الأردن. دار النقاش بشكل خاص حول النقاط التالية:

- مناطق انتشار الجيش الإسرائيليّ في حالات الطوارئ: طالب الطرف الإسرائيليّ الاحتفاظ بعمل خمسة مراكز طوارئ في المنطقة الفلسطينيّة (غور الأردن). وافق الطرف الفلسطينيّ على مركزَيْن كأقصى حدّ، شريطة تحديد تاريخ تلتزم فيه إسرائيل بإزالة تلك المراكز. كما طلب الطرف الفلسطينيّ تشغيل هذين المركزين من قبل قوّة دوليّة وليس من قبل إسرائيل. أعرب الطرف الإسرائيليّ بشكل غير رسميّ عن استعداده لفحص كيف تستطيع قوة متعددة الجنسيّات توفير الاجابات لمخاوف الطرفين.
- رفض الطرف الفلسطينيّ انتشار قوات إسرائيليّة داخل الأراضي الفلسطينيّة في أوقات الطوارئ، لكنّه كان مستعدًّا للنظر في إمكانيّة قيام قوّة دوليّة بهذا الدور، وخاصة فيما يتعلّق بتعاون أمنيّ إقليميّ.
- عدد المواقع العسكريّة: طالب الطرف الإسرائيليّ بثلاث محطّات إنذار متطوّرة داخل الأراضي الفلسطينيّة. وافق الطرف الفلسطينيّ على محطّات إنذار متطوّرة ووضع عدة شروط لذلك.
- توزيع المجال الكهرومغناطيسيّ: اعترف الطرف الإسرائيليّ بحق السيادة للدولة الفلسطينيّة على المجال الكهرومغناطيسيّ، وقال إنّه لن يحاول تقييد الاستعمالات التجاريّة للفلسطينيين في هذا المجال، لكنه طالب بتولّي السيطرة على ذلك لدوافع أمنيّة. الطرف الفلسطينيّ طالب بسيادة كاملة على المجال الكهرومغناطيسيّ، لكنه وافق على الاستجابة للاحتياجات الإسرائيليّة المعقولة في إطار تعاونيّ وبناءً على القواعد والمعايير الدوليّة.
- التعاون في المجال الجويّ: اعترف الطرفان بسيادة الدولة الفلسطينيّة على مجالها الجويّ. وافق الطرف الإسرائيليّ على قبول واحترام جميع حقوق الطيران المدنيّ الفلسطينيّ بناء على المعايير الدوليّة، لكنه تطلّع إلى منظومة تحكّم جويّة موحّدة وتحت السيطرة الإسرائيليّة الشاملة. كما طالبت إسرائيل السماح لها باستخدام المجال الجويّ الفلسطينيّ للقيام بعمليّات وتدريبات عسكريّة. وطالب الطرف الفلسطينيّ بدراسة نماذج تعاون وتنسيق في مجال الطيران المدنيّ، لكنّه لم يوافق على منح إسرائيل سيطرة شاملة على المجال الجويّ. أما بخصوص التدريبات والعمليّات العسكريّة فقد رفض الطرف الفلسطينيّ هذا الطلب، لأنه، حسب رأيه، لا ينسجم مع حياديّة الدولة الفلسطينيّة، بادّعاء أنه لا يمكن منح هذا الحقّ لإسرائيل ومنعه عن الدول العربيّة المجاورة.

3. القدس

عرض الوفد الإسرائيليّ برئاسة وزير الخارجيّة شلومو بن عامي خرائط تحافظ على الأحياء اليهوديّة في القدس الشرقيّة تحت السيادة الإسرائيليّة. بناء على اقتراح إسرائيل، يكون هناك نظام خاصّ في منطقة الحوض التاريخيّ، أي الإبقاء على الوضع الراهن الدينيّ الإداريّ في الأماكن المقدسة، وبناء على ذلك يتمّ تقسيم السيادة الوظائفيّة في البلدة القديمة حسب التقسيم إلى أحياء: الحيّين الأرمنيّ واليهوديّ لإسرائيل، والحيين الاسلاميّ والمسيحيّ لفلسطين.

كما جرى في طابا نقاش حول العلاقة بين شطري المدينة. الموقف الفلسطينيّ اقترح أن تكون القدس مدينة مفتوحة، وعدم التقسيم الماديّ الداخليّ، ونقاط رقابة خارج العاصمتين. اقترحت إسرائيل مدينة مفتوحة ونطاق جغرافيّ محدود أكثر، يشمل البلدة القديمة وأجزاء من الحوض المقدس. عارض الفلسطينيون ذلك، وأكدوا موافقتهم على إنشاء مدينة مفتوحة شريطة أن يشمل نطاقها الجغرافيّ الحدود البلديّة الكاملة للقدس. اقترح الطرف الإسرائيليّ إمكانيّة أخرى هي "نظامًا حدوديًا مرنًا" يتمّ بموجبه منح بطاقات هوية خاصة لسكان أورشليم والقدس يمنحهم حرية التنقل بين شطري المدينة.[74]

4. اللاجئون

بدأ الطرفان جولة ثانية في طابا على أساس مقترحات الرئيس كلينتون. أدار المفاوضات حول اللاجئين في طابا كلّ من يوسي بيلين ونبيل شعث. أفتتح المندوب الفلسطينيّ مؤكدًا مركزيّة قضيّة اللاجئين وأوضاع اللاجئين في لبنان. وأشار – من خلال اقتباس دراسات إسرائيليّة عديدة – إلى مسؤوليّة إسرائيل عن نشوء مشكلة اللاجئين. بيلين ، من جانبه، ذكّر شعث بحقيقة أن العرب رفضوا اقتراح التقسيم والقرار 194 الذي أُقرّ قبل انتهاء الحرب، وكذلك الاقتراح الإسرائيليّ في مؤتمر لوزان باستيعاب 100 ألف لاجئ.

على ضوء الفجوة بين الروايات حول المسؤوليّة عن نشوء مشكلة اللاجئين وحقّ العودة، أُتّفق أن يصوغ كلّ طرف وصفًا موجزًا حول تطوّر الأحداث بنظره، ويقدّم تفسيرًا منفصلا لقرار 194، مع الاتفاق على أن تطبيق القرار يكون خاضعًا لمقترحات كلينتون. تم تكريس اللقاءات الأخرى في طابا لمناقشة طرق تطبيق القرار. وكانت تلك اللقاءات أكثر عمليّة، ونوقشت خلالها إمكانيّات استيعاب لاجئي لبنان في فلسطين أو في دول ثالثة مستعدّة لاستيعابهم.

بخصوص أراضي إسرائيل قبل 1967 جاء، أنه بالإمكان بناء مساكن في المناطق التي سيتمّ تسليمها للدولة الفلسطينيّة في إطار تبادل الأراضي. تواصل إسرائيل سياسة لمّ الشمل في الحالات الانسانيّة الخاصة. وتطرق الطرفان إلى مبادئ التعويضات التي ستتبرع بها دول العالم، والتي ستقدَّم لدول يتمّ توطين لاجئين فيها. كما تمّ الحديث عن تعويض يهود الدول العربيّة عن ممتلكاتهم. اتفق الطرفان على إغلاق مؤسسة الأونروا خلال خمس سنوات.

توقّفت مباحثات طابا في 27 كانون الثاني 2001، وعادت الوفود دون التوصّل إلى اتفاق. مع نهاية الجولة تبادل الأطراف المسوّدات، وتمّ التوصّل إلى تفاهم حول تطوّر الأحداث، وتفاهم شبه تامّ حول مبادئ حلّ المشكلة. أمّا المبالغ الماليّة التي ستدفعها إسرائيل كتعويضات فقد تركت للاتفاق الدائم، وتُرك عدد اللاجئين الرمزيّ الذين ستستقبلهم إسرائيل لحسم الزعماء، لدى التوقيع على اتفاق الإطار.

مبادرة السلام العربيّة

بعد عام من مباحثات طابا، وبينما توقّف المسار السياسيّ على خلفيّة الانتفاضة الثانية وتفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 في الولايات المتحدة، أعلن في شهر آذار 2002 عن مبادرة السلام العربيّة في العاصمة اللبنانيّة بيروت، خلال القمة العربيّة الرابعة عشرة. فيما يلي أهمّ بنودها:

"يؤكّد ما أقرّه مؤتمر القمّة العربيّ غير العاديّ في القاهرة في حزيران/يونيو 1996 من أنّ السلام العادل والشامل خيار استراتيجيّ للدول العربيّة يتحقّق في ظلّ الشرعيّة الدوليّة، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكّده إسرائيل في هذا الصدد.

74 مناحم كلاين، مبادرة جنيف (اصدار كرمل إسرائيل، 2006)، ص 140–141؛ شير، المصدر السابق، ص 313، 355، 410.

وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكيّ الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربيّة السعوديّة، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربيّة المحتلة منذ 1967، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية ... وانطلاقا من اقتناع الدول العربيّة بأنّ الحلّ العسكريّ للنزاع لم يحقّق السلام أو الأمن لأيّ من الأطراف.

1. يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أنّ السلام العادل هو خيارها الاستراتيجيّ أيضا.
2. كما يطالبها القيام بما يلي:
   أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلّة بما في ذلك الجولان السوريّ وحتّى خطّ الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي ما زالت محتلّة في جنوب لبنان.
   ب. التوصّل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتّفق عليه وفقا لقرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة رقم 194.
   ج. قبول قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) في الضفة الغربيّة وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقيّة.[75]
3. عندئذ تقوم الدول العربيّة بما يلي:
   أ. اعتبار النزاع العربيّ الإسرائيليّ منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
   ب. إنشاء علاقات طبيعيّة مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطينيّ الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربيّة المضيفة.[76]
5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبيّنة أعلاه حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفّر للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.
6. يدعو المجلس المجتمع الدوليّ بكلّ دُوَله ومنظّماته إلى دعم هذه المبادرة.
7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصّة من عدد من الدول الأعضاء المعنيّة والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسيّ والدول الإسلاميّة والاتّحاد الأوروبيّ".

لم تتعامل إسرائيل حتّى الآن بشكل رسميّ مع مبادرة السلام العربيّة، لكنها رفضتها بشكل عام. تعتبر إسرائيل هذه المبادرة محاولة إجبارها على الانسحاب الكامل لخطوط 1967 بما في ذلك القدس واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين.

تكرّرت المصادقة على مبادرة السلام العربيّة في كلّ عام. في 30 نيسان 2013 ومع اختتام المباحثات في واشنطن بمشاركة كبار السؤولين، ومن بينهم نائب أوباما جون بايدن، وزير الخارجية جون كيري، أمين عام الجامعة العربية نبيل العربيّ، رئيس حكومة قطر حمد بن جابر الثاني، تمّ نشر تصريح من الجامعة العربيّة حول موافقتها المبدئيّة قبول مفاوضات سلام على أساس حدود 1967 مع تبادل للأراضي. رئيس حكومة قطر قال إنّ الجامعة العربيّة على استعداد لقبول تلك المبادئ من أجل السماح بخطّة واشنطن لحلّ الدولتين.

خارطة الطريق – 2002

على خلفيّة أعمال العنف التي سادت خلال الانتفاضة الثانية، أطلقت خارطة الطريق كخطّة سياسيّة لحلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. تمّ عرض خارطة الطريق كتطبيق لرؤيا رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الابن خلال خطابه في 24 حزيران 2002.[77] تقترح الخريطة حلا تدريجيّا للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، من عدّة مراحل وعلى مدار عدّة سنين، بمساعدة "الرباعيّة"، وللخطّة هدف تحقيق تسوية نهائيّة وشاملة للصراع حتّى العام 2005.[78]

المرحلة الأولى – وقف الارهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينيّة وبناء مؤسسات فلسطينيّة

1. يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف العنف بشكل غير مشروط.
2. استئناف التعاون الأمنيّ بين الطرفين.
3. اصلاحات سياسيّة فلسطينيّة شاملة.
4. تتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينيّة.
5. انسحاب إسرائيليّ من جميع المناطق التي احتلّتها اعتبارًا من 28 أيلول 2000.
6. تجميد النشاط الاستيطانيّ تماشيًا مع تقرير ميتشيل.
7. **المرحلة الثانية – الغايات**
1. مؤتمر دوليّ لدعم وإنعاش الاقتصاد الفلسطينيّ.
2. إقامة دولة فلسطينيّة ذات حدود مؤقتة.
3. استئناف العلاقات بين إسرائيل والدول العربيّة.
4. استئناف المحادثات المتعددة الأطراف حول المواضع الحدودية: المياه، البيئة، التنمية الاقتصاديّة، اللاجئين ومراقبة السلاح.
5. المصادقة على دستور جديد لدولة فلسطينيّة ديمقراطيّة ومستقلّة.

المرحلة الثالثة – غايات

1. اعتراف دوليّ بدولة فلسطينيّة ذات حدود مؤقتة. إطلاق مفاوضات الحلّ الدائم.
2. مواصلة الإصلاحات.
3. مواصلة الأداء الأمنيّ الفعّال.
4. مفاوضات حول الوضع الدائم على أساس قرارات مجلس الأمن الدوليّ 242، 338، 1397.
5. موافقة الدول العربيّة على إقامة علاقات كاملة وطبيعيّة مع إسرائيل.

أعلن رئيس حكومة إسرائيل، أرييل شارون، تأييده للخطّة من خلال خطابه في مؤتمر هرتسليا الثالث عام 2003. ناقشت حكومة إسرائيل هذه الخطة في 25 أيّار 2003 ووافقت عليها مع 14 تحفّظًا. أقرت إسرائيل عبر تحفظاتها على الخطّة "لن يكون أيّ تعامل مع القضايا المتعلقة بالتسوية...". من الناحية العمليّة لم يواصل الطرفان تنفيذ الخطة ما بعد المرحلة الأولى.

مبادرة جنيف – 2003

مبادرة جنيف هي مسوّدة اتفاقية للوضع الدائم بين إسرائيل وفلسطين، عملت على صياغتها طواقم غير رسميّة برئاسة ياسر عبد ربه ويوسي بيلين تحت رعاية ودعم حكومة سويسرا. وقّعت الوثيقة في شهر تشرين الأول 2003، وهي تستند على مقترحات كلينتون من كانون الأول 2000.[79]

1. الأراضي والحدود

مع بداية اللقاء في كانون الثاني 2002، تمّ تبنّي توجّه جديد لإدارة المفاوضات بين الطرفين. ليس بعد توجّه "لعبة المجموع الصفري"، التي تعتبر كلّ تنازل

75 http://www.yozmatshalom.info/

76 أضيف هذا البند بطلب من سوريا ولبنان لمنع إبقاء اللاجئين الفلسطينيين هناك.

77 http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-1962713,00.html

78 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2600773,00.html

79 http://www.heskem.org.il/heskem.asp?id=8

من طرف واحد ربحًا للطرف الثاني، وأدّت إلى ديناميكيات يسعى من خلالها كلّ طرف إلى ابتزاز أقصى ما يمكنه من الطرف الثاني، بل توجّه يعتبر إحراز اتفاقيّة تخلق واقعًا مستقبليًّا مستقرًّا وإيجابيًّا كمصلحة مشتركة وحيويّة. يعود أصل هذا التوجّه إلى الورقة المسمّاة "2020 – اليوم التالي"، التي أعدّها مجلس الأمن القوميّ برئاسة اللواء (احتياط) جدعون شيفر (شريك رفيع المستوى في مبادرة جنيف) للمفاوضات في كامب ديفيد، لكنها لم تطبّق على أرض الواقع. بروح هذه الورقة حاول الطرفان جهدهما عدم خلق نقاط توتّر محتملة بارزة قد تلحق الضرر في السيادة وغيرها.

اتفق الطرفان على مواصلة المفاوضات من حيث انتهت المباحثات الرسميّة بين الوفود في طابا في كانون الثاني 2001. تمّ إحراز هذا التوافق بفضل مشاركة شخصيّات رسميّة سابقة من الطرفين، التي شاركت بشكل فعّال جدًّا في المفاوضات الرسميّة، مثل د. يوسي بيلين، رئيس الأركان أمنون ليبكين شاحاك وصاحب هذه المقالة، الوزراء الفلسطينيين ياسر عبد ربه، د. سميح العبد، د. نبيل قسيس وغيرهم. وفّر هذا التفاهم على الطرفين العودة إلى نقاط افتتاحيّة جديدة قديمة، واستغلال التقدّم الهامّ الذي تمّ إحرازه في مفاوضات طابا، حيث نجح الطرفان في جسر الفجوات. كما قيّد هذا التفاهم الطرفين، غير الرسميين، بالمصالح والمبادئ والمواقف الرسميّة التي أرشدت الأطراف في مسار أوسلو، الأمر الذي أعاق في بعض الأحيان طرح أفكار جديدة "من خارج العلبة"، لكنه ضمن الاستمراريّة المبدئيّة للمسار السياسيّ الرسميّ، بل وساهم في تسويق المبادرة للرأي العام.

عاد الطرفان واتّفقا أنّ تبادل الأراضي هو الحلّ المطلوب للتوترات القائمة في المجال الحدودي. يتألّف هذا التوتر من قطب واحد يستند على قرار مجلس الأمن 242 وشكل تطبيقه في اتفاقيّات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن، حيث تمسّكت إسرائيل بحدود حزيران 1967. في المقابل، القطب الثاني الذي يستند على احتياجات إسرائيل الأمنيّة والبنية التحتيّة، وعلى الواقع الحالي حيث يعيش نحو نصف مليون إسرائيليّ خلف الخطّ الأخضر، بما في ذلك القدس الشرقيّة، وفي نحو 140 مستوطنة وضاحية منتشرة في أرجاء الضفة الغربيّة. من أجل حلّ جذريّ لهذا التوتر على شكل تبادل الأراضي كان على المتفاوضين تحديد مبادئ ومقاييس.

التوجّه الذي تمّ اختياره للتفاوض والتفاهمات بخصوص قضية الأراضي كان عبارة عن "صفقة" جسرت الفجوات في جميع القضايا. بمعنى، المبدأ الذي وضعه باراك في كامب ديفيد "لا شيء متفق عليه حتّى يتمّ الاتّفاق على كلّ شيء" بقي كما هو. في ظل غياب ضغوطات خارجيّة من قبل الوسطاء والإعلام، وعلى ضوء الثقة الأساسيّة بين المفاوضين، أتيح نهج "الأخذ والعطاء" بين القضايا ممّا وفّر مرونة أكبر مقارنة مع مفاوضات تتمّ فيها التنازلات في كلّ موضوع بشكل منفصل. خلق هذا النهج في مرات عديدة حالات " win–win". فمثلا، عندما تمّت مناقشة موضوع السيادة الإسرائيليّة على الممر بين غزة والضفة، استجاب الطرف الإسرائيليّ للمطلب الفلسطينيّ بعدم احتساب هذه المساحة ضمن تبادل الأراضي، وفي المقابل حصلت إسرائيل على حقّ استعمال طرقات تحت السيادة الفلسطينية من أجل المرور في الضفة الغربيّة (الطرق 60، 443، 90). زيادة على ذلك، كان سهلا وصولا أكثر ضمن مسألة تبادل الأراضي اقتراح مناطق من الجانب الإسرائيليّ كانت عليها قرى عربيّة قبل 1948، بهدف منح الفلسطينيين "ممتلكات" لتسويق الاتفاقيّة في الرأي العام العربيّ.

مبادئ

علينا أن نتذكر، أنّه مثلما في كلّ مسار تشارك فيه أطراف لها مصالح مختلفة، لا يمكن التقدّم بشكل خطيّ متواصل مثلما في مسار عمل مشاريع على مستوى عالٍ من الثقة والاستدامة. فالمفاوضات والتقدم بها دائريّة. أحيانًا تسبق البيضة الدجاجة، وأحيانًا بالعكس. أي، في بعض الأحيان تمّ تحديد المبادئ وبناءً عليها تمّ تعيين الحدود، وفي أحيان أخرى كانت مسوّدات الخرائط في مناطق مختلفة هي التي شكّلت المبادئ. هكذا تبلورت بشكل تدريجيّ خلال جولات المباحثات بين الطرفين المبادئ التاليّة:

1. تضع الاتفاقيّة حدودًا دائمة، نهائيّة، معترفًا بها ومصادقًا عليها بين الدولتين – فلسطين وإسرائيل، بهدف التوصل إلى تقسيم نهائيّ ومتفق عليه لأرض إسرائيل الغربيّة والانتدابيّة بين الطرفين. المقصود هو التوصّل في نهاية المفاوضات إلى تسوية دائمة تُطبّق فورًا. تم رفض جميع أفكار الاتفاقيّات المرحليّة بخصوص الحدود المؤقتة وتبادل "ثلاثيّ" للأراضي مع الأردن ومصر في مرحلة كهذه أو غيرها.
2. تقوم الحدود بين إسرائيل وفلسطين على أساس خطوط 1967 وبناءً على قرار الأمم المتحدة 242 ومقترحات الرئيس كلينتون. اتفق الطرفان على تطبيق صيغة "الأراضي مقابل السلام" على غرار اتفاقيّات السلام السابقة التي وقّعتها إسرائيل مع مصر والأردن. مع ذلك، تمّ الاتّفاق على أنّ خطوط 1967 تشكّل أساسًا لخطّ الحدود الجديدة بناءً على أفكار تبادل الأراضي التي وردت في مقترحات الرئيس كلينتون، وخاصة بالنسبة للقدس الشرقيّة.
3. يتمّ تبادل للأراضي بنسبة 1:1 بما يخدم مصلحة الطرفين – حافظ هذا الاتفاق على حجم مساحة حدود 1967 ولكن ليس على الخطّ نفسه. يجب التأكيد أن هذا الاتفاق تجاوز بشكل جليّ مقترحات كلينتون، لأنّ إسرائيل تنازلت هنا عن ال 3% من الأراضي التي كانت ستضمّها إليها بدون مقابل. صحيح أن عرفات في ردّه على مقترحات كلينتون كان قد رفض هذه الفكرة من خلال التحفّظات التي قدّمها على المقترحات، لكن ليس إلى درجة رفض الاقتراح كاملا، وقام بإرسال وفد فلسطينيّ إلى طابا على أساس ذلك. مقابل ذلك نجح الطرف الإسرائيليّ بإخراج "حقّ العودة" من الصيغة المتفق عليها. صحيح أنّ كلينتون كان قد أوضح أنّه "لا يوجد حقّ عودة عينيّ إلى إسرائيل"، لكنه حدد أنّ "الطرفان يعترفان بحقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين التاريخيّة"، أو "العودة إلى وطنهم". نجح الطرف الإسرائيليّ في اتفاقية جنيف في التوصل إلى حلّ وسط تمحور حول الحلّ العمليّ للاجئين دون تطبيق "حقّ العودة". ونجح في تبنّي الأطراف لفكرة كلينتون أنه يجب استيعاب بعض اللاجئين في إسرائيل، لكن بناءً على قوانينها ذات السيادة وبناء على سياسة الهجرة التي تحددها.

ثمّة نقطة هامّة أخرى، وهي أنّ الفلسطينيين طالبوا أن يكون تبادل الأراضي بشكل متساو من ناحية الحجم والنوعيّة، وتحدد نوعية الأرض على أساس صلاحيتها الزراعيّة. وكان المفاوض الفلسطينيّ قد ذهب إلى أبعد من هذا، وطالبوا فيما يتعلق بقياس الأراضي "تسوية" المنطقة بواسطة برنامج خاصّ. اعتمد هذا المطلب على حقيقة أن إسرائيل ضمّت اليها مناطق جبليّة وأرادت تعويض الفلسطينيين بمناطق سهليّة. رفض الجانب الإسرائيليّ هذين الطلبين، وفي المقابل تمّ سحب الاقتراح الإسرائيليّ بتعويض الفلسطينيين بمناطق صحراويّة من طاولة المفاوضات.

4. يتمّ تقاسم أراضي المنطقة الحرام على امتداد حدود 1967 بالتساوي بين الطرفين. كانت تسويغات الطرفين، بالنسبة للمنطقة الحرام التي تشكّل نحو 1% من مجمل أراضي الضفة الغربيّة، سارية المفعول، ولم تكن طريقة لتقسيم هذا المنطقة سوى التقسيم المتساوي. مع ذلك، بسبب قرب هذه المنطقة من "ممرّ" القدس ومن الشارع المؤدّي إلى المدينة، تمّ الاتفاق أن تبقى معظم المنطقة تحت السيادة الإسرائيليّة، ويتمّ تعويض الفلسطينيين عن هذا الجزء ضمن عمليّة تبادل الأراضي. تمّ فيما بعد تبنّي هذه الفكرة من قبل الطرفين خلال المفاوضات الرسميّة في أنابوليس.
5. لا يقوم أيّ طرف بضمّ بلدات أو سكان من الطرف الثاني. جاء هذا المبدأ لضمان ثلاثة أمور للفلسطينيين: منع إمكانية مطالبة إسرائيل ب"تصحيح" خطّ الحدود بما يتناسب مع "اصبع" تخلقها مستوطنة كبيرة (مثلا: جبعات زئيف، معاليه أدوميم وغيرها) عن طريق ضمّ بلدات فلسطينيّة مجاورة لها؛ منع إمكانية تبادل مناطق مأهولة ونقل بلدات عربيّة من داخل إسرائيل إلى السيادة الفلسطينيّة، وهو الأمر الذي عارضه الفلسطينيون بشدة؛ منع إمكانية الإبقاء على جيوب إسرائيليّة خارج الدولة في مناطق الدولة الفلسطينيّة.

أهم الاتفاقات

1. الأراضي والحدود

تطرقت الصفقة الأساسيّة التي بُلورت في بداية المفاوضات، بين د. سميح العبد، نائب وزير التخطيط الفلسطينيّ والمسؤول الفلسطينيّ عن المفاوضات الحدودية من عام 1993 وحتى اليوم، وبيني، إلى "الكتل الاستيطانيّة" الرئيسيّة. عرض الفلسطينيون في طابا اقتراحهم بخصوص الحدود، والذي تضمّن الإبقاء على مستوطنة أريئيل تحت السيادة الإسرائيليّة، وليس الأمر نفسه بالنسبة لمعاليه أدوميم وجبعات زئيف. نعت الجانب الإسرائيليّ الاقتراح الفلسطينيّ "بالون على خيط". أي، تمّ وصل المنطقة المأهولة في أريئيل على طول شارع 5 مع الكتل الاستيطانيّة كرني شومرون، ومن هناك مع شارع ضيّق حتّى ألفي منشي ومن ثمّ مع إسرائيل. اقترح وزير السياحة آنذاك الفريق (احتياط) أمنون ليبكين شاحك (عضو الوفد الإسرائيليّ في طابا) أنْ تعيد إسرائيل النظر في موقفها من ضمّ مستوطنات مثل أريئيل، التي تبعد أكثر من 20 كم عن الخطّ الأخضر. استمرارا لهذا التوجّه المنعش، تمّ الاتفاق في بداية المفاوضات، أن تتنازل إسرائيل عن ضمّ أريئيل، وفي المقابل يوافق الفلسطينيون على ضمّ معاليه أدوميم وجبعات زئيف إلى إسرائيل. فيما بعد حظي هذا الاقتراح بانتقادات قاسية من قبل بعض أعضاء الوفد الفلسطينيّ، وكانت هنالك محاولات فاشلة لاستبدال ذلك بمناطق أخرى. اتضحت أهميّة هذه الصفقة بعد فترة، عندما حاول الفلسطينيون في إطار اقتراحاتهم على أولمرت في مسار أنابوليس إزالة هذه المستوطنات من الخرائط المقترحة. مع ذلك، فإن التقديرات في حينه، واليوم أيضًا، أنه في إطار اتفاق شامل ستبقى مستوطنات معاليه أدوميم وجبعات زئيف تحت السيادة الإسرائيليّة.

عادت هذه الصفقة ووضعت تركيز إسرائيل على منطقة "غلاف" القدس. فمعظم الإسرائيليين الساكنين خلف الخط الأخضر يعيشون هناك، وضمّ المستوطنات الرئيسيّة في تلك المنطقة يلبّي احتياجات إسرائيل في توسيع "ممر" القدس، وعدم تحويل العاصمة إلى "مدينة جانبيّة" كما كان في الفترة ما قبل 1967. حيث تمتّعت بضمّ معاليه أدوميم من الشرق، جبعات زئيف من الشمال وبيتار عيليت وجوش عتسيون من الجنوب.

وافق الطرفان على تبادل أراضٍ بمساحة 124 كيلومتر مربع، بضمنها 24 كيلومتر مربع لكلّ طرف من أراضي المنطقة الحرام. عمليًا ربحت إسرائيل 38 كيلومترا مربعا وربح الفلسطينيون 11 كيلومترا مربعا، وحصلوا على تعويض في مناطق أخرى. ضمّت إسرائيل 21 مستوطنة و11 حيًّا يعيش فيها 75% من السكان الإسرائيليين خلف الخط الأخضر، ونحو 375 ألف إسرائيليّ سيبقون في بيوتهم. مقابل ذلك تسلم إسرائيل للفلسطينيين أراضٍ غير مأهولة في منطقة "غلاف" غزة، بحجم 86 كيلومترا مربعا، ما يعني زيادة مساحة قطاع غزة بنحو 25%، والبقية في منطقة جبال لخيش غربي يهودا.

2. الأمن

تكون الدولة الفلسطينيّة منزوعة السلاح، تحت إشراف قوات دوليّة، وتقيم قوة أمنيّة فقط لأهداف الحفاظ على القانون والنظام العام ومنع الارهاب. يلتزم الفلسطينيون بعدم الانضمام أو مساعدة أو تعزيز أو التعاون مع أي ائتلاف أو حلف أهدافه معادية لإسرائيل. يلتزم الفلسطينيون بمحاربة الارهاب بشكل شامل وبدون توقّف. كما لا يسمح الفلسطينيّون، ويعملون على منع تشكيل قوات غير نظاميّة أو عصابات مسلحة في المناطق. تستمر محاربة الارهاب في جميع الأوقات بغض النظر عن الأزمات المحتملة بين الطرفين. يشرّع الطرفان القوانين ويعملان على إنهاء التحريض.

3. القدس

تمّ تبنّي مقترحات كلينتون من أجل حلّ قضيّة القدس؛ يعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة لإسرائيل.

يتمّ ضمّ الأحياء اليهوديّة إلى إسرائيل ويتمّ ضمّ الأحياء العربيّة إلى فلسطين. يستثنى من هذه القاعدة حيّ هار حوماه ، لأنّ إقامته عام 1996 يتعارض مع "اعلان المبادئ" حيث تعهّد الطرفان بالامتناع عن خلق حقائق على الأرض خلال المرحلة الانتقاليّة.

يتم تقسيم البلدة القديمة بشكل يبقي الحيّ اليهوديّ ونصف الحيّ الأرمنيّ الذي يعيش فيه يهود تحت السيادة الإسرائيليّة.

كما تبقى قلعة داود، ونفق الحشمونائيم والمقبرة اليهوديّة في جبل الزيتون تحت السيطرة والأمن والإدارة الإسرائيليّة، لكن تحت السيادة الفلسطينيّة. الوضع الراهن الإداري والدينيّ في جبل الهيكل والحائط الغربيّ يتحوّل إلى وضع سياسيّ سياديّ. يعترف الفلسطينيون بالعلاقة التاريخيّة والأهميّة الخاصّة لجبل الهيكل للشعب اليهوديّ. ضمان حرية وصول الإسرائيليين إلى جبل الهيكل. إطار رقابة دوليّة لتطبيق منع الحفريّات والبناء في جبل الهيكل.

تمّ تبنّي نموذج "المدينة المفتوحة" الذي أقترح في طابا بالنسبة للبلدة القديمة بهدف الامتناع عن خلق عراقيل ماديّة داخل أسوار البلدة القديمة. وفي النهاية، تمّ إقرار ترتيبات خاصة للتعاون مع قوات دوليّة لحماية القسم الفلسطينيّ في البلدة القديمة، مع التشديد على جبل الهيكل.

يصبح السكان الفلسطينيون في القدس الشرقيّة مواطنين في الدولة الفلسطينيّة وتسحب عنهم مكانتهم الحالية كسكان دائمين في إسرائيل.

4. اللاجئون

حقّ العودة لم يذكر على الاطلاق. تمّ حلّ قضيّة اللاجئين بواسطة مركبات عمليّة. حيث جاء أن الحلّ المتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين سيؤدّي إلى إنهاء مكانة اللجوء وسيشمل على مركّب التعويض الماليّ والسكن الدائم. يعرض على كلّ لاجئ عدّة احتمالات بخصوص الاقامة الدائمة. الإمكانيّة الوحيدة التي ستكون مفتوحة بشكل أوتوماتيكيّ أمام كلّ لاجئ هي السكن في الدولة الفلسطينيّة، بيته القوميّ. الإمكانيّات الأخرى هي: البقاء في مكان سكناه الحاليّ، أو الانتقال إلى دولة ثالثة ستستوعب لاجئين. ممارسة تلك الإمكانيات تخضع للقرار السياديّ الحصريّ لكلّ واحدة من تلك الدول.

تكون إسرائيل واحدة من الدول الثالثة التي ستشارك في جهد إعادة تأهيل اللاجئين. بخصوص عدد اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل أقرّ بأن تقترح إسرائيل عددا يأخذ بالحسبان معدّل عدد اللاجئين الذين سيتمّ استيعابهم في الدول الثالثة (المقصود دول غير فلسطين وغير الدول العربيّة المستضيفة)، وبناءً على الأرقام التي قدّمتها دول ثالثة مثل الولايات المتحدة، كندا وغيرها، سيكون عدد اللاجئين العائدين إلى إسرائيل نحو 15 ألف لاجئ. تؤدّي الاتفاقيّة إلى حلّ دائم وشامل لقضية اللاجئين، ولكن يكون بعد ذلك أيّ مطلب إضافيّ آخر في الموضوع.

أنابوليس 2008

في تشرين الثاني 2005 أقام أريئيل شارون، سوية مع منشقّين من حزبي الليكود والعمل، حزب "كديما". في كانون الثاني انهار شارون وتمّ نقله إلى المستشفى، حيث استلم ايهود أولمرت رئاسة الحكومة. بعد انتخابات الكنيست التي حصل فيها حزب كديما على 29 مقعدًا، أقام أولمرت في نيسان 2006 حكومة برئاسته. توجّهت الأجواء الدوليّة في تلك الفترة نحو الخروج من حالة الجمود السياسيّ. في نهاية عام 2006، في الذكرى السنويّة 59 لقرار التقسيم، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ستة قرارات تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق المحتلة. اتخذ القرار الأول بأغلبيّة 175 دولة من بين 192 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي يعترف بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ وإقامة دولة مستقلة. شهدت فترة شارون أعمال بناء كبيرة في المستوطنات. تشير معطيات دائرة الاحصاء المركزيّة أنه في حزيران 2007 وصل تعداد سكان المستوطنات في يهودا والسامرة إلى 275,159 نسمة (47.3% من الحريديم). أي ارتفاع بنسبة 5.454% مقارنة مع حزيران 2006. بالمجمل ارتفع عدد المستوطنين في السنة الأخيرة بنحو 15 ألف نسمة. نحو ثلثي هذه الزيادة، أي 9,300 نسمة، نتيجة التكاثر الطبيعيّ المرتفع (3.5% سنويًا)، وفقط ثلث واحد كان نتيجة الهجرة إلى المستوطنات. هذه الأجواء، إضافة إلى حرب لبنان الثانية في صيف 2006 دفعت أولمرت إلى استئناف المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة بوساطة أمريكيّة.

في الفترة بين 27 وحتى 28 تشرين الثاني 2007 عقد مؤتمر أنابوليس في الأكاديميّة البحريّة في أنابوليس في ولاية مريلاند في الولايات المتحدة، بمشاركة ممثلين عن إسرائيل، م. ت. ف، الرباعيّة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، روسيا) وممثلين عن غالبيّة دول الجامعة العربيّة، من بينها مصر والأردن ودول لا تقيم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل مثل السعوديّة، ماليزيا، السودان، لبنان وحتّى سوريا.

على عكس اتفاقيّة أوسلو ومؤتمر واي ريفر، وعلى غرار مؤتمر مدريد، لم يكن مؤتمر أنابوليس تلخيصا للمفاوضات، بل محاولة للبدء بها. كان هدف المؤتمر محاولة تحريك مسار السلام من جديد وتمهيد الطريق لمفاوضات مكثفة نحو اتفاق إسرائيليّ فلسطينيّ دائم.

على رأس الوفد الإسرائيليّ كان رئيس الحكومة ايهود أولمرت، وزيرة الخارجيّة تسيفي لفني، وعلى رأس الوفد الفلسطينيّ رئيس السلطة الفلسطينيّة ورئيس منظمة التحرير محمود عباس، ورئيس حكومة السلطة سلام فياض. في بداية العام 2008 تقرر إقامة 12 لجنة لمعالجة جميع القضايا المطروحة، والتي عملت على مدار السنة. استمرت المفاوضات ثمانية شهور وشملت نحو 300 لقاء على مستويات مختلفة.

1. الأراضي والحدود

بدأت المفاوضات حول قضيّة الأراضي بمناقشة اعتبارات تحديد الخريطة. عرضت إسرائيل اعتبارات مختلفة:

- أمنيّة – حدود معترف بها وآمنة، تضمن الدفاع عن إسرائيل وعن مواطنيها.
- استيطانيّة – الأخذ بعين الاعتبار الوضع الناشئ على أرض الواقع خلال 40 سنة، والتشديد على الكتل الاستيطانيّة الإسرائيليّة.

رأت إسرائيل وجود علاقة تبعيّة وتبادليّة بين قضيّة الأراضي والقضيّة الأمنيّة. فحسب موقفها، كلما تمّ تسليم الطرف الفلسطينيّ مساحة أكبر من الأراضي، كلما تطلب ترتيبات أمنيّة أكثر تدخلا وعمقًا، من أجل عدم تضرر وضعها الأمنيّ بشكل ملحوظ بسبب التسوية السياسيّة. فمثلا، من الضروريّ لإسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن. لكن، إذا كان على إسرائيل التنازل عن هذه المنطقة لأسباب سياسيّة، سيتطلب ذلك ترتيبات أمنيّة بعيدة المدى، تشمل في المرحلة الأولى انتشار الجيش الإسرائيليّ عرضًا وطولا، كما يتطلّب سيطرة إسرائيليّة على المجال الجويّ للكشف المبكر عن تهديدات جويّة من الشرق. بناءً على هذه الاعتبارات تمّ وضع الاعتبارات التالية لتحديد الخريطة:

- حددت المبادئ السياسيّة بقاء أغلبيّة المستوطنين الإسرائيليين في بيوتهم في الكتل الاستيطانيّة التي سيتمّ ضمّها إلى إسرائيل. يحصل المواطنون الإسرائيليون في المناطق التي ستسلّم إلى الفلسطينيين على مساعدات ماليّة من دولة إسرائيل، ويتمّ نقلهم إلى الكتل الاستيطانيّة أو إلى داخل إسرائيل. بالمقابل، الإبقاء على أقلّ عدد ممكن من الفلسطينيين في المناطق التي سيتمّ ضمّها إلى إسرائيل.
- أكدت المبادئ الأمنيّة على: (1) الحاجة إلى حدود تسمح بحماية الأراضي، المراكز السكانيّة والممتلكات الاستراتيجيّة؛ (2) الأخذ بعين الاعتبار الحالة الطوبوغرافيّة، المناطق المسيطرة على المستوطنات، الطرقات والمنشآت الاستراتيجيّة في تخوم إسرائيل؛ (3) الانفصال ومنع الاحتكاك بين المجموعات السكانيّة؛ (4) إنشاء حدود تشمل عوائق فعّالة ونقاط مرور مراقبة.
- مبادئ إضافيّة أشارت إلى الاستقلاليّة الفلسطينيّة، من خلال تقليص الاعتماد على إسرائيل، الحدّ الأقصى من التواصل الجغرافيّ للطرفين، من خلال الاشارة إلى نسيج الحياة للسكان من طرفي الخط الأخضر، الأخذ بالاعتبار المصالح القوميّة مثل المياه، الأماكن المقدسة، الآثار وجودة البيئة.
- كانت هذه المفاوضات شبيهة من ناحية شكلها وطابعها مع المفاوضات التي سبقتها. فعلى غرار المفاوضات في فترة باراك، أيضًا في فترة أولمرت لازمت الفجوة بين مجمل المساحة المأهولة في المستوطنات، بما في ذلك الأحياء اليهوديّة في القدس الشرقيّة، التي تشكل عمليًا أقل من 2% من مساحة الضفة الغربيّة، مقابل حجم المساحة التي طالبت إسرائيل بضمّها، هذه الفجوة طاردت الطرفين على امتداد المفاوضات.

كانت إسرائيل تتطلع إلى زيادة نسبة مساحة المنطقة التي ستضمّها إليها لعدّة أسباب: الرغبة بتقليص عدد الإسرائيليين الذين سيتمّ إخلاؤهم (ليس أكثر من 20%)؛ والقصد من ذلك خلق أفق لتوسّع المستوطنات التي سيتمّ ضمّها؛ الحاجة الأمنيّة بالسيطرة على مثل هذه المناطق التكتيكيّة وغيرها مع الحفاظ على أقلّ عدد من الفلسطينيين في المناطق التي ستُضمّ إلى إسرائيل. لذلك فإنّ جميع المفاوضات التي تناولت مسألة الحدود بدأت في مناقشة المطالب الإسرائيليّة، وفقط بعد ذلك بدأ النقاش حول موقع المناطق التي سيتمّ تسليمها من إسرائيل إلى فلسطين مقابل ما ستضمّه إسرائيل.

عمليًا، كان في أنابوليس مساران رسميّان متوازيان: المسار الأول، بين وزيرة الخارجيّة تسيبي لفني وأحمد قريع (أبو العلاء). طالبت ليفني بضمّ 7.3% إلى إسرائيل وتأجيل مناقشة تبادل الأراضي إلى موعد آخر؛ المسار الثاني، بين أولمرت وعباس. في نهاية المباحثات، في 16 أيلول، اقترح أولمرت ضمّ 6.5% من الضفة الغربيّة (نحو 380 كلم مربع)، ومقابل ذلك تعويض بنسبة 5.8% من أراضي إسرائيل، وأحتسب الممرّ بين غزة والضفة الغربيّة بنحو 0.7% إضافيّة، على الرغم من أنّ مساحته الحقيقيّة أقلّ من ذلك عشر مرات، ورغم أنّ إسرائيل طالبت أن يبقى الممرّ تحت سيادتها. واستند تسويغ الأمر على حقيقة عدم وجود تواصل من هذا النوع بين غزة والضفة قبل حرب حزيران 1967. واعتقد أولمرت أنّه باقتراحه هذه يتيح لعباس عرض تبادل أراضٍ بنسبة 1:1.

في النقاش بين الطرفين بخصوص الخط الأخضر، طالب الفلسطينيون اعتباره كنقطة الانطلاق، بينما طالب الإسرائيليون باعتباره كخط مرجعيّة، وتمّ حسم الأمر بناءً على اقتراح وزيرة الخارجيّة الأمريكية رايس، التي وضعت معادلة ال 6204 كلم مربع من أجل حساب مساحة المنطقة (الضفة الغربيّة، قطاع غزة والقدس الشرقيّة).

في أنابوليس طرأ تجديد منعش على الموقف الإسرائيليّ. حيث اقترحت إسرائيل، للمرّة الأولى، مناطق عينيّة لصالح تبادل الأراضي مع الفلسطينيين. بالإمكان مشاهدة هذه المناطق في اقتراح أولمرت في "غلاف" غزة، في جنوب جبال الخليل، في منطقة لخيش وفي جنوب غور بيت شان. وأصرّت إسرائيل على مسار مماثل لمسار الجدار المخطّط كحدود دائمة، باستثناء منطقة شرقيّ القدس العربيّة.

أولمرت، مثل باراك من قبله في طابا، شدّ خط الحدود على طول أكثر من 800 كلم – أي نحو ثلاثة أضعاف طول خطّ الحدود – وذلك بهدف الاستجابة لحالة اضطراريّة سياسيّة داخليّة: عدد الإسرائيليين الذين سيتمّ إخلاؤهم في إطار التسوية. ففي مساحة 6.5% من المنطقة تستطيع إسرائيل الحفاظ على 80-85% من ضمن نصف مليون إسرائيليّ يعيشون اليوم خلف الخط الأخضر.

خلاف آخر حول الأرض ما زال قائمًا بخصوص مكانة المنطقة الحرام في جيب اللطرون. تشكّلت هذه المنطقة، التي تبلغ مساحتها 46 كلم مربع (0.8% من مساحة الضفة الغربيّة)، مع نهاية حرب الاستقلال، عندما تمّ التوقيع على اتفاقيّة وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن في 3 نيسان 1949. وبعكس مناطق أخرى في الضفة الغربيّة، حيث حُدّد خطّ الهدنة كخطّ وسطيّ بين مواقع الجيوش، لم يتمّ تقسيم تلك المنطقة، وذلك بسبب سيطرته الطبوغرافيّة على الطرق المؤدّية إلى القدس (معاليه بيت حورون والشارع الإسرائيليّ القديم الذي مرّ من مشمار أيلون حتى مفترق نحشون ومن هناك حتى مفترق شمشون).

قامت إسرائيل، التي لم تعلن منذ تلك الفترة وحتّى اليوم عن حدودها، على إنفاذ قوانين الدولة على المناطق الواقعة خلف حدود التقسيم والتي تمّ احتلالها خلال الحرب، ولكن ليس على المنطقة الحرام. وهو الأمر الذي قامت به الأردن عندما ضمّت الضفة الغربيّة في نيسان 1950.

منذ حرب الأيام الستة، لم تعمل إسرائيل على إنفاذ قوانين الدولة على المنطقة الحرام، وذلك على خلاف تصرّفها في القدس الشرقيّة. رغم ذلك، تعاملت إسرائيل مع المنطقة الحرام كما لو كانت منطقة إسرائيليّة، وأقامت هناك مستوطنات كفار روت، شيلات، مكابيم، نوف أيلون، لبيد ونفيه شلوم.

ثمّة هناك قرارات متضاربة صدرت عن محاكم إسرائيليّة بالنسبة لمكانة المنطقة الحرام، والتي تعود إلى ادعاءين أساسيين متناقضين. الذين يعتبرون المنطقة جزءًا من إسرائيل يدّعون، أنّه وبما أنّ إسرائيل كانت الأولى التي أظهرت هناك سيطرة فعّالة، فالسيادة الإسرائيليّة تسري هناك حتى بدون تشريعات أساسيّة. بينما

يدّعي المعارضون أنّ هذا الواقع عبارة عن ترتيب سلبيّ، وبسبب وجود دعوى فلسطينيّة محتملة بخصوص السيادة على المنطقة، والتي عبّر عنها الفلسطينيون في جولات التفاوض مع إسرائيل، فإنّ هذه المنطقة ليست جزءًا من إسرائيل.

يدّعي المجتمع الدوليّ والفلسطينيون أنّ إسرائيل احتلّت هذه المنطقة عام 1967، لذلك فهي جزء من المناطق المحتلّة. زيادة على ذلك، كان من المفترض أن تكون هذه المنطقة ضمن الدولة العربيّة وفق قرار التقسيم من العام 1947. في العام 2012 نشر الاتّحاد الأوروبيّ قائمة بأسماء مراكز الاستيطان التي لا تُعفى صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي من الضريبة، وشملت فيها، إضافة إلى المستوطنات في القدس الشرقيّة، أيضًا المستوطنات في المنطقة الحرام. في أنابوليس اتفق الطرفان على تقاسم المنطقة بينهما بالتساوي، مع الابقاء عليها عمليًا تحت السيادة الإسرائيليّة، على أن تقوم إسرائيل بتعويض الفلسطينيين بمناطق غيرها في إطار تبادل الأراضي.

2. الأمن

أحد المبادئ التي وجّهت المفاوضين الإسرائيليين في مجال الأمن هو الامتناع عن تسوية دائمة قد تخلق واقعًا يكمنُ فيه تهديد أكبر على إسرائيل في حالة تمّ خرق التسوية. لذلك طالبت إسرائيل أن تضمن المفاوضات مصلحتين:

- لا تشكّل الدولة الفلسطينيّة قاعدة مريحة لهجوم على إسرائيل، في حال تشكّل ائتلاف كهذا من الجهة الشرقيّة على المدى المتوسط والمدى البعيد.
- منع أعمال إرهابيّة مصدرها الدولة الفلسطينيّة أو قد تمرّ عبرها.

وذلك بواسطة تصوّر يقوم على ثلاث أقدام:

1. تجريد الدولة الفلسطينيّة من القدرات العسكريّة الأساسيّة ومن بنى الإرهاب التحتيّة.
2. وضع ترتيبات أمنيّة توفّر لإسرائيل العمق الاستراتيجيّ المشروط.
3. التعاون الثنائيّ ومتعدّد الأطراف من أجل ضمان الترتيبات وتحييد القوى والعناصر المعارضة للاتفاق.

ذوّتت إسرائيل خلال المفاوضات الادّعاء الفلسطينيّ الأساسيّ، أنه لا يمكن في ذات الوقت التوقيع على اتفاق دائم، يفترض به أن يخلق من الناحية البنيويّة واقعًا أمنيًا أفضل، وأن تمارس على أرض الواقع انتشارًا عسكريًا يتلاءم مع واقع الصراع العنيف ويكرّس الاحتلال. في أعقاب ذلك اضطرت إسرائيل إلى التنازل عن معظم مطالبها الحدودية في منطقة غور الأردن، التي شكّلت بصورة واعية مجال الدفاع الإسرائيليّ ضد أيّ تهديد من الشرق. كذلك، كان على إسرائيل التنازل عن مطلب السيطرة على مناطق شرقيّ الخطّ الأخضر المسيطرة على السهل الساحليّ، وهي منطقة تضم 73% من سكان إسرائيل، ويوجد فيها مطارات مدنيّة وعسكريّة، وفيها 80% من الصناعات.

على خلاف ما تمّ اقتراحه في كامب ديفيد، وعلى غرار ما أُقترح في طابا، فإنّ خط الحدود الذي اقترحته إسرائيل في أنابوليس لا يقوم على منطق أمنيّ من السيطرة على المنطقة، بل في الأساس على اعتبارات ديموغرافيّة سياسيّة، تضمن أقصى حدّ من الإسرائيليين وصفرًا من الفلسطينيين الذين سيتمّ ضمّهم إلى إسرائيل. هكذا بدأ يتبلور نمط التسوية المطلوبة من أجل تلبية الاحتياجات الإسرائيليّة وتقليص الضرر بالسيادة الفلسطينيّة، والذي شمل عدّة مركبات رئيسيّة:

- الأول، تجريد الدولة الفلسطينيّة من الجيش ومنع دعوة أو توقف جيش غريب في تخومها. يتمّ تجريد فلسطين من الأسلحة الثقيلة مثل الطائرات، الدبابات، المدافع والأسلحة الصاروخيّة، ويسمح لها الاحتفاظ بقائمة متّفق عليها من الأسلحة القتاليّة. المجال الجويّ يكون لاستخدام سلاح الطيران الإسرائيليّ إضافة إلى الطيران الفلسطينيّ المدنيّ.
- ثانيًا، يقيم الفلسطينيون قوة شرطة قويّة قادرة على تطبيق القانون وفرض النظام العام ومحاربة الإرهاب.
- ثالثًا، تحتفظ إسرائيل تحت إدارتها اثنين – ثلاثة مراكز إنذار مبكر.
- رابعًا، نشر قوات دوليّة في المناطق الحسّاسة للطرفين – على الحدود بين إسرائيل وفلسطين، وعلى الحدود بين فلسطين والأردن ومصر، على المعابر الدوليّة، في القدس، في مراكز الإنذار المبكر وعلى امتداد طرق يتفق عليها. التنسيق والاتصال بين جميع الأطراف. تجدر هنا الإشارة إلى أنّ وزير الأمن باراك عارض نشر قوات دوليّة.
- مجال جويّ موّحد تحت السيطرة الأمنيّة الإسرائيليّة.
- مجال كهرومغناطيسيّ واحد، بالتنسيق والإدارة المشتركة، دون تضرر احتياجات إسرائيل التي تعاني من دونيّة طبوغرافيّة.

كما واصلت إسرائيل المطالبة بنشر قوّة مشتركة، إسرائيليّة فلسطينيّة أردنيّة وأجنبيّة، في غور الأردن، وبهدف منع تهريب السلاح إلى داخل الدولة الفلسطينيّة ومنع تسلّل عناصر إرهاب وقوات معادية إلى الضفة الغربيّة.

لم تنجح مفاوضات أنابوليس في التوصّل إلى تسوية دائمة، لكنها تركت لدى الأطراف شعورًا أنّ الموضوع الأمنيّ قابل للحلّ. في مقابلة مع محمود عباس في تشرين الثاني 2012 عاد وأكّد أنّ الموضوع الأمنيّ قد أُتفق عليه مع رئيس الحكومة أولمرت.

3. القدس

عرض رئيس حكومة إسرائيل موقفا يشمل جميع الأحياء اليهوديّة (12) تحت السيادة الإسرائيليّة.

فيما يتعلّق بالحوض التاريخيّ، اقترح رئيس الحكومة أن يُمنح مكانة خاصة، بحيث يمنح الطرفان الصلاحيات الاداريّة لطرف ثالث متّفق عليه، دون أن يتنازل أيّ طرف عن مطلب السيادة على المنطقة. كما اقترح أولمرت إقامة لجنة استشاريّة تتألّف من خمسة أعضاء: إسرائيل، فلسطين، الولايات المتحدة، الأردن والسعوديّة (وكذلك المغرب ومصر). هكذا وصف أولمرت فيما بعد الموضوع: "اقترحت حلا في القدس، بناءً عليه تكون الأجزاء اليهوديّة تحت السيادة الإسرائيليّة، والأجزاء العربيّة تحت السيادة الفلسطينيّة. اعتقدت بإمكانيّة التوصّل إلى حلّ للحوض المقدس، الذي تمّ تحديده على خريطة دقيقة، بناءً عليه يكون الحوض بإدارة مشتركة لخمس دول،[80] إسرائيل هي واحدة منها، ويكون مفتوحًا لجميع الديانات ولجميع المؤمنين".

4. اللاجئون

في نهاية 2007 تمّ استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار مؤتمر أنابوليس. رأت إسرائيل أنّ الجواب لمشكلة اللاجئين هو إقامة دولة فلسطينيّة، تكون البيت القوميّ للفلسطينيين. إسرائيل لا تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مسؤوليّتها، وبالطبع ليس مسؤوليتها الحصريّة، وترتبط الحلّ بالاستجابة المتوازية لمشكلة اللاجئين اليهود الذين طُردوا من الدولة العربيّة. أوضحت إسرائيل أنها لا تعترف بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين، لكنها أعربت عن استعدادها للاعتراف بالمعاناة التي لحقت بالطرفين نتيجة الحرب.

إسرائيل لا تعترف بحقّ العودة، لكن أولمرت وافق أنّه بناءً على موافقة إسرائيل على خارطة الطريق، والتي تظهر فيها مبادرة الجامعة العربيّة، وبضمنها القرار 194، فهذا سيشكل طريقة الموافقة على المطلب الفلسطينيّ. إضافة إلى ذلك، في المفاوضات بين محمود عباس وإيهود أولمرت تمّت الموافقة على المواقف التالية بالنسبة لعدد اللاجئين الذين سيتمّ استيعابهم في إسرائيل: وافق أولمرت على استيعاب ألف لاجئ في كلّ عام ولمدّة خمس سنوات. اقترحت إسرائيل أنه بالإضافة إلى الدولة الفلسطينيّة، يتمّ توطين لاجئين فلسطينيين بالاتفاق في الدول المستضيفة وفي دول ثالثة.

أحدى أهمّ الاتفاقات التي تمّ التوصّل إليها في أعقاب تدخّل وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة هي إقامة آليّة دوليّة لحلّ مشكلة اللاجئين. تعمل هذه الآليّة على إنهاء حالة اللجوء، وكآليّة حصريّة لمطالب اللاجئين، وإعادة توطين اللاجئين، تأهيل وتعويض اللاجئين. زيادة على ذلك، كانت هناك موافقة من قبل الطرفين بأن تشكّل الآليّة الدوليّة أداة لتطبيق الاتفاق الثنائيّ. كما كان اتفاق بين الأطراف على حلّ الأونروا وإنهائه.

أصرّ الطرف الإسرائيليّ أن لا يكون التزام آخر للأطراف إضافة لما جاء في الاتفاق، أي "نهاية المطالب" إضافة إلى "إنهاء الصراع".

80 إسرائيل، فلسطين، الولايات المتحدة، الأردن والسعودية.

القضية	أولمرت	ملاحظات
الحدود	الضمّ الإسرائيليّ 6.5% – الضمّ الفلسطينيّ 5.8% – وممرّ غزة الضفة	رفضت لفني عرض خريطة تبادل الأراضي قبل الاتفاق حول الأراضي التي ستضمّ إلى إسرائيل
الأمن	دولة منزوعة السلاح	ترتيبات أمنيّة إضافيّة
القدس	تقسيم الأحياء وتدويل الحوض التاريخيّ	
اللاجئين	عودة ألف لاجئ سنويًا ولمدّة خمس سنوات	عارضت لفني أيّ عودة للاجئين

مهمّة كيري – 2013-2014

مع عودته من جديد إلى رئاسة حكومة إسرائيل ألقى بنيامين نتنياهو في 14 حزيران 2009 خطابًا، تحدّث فيه عن موقف إسرائيل من التسوية الدائمة بخصوص الموضوع الأمنيّ. النقاط الرئيسيّة لهذا الموقف: الدولة الفلسطينيّة منزوعة السلاح؛ الرفض القاطع للعودة إلى حدود 1967؛ إسرائيل تسيطر على معابر الحدود الفلسطينيّة وعلى المجال الجويّ. لاحقًا قام نتنياهو بتوسيع مطالبه في موضوع الحدود، وكرّر مطلب السيطرة الإسرائيليّة في غور الأردن، المطلب الذي تلاشى مع الوقت وتقلّص إلى تواجد عسكريّ لفترة طويلة لمدّة عشر سنوات، وفي أحد تصريحاته تحوّل المطلب إلى تواجد إسرائيليّ محدود على امتداد نهر الأردن فقط. وطالب نتنياهو اشتراط فترة التواجد الإسرائيليّ بمستوى التنفيذ وليس بالوقت الزمنيّ. لن تكون عودة لاجئين إلى إسرائيل والقدس تكون موحّدة تحت السيادة الإسرائيليّة.

إذا كان لنا أن نلخّص مهمّة كيري، التي انتهت في نيسان 2014 دون نتائج ودون طرح اقتراح لاتفاق إطار، يمكننا فعل ذلك عبر الفجوات التي برزت خلال اللقاءات وعبر العبر المركزيّة.

وضع نتنياهو مطلب الاعتراف الفلسطينيّ في إسرائيل كدولة يهوديّة بمفهومها القوميّ في واجهة المفاوضات الأخيرة. بداية هذا المطلب كانت بطلب طرحته تسيبي ليفني في أنابوليس 2008 باختتام المفاوضات والتوقيع على الاتفاق باعتراف فلسطينيّ. كان هذا المطلب جديدًا ولم يرِد في جميع المفاوضات السابقة، التي اكتفت باعتراف متبادل بين م. ت. ف وبين إسرائيل، كما ذكر في الرسائل المتبادلة بين يتسحاق رابين وياسر عرفات قبل التوقيع على "اتفاق المبادئ". تولّى نتنياهو هذا المطلب خطوة أخرى أبعد وطالب تحويله إلى مبدأ لكلّ اتفاق، الأمر الذي رفضه الفلسطينيون لأسباب عديدة.

في المجال الحدودي رفضت إسرائيل في البداية معيار "خطوط 1967" كأساس لتبادل الأراضي بنسبة 1:1. لاحقًا أفاد المبعوث الأمريكيّ مارتين انديك، أنّ نتنياهو وافق على قاعدة خطوط 1967 وعلى تبادل الأراضي. يتّضح من تصريحات رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الخارجيّة ليبرمان وغيرهم، أنّه بالإضافة إلى خريطة "الكتل" ذات ال 6.5% التي اقترحها أولمرت في أنابوليس، يجب إضافة "كتلتين" جديدتين: كريات أرباع وعوفرا– بيت إيل. بواسطة هذه الكتل طالب نتنياهو إبقاء 90% من الإسرائيليين الساكنين خلف الخط الأخضر تحت السيادة الإسرائيليّة. تعويضًا للفلسطينيين تمّ تقديم اقتراحين: الأول، نقل جزء من منطقة وادي عارة الواقعة في "المثلث الصغير" لفلسطين لا يكون بنسبة 1:1 (بتقديري بنسبة 1:6). الثاني، دفع تعويضات ماليّة مقابل الأراضي.

في موضوع القدس سعى الموقف الإسرائيليّ إلى موضعة العاصمة الفلسطينيّة في أحد الأحياء البعيدة جدا مثل بيت حنينا.

في موضوع الأمن، إضافة إلى تجريد الدولة الفلسطينيّة من السلاح، عارضت إسرائيل تواجد قوات أمريكيّة في الدولة الفلسطينيّة. دارت معظم النقاشات حول مدّة التواجد المؤقّت للقوات العسكريّة الإسرائيليّة في منطقة غور الأردن. الموقف الإسرائيليّ طالب بمدّة عشر سنوات.

كما طالب نتنياهو إمكانيّة العمل الإسرائيليّ في جميع مناطق الدولة الفلسطينيّة ضد الإرهاب.

تكمن الصعوبة الرئيسيّة لرؤية التقدّم وجسر الفجوات بين الطرفين في غياب إطار ملزم لمبادئ متّفق عليها في القضايا الرئيسيّة الأربع. أتاح النموذج الأمريكيّ لإدارة المفاوضات حول جميع القضايا بدون مبادئ توجيهيّة لإسرائيل إعادة فتح جميع المواقف التي عُرضت في حينه في أنابوليس.

ملخّص

تطوّر الموقف الإسرائيليّ وطرأت عليه تغييرات هامّة هي نتاج اعتبارات مختلفة:

- في البداية، قبل خطاب رابين في تشرين الأول 1995 وحتى ما قبل كامب ديفيد، افترض الموقف الإسرائيليّ قيام ما أسماه رابين "كيان فلسطينيّ" وليس دولة بمعناه الكامل. لذلك، وضعت خطّة من قبل قيادة المركز أطلق عليها اسم "خطوة أخرى"، كانت اعتباراتها الرئيسيّة أمنيّة. وفقا لهذه الخطة، يمتدّ الكيان الفلسطينيّ على مساحة 60%، وتستمرّ إسرائيل في السيطرة على حدودها الخارجيّة.
- في إطار "مسار ستوكهولم" وقبل مؤتمر كامب ديفيد، طرأ تغيير على موقف إسرائيل، حيث قبلت الموقف الفلسطينيّ بالنسبة لحجم الدولة الفلسطينيّة – "100% ناقص". أي 100% من الأراضي ناقص الاحتياجات الخاصّة لإسرائيل التي ستتمّ تلبيتها عبر تبادل الأراضي.
- حتى مؤتمر كامب ديفيد في تموز 2000 استند الموقف الإسرائيليّ على ثلاثة اعتبارات:
  1. أمنيّة – الحفاظ على الحدود الشرقيّة مع الأردن تحت السيطرة الإسرائيليّة.
  2. استيطانيّة – إبقاء غالبيّة الإسرائيليين الذين يعيشون خلف الخط الأخضر تحت السيادة الإسرائيليّة.
  3. تاريخيّة/مقدّسة – الحفاظ على القدس تحت السيادة الإسرائيليّة. لذلك رفضت إسرائيل حتّى تلك الفترة المطلب الفلسطينيّ بخطوط 1967 وتبادل متساوٍ للأراضي.
- خلال كامب ديفيد طرحت لأول مرة فكرة تقسيم القدس من قبل إسرائيل.
- طرأ التغيير الدراماتيكيّ في طابا 2001، عندما لم تشمل إسرائيل غور الأردن ضمن مطالبها، وأسّست جميع مطالبها في المجال الحدودي على اعتبارات استيطانيّة فقط.
- التغيير الأخير كان في مؤتمر أنابوليس، حين عرضت إسرائيل على الخريطة المناطق التي تقترح تسليمها إلى فلسطين مقابل المناطق التي تطالب بضمّها.

بالإمكان أن نرى كيف بقيت الصورة الاستيطانيّة وحدها كاعتبار حاسم ضمن منظومة الاعتبارات الإسرائيليّة، في حين اختفت مع الوقت بقية الاعتبارات، إن كان ذلك خلال المسار السياسيّ، أو خلال محاولات إسرائيل أحاديّة الجانب لترسيم حدودها.

المراجع الرئيسيّة (باللغة العبريّة)

انديك، م.، سلام أمريكيّ، تل أبيب: عام عوفيد، 2009.

أريئيلي، ش.، الحدود بيننا وبينكم، تل أبيب: يديعوت سفريم وعليات هغاغ، 2013.

بن عامي، ش.، جبهة أماميّة بدون جبهة داخليّة: رحلة إلى حدود مسار السلام، تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2004.

معهد دراسات الأمن القوميّ ومركز المفاوضات التطبيقيّة، ملف المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة، تل أبيب، 2013.

يوتام، د.، شريك سرّ، تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2009.

كوهن، هـ.، ساحة السوق خالية، القدس: معهد القدس لدارسات إسرائيل، 2007.

لهرس، ل.، مفاوضات حول القدس، القدس: معهد القدس لدراسات إسرائيل، 2013.

سفير، أ.، المسار، من خلف ستارة الحسم التاريخيّ، تل أبيب: يديعوت أحرونوت ومكتبة حيمد، 1998.

بيرس، ش.، شرق أوسط جديد، اصدار ستيماتسكي، 1997.

كلاين، م.، مبادرة جنيف – نظرة داخليّة، كرمل يسرائيل، 2006.

شبيط، أ.، تقسيم البلاد، كيتر، 2005.

شيفطان، د.، حتميّة الفصل، تل أبيب: زموره بيتان، 1999.

شير، ج.، على بُعد لمسة: حول مفاوضات السلام 1999–2001، تل أبيب: يديعوت أحرونوت/عيدانيم، 2001.

عندما لا تكون التنازلات مؤلمة بالدرجة التي كانت متوقّعة

إلياس زنانيري

مقدمة

استغرق تغييرُ منظّمة التحرير الفلسطينيّة مسارَها وتبنّيَ حلّ الدولتين عشرين عامًا بالتمام. عام 1968، دعا المؤتمر العامّ الأوّل لحركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ "فتح" إلى إقامة دولة ديمقراطيّة في جميع أنحاء فلسطين، يعيش فيها المسلمون والمسيحيّون واليهود في سلام، ويتمتّعون فيها بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات. عام 1988، تبنّت منظّمة التحرير الفلسطينيّة حلّ الدولتين بقبولها قراريْ مجلس الأمن الدوليّ 242 وَ 338. كان اعتراف الأمر الواقع عام 1988 أبرز خطوة أحاديّة الجانب اتّخذتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ولكن في الاتّجاه الإيجابيّ. مع ذلك، لم تحصل منظّمة التحرير الفلسطينيّة على شيء بالمقابل.

بذل المجتمع الدوليّ، لمدّة عشرين عامًا، كلّ جهد ممكن للضغط على منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وحمْلها على قبول حقّ إسرائيل في الوجود. وأصبح الموقف، الذي أعلنه وزير الخارجيّة الأمريكيّة هنري كيسنجر عام 1974، واشترط فيه اعتراف منظّمة التحرير الفلسطينيّة بالقرارين 242 وَ 338 مقابل الحوار معها، أساسًا يوجّه السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة تجاه فلسطين حتّى عام 1989، عندما بدأت الاجتماعات الرسميّة بين روبرت بيلليترو، سفير الولايات المتّحدة لدى تونس، وياسر عبد ربّه، عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير.

عام 1993، منحت منظّمة التحرير الفلسطينيّة إسرائيل اعترافًا جديدًا. وكان هذه المرّة اعترافًا قانونيًّا، حين تبادل الزعيم الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيليّ الراحل إسحق رابين، رسائل الاعتراف المتبادل، واعترفت إسرائيل بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة باعتبارها الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ. لكن أوراق الاعتراف المتبادل تلك لم يَرِد فيها أيّ ذِكرٍ للدولة الفلسطينيّة.

ثمّ بدأت عمليّة سلام طويلة. وأدّت الجهود الأوّليّة إلى الاتّفاق الانتقاليّ الأوّل بين الجانبين، الذي حدّد مرحلة انتقاليّة مدّتها خمس سنوات، يتفاوض خلالها الطرفان على القضايا الجوهريّة التي جرى تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائيّ.

لم يكن أحد في تلك الفترة يتصوّر أنّ فترة السنوات الخمس الانتقاليّة، التي بدت طويلة آنذاك، ستتحوّل إلى حالة دائمة بلغت، حتّى الآن، عشرين عامًا. في غضون ذلك، جرى فرض المزيد من الحقائق على الأرض، يومًا بعد يوم، في انتهاك صارخ لمبدأ الاتّفاق الانتقاليّ، الذي نصّ على أنّ أيًّا من أطراف النزاع لن ينفّذ أيّ خطوة من شأنها المساس باتّفاق الوضع النهائيّ.

يشكّل هذا البحث محاولة لاستكشاف أسباب فشل المفاوضات على مدى عشرين عامًا في تحقيق السلام، الذي طال انتظاره بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. كما يسلّط الضوء، من منظور فلسطينيّ، على عشرين عامًا من الجهود التي تعطّلت، وتخلّلتها نوبات من العنف وسفك الدماء بين الطرفين.

أضيفت خلفيّة تاريخيّة لهذا البحث، كي تساعد في فهم بعض جوانب هذا الصراع، الذي استغرق أكثر من مئة عام. ثمّ تناقش هذه الورقة الجولات الرئيسيّة لمحادثات السلام، بدءًا من عمليّة أوسلو ومرورًا بقمّة شرم الشيخ عام 1999، ومفاوضات كامب ديفيد عام 2000، ومفاوضات طابا عام 2001، وعمليّة أنابوليس عام 2008، والجولة الأخيرة الفاشلة للمفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة التي بدأت منتصف عام 2013.

كذلك يسلّط هذا البحث الضوء على الموقف الفلسطينيّ الرسميّ بشأن جميع قضايا الصراع الجوهريّة، ويوضّح أنّه دون حلّ هذه القضايا، لا يمكن أبدًا التوصّل إلى اتّفاق بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين.

تعتمد بعض الموادّ في هذا البحث على المذكّرات الشخصيّة التي سجّلتها في ذاكرتي وعلى الورق، على مدى سنوات من العمل، سواء كصحفيّ لأكثر من 35 عامًا، أو كمستشار لدى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، في فترات مختلفة، وفي مواقع مختلفة منذ عام 2003. خلال هذه الفترة، كنت على تواصل مع عديد من المسؤولين في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، الذين شاركوا في مختلف مراحل المفاوضات مع إسرائيل. أمّا المعلومات الأخرى، فقد أُسنِدت إلى مَراجعها المدوَّنة في المكان المناسب.

تنطبق قواعد الكتمان أو التحفّظ على المصدر على أجزاء معيّنة من المعلومات الواردة في هذا البحث، حيث إنّ بعض النقاشات جرت في سياقات متنوّعة، منها الصحفيّ ومنها السياسيّ. وجرت أجزاء من تلك النقاشات والمداولات، الرسميّة منها وغير الرسميّة، والشخصيّة، وسط أجواء مغلقة من العصف الذهنيّ بعيدًا عن التحفّظ، الذي غالبًا ما يبديه كثير من المسؤولين في أحاديثهم، ولقاءاتهم الصحفيّة أو العامّة. وقد حُدّدت مراجع هذه الحوارات في كلّ مؤضع لا يتعارض مع قاعدة التحفّظ على المصدر، سواء كان ذلك تلبية لرغبة مسؤول ما، أو انصياعًا لمقتضيات العمل، التي تحكم علاقة طرفَي الحوار بقيود السرّيّة والكتمان، المفروضة على جزء من المداولات، إن لم يكن عليها بأكملها. كما حاولتُ قدر الإمكان التقليل من استخدام مصطلح "مصادر رسميّة أو موثوقة"، وذلك لأنّ هذا المصطلح غامض، وقد لا يَعرض الصورة الحقيقيّة، ويجري استخدامه أحيانًا، وخاصّة في العمل الصحفيّ، لتمرير معلومات غير دقيقة، أو ناقصة أو حتّى مشوّهة.

خلفيّة

المفارقة في الشرق الأوسط هي قصّة لا نهاية لها. عام 1974، عندما أدلى وزير الخارجيّة الأميركيّة، هنري كيسنجر، ببيانه الشهير، الذي قيّد تحرُّك الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة لسنوات طويلة تلت، ومنَعَ أيّ اتّصال رسميّ مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كان ذلك بعد مرور أسابيع على إنقاذ منظّمة التحرير الفلسطينيّة لحياته.

قبل التصريح الشهير ببضعة أسابيع، توجّه كيسنجر في رحلة إلى لبنان. وكان يرافقه مساعده الخاصّ، موريس دريبر، وهو دبلوماسيّ أمريكيّ مخضرم وافته المنيّة عام 2005. وقبل وصولهما، علمت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بوجود كمين نصبته جماعات فلسطينيّة متطرّفة لإسقاط الطائرة الأمريكيّة. حينها أصدر الزعيم الراحل ياسر عرفات أوامره إلى علي حسن سلامة، المسؤول الأمنيّ، الذي أصبح فيما بعد قائد القوّة 17، للقيام بكلّ ما يلزم لحماية الطائرة الأمريكيّة. فجمع المسؤول الأمنيّ ألْفَيْ مقاتل من حركة "فتح" ونشرهم حول مطار الرياق في سهل البقاع، حيث جرى تحويل مسار الطائرة اليه.

بعد ما يقرب من عشر سنوات، أصبح دريبر القنصلَ الأمريكيّ العامّ في القدس الغربيّة. التقيت به عام 1985، حين أجريت معه لقاءً صحفيًّا لمجلّة "العودة" الأسبوعيّة التي كانت تصدر باللغة الإنجليزيّة (وأخرى بالعربيّة) عن المكتب الفلسطينيّ للخدمات الصحفيّة، وكنت حينها مديرًا لتحرير المجلّة. عندما سألته عن الحادث، بدا لي أنّه صُعق من السؤال، لكنّه طلب بأدب جمّ أن أغلق مسجّل الصوت، وأبدى استعداده للإجابة عن سؤالي بكلّ صراحة، شريطة ألاّ أنشر الردّ في اللقاء المذكور. فاتّفقنا، فقال: "أتساءل من أين لك علْم بهذه القصّة؟ إنّ عددًا محدودًا فقط من الناس في واشنطن يعلمون بتفاصيلها."[1] أجبته بأنّ الظروف

1 لقاء مع موريس دريبر في مكتبه بالقنصليّة الأمريكيّة العامّة بشارع أغرون بالقدس الغربيّة

شاءت أن أكون واحدًا من القلّة من الفلسطينيّين، الذين علموا عن الحادث، ثمّ أوضحت أنّني لن أشير إلى ردّه في اللقاء ذاك. ابتسم وتكسّر الجليد بيننا.

سألت دريبر عن سبب ردّ الولايات المتّحدة بمثل هذه الوقاحة على عرفات، بدلاً من تعبيرها عن عميق تقديرها لِما فعله. ثمّ سألته عن السبب، الذي حَدَا بكيسنجر لوضع هذا الحاجز كي يمنع أيّ اتّصال بين الإدارة الأمريكيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. فأجاب دريبر:

"أحاطت الولايات المتّحدة إسرائيل علمًا بتفاصيل هذا التعهّد قبل التوجّه إلى لبنان. بَيْدَ أنّ الإعلان عنه جاء متأخّرًا بعض الشيء. وكان السبب، الذي حدا بنا لاتّخاذ هذا القرار، هو تهدئة مخاوف إسرائيل بعد القمة العربيّة عام 1974 في الرباط، التي اعترفت بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلاً شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطينيّ".

ما بدأ حينها على شكل مساعدة لمرّة واحدة قدّمتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة للولايات المتّحدة، تطوّر لاحقًا إلى علاقة سرّيّة خاصّة بين الولايات المتّحدة ووكالة الاستخبارات المركزيّة من جهة، ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة وأجهزتها الأمنيّة، وأبرزها قوّات الـ 17، من جهة أخرى. بعد مرور بضع سنوات، تحدّث دريبر في 27 شباط 1991 في لقاء مطوّل مع جمعيّة الدراسات الدبلوماسيّة والتدريب التي كانت تعمل حينها على "مشروع التاريخ الشفويّ للشؤون الخارجيّة". في تلك المقابلة، أكّد دريبر وجود علاقات أمنيّة خاصّة بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، في الحالات التي شعرت الولايات المتّحدة بأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة قادرة على تقديم يد العون في حلّ بعض المشاكل، التي واجهتها واشنطن في الشرق الأوسط، ولا سيّما مع إيران خلال أزمة الرهائن عام 1979.[2] يقول دريبر:

"إلى جانب مهامّ أخرى، كنت أحاول الحصول على مساعدة من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، عبر استخدام نفوذها لتأمين الإفراج عن رعايانا الأمريكيّين المحتجَزين، نظرًا للعلاقة الجيّدة التي كانت تربط منظّمة التحرير بالإيرانيّين. ونجحت منظّمة التحرير الفلسطينيّة، جزئيًّا على الأقلّ، في تحقيق الإفراج الأوّليّ عن الرعايا الأمريكيّين السود من بين طاقم العاملين والعاملات في السفارة. وكان ذلك قبل بضعة أيّام من الاستيلاء على السفارة ".

وفي تفسيره كيفيّة مواصلته اتّصالاته مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، على الرغم من القيود التي فرضها الكونغرس على هذه الاتّصالات، قال دريبر:

"أوّلاً، وقبل كلّ شيء، كان لدينا التزامنا للإسرائيليّين، الذي أعلنه كيسنجر بعدم الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، أو التفاوض معها. لكن، كان هناك تاريخ طويل من الاتّصالات لأغراض أمنيّة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، خاصّة ما كان يتعلّق برعايانا في بيروت. كنّا قد أنشأنا قناة اتّصال أمنيّة وأبقيناها مفتوحة. وقد ساعدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة في إنجاز الإخلاء الناجح للموظّفين الأمريكيّين من بيروت عام 1976. وكانت هناك حلقات أخرى من الاتّصال، حتّى إنّنا عملنا على توسيعها لتشمل الإفراج عن رعايانا المحتجَزين في طهران. وبطبيعة الحال، لم تكن هذه المعلومات متاحة على الملأ، لكننا كنّا نشعر أنّه كان لها ما يبررها، بسبب الاحتياجات الأمنيّة لموظّفينا. وكان هناك فعلاً من جانبنا جهد للحصول على المساعدة من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، إلى جانب العديد من الجهود الأخرى. كان هناك الكثيرون من الناس، الذين كانوا يتحدّثون مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، بعضهم بموافقة شخصيّة من الرئيس كارتر. وكان ذلك كلّه من أجل أن نتمكّن من توجيه الرسائل إلى إيران، عبر مجموعة متنوّعة من القنوات ".

استمرّ التنسيق الأمنيّ بين منظّمة التحرير والولايات المتّحدة. لكنّه لم ينجح في اختراق الجدار الدبلوماسيّ، الذي أقامه كيسنجر. كما أنّ هذا التنسيق الأمنيّ لم يجد طريقه إلى وسائل الإعلام، حيث إنّ كِلا الطرفين كانت له أسبابه الخاصّة لكتمان الأمر. لم تشأ الولايات المتّحدة أن تثير غضب إسرائيل، حليفتها المفضّلة في المنطقة، كما أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم تكن تريد أن تبدو وكأنّها "تتعاون" مع الولايات المتّحدة، في وقت ترفض فيه الأخيرةُ منْحَها أيّ اعتراف سياسيّ. إنّ التنسيق السرّيّ بين أجهزة الاستخبارات المختلفة في العالم أمر غريب، لأنّه يتجاوز جدران العداوة التقليديّة، أو جسور الصداقة. لكن الرئيس عرفات لم يستسلم، بل سعى بكلّ وسيلة ممكنة ليسجّل هدفه في عمق الملعب الأمريكيّ في واشنطن.

أصدر عرفات عام 1979 تعليماته إلى د. زهدي ترزي، ممثّل منظّمة التحرير الفلسطينيّة بصفة مراقب لدى الأمم المتّحدة، للشروع في عقد لقاء مع أندرو يونغ، السفير الأمريكيّ لدى الأمم المتّحدة. وفور انتشار خبر اللقاء، أجبر الرئيس كارتر أندرو يانغ على تقديم استقالته من منصبه. بعد مرور يوم على إجباره على الاستقالة، قال يونغ[3] إنّ ما فعله لم يكن خطأ، بَيْدَ أنّ تفسيراته لم تقنع الرئيس كارتر؛ إذ قال يونغ:

"حاولت حماية وزارة الخارجيّة من الأمور التي كنت أقوم بها. وفعلت ذلك، في بعض الحالات، لأنّ وزارة الخارجيّة كانت تحظى بالقليل من المصداقيّة سواء مع الإسرائيليّين أو العرب".

وكرّر يونغ قوله إنّه سعى إلى لقاء ممثّل منظّمة التحرير الفلسطينيّة للحصول على مساعدته في تأجيل قرار لمجلس الأمن اقترحته الكويت، يدعو إلى الاعتراف بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ وبالدولة الفلسطينيّة. وقد أُجّل فعلاً التصويت حتّى 23 آب من العام ذاته. وكان ذلك، كما يبدو، نتيجة لهذا الاجتماع. وأضاف يونغ:

"لو أنّ الولايات المتّحدة صوّتت إلى جانب القرار، لكان من الممكن أن يسبّب ذلك نفورًا داخل إسرائيل. كما أنّ استخدام الفيتو من جانب الولايات المتّحدة كان سيترك عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتّحدة في العالم العربيّ، أمّا لو امتنعت الولايات المتّحدة عن التصويت فإنّ ذلك كان من شأنه أن يكفي كي يصاب الجميع بالجنون."

وقال يونغ إنّه التقى مع السفير الإسرائيليّ، يهودا بلوم، لتجنُّب ردّ فعل عامّ على الموضوع، وأضاف:

"قلت له إنّ أيّ ضجّة كبيرة حول هذا الموضوع ستؤدّي فقط إلى خلق قاعدة لا وجود لها لمنظّمة التحرير. لكن الحكومة الإسرائيليّة هي التي قرّرت أن تجعل من هذا الامر قضيّة عامّة."

في هذه الأثناء، أصبحت منظّمة التحرير الفلسطينيّة أكثر قناعة بأنّ حلّ الدولة الديمقراطيّة الذي اقترحته ليس خيارًا بالنسبة للمجتمع الدوليّ، وأنّ الإجماع الدوليّ حول حقّ إسرائيل في الوجود، داخل حدود آمنة ومعترَف بها، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

فهم عرفات، وهو الثعلب السياسيّ المحنّك، أنّه كان يتعيّن عليه القيام بخطوة جريئة من شأنها أن تترك أثرًا على العالم، وعلى الجمهور الإسرائيليّ، لا يقلّ عن الأثر الذي تركته الزيارة التاريخيّة التي قام بها الرئيس المصريّ الراحل أنور السادات إلى القدس عام 1977. فعل عرفات ذلك بطريقته الخاصّة. لكنّه لم ينجح في إحداث الزلزال النفسيّ داخل إسرائيل كما فعل السادات. لقد خاض السادات معركته النفسيّة مع إسرائيل بضربة واحدة من خلال زيارته للقدس، وإلقائه خطابًا شاملاً أمام الكنيست الإسرائيليّ. بَيْدَ أنّ عرفات اعتقد أنّه يستطيع تحقيق التأثير ذاته، لكن عبر تصريحات وخطوات تدريجيّة مرحليّة. فكان بذلك يقوم بمغامرات تدريجيّة محسوبة، مقابل ما فعله السادات حين استهدف الحصول على الجائزة الكبرى برمّتها.

تحت النار الجهنميّة، والحصار الذي فرضته القوّات الإسرائيليّة على قوّات منظّمة التحرير الفلسطينيّة في بيروت عام 1982، استقبل عرفات في واحد من مواقعه السرّيّة اثنين من نشطاء السلام الإسرائيليّين، أوري أفنيري، الصحفيّ، الذي أصبح سياسيًّا، ومانتياهو بيليد، جنرال الجيش المتقاعد. سعى كلاهما إلى إنهاء الحصار، وتحويل الحرب ونتائجها المروّعة إلى عمليّة سياسيّة لكلّ من إسرائيل والفلسطينيّين. عاد كلاهما إلى إسرائيل وفي جعبتهما رسالة واضحة من عرفات يؤكّد قبوله بحلّ الدولتين.

بعد أشهر من عودته من بيروت، التقيت بالجنرال المتقاعد بيليد في مكتبي في القدس الشرقيّة،[4] وقال لي إنّه سعيدٌ وراضٍ عمّا قاله عرفات:

2 http://www.adst.org/OH%20TOCs/Draper,%20Morris.toc.pdf

3 http://www.jta.org/1979/08/17/archive/young-insists-there-was-nothing-wrong-with-meeting-a-plo-official

4 في لقاء مع الجنرال بيليد في المكتب الفلسطينيّ للخدمات الصحفيّة بشارع صلاح الدين بالقدس الشرقيّة.

"لقد قالها رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة صراحة، ودون أيّ مواربة، إنّه على استعداد لقبول حلّ سياسيّ للنزاع، يضمن للفلسطينيّين حقّهم في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة على كلّ الأراضي الفلسطينيّة التي احتلّتها إسرائيل في حرب حزيران 1967. كان ينبغي لهذا البيان أن يكون كافيًا لإسرائيل. وكان يجدر بالقيادة الإسرائيليّة أن تستفيد من هذا البيان وتعتبره أساسا لاتّفاق سلام مع الفلسطينيّين. لكن إسرائيل، بدلاً من ذلك، فعلت كلّ ما في وسعها لطرد منظّمة التحرير الفلسطينيّة من لبنان، وبالتأكيد بعيدًا عن عمليّة السلام."

كان بيليد عضوًا في هيئة الأركان العامّة للجيش الإسرائيليّ أثناء حرب حزيران 1967. وعاصر العام الأوّل من اتّفاق أوسلو قبل أن توفي في آذار عام 1995.

لم يكن الاجتماع بين عرفات وناشطَي السلام الإسرائيليّين في بيروت المرّة الأولى التي أعلن فيها الزعيم الفلسطينيّ قبوله بحلّ الدولتين. لكن نهجه المتردّد والتدريجيّ فشل في إحداث التأثير المنشود على الرأي العامّ العالميّ والإسرائيليّ. وقفت بعض الدول العربيّة المتشدّدة في وجه عرفات، وكانت تحاول تقويض قيادته لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وتأثّرت مجموعة من الفصائل المتشدّدة داخل منظّمة التحرير الفلسطينيّة بهذه البلدان، مثل العراق وسوريا وليبيا. بينما لجأت فصائل لم تكن منضوية تحت راية منظّمة التحرير إلى استخدام أسلوب الاغتيال الجسديّ لمسؤولين في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، رأت أنّهم معتدلون ومتساهلون تجاه إسرائيل. كان بين تلك المجموعة فصيل تابع لصبري البنّا، المعروف باسم "أبو نضال"، الذي كان إرهابيًّا معروفًا، وعمل قاتلاً مأجورًا في خدمة بعض دوائر الاستخبارات العربيّة والغربيّة، بمن فيها، حسب الاعتقاد السائد، المخابرات الإسرائيليّة. وكانت هذه العوامل من أسباب عرقلة الهجوم النفسيّ الذي أراده عرفات، ناهيك عن أنّها أعاقت الوصول إلى لحظة الحقيقة لدى الكثيرين في قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة وحركة "فتح"، الذين عارضوا عرفات ونهجه. ومع ذلك أصبحوا من أوائل الذين انضمّوا إلى عرفات في مسعاه، وأيّدوا خطواته من أجل التوصّل إلى اتّفاق سلام مع إسرائيل.

لقد مرّت التحرّكات الحذرة التي قام بها عرفات دون أن تلاحظها وسائل الإعلام العربيّة أو الفلسطينيّة، التي كانت تقول مرارًا إنّ عرفات كان يوجّه رسائل الاعتدال إلى الغرب، ولم يكن يعني ما يقوله، كما لم تكن لديه النيّة لمخاطبة الشعب الفلسطينيّ أو العربيّ بهذه الرسائل، وإلا كان سيقول ما قاله عبْر وسائل الإعلام الفلسطينيّة والعربيّة ذاتها.

قبل وقت طويل من الغزو الإسرائيليّ للبنان، والزيارة التي قام بها ناشطا السلام الإسرائيليّان إلى بيروت، كان عرفات قد اتّخذ بعض الخطوات التي لم تكن تحظى بشعبيّة على الإطلاق داخل منظّمة التحرير الفلسطينيّة. في مقالة نُشرت في عدد تشرين الأوّل/ تشرين الثاني 1995 من "تقرير واشنطن لشؤون الشرق الأوسط" كتب بول فندلي، العضو السابق في مجلس النواب الأمريكيّ[5] يقول:

..."وخلال اجتماع استغرق أربع ساعات في دمشق ليلة 25 تشرين الثاني 1978، خاطر عرفات بإثارة غضب كثير من الفلسطينيّين، الذين كانوا يريدون القضاء تمامًا على إسرائيل، حين أطلق تعهّدًا غير عاديّ. تجاوز عرفات المواقف السياسيّة التي اتّخذتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة آنذاك حين كلّفني، وهو رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة، بأن أنقل تقريرًا إلى البيت الأبيض أقول فيه إنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة ستنبذ كلّ أشكال الكفاح المسلّح وأشكال العنف الأخرى كافّة، وسوف تعيش في سلام مع إسرائيل مقابل دولة فلسطينيّة مستقلّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة ".

وأضاف فندلي: "في تلك الليلة أملى عرفات الرسالة التالية إلى الرئيس جيمي كارتر:

..."أنا لست عضوًا في جماعة كو كلوكس كلان. أنا لست نازيًّا، كما أنّي لست شيوعيًّا. أنا مقاتل من أجل الحرّيّة، أقاتل من أجل مصلحة شعبي المكوَّن من لاجئين، يعيشون دون أيّ ظروف إنسانيّة، بمعاناة، وبلا وطن. وآمل أنّ حقوق الإنسان التي تتحدّثون عنها فخامتكم لن تستثني أبناء شعبي، الذين هم في أمسّ الحاجة إليها."

5 http://www.wrmea.org/wrmea-archives/165-washington-report-archives-1994-1999/october-november-1995/8094-to-secure-agreement-yasser-arafat-has-played-precious-cards.html

ويضيف فيندلي[6] أنّ اقتراح عرفات بتحقيق التعايش السلميّ مع إسرائيل لم يحظَ باستجابة البيت الأبيض، لكنّه أثار فضول وسائل الإعلام، واحتجاج المعارضين الفلسطينيّين. كما أنّ عرفات، الذي تفادى الردّ على استفسارات وسائل الإعلام حول هذا الاقتراح، كتب في رسالة وجّهها إلى فيندلي بتاريخ 3 آذار 1979 يقول:

"هدفنا هو استعادة حقوقنا المشروعة، وإقامة دولتنا المستقلّة على أيّ جزء من وطننا، يتمّ تحريره أو جلاء الإسرائيليّين عنه".

وأضاف فندلي[7] أنّه دون أن يتخلّى عرفات عن اقتراحه، كانت رسالته كافية لطَمْأنة منتقديه، مضيفًا:

... "كان اجتماع تشرين الثاني 1978 أوّل اجتماع، لكنّه لم يكن المناسبة الأخيرة التي قال لي فيها رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة إنّ لدى منظّمته عددًا قليلاً جدًّا من الأوراق لاستخدامها في العلاقة مع الدولة اليهوديّة، وأنّ عليها أن تلعب كلّ ورقة بعناية فائقة. لقد شملت أوراق عرفات كلاً من إنهاء الكفاح المسلّح الفلسطينيّ، وتوفير الاعتراف الدبلوماسيّ لإسرائيل".

لم يكن سهلاً على عرفات التفريط بهاتين الورقتين دون الحصول على شيء ملموس في المقابل. وأصبحت كلّ وعود الولايات المتّحدة بالاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بمجرّد قبولها قرارَيْ مجلس الأمن الدوليّ 242 وَ 338 وعودًا جوفاء ذهبت أدراج الرياح. لقد اعترف إعلان الاستقلال، الذي قرأه عرفات في نهاية أعمال دورة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في الجزائر عام 1988، بالقرارين 242 وَ 338، وتبنّى حلّ الدولتين، واعترف صراحة بدولة إسرائيل. لكن المحاولات الأمريكيّة تواصلت للحصول على مزيد من التنازلات من عرفات، إلى أن قرّرت وزارة الخارجيّة أخيرًا الاكتفاء بالبيان، الذي أدلى به عرفات في خطابه أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في جنيف في كانون الثاني 1988.[8] في ذلك الوقت، رفضت الولايات المتّحدة منح عرفات تأشيرة دخول لحضور اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في نيويورك. وقرّرت الأمم المتّحدة بالمقابل عقد الجلسة في جنيف بسويسرا لتمكين أبي عمّار من الحضور. في كلمته، أعلن الرئيس عرفات بوضوح أنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة نبذت الإرهاب، ما دفع واشنطن إلى إصدار التعليمات إلى روبرت بلليترو، سفيرها في تونس، لفتح اتّصالات مباشرة مع ياسر عبد ربّه.

مهّد قبول منظّمة التحرير الفلسطينيّة لقرارَي الأمم المتّحدة 242 وَ 338 الطريقَ أمام المشاركة الفلسطينيّة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ولكن في إطار الوفد الأردنيّ – الفلسطينيّ المشترك، بعد أن اعترضت إسرائيل على منح الفريق الفلسطينيّ صفة الوفد المستقلّ إلى المؤتمر.

وضع مؤتمر مدريد، الذي حضره رئيس الوزراء المتشدّد في إسرائيل، إسحق شامير، الصيغة الأساسيّة للوصول إلى السلام في الشرق الأوسط. وأكّد على قاعدة "الأرض مقابل السلام" كشرط مسبق كي يسود السلام في الشرق الأوسط. ولا زالت هذه الصيغة تواكب كلّ خطوات منظّمة التحرير الفلسطينيّة حتّى الآن. بالنسبة للفلسطينيّين، إنّ الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في حرب حزيران 1967 يعني السلام الكامل مع إسرائيل. لكن الموقف الإسرائيليّ، بالمقابل، اعتمد الفكرة القائلة بأنّ إسرائيل لا زالت تملك القدرة على التوصّل إلى سلام كامل مع الفلسطينيّين، مقابل ما هو أقلّ من الانسحاب الكامل.

طَوال عمليّة المفاوضات بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، تجاهلت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة أنّ حكومة مناحيم بيغن عام 1977 هي التي وضعت سابقة لكلّ الاتّفاقات التي جرى التوصّل إليها، والخطوات التي نُفّذت لاحقًا منذ معاهدة السلام مع مصر. إذ وافقت حكومة بيغن في معاهدة السلام مع مصر على الانسحاب إلى حدود عام 1967. وعلى الرغم من أنّ الأمر استغرق لدى المصريّين سبع سنوات لتأمين الانسحاب الإسرائيليّ من طابا، وهي منتجع سياحيّ مصريّ على مقربة من الحدود الإسرائيليّة قرب إيلات، فإنّ المبدأ كان واضحًا. لم يكن من الممكن التوصّل إلى اتّفاق مع مصر دون موافقة إسرائيل على الانسحاب إلى خطوط ما قبل 1967 مع مصر.

6 المصدر ذاته.

7 المصدر ذاته.

8 http://www.wrmea.org/wrmea-archives/165-washington-report-archives-1994-1999/october-november-1995/8094-to-secure-agreement-yasser-arafat-has-played-precious-cards.html

ثمّ أثبتت السنوات اللاحقة أنّ هذه السابقة واصلت توجيه كلّ حكومة إسرائيليّة في حينه. في معاهدة السلام مع الأردن عام 1994، جرى اعتماد الحدود الدوليّة التي كانت قائمة قبل عام 1967 بين إسرائيل والأردنّ. في وقت لاحق، حدّد رئيس الوزراء الراحل إسحق رابين أُسُس السلام مع سوريا عندما قال "إنّ عمق الانسحاب من الجولأنّ يتوقّف على عمق السلام".[9] وكان معنى هذا الموقف أنّ بإمكان سوريا استرداد كلّ شبر من مرتفعات الجولان التي احتلّتها إسرائيل عام 1967 مقابل إقامة علاقات سلميّة وطبيعيّة كاملة مع إسرائيل.

في عام 2000، اتّخذ رئيس الوزراء الإسرائيليّ إيهود باراك قراره بالانسحاب الأحاديّ الجانب من لبنان بعد أكثر من عشرين عامًا من الاحتلال. وانسحب الجيش الإسرائيليّ إلى الخطوط الدوليّة بين إسرائيل ولبنان، باستثناء مزارع شبعا التي لا تزال موضع تنازع الأطراف عليها حتّى الآن.

وفي عام 2005، قرّر رئيس الوزراء الإسرائيليّ، أرييل شارون، انسحابًا أحاديّ الجانب من قِطاع غزّة. وانسحب الجيش الإسرائيليّ إلى خطوط ما قبل عام 1967، التي كانت تفصل قِطاع غزّة عن إسرائيل. لذلك، لا غرابة في أن يصرّ كلّ زعيم أو مفاوض فلسطينيّ على أن يجري اعتماد السابقة ذاتها في المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة كذلك. إذ لماذا ينبغي على أيّ زعيم فلسطينيّ، مهما كانت مواقفه معتدلة، أن يكتفي بما هو أقلّ ممّا حصلت عليه البلدان العربيّة المجاورة، أو ممّا ورد في تعهّدات إسرائيليّة مقابل السلام؟

لقد كانت الفجوة الواسعة بين مواقف كلّ من منظّمة التحرير وإسرائيل لدى توجُّههما إلى المفاوضات، هي العنصر المسؤول عن فشل المفاوضات التي جرت بينهما على مدى عشرين عامًا. فقد حدّد الفلسطينيّون منذ البداية هدفًا واضحًا لا لبْس فيه يقول بحلّ الدولتين، حيث تتعايش فيه دولة فلسطين المستقلّة، وعاصمتها القدس الشرقيّة، إلى جانب دولة إسرائيل، على امتداد خطّ الحدود، الذي كان قائمًا يوم الرابع من حزيران 1967. ولتحقيق هذا الهدف، تحلّت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بما يكفي من المرونة للقبول بحلّ وسط في بعض القضايا الخاصّة بالاستقلال الكامل، حيث وافقت على مبدأ تبادل الأراضي، وقبلت بحلّ عمليّ للقضيّة اللاجئين، ورضيت بمبدأ نزع سلاح الدولة المستقلّة العتيدة، ووافقت كذلك على شكل من أشكال التقاسم السياديّ في القدس، بشقّيها الغربيّ والشرقيّ، دون أن تصرّ على إعادة تقسيم المدينة. ولم تكن منظّمة التحرير الفلسطينيّة لتقبل بهذه الحلول الوسط دون جولات متعدّدة من المفاوضات على مدار السنوات العشرين الماضية. وبالتالي، يمكن للمرء أن يقول إنّ هذه المفاوضات حقّقت بعض النتائج على الرغم من أنّ إسرائيل كانت الأكثر استفادة منها من الفلسطينيّين. لقد مرّت الحلول الوسط التي قبلت بها منظّمة التحرير دون أن يعيرها أحد في إسرائيل الاهتمام المنشود، ربّما لأنّها كانت تعني بالمقابل انسحابًا إسرائيليًّا مؤلمًا إلى خطوط عام 1967. وكان كلّ رئيس للوزراء في إسرائيل، تولّى السلطة بعد اغتيال رابين، يكرّر المطالب ذاتها من الفلسطينيّين، ويعيد فتح الاتّفاقات الموقعة بين الجانبين، راغبًا في إطلاق بداية جديدة لمفاوضات السلام. لقد شكّل هذا التضارب مشكلة عويصة لعمليّة السلام، إذ إنّ كلّ تقدُّم تحقّقَ سرعان ما اندثر بمجرّد انتخاب رئيس جديد للوزراء في إسرائيل. صحيح أنّ الحكومات تتغيّر، لكن الاتّفاقات تبقى على ما هي عليه. ومهما كانت طبيعة أيّ اتّفاق توصّلت إليه منظّمة التحرير وإسرائيل، فإنّ كلّ حكومة جديدة تأتي بعد الانتخابات، كانت تفضّل بدء المفاوضات من جديد حول كيفيّة تنفيذ ما جرى الاتّفاق عليه مع الحكومة السابقة. وكانت المفاوضات في بعض الأحيان تعود إلى نقطة البداية، خاصّة عندما لم تكن هناك أيّ جدوى من استمرار المفاوضات حول تطبيق اتّفاق لا ترضى به الحكومة الجديدة. وهذا ما يفسر السبب الذي دعا الطرفين إلى مفاوضات طيلة عقدين أو أكثر دون التوصّل إلى حلّ الدولتين.

فضلت إسرائيل باستمرار إبقاء مسألة الحدود إلى نهاية المفاوضات. وعلى النقيض من ذلك، أراد الفلسطينيّون التوصّل إلى اتّفاق حول الحدود في البداية، خاصّة بعد أن أصبح تبادل الأراضي مبدأ ثابتًا في أيّ حلّ يتوصّل إليه الطرفان. وأرادت منظّمة التحرير الفلسطينيّة تفادي وضع يجري فيه ترحيل مسألة الحدود إلى نهاية المفاوضات، فيما تأتي حكومة جديدة بين الحين والآخر في إسرائيل، فلا تقبل بما اتّفق عليه الجانبان في السابق، وتبدأ جولة جديدة من المفاوضات،

9 مقتطفات من الصحف ووسائل الاعلام الإسرائيليّة في مناسبات عدّة.

يجري خلالها فرض وقائع جديدة على الأرض. لقد كان هذا الوضع هو السائد بالتمام منذ توقيع اتّفاق أوسلو واغتيال رابين بعد ذلك بعامين.

ينبغي للمرء أن يفهم نفسيّة الشعب الفلسطينيّ عندما يتعلّق الأمر بالحديث عن اتّفاق سلام مع إسرائيل على أساس حلّ الدولتين. فبالنسبة للفلسطينيّين، إنّ قرار الأمم المتّحدة حامل الرقم 181 الصادر عام 1947، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربيّة ويهوديّة، خصّص للدولة العربيّة ما يعادل 46٪ من مساحة فلسطين، وللدولة اليهوديّة حوالي 52٪ من المساحة، ووضع المساحة المتبقّية، التي تضمّ مدينة القدس ومحيطها بما في ذلك مدينة بيت لحم، تحت نظام دوليّ خاصّ، لكن في ما بين عام 1947 وعام 2013 تغيّرت الخريطة تغيّرًا كبيرًا جدًّا. (انظر المرفق III)

في اليوم الذي قبلت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بفكرة الدولتين كأساس لتسوية سلميّة مع إسرائيل، فإنّها قدّمت تنازلاً ذا مغزى بشأن مساحة الأراضي التي خصّصها القرار 181 للدولة الفلسطينيّة أو العربيّة. وعلاوة على ذلك، إنّ موافقة منظّمة التحرير الفلسطينيّة على حلّ الدولتين على حدود عام 1967 يعني حرفيًّا أنّ الفلسطينيّين اكتفوا بدولة على ما تبقّى لهم من مساحة فلسطين، والبالغة نسبتها 22٪ من مساحة فلسطين. أمّا ما قدّمته إسرائيل بالمقابل، فقد كان لا شيء تقريبًا! لقد استند النهج الإسرائيليّ في كلّ جولات المفاوضات إلى مبدأ واحد هو ضمان حدود دولة إسرائيل على خطّ حزيران 1967، ومن ثمّ إضافة أيّ مساحة أخرى تستطيع إسرائيل انتزاعها من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة المحتلّة. وهذا ما يفسّر الشعار، الذي تكرّر كثيرًا في إسرائيل، مُطالِبًا القيادة "على كلا الجانبين" باتّخاذ قرارات صعبة. كان هذا الشعار يعني ببساطة أنّ على القيادة الفلسطينيّة اتّخاذ المزيد من القرارات الصعبة، وكأنّ قرارها الاكتفاء بدولة فلسطينيّة على حدود 1967 لم يكن فيه ما يكفي من التنازلات للتوصّل إلى السلام في المنطقة. وتحضرني في هذا السياق قصّة رجل عجوز كان يفاوض تاجرًا جاء لمشاركته متجره الصغير. قدّم التاجر عرضه، الذي لم يكن مقنعًا على الإطلاق بالنسبة للعجوز. وفي نهاية المطاف قال الرجل العجوز للتاجر: "هذه ليست شراكة حقيقيّة. ما تطلبه يعني أنّ كلّ ما في جيبك هو لك، أمّا ما في جيبي فهو خاضع للشراكة بيننا"! لقد كان هذا السلوك الإسرائيليّ طَوال عشرين عامًا من المفاوضات وراء كلّ خطوة قامت بها إسرائيل لفرض وقائع جديدة على الأرض للحيلولة دون التوصّل إلى اتّفاق الدولتين.

أكثرَ المسؤولون الإسرائيليّون من الحديث عن حلّ الدولتين. لكن أحاديثهم تلك لم تكن أكثر من ضريبة كلاميّة فيها القليل من الدسم، أللهمّ إلاّ إذا تصوّر المسؤولون الإسرائيليّون قيام دولة فلسطينيّة على مساحة من الأرض تقلّ كثيرًا عن تلك التي احتلّتها إسرائيل عام 1967. لا شكّ أنّ بنيامين نتنياهو، عندما تحدّث عن حلّ الدولتين في خطابه الشهير في جامعة بار إيلأنّ في تل أبيب بعد أن شكّل حكومته عام 2009، لم يكن يقصد دولة فلسطينيّة مستقلّة على حدود 1967. ربّما كان يتصوّر دولةً مساحتُها أكثرُ ممّا تسيطر عليه السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة حاليًّا، وأقلُّ من مساحة الضفّة الغربيّة بأكملها. ومع تصوُّرٍ كهذا لا يمكن لأحد أن يتوقّع التوصّل إلى اتّفاق نهائيّ بين الطرفين.

وهناك أسئلة أخرى ما زالت تقضّ مضاجع المسؤولين الفلسطينيّين ومعهم عامّة الشعب[10]. وتعكس هذه التساؤلات مستوى الإحباط الذي تراكم لدى المفاوضين الفلسطينيّين على امتداد عقدين من المفاوضات مع إسرائيل. كما تسلّط هذه التساؤلات الضوء على انعدام المساواة في العلاقات بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وتشهد على أنّ إسرائيل، القوّة الإقليميّة الأكبر، كانت دومًا تتلاعب بميزان القوى ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة، التي يُنظر إليها على أنّها الحلقة الأضعف في المنطقة. وتشمل هذه التساؤلات ما يلي:

- ما الذي حصلت عليه منظّمة التحرير الفلسطينيّة مقابل اعترافها من جانب واحد بحقّ إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة لعام 1967 كما هو منصوص عليه في إعلان الاستقلال الشهير عام 1988؟
- ماذا منحت إسرائيل منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة مقابل اعترافها بإسرائيل؟
- لماذا لم تكن حالة –وإن كانت حالة واحدة– قايضت فيها إسرائيل مواقف منظّمة التحرير الإيجابيّة بمواقف إيجابيّة من عندها؟

10 من أحاديث ونقاشات متكرّرة للكاتب مع مسؤولين وأشخاص عاديّين على امتداد فترة طويلة من العمل الإعلاميّ والسياسيّ.

- هل سيبرز في إسرائيل زعيم يتحلّى بالشجاعة الكافية ليقول: "كفى"، ومن ثمّ ليقود بلاده إلى حلّ الدولتين الحقيقيّ مع الفلسطينيّين؟

لم تحصل منظّمة التحرير حتّى اللحظة على مقابلٍ لاعترافها الأحاديّ الجانب بإسرائيل عام 1988. وفي الواقع، عملت إسرائيل كلّ ما في وسعها لتقويض هذا التغيير الإستراتيجيّ في المواقف الفلسطينيّة. وباستثناء إسحق رابين، فإنّ أيًّا من رؤساء الوزارة، الذين جاؤوا بعده، لم تكن لديه الرغبة في حلّ الصراع. لقد اهتمّوا أكثر بإدارة الصراع لا بحلّهِ. وهذا بحدّ ذاته يفسّر سبب الفشل خلال عشرين عامًا من المفاوضات. ويمكن الاطّلاع على مزيد من الإيضاحات في الفصول القادمة من هذا البحث.

قد يطعن البعض بأنّ كلاًّ من أرييل شارون وإيهود أولمرت كانا مختلفين قليلاً. وهما فعلاً كانا كذلك. لم يؤمن شارون بالمفاوضات مع الفلسطينيّين، لكنّه كان مستعدًّا لأنّ يقود بلاده، ولو عبر مسار أحاديّ الجانب، نحو وضع ينتهي معه الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة، مع تسليم أقلّ مساحة ممكنة من الأراضي للفلسطينيّين. أدرك شارون، وتحدّث عن ذلك علنًا وفي عدّة مناسبات، أنّ إسرائيل لا يمكن أن تحافظ على احتلال الأراضي الفلسطينيّة إلى الأبد. وكان شارون قد أعلن ذات مرّة أنّ مصير نيتساريم، وهي مستوطنة يهوديّة في قِطاع غزّة، هو ذاته مصير تل أبيب في إشارة إلى ضرورة بقائها تحت السيادة الإسرائيليّة[11]. لكنّه بعد فترة من الوقت، كان هو نفسه، الذي أصدر أوامره إلى قوّاته بالانسحاب من قِطاع غزّة، وأخلى كلّ المستوطنات اليهوديّة في القِطاع، بما فيها نيتساريم. من وجهة نظر الفلسطينيّين، كان خطأ شارون في النهج الأحاديّ الذي تبنّاه، وبالنتيجة أعطى ثقلاً فائضًا للجهات المعارضة للمفاوضات، مثل حركة حماس، حيث ادّعت هذه القوى أنّ المفاوضات لم تُؤتِ ثمارَها، وأنّ المقاومة هي التي أجبرت إسرائيل على الخروج من قِطاع غزّة المحتلّ. ويقول دوف فايسغلاس[12]، كاتم أسرار شارون وأقرب مساعديه:

"لم يكن شارون يؤمن بالمفاوضات مع الفلسطينيّين. ولم يكن يثق بأحد منهم. إلى جانب ذلك، كان يشعر بأنّ اليمين في إسرائيل لن يسمح له باتّخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة في إزالة المستوطنات في قِطاع غزّة، وبعدها في الضفّة الغربيّة إذا جرى ذلك نتيجة لمفاوضات مع الفلسطينيّين. كما كان يعتقد أنّه سيحتاج إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات لاقناع مستوطني غزّة بالإخلاء عن طيبة خاطر. لكنّه في اللحظة التي اتّخذ فيها قراره الأحاديّ أصبح بإمكانه الجدال واقناع الآخرين بأنّ خطوته كانت لخدمة مصالح إسرائيل وليست معروفًا أُراد منحه للفلسطينيّين".

لقد حملت تفسيرات فايسغلاس الكثير من المعاني، مع أنّها لم تقنع القيادة الفلسطينيّة التي اعتبرت الانسحاب الأحاديّ من القِطاع سببًا في صعود حماس. لقد حذّر مسؤولون فلسطينيّون من أنّ الانسحاب الإسرائيليّ الأحاديّ الجانب من قِطاع غزّة من شأنه أن يوفّر لحركة حماس أدوات الدعاية التي تحتاجها لترسيخ صورتها في التصوُّر الفلسطينيّ العامّ. وكان ذلك تمامًا ما جرى مباشرة بعد انسحاب الجيش والمستوطنين الإسرائيليّين من قِطاع غزّة، إذ انتشرت رايات حماس في قِطاع غزّة وظهرت معها شعارات على غرار "المقاومة هي الوحيدة التي ركلت الصهاينة خارج غزّة وليست المفاوضات."

ليس هناك مجال للافتراض أنّ شارون لم يخطّط خطوة مماثلة في الضفّة الغربيّة أيضًا. وقال تيري رود لارسن[13]، المنسّق الخاصّ السابق للأمم المتّحدة لعمليّة السلام في الشرق الأوسط والممثّل الشخصيّ للأمين العامّ لدى منظّمة التحرير والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، إنّ شارون كان في ذهنه خطّة للضفّة الغربيّة شبيهة بما فعل في غزّة. وقال لارسن إنّه اجتمع مع غيورا إيلاند، مستشار شارون لشؤون الأمن القوميّ، الذي وضعه في صورة الخطّة. وأضاف: "عندما سألت أيلاند عن نطاق الانسحاب الإسرائيليّ الأحاديّ من الضفّة الغربيّة، فوجئت بقوله إنّ الخطّة تقوم على انسحاب القوّات الإسرائيليّة إلى حدود قريبة من تلك التي طرحتها مبادرة جنيف." بعبارة أخرى، كانت إسرائيل في عهد شارون على استعداد للمضيّ قُدُمًا في الحلول العمليّة على أرض الواقع، ولكن دون مفاوضات مع الفلسطينيّين. وعلى النقيض من ذلك، كان الزعماء الآخرون في إسرائيل على استعداد لإضاعة سنوات في محادثات غير مُجْدِية مع الفلسطينيّين، فقط كي يتجنّبوا اتّخاذ قرارات صعبة مثل تلك التي اتّخذها شارون، أو فكّر في اتّخاذها لاحقًا.

الفرص الضائعة

تاريخ الصراع العربيّ الإسرائيليّ حافل بمحطّات كان من الممكن عندها التوصّل إلى اتّفاق سلام؛ لكنّ خطأً ما كان يقع فتتحمّل إسرائيل وَ/أو منظّمة التحرير مسؤوليّة الفشل.

لقد وقّعت إسرائيل اتّفاقيات سلام منفصلة مع مصر والأردن. لكن لم تكن لديها النيّة لإنهاء الصراع مع الفلسطينيّين. وعودة إلى عام 1971، على سبيل المثال، فقد قبل الرئيس المصريّ أنور السادات مبادرة مبعوث الأمم المتّحدة غونار يارينغ[14]. وأعرب السادات عن تأييده للمبادرة التي كان يمكن لها أن تؤدّي إلى سلام كامل مع إسرائيل على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل الحرب. لكن يارينغ فشل؛ حيث إنّ كلاً من إسرائيل والولايات المتّحدة رفضتا شروط مبادرته.

عند نقطة معينة، ومباشرة بعد انتهاء الحرب على لبنان عام 1982، فكّر رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في التوصّل إلى صفقة مع الأردنّ، لكن دون أن تكون منظّمة التحرير الفلسطينيّة جزءًا منها. واستندت الصفقة إلى افتراض أنّ العاهل الأردنيّ الراحل الملك حسين سيكون على استعداد لتجاوز منظّمة التحرير، وإطلاق مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من أجل استعادة الأراضي التي خسرها في الحرب مع إسرائيل عام 1967. رفضت منظّمة التحرير هذا العرض بشدّة. وقامت الولايات المتّحدة فورًا بعد ذلك بطرح مبادرة الرئيس ريغان. في بداية عام 1983، وبعد مرور بضعة أشهر على خروج قوّات منظّمة التحرير الفلسطينيّة من بيروت الغربيّة، انتقل عضو اللجنة المركزيّة لحركة "فتح" خليل الوزير، المعروف بـ "أبو جهاد"، الذي كان نائبَ القائد العامّ لقوّات الثورة الفلسطينيّة، إلى الأردنّ للإقامة فيه. وكان أبو جهاد من بين كبار مسؤولي منظّمة التحرير الفلسطينيّة وحركة "فتح"، الذين انضمّوا إلى ياسر عرفات في الاجتماع مع الملك حسين، الذي أراد أن يُطْلِع القيادة الفلسطينيّة على آخر ما استجدّ من اتّصالاته مع الإدارة الأمريكيّة في عهد رونالد ريغان. وقال أبو جهاد[15]:

"قدّم الرئيس ريغان إلى الملك حسين عرضًا للتفاوض على معاهدة السلام مع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن. وطلب الملك تأكيدات قيل له على إثرها إنّ بيغن سيكون على استعداد للانسحاب إلى حدود عام 1967 مع تعديلات طفيفة. وطلب العاهل الأردنيّ تفسيرًا لمعنى تعديلات طفيفة. فجاءه الردّ الإسرائيليّ، عبر الأمريكان، أنّ هذه التعديلات لن تتجاوز 1،5 بالمئة من مساحة الأراضي المحتلّة، وتتركّز في القدس، حيث تحتاج إسرائيل إلى معبر يكون تحت سيادتها، ويسمح بعبور اليهود إلى حائط المبكى، وفي منطقة قلقيلية. ردّ الملك حسين بأنّه سيتشاور أوّلاً مع منظّمة التحرير، وهكذا فعل. ودعا العاهل الأردنيّ عرفات إلى الحضور إلى عمّان ومعه كبار المسؤولين في منظّمة التحرير. قدّم الملك الخطّة، وطلب منّا أن نفكّر في ذلك. وكان الجواب: لا. قلنا: إنّ الهدف الرئيسيّ من هذا العرض هو تجاوز منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإعلان موتها. لذلك كان قرارنا رفض العرض".

كانت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بهذا القرار قد أجّلت موضوع تحرير الأرض إلى مرحلة لاحقة، يتّضح وفق معايير اليوم أنّها مرحلة مفتوحة إلى أجل غير مسمّى. كان ذلك خطأً فادحًا من جانب منظّمة التحرير الفلسطينيّة. صحيح أنّها لم تحصل على ضمانات بأنّ جميع الأراضي التي احتُلّت عام 1967 سيجري إخلاؤها من قبل إسرائيل. وبالمقابل، لم يكن لأحد أن يضمن إعادة إحياء منظّمة التحرير الفلسطينيّة بمجرّد قبولها بالصفقة وتنحّيها عن الساحة السياسيّة.

على الرغم من أنّ الصفقة كانت لصالح الأردن، لا لصالح منظّمة التحرير الفلسطينيّة، لكن لربّما كان من الممكن لها أن تكون أفضل كثيرًا بالنسبة للفلسطينيّين

11 تصريحات وبيانات سياسيّة أدلى بها شارون ونشرتها وسائل الإعلام الإسرائيليّة في مناسبات عدّة.

12 في لقاء مع فايسغلاس في تل أبيب أواسط عام 2013.

13 في لقاء مع لارسن في منزل يوسي بيلين في تل أبيب في أواخر العام 2004.

14 http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/seeds-of-peace-1.315172

15 في لقاء مع القائد الراحل "أبو جهاد" في منزله في عمّان، الأردنّ، في الربع الأوّل من عام 1983.

من باب أنّها كانت ستتيح لهم الحفاظ على مساحة دولتهم المستقلّة العتيدة، بدل إبقائها تحت الاحتلال الإسرائيليّ، الذي كان قد بدأ نشاطه الاستيطانيّ المحموم. للحقيقة، منذ ذلك الحين أعمالُ الاستيطان مستعرة باستمرار في جميع الأراضي المحتلّة. وقد يتساءل البعض عمّا إذا كان الأردنّ على استعداد للتنازل عن السلطة في الضفّة الغربيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في مرحلة لاحقة. وككلّ سؤال افتراضيّ، إنّ أيّ إجابة افتراضيّة تبقى افتراضيّة وليست جوابًا شافيًا.

ربّما تكون القيادة الفلسطينيّة قد أساءت تفسير استعداد الإسرائيليّين للتنازل عن الضفّة الغربيّة المحتلّة لصالح الأردنّ، واعتبرته دليل الضعف. وربّما كانت قيادة منظّمة التحرير قد اعتقدت أنّ إسرائيل وصلت نهاية المشوار، ولم يعد بإمكانها الحفاظ على احتلالها، وبالنتيجة بدأت تبحث عمّن يمكنها التوصّل معه إلى اتّفاق. لم تكن منظّمة التحرير على استعداد للاعتراف بارتكابها أيّ خطأ. إذ إنّها لم ترَ في الصفقة سوى محاولة لإعلان وفاة منظّمة التحرير، الأمر الذي لم يكن لأي زعيم فلسطينيّ أن يقبل به، خاصّة في وقت كان واضحًا أنّ الغزو الإسرائيليّ للبنان استهدف أساسًا تدميرَ منظّمة التحرير والقضاء على وجودها.

بعد مرور بضعة أسابيع، قرّرت الإدارة الأمريكيّة اتّخاذ مسار مختلف. وكان الهدف هو ضمان حصول السكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على حكم ذاتيّ لفترة انتقاليّة من خمس سنوات. وجاء اقتراح الولاياتِ المتّحدة في شكل كلمة ألقاها الرئيس رونالد ريغان في 1 سبتمبر 1982[16]. قال فيها:

"أوّلاً، وعلى النحو المبيَّن في اتّفاقيّات كامب ديفيد، يجب أن تكون هناك فترة من الزمن، يحصل خلالها السكّان الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على حكم ذاتيّ كامل لإدارة شؤونهم الخاصّة. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الحكم الذاتيّ من قبل سكّان المناطق وللاهتمامات الأمنيّة المشروعة للأطراف المعنيّة.

إنّ الغرض من فترة السنوات الخمس الانتقاليّة التي ستبدأ بعد انتخابات حرّة لسلطة الحكم الذاتيّ الفلسطينيّة هو الإثبات للفلسطينيّين أنّهم قادرون على إدارة شؤونهم بأنفسهم، وأنّ مثل هذا الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ لا يشكّل تهديدًا لأمن إسرائيل.

كما أنّ الولايات المتّحدة لن تؤيّد استخدام أيّ أراضٍ إضافيّة لغرض المستوطنات خلال الفترة الانتقاليّة. والواقع أنّ تبنّي إسرائيل الفوريّ لمبدأ تجميد الاستيطان سيخلق أكثر من أيّ عنصر آخر الثقة الضروريّة لمشاركة أوسع في هذه المحادثات. إنّ استمرار النشاطات الاستيطانيّة ليس ضروريًّا –بأيّ شكل من الأشكال– لأمن إسرائيل، ومن شأنه فقط أن ينسف ثقة العرب ويعطّل عمليّة التفاوض بحرّيّة ونزاهة على النتيجة النهائيّة."

كان واضحًا من خطاب ريغان أنّ الولايات المتّحدة على اقتناع بأنّ المستوطنات اليهوديّة عقبة حقيقيّة أمام أيّ جهد لتحقيق السلام، بالإضافة إلى كونها مشكلة حقيقيّة للفلسطينيّين. فيما كان السبب الرئيس وراء رفض منظّمة التحرير الفلسطينيّة لمبادرة ريغان هو الشعور بأنّها جرى استبعادها بشكل متعمَّد من الحلبة السياسيّة في المنطقة.

لقد ارتكبت منظّمة التحرير مرّة أخرى خطأً آخر. كان خطاب ريغان مهمًّا من حيث إنّه شدّد على أنّ الولايات المتّحدة لم تدعم السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة لأغراض الاستيطان. ربّما اعتقد البعض داخل منظّمة التحرير في تلك الفترة أنّ الاستيطان لن يكون حاسمًا ما دام في مناطق محدودة من الضفّة الغربيّة. وللحقيقة، إنّ البعض داخل منظّمة التحرير لم يفهموا مدى الخطورة الجسيمة والضارّة، التي كانت تشكّلها المستوطنات على القضيّة الفلسطينيّة. لقد دافع مسؤول كبير في منظّمة التحرير الفلسطينيّة التقيته في عمّان[17] في وقت مبكر، عن التحرّكات المتردّدة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في ذلك الوقت، ورفضها المبادرات السياسيّة التي طُرحت، وأنحى هذا المسؤول باللائمة على الفلسطينيّين، الذين يعيشون تحت الاحتلال لكونهم في عجلة من أمرهم للوصول إلى حلّ سياسيّ وقال:

"أنتم الإخوة القادمون من الأراضي المحتلّة ليس لديكم صبر على الإطلاق، وتنظرون فقط إلى أسهل الطرق لتحقيق خلاصكم من الاحتلال. لكنّنا ننظر إلى الأمر من زاوية أوسع ومسافة أبعد، وهذا ما يتيح لنا رؤية الصورة الشاملة التي لا ترونها أو لا تملكون القدرة على رؤيتها".

وأضاف:

"إنّ حركة ثوريّة مثل منظّمة التحرير الفلسطينيّة، التي صمدت في مواجهة أقوى جيش في المنطقة لمدّة 88 يومًا في لبنان، لا ترفع يديها أو تستسلم بسهولة للضغوط الدوليّة أو الأمريكيّة".

لكن نظرة إلى الوراء تسمح بأن يقول قائل اليوم إنّ منظّمة التحرير أخطأت حين رفضت مبادرة ريغان، خاصّة عندما أثارت هذه المبادرة قضايا أساسيّة وجوهريّة بالنسبة للسكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ولكن حقيقة أنّ مبادرة ريغان تحدّثت فقط عن "السكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وتجاهلت فلسطينيّي الشتات أو اللاجئين كانت كافية لجعلها غير مقبولة.

حملت مبادرة ريغان بعض النقاط الإيجابيّة، لكنّها ليست إيجابيّة بالقدر الكافي ليوافق عليها الفلسطينيّون. والمقصود أنّها قدّمت الكأس السياسيّة بنصفها الممتلئ ونصفها الآخر فارغ. بَيْد أنّها على الأقلّ أوضحت أنّ الاحتلال الإسرائيليّ لم يكن ليستمرّ، وأنّ الفلسطينيّين (أو –باستخدام مفردات ريغان–: سكّان الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة) يستحقّون التحرّر من هذا الاحتلال. ريغان:

"أريد أن يكون الموقف الأميركيّ مفهومًا بوضوح: إنّ الغرض من هذه الفترة الانتقاليّة هو حدوث الانتقال السلميّ والمنظّم للسلطة المحلّيّة من إسرائيل إلى السكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وفي الوقت ذاته، يجب أن لا يتعارض هذا الانتقال مع متطلّباتِ الأمن الإسرائيليّ.

وبالتالي إنّ الولايات المتّحدة لن تؤيّد قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، كما أنّها لن تدعم الضمّ أو السيطرة الدائمة من جانب إسرائيل.

ومع ذلك، هناك طريقة أخرى للسلام. بطبيعة الحال يجب التوصّل إلى الوضع النهائيّ لهذه الأراضي من خلال الأخذ والعطاء في المفاوضات؛ لكن الرأي الثابت للولايات المتّحدة هو أنّ حكمًا ذاتيًّا للفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة بالتعاون مع الأردن يوفّر أفضل فرصة للسلام الدائم والعادل.

نحن نبني موقفنا على مبدأ أنّ حلّ الصراع العربيّ – الإسرائيليّ يجب أن يكون من خلال المفاوضات المبنيّة على مقايضة الأرض مقابل السلام. وقد نصّ على هذا التبادل قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم 242، الذي دُمجت كلّ بنوده في كلّ أجزاء اتّفاقات كامب ديفيد. ويبقى قرار مجلس الأمن الدوليّ 242 ساري المفعول بالكامل باعتباره حجر الأساس في جهود السلام الأميركيّة في الشرق الأوسط.

إنّ موقف الولايات المتّحدة واضح، يتمثّل في أنّ بنود الانسحاب الواردة في قرار مجلس الأمن الدوليّ 242 مقابل السلام تسري على كلّ الجبهات بما فيها الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة".

لم تكن منظّمة التحرير الفلسطينيّة الوحيدة التي رفضت مبادرة ريغان. فقد رفضتها إسرائيل أيضًا. كان ينبغي أن يوحي رفض إسرائيل للمبادرة أنّ هناك بعض النقاط الإيجابيّة التي يمكن التأسيس عليها بدل تجاهلها أو رفضها تمامًا. علمت إسرائيل بالمبادرة عندما زار سفير الولايات المتّحدة في إسرائيل، صموئيل لويس، رئيسَ الوزراء مناحيم بيغن خلال إجازة كان يقضيها في نهاريّا. أطلع لويس بيغن على المبادرة فردّ عليه: "**هذا هو أتعس يوم في حياتي**".[18] كان بيغن مصمّمًا على رفض الخطّة، ولم يعتبرها صالحة لأن تكون نقطة بداية للمفاوضات.

كانت النتيجة واضحة؛ فقد ارتفعت وتيرة الاستيطان، وفشلت فرصة أخرى لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ. منذ ذلك الحين، والفلسطينيّون والدول العربيّة يحثّون إسرائيل على الانسحاب إلى حدود عام 1967، لكن دون جدوى. حتّى عندما عرضت القمّة العربيّة في بيروت عام 2002 مبادرة السلام العربيّة، وعرضت فيها مقايضة علاقات طبيعيّة ودبلوماسيّة مع إسرائيل مقابل اعترافها بدولة فلسطينيّة مستقلّة على حدود عام 1967، أهملت إسرائيل هذا العرض. وبعد مرور عام، حظيت مبادرة السلام العربيّة بدعم من منظّمة المؤتمر الإسلاميّ في طهران. وبذلك تبنّت 57 دولة عربيّة وإسلاميّة مبادرة السلام العربيّة التي

16 https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/reaganplan.htm

17 مسؤول فلسطينيّ رفيع المستوى أصرّ على عدم الإفصاح عن هُويّته.

18 https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/reaganplan.html

جرى تبنّيها في قمّة بيروت عام 2002. ولا تزال هذه المبادرة، في واقع الأمر، صالحة وذات صلة حتّى يومنا هذا. وقد أكّدت كلّ القمم العربيّة منذ ذلك الحين عليها، فيما تجاهلت إسرائيل الردّ عليها رسميًّا حتّى الآن.

مع كلّ فرصة ضائعة للتوصّل إلى اتّفاق، واصلت الوقائع على الأرض تغيُّرها، ولكن ليس على النحو الذي يرضي الفلسطينيّين. وتتحدّث الأرقام عن نفسها. عام 1983، كان عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة 22,800، وفي القدس الشرقيّة 76,095، بمجموع بلغ 98,895. عام 1993، حين وُقّع على اتّفاق أوسلو، بلغ مجموع المستوطنين في الضفّة الغربيّة 181,600، وفي القدس الشرقيّة 141,000، بمجموع بلغ 252,600. عام 2000، كان عدد المستوطنين 192,976 في الضفّة الغربيّة وَ 365,226 في القدس الشرقيّة. بحلول عام 2010، بلغ عددهم 314,132 في الضفّة الغربيّة وَ 198,629 في القدس الشرقيّة، بمجموع بلغ 512,761. باختصار، بين العامين 1983 وَ 2010، تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفّة الغربيّة المحتلّة والقدس الشرقيّة خمس مرّات. (انظر المرفق ا) والسؤال: ما الذي يمكن أن يشكّل خطورة أكثر على فكرة حلّ الدولتين أكثر من استمرار الأنشطة الاستيطانيّة اليهوديّة؟

بقيت الفجوات بين المواقف الرسميّة للطرفين كبيرة كما كانت. وعلى الرغم من التوصّل إلى بعض التفاهمات هنا وهناك، فإنّ توقّعات الفلسطينيّين بقيت أكثر بكثير ممّا كانت إسرائيل على استعداد لتقديمه من تنازلات. ولن يتمّ سدّ هذه الثغرة ما لم يبرز في إسرائيل قائد يأتي بكلّ قوّة، ويقبل بالكامل، مبدأ الحلّ القائم على دولتين، وَفق الاعتراف الأمميّ بدولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران 1967. لقد ألقت إسرائيل دومًا بعبء إثبات صدقيّة التوجّه لصنع السلام على منظّمة التحرير الفلسطينيّة. أمّا الآن، فمن الواضح أنّ المسؤوليّة تقع على إسرائيل، كي تظهر الاستعداد الكافي للتوصّل إلى اتّفاق يعطي الأراضي المحتلّة للفلسطينيّين، مع تبادل الحدّ الأدنى من الأراضي، والتوصّل إلى حلّ عادل ومتّفق عليه لمشكلة اللاجئين. دون الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من 100٪ من مساحة الأراضي التي احتلّتها إسرائيل عام 1967، بما في ذلك بالطبع مرتفعات الجولان، لا يمكن التوصّل إلى أيّ سلام حقيقيّ في المنطقة. لقد بيّنت مفاوضات العشرين عامًا الماضية، بما لا يدع مجالاً للشكّ، أنّه لا يمكن التوصّل إلى اتّفاق ما دامت إسرائيل ترفض فكرة الانسحاب الكامل.

ويشمل الانسحاب، في منظور الفلسطينيّين، القدس الشرقيّة أيضًا. ومع ذلك، فقد كانت منظّمة التحرير الفلسطينيّة على استعداد للنظر في مقترحات لتقاسُم مدينة القدس، بشطريها الشرقيّ والغربيّ، مع إسرائيل، دون إعادة تقسيمها على نحوٍ ما كانت عليه عشيّة حرب 1967. وبسبب تعقيدات المدينة، وأيّ حلّ قد يجري التوصّل إليه بشأنها، فقد بقيت القدس أحد أبرز الأسباب التي أفشلت عدّة جولات من مفاوضات، وحالَتْ دون التوصّل إلى اتّفاق.

عندما قدّم الرئيس كلينتون أفكاره لحلّ الصراع، بما فيها مجموعة من الأفكار حول القدس الشرقيّة، كان التفسير الإسرائيليّ لهذه الأفكار بشأن القدس أبعد من كونها مقبولة للفلسطينيّين. ويقول أحمد قريع[19]، أبو العلاء، الذي كان كبير المفاوضين في مفاوضات أوسلو:

"لم يبقَ شيء من القدس الشرقيّة يمكن أن نكتفي به ليكون عاصمة الدولة الفلسطينيّة. فقد وضعت إسرائيل شبكة من الطرق الالتفافيّة، التي رسمت حدود كلّ قرية فلسطينيّة في محافظة القدس الشرقيّة، وفصلتها بشكل تعسّفيّ عن المدينة. كذلك إنّ البلدة القديمة لمدينة القدس هي أيضًا قضيّة معقّدة، حيث تَمكّنَ المستوطنون اليهود من الاستيلاء على منازل العائلات الفلسطينيّة، وأقاموا نظامًا خاصًّا من الأحياء أو الجيوب اليهوديّة داخل البلدة القديمة، بحيث لم يعد سهلاً على الإطلاق فصلُ هذه الجيوب اليهوديّة عن سائر أجزاء البلدة القديمة. بالإضافة إلى كلّ هذا، شقّت إسرائيل شبكة غريبة من الطرق والطرق الالتفافيّة، التي تمزّق معظم القدس الشرقيّة وتقسمها إلى أجزاء لا يصل الفلسطينيّون إليها بسهولة. وتتحكّم قوّات الجيش، أو الشرطة، الإسرائيليّة بغالبيّة هذه الطرق الالتفافيّة، فتقيم حواجز فجائيّة ويحتجزون الناس عليها إلى ما شاء الجنديّ أو الشرطيّ الإسرائيليّ. إنّ هذا هو الجنون بعينه. ولا يمكن أن ينجح".

19 من لقاء مع "أبو العلاء" في مكتبه في "أبو ديس" (إحدى ضواحي القدس الشرقيّة)، في منتصف حزيران 2014.

عمليّة أوسلو

أرادت منظّمة التحرير الفلسطينيّة أن تطأ القدم الفلسطينيّة أيَّ جزء من التراب الوطنيّ الفلسطينيّ. وكانت تريد الاستفادة من الزخْم الدوليّ، الذي حقّقته الانتفاضة الفلسطينيّة، في الفترة الواقعة بين العامين 1987 وَ 1993، ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ في قِطاع غزّة والضفّة الغربيّة. كذلك أرادت تقديم مبادرة سياسيّة بحجم التضحيات الفلسطينيّة فقامت بجهد بارز للتوصّل إلى حلّ سياسيّ مع إسرائيل، يضع حدًّا للاحتلال الإسرائيليّ، ويقيم دولة فلسطين المستقلّة.

بعد مرور عشرين عامًا، لا زال كثيرون في فلسطين والعالم العربيّ، وفي إسرائيل نفسها، يطرحون السؤال ما اذا كانت عمليّة أوسلو غلطة. يقول البعض إنّه حبّذا لو لم تكن. ولهم بعض الحقّ في ذلك. لقد وُلدت عمليّة أوسلو من رحم احتياجات ماسّة لدى كلّ من الفلسطينيّين والإسرائيليّين على السواء. لكنّها حملت معها أيضًا ثمار النجاح ونتائج الفشل في ذات الوقت. اعتمدت عناصر النجاح، قبل كلّ شيء، على الكيمياء الخاصّة والثقة، اللتين توافرتا بين الزعيمين اللذين صنعا اتّفاق أوسلو: ياسر عرفات واسحق رابين. أمّا عناصر الفشل فإنّها نمت، وبسرعة كبيرة، مع اغتيال رابين، الذي بالكاد حظي إرثه بتكريم ممّن جاءوا بعده وشغلوا منصب رئيس الوزراء.

تحت حكم رابين أصبحت إسرائيل على اقتناع بأنّ هناك حاجة إلى حلّ سياسيّ لإنهاء الانتفاضة، التي أدّت إلى تآكل مكانة إسرائيل دوليًّا على المستويات كافّة، خاصّة بعد انتشار صور القوّات الإسرائيليّة المدجَّجة بالسلاح، وهي تواجه الجماهير الفلسطينيّة غير المسلّحة في شوارع كلّ مدينة، وبلدة، وقرية، ومخيّم للاّجئين في الأراضي المحتلّة. وكانت منظّمة التحرير الفلسطينيّة أيضًا بحاجةٍ إلى عمليّة أوسلو، في ما بدا وكأنّه الفرصة الأخيرة لإنقاذ نفسها، وتفادي فقدان سيطرتها على الأراضي المحتلّة، التي باتت ساحة المواجهة الأخيرة مع إسرائيل، بعد أن فقدت مسرح العمليّات اللبنانيّ. إلى ذلك، كانت حرب الخليج التي اندلعت قبل اتّفاق أوسلو بعامين، وفيها اتّخذ عرفات الموقف الخاطئ (في نظر الكثيرين)، حين أيّد صدّام حسين في وجه غالبيّة الدول العربيّة والعالم. وللحقيقة، إنّ ياسر عرفات والعاهل الأردنيّ الملك حسين اعتقدا بإمكانيّة تجنيب العراق والعالم حربًا في الخليج عن طريق إقناع صدّام حسين بالانسحاب من الكويت. لكن جهودهما ذهبت أدراج الرياح. لم يستمع إليهما صدّام حسين. ويرى البعض أنّ صدّام حسين لم يحصل على خيار الاستماع إليهما؛ إذ كانت الولايات المتّحدة قد اتّخذت قرارها بالإطاحة بصدّام حسين مَهْما كان. وكان هذا القرار الأمريكيّ، كما اثبتت الأيّام والسنوات اللاحقة، قرارًا نهائيًّا لا رجعة فيه.

فقدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة الكثير بسبب موقف عرفات من العراق. وقلّصت دول الخليج من حجم دعمها الماليّ للمنظّمة. وطردت الكويت من أراضيها آلافَ الفلسطينيّين، الذين أمضوا معظم حياتهم فيها. ووجد معظم هؤلاء طريقهم إلى الأردنّ، حيث أضافوا أعباء أخرى على الأزمة الداخليّة في المملكة. في سياق كلّ تلك التعقيدات، وجدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة في عمليّة أوسلو، التي جاءت بعد مؤتمر مدريد، فرصة للتقدّم واستعادة مكانتها على الساحتين العربيّة والدوليّة. كانت عمليّة أوسلو حبل النجاة، الذي انتظرته منظّمة التحرير طويلاً. كما جاءت عمليّة أوسلو نتيجة لإيمان عميق داخل منظّمة التحرير الفلسطينيّة بأنّ أمرًا سياسيًّا يجب أن ينجم عن الانتفاضة. وعلى النقيض من مؤتمر مدريد، وجدت منظّمة التحرير الفلسطينيّة في عمليّة أوسلو تطوّرًا أكثر إيجابيّةً؛ وذلك أنّها أدّت إلى اعتراف إسرائيل بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة باعتبارها الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ، بينما في مدريد لم تتمكن منظّمة التحرير من المشاركة رسميًّا وسُمِحَ فقط "لأفراد فلسطينيّين" بالمشاركة كجزء من وفد أردنيّ – فلسطينيّ مشترك.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة ببضعة أشهر، شرح فيصل الحسيني[20]، الشخصيّة البارزة من القدس الشرقيّة، كيف ينبغي على الانتفاضة الفلسطينيّة أن تؤدّي إلى نتائج سياسيّة، وإلاّ فإنّها تكون بلا أساس وغير مثمرة للفلسطينيّين، الذين:

"... لا يمكن أن يستمرّوا في المظاهرات إلى الأبد، لأنّ هذه الانتفاضة غير مستدامة على المدى البعيد. إنّ الشعب، أيّ شعب، يحتاج إلى أن تقود

20 من لقاء مع المرحوم فيصل الحسيني في شباط 1988 في مكتبه في بيت الشرق بالقدس الشرقيّة.

مقاومته إلى أفق سياسيّ يخلّص بلاده من الاحتلال الأجنبيّ. والفلسطينيّون ليسوا استثناء".

بعد مرور شهر على اللقاء مع الراحل الحسيني، ردّد الدكتور سري نسيبة[21]، وهو باحث متميّز من القدس الشرقيّة وناشط في الانتفاضة، وجزء من المطبخ السياسيّ الداخليّ لبيت الشرق، نفس الأفكار، فجاءت أقواله صدى لِما قاله الحسيني. قال نسيبة: "ينتابني شعور بأنّ أمرًا كبيرًا سينجم عن هذه الانتفاضة". وأشار نسيبة إلى تحرُّك سياسيّ، لكنّه رفض الخوض في التفاصيل. بعد فترة من الزمن، اتّضح أنّه كان يشير إلى اتّصالات سياسيّة سرّيّة كانت تجري في آن واحد مع الإسرائيليّين من جهة، ومع منظّمة التحرير الفلسطينيّة في تونس من جهة أخرى.

كانت إسرائيل تواجه عزلة دوليّة وانتقادات نتيجة انتشار صور "داود الفلسطينيّ" وهو يتحدّى "جوليات الإسرائيليّ"؛ حيث عملت تلك المشاهد على تغيير الرأي العامّ العالميّ في اتّجاه دعم الفلسطينيّين. إلى ذلك، لم يجرؤ أيّ مسؤول في إسرائيل على التأكيد أنّ الجيش قادر على إنهاء الانتفاضة الفلسطينيّة بالحدّ الأدنى من الخسائر أو الأضرار. في الحقيقة، كان رئيس الأركان دان شومرون[22] أوّل ضابط رفيع المستوى يعترف بعدم وجود حلّ عسكريّ للانتفاضة. لكنّه تعرّض للتوبيخ من جانب رئيسه المباشر، وزير الدفاع إسحق رابين. كانت وجهة نظر رابين أنّه لا ينبغي للقيادة العسكريّة الإدلاء بأيّ تصريحات لها مغزى سياسيّ. لكن رابين ذاته، بعد فوزه في انتخابات عام 1992 في إسرائيل، تحدّث عن تسوية سياسيّة للانتفاضة قائلاً: "إنّ الوقت قد حان للفلسطينيّين كي يحكموا أنفسهم بأنفسهم."[23] لقد حمل هذا الموقف من رابين رسالة واضحة مُفادُها أنّ الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة باتوا في طريقهم لتثبيت أقدامهم على المسار السياسيّ. أعقب ذلك محادثات بين مسؤولين إسرائيليّين وشخصيّات فلسطينيّة بارزة في الأراضي المحتلّة، بمن فيها فيصل الحسيني، الذي زاره خلال فترة اعتقاله في سجن المسكوبيّة في القدس الغربيّة، شموئيل غورين، منسّق أعمال الحكومة الإسرائيليّة آنذاك في المناطق المحتلّة. وقال الحسيني إنّه بعد واحدة من تلك الزيارات، نظر غورين إلى السجّان وقال له: "انتبه للسيّد الحسيني؛ إذ إنّنا ذات يوم سنجلس معه حول طاولة المفاوضات."[24] لقد كانت تلك في الأساس نيّة الحكومة الإسرائيليّة، وهي تجاوز منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والتفاوض عوضًا عنها مع القيادة الفلسطينيّة المحلّيّة. لكنِ الحسيني ومساعداه، فضلاً عن الشخصيّات الأخرى، التي جرى الاتّصال بها من قبل المسؤولين الإسرائيليّين بهدف الشروع في مفاوضات سياسيّة معها، أوضحوا جميعًا موقفهم بأنّ أيّ محادثات ستجري فقط مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ. وأوضحوا أنّهم تحت هذه اليافطة سيكونون على استعداد للجلوس مع الإسرائيليّين، ما داموا يتمتّعون بالموافقة المسبقة من منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أصدر رابين تعليماته إلى أوري سافير، المدير العامّ لوزارة الخارجيّة، وغيره، لبدء محادثات مع الحسيني ومع الدكتور صائب عريقات. وتبادل رابين الأسئلة والأجوبة مع كلّ من الحسيني وعريقات من خلال سافير. وفي كلّ مرّة كان يطرح أفكارًا جديدة أو أسئلة إضافيّة، كان يتعيّن على رابين الانتظار بعض الوقت، إلى حين ورود الردود والتوجيهات من عرفات. عند نقطة معيّنة، بات رابين على اقتناع بأنّ عليه التحدّث مباشرة إلى منظّمة التحرير توفيرًا للوقت والجهد. كانت تلك هي اللحظة التي أيّد فيها رابين المسار السرّيّ للمفاوضات، الذي كان قد بدأ في أوسلو بين شمعون بيريس، وزير الخارجيّة الإسرائيليّ، وأحمد قريع، أبو العلاء.

21 من لقاء مع د. سَري نسيبة في صباح يوم من أيّام آذار 1988، في حديقة فندق الأمريكان كولوني بالقدس الشرقيّة.

22 http://books.google.co.il/books?id=OdmOAgAAQBAJ&pg=PA35&lpg=PA35&dq=Dan+Shomron+says+no+military+solution+to+intifada&source=bl&ots=0_16k5J7U1&sig=uY6SMHcD_5WNrO4sa58SclyB8z8&hl=en&sa=X&ei=ukPBU5bwNpGA7QaZzoDQCQ&ved=0CCoQ6AEwAw#v=onepage&q=Dan%20Shomron%20says%20no%20military%20solution%20to%20intifada&f=false

23 مقتطفات من الصحف العبريّة في مناسبات عديدة.

24 من لقاء خاصّ مع الحسيني في بيت الشرق عام 1992.

كان من المثير للاهتمام معرفة لماذا وكيف غيّرت إسرائيل موقفها وقرّرت فجأة أن تتحدّث مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة. يوضّح د. عريقات[25] أنّ رابين سئم من العمليّة التي كانت تستغرق وقتًا طويلاً، حيث كان يطرح الأسئلة على الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة، ثمّ ينتظر ردودهم التي لم تكن تأتي إلاّ بعد وصولها من تونس إلى القدس الشرقيّة:

"عند نقطة معيّنة سألت سافير هذا السؤال. كنت أرغب في فهم ديناميكيّة عمليّة صنع القرار، وما الذي جعل رابين يقرّر التحدّث مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ومن ثَمّ الموافقة على قناة أوسلو السرّيّة. وقال لي سافير آنذاك إنّه عندما قال لرابين إنّ عليه الانتظار إلى حين ورود الأجوبة من تونس، صاح رابين: فلتذهب تونس إلى الجحيم. ليس لدينا وقت لنضيّعه. دعونا نتحدث إلى تونس مباشرة".

تلاشى إرث رابين بعيدًا مع اغتياله. وعندما أوشك إيهود أولمرت على التوصّل إلى اتّفاق مع الرئيس محمود عبّاس عام 2008، وُجّهت إليه لائحة اتّهام، وبات في رأي البعض ضحيّة لما يُعْرَف باغتيال السيرة. وعندما أصدر أريئيل شارون أوامره بالانسحاب الأحاديّ الجانب من قِطاع غزّة، وكان يخطّط لخطوة مماثلة في الضفّة الغربيّة، وقع طريح الفراش في مرض غريب لازمه بضع سنوات حتّى توفّي مطلع عام 2014. إنّ نظريّة المؤامرة ليست واردة بالضرورة في هذا السياق، لكن المجال يبقى مفتوحًا للتساؤل عمّا إذا كانت كلّ تلك الأحداث مجرّد صدفة!

لم تكن عمليّة أوسلو سوى خطوة مؤقّتة احتاج إليها الطرفان، إلى أن يصبح شعباهما على أتمّ الاستعداد للتوصّل إلى اتّفاق سلام دائم. ونصّت عمليّة أوسلو على فترة انتقاليّة مدّتها خمس سنوات تقود مع نهايتها مفاوضات الوضع النهائيّ إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، الذي بدأ عام 1967. واستندت روح اتّفاق أوسلو على قاعدة أنّ أيًّا من الطرفين لن يقوم بأيّ خطوة من شأنها المسّ بنتيجة محادثات الوضع النهائيّ. كانت تلك العبارة كلّ ما أرادته منظّمة التحرير الفلسطينيّة في ذلك الوقت، إذ اعتقدت أنّها كافية لتأمين التجميد الكامل والنهائيّ للأنشطة الاستيطانيّة في الأراضي المحتلّة. لكنّها لم تحقّق ذلك.

ويشرح الملحق 1 من اتّفاق أوسلو الثاني لماذا يصرّ الفلسطينيّون على اعتبار اتّفاق أوسلو واحدًا من أهمّ مرجعيّات العمليّة التفاوضيّة مع إسرائيل. يدلّ هذا الملحق على أنّ ما جرى الاتّفاق عليه في أوسلو كان شيئًا، وما فعلته إسرائيل بعد اغتيال رابين كان شيئًا مغايرًا تمامًا.

وُقّع على الاتّفاق الإسرائيليّ – الفلسطينيّ الانتقاليّ بشأن الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة[26] في واشنطن يوم 28 أيلول عام 1995. وفي ملحقه الأوّل، الذي تناول إعادة انتشار القوّات العسكريّة الإسرائيليّة ونقل الصلاحيّات، حدّد الاتّفاق خطّة مفصّلة للانسحاب الإسرائيليّ من الأراضي المحتلّة. وحقيقة أنّ أيًّا من تلك البنود الواردة في الملحق لم يجرِ تنفيذه واحترامه من قِبَل إسرائيل توضّح الأخطاء التي وقعت، ولماذا عجزت كلّ خطوة أعقبت الاتّفاق الانتقاليّ عن حلّ الصراع، وعلاوة على ذلك أقامت جدارًا عاليًا من الشكّ في أوساط القيادة الفلسطينيّة. هنا ما يقوله الملحق 1:

المرحلة الأولى من إعادة الانتشار

1. المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوّات العسكريّة الإسرائيليّة سوف تغطّي المناطق المأهولة بالسكّان في الضفّة الغربيّة – المدن والبلدات والقرى ومخيّمات اللاجئين والقرى الصغيرة، كما هو موضّح على الخريطة رقم (1) (انظر الملحق 1 من الاتّفاق). وسوف تنفَّذ إعادة الانتشار على مراحل، على النحو المبيَّن في الجدول المرافق لهذا الملحق، وسيُنتهى منه قبل عشيّة الانتخابات الفلسطينيّة، أي قبل 22 يومًا من يوم الانتخابات.
2. من أجل الحفاظ على وحدة أراضي الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة كوحدة إقليميّة واحدة، وتعزيز النموّ الاقتصاديّ والروابط الديمغرافيّة والجغرافيّة بينهما، يعمل الجانبان على تنفيذ أحكام هذا الملحق، مع احترام وعدم

25 من لقاء مع د. عريقات في بيت الشرق في منتصف عام 1992.

26 http://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/THE%20ISRAELI-PALESTINIAN%20INTERIM%20AGREEMENT%20-%20Annex%20I.aspx

إعاقة الحركة الطبيعيّة والسلسة للأشخاص والمَرْكبات والبضائع داخل الضفّة الغربيّة، وبين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

3. أيّ ترتيبات وتدابير أمنيّة تصبح فعّالة تتناسب مع إعادة انتشار القوّات العسكريّة الإسرائيليّة ولن تقوّض أهمّيّة (كما أنّها لن تضرّ) برامج التنمية الفلسطينيّة ومشاريع إعادة الإعمار والتنمية في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، فضلاً عن حفاظها على الكرامة المعنويّة والمادّيّة للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

4. بعد تنصيب المجلس الفلسطينيّ، سيجري الحفاظ على وحدة وسلامة الشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة واحترامهما. ويكون كلّ الشعب الفلسطينيّ المقيم في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة مسؤولاً أمام المجلس الفلسطينيّ فقط، ما لم ينصّ على خلاف ذلك في هذه الاتّفاقيّة.

5. بعد تنصيب المجلس الفلسطينيّ، ستُحَلّ الإدارة المدنية الإسرائيليّة كما سيتمّ سحب الحكم العسكريّ الإسرائيليّ.

6. يستلم المجلس الفلسطينيّ صلاحيّات ومسؤوليّات الشؤون المدنيّة، فضلاً عن النظام العامّ والأمن الداخليّ، وَفقًا لهذا الاتّفاق.

7. ليس في هذه المادّة ما يحدّ من سلطات إسرائيل ومسؤوليّاتها الأمنيّة وَفقًا لهذا الاتّفاق.

8. ستكون هناك فترة 10 أيّام قبل كلّ مرحلة من مراحل إعادة الانتشار وَفقًا للفقرة الأولى من هذه المادّة، وخلالها يعمل ضبّاط القوّات العسكريّة الإسرائيليّة على إطْلاع الضبّاط المعنيّين من المستويات المختلفة للشرطة الفلسطينيّة على كلّ ما يتعلّق بكلّ منطقة معيّنة وبمشاكلها الخاصّة.

المزيد من إعادة الانتشار بعد تنصيب المجلس الفلسطينيّ

9. سيجري تنفيذ إعادة انتشار مزيد من القوّات العسكريّة الإسرائيليّة لمواقع عسكريّة محدّدة وعلى نحوٍ تدريجيّ وَفقًا لإعلان المبادئ في ثلاث مراحل، بحيث يتمّ تنفيذ كلّ منها بعد فترة ستّة شهور من تنصيب المجلس، على أن تُكتمَل في غضون 18 شهرًا من تاريخ تنصيب المجلس.

10. سيتم تحديد المواقع العسكريّة المحددة والمشار إليها في المادة العاشرة، الفقرة 2 من هذه الاتّفاقيّة، في مراحل إعادة الانتشار ضمن الجدول الزمني المحدد بما لا يتجاوز 18 شهرا من تاريخ تنصيب المجلس، وسيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم.

يقول أبو العلاء[27]، الذي ترأّس الوفد الفلسطينيّ لمحادثات السلام في أوسلو، إنّ الاتّفاق واضح. فقد تحدّث الاتّفاق عن انسحاب إسرائيليّ من المدن الفلسطينيّة والقرى ومخيمات اللاجئين، وتحديد القضايا الجوهريّة التي يتعيّن تركها لمحادثات الوضع النهائيّ. وبالنسبة للفلسطينيّين، إنّ القضايا الجوهريّة في الصراع ذات البعد الجغرافيّ كانت المستوطنات والقدس، لكنّها جغرافيًّا لا تشكّل أكثر من 10٪ من مساحة الضفّة الغربيّة. وبعبارة أخرى، إنّ إعادة الانتشار الإسرائيليّ تغطّي على الأقلّ 90٪ من مساحة الضفّة الغربيّة، باستثناء القدس، التي أُرجِئَ موضوعها إلى اتّفاق الوضع النهائيّ. وحسب أبي العلاء، كان لرابين أقوى عزم على المضيّ قُدُمًا في الاتّفاق كما جرى التوقيع عليه، ودون أيّ تحفّظات. أشار أبو العلاء[28] إلى اللقاء، الذي جرى على معبر إيريز بين قِطاع غزّة وإسرائيل في أواخر عام 1995، بعد أسابيع من توقيع اتّفاق أوسلو الثاني. حضر الاجتماعَ كلٌّ من رابين وفريقه وكذلك عرفات وفريقه، بمن في ذلك أبو العلاء، الذي قال:

"كان رابين واضحًا جدًّا في حديثه. كان حازمًا لكنّه كان صادقًا أيضًا. كان يخفّف من حدّة مخاوف عرفات من أن تَعْمِد إسرائيل إلى توسيع المستوطنات اليهوديّة بين الحين والآخر. وضغط عرفات من طرفه كي يحصل على ضمانات واضحة من رابين بأنّ ذلك لن يكون شأن المستوطنات القائمة. فقال رابين: "لا تقلق يا صديقي. سأبني سياجًا يحيط بكلّ مستوطنة موجودة على مسافة 50 مترًا من آخر منزل في تلك المستوطنة. وسيكون هذا السياج الحدود لكلّ مستوطنة إلى أن نتوصّل إلى اتّفاق الوضع الدائم بشأن المستوطنات".

وعندما ضغط أبو العلاء من أجل الحصول على بعض بوادر حسن النيّة من رابين، فوجئ، كما قال، لدى سماعه رابين وهو يقول[29]:

"انظر إليّ، يا "أبو العلاء". لماذا يتعيّن عليّ أن أكون كريمًا معك؟ هل هزمتم جيشي في ساحة المعركة؟ هل كسبتم الحرب ضدّي؟ هل أنت في وضع يمكّنك من أن تفرض عليّ أمرًا لا أقبله؟ لا. لذلك، دعني أقول لك: أنا ملتزم تمامًا وبإخلاص بتنفيذ كلّ حرف من كلّ كلمة في هذا الاتّفاق، الذي وقّعناه. فلا تتوقّع منّي أن أحترم أمورًا لم أوقّع عليها".

ويقول أبو العلاء إنّ العبارة التي قالها رابين كشفت عن طينة هذا الرجل كشخصيّة قياديّة من الطراز الرفيع؛ وقد بقيت تلك الشخصيّة تحديدًا مفقودة طيلة مشوار التفاوض منذ اغتيال رابين.

لقد طُرح سؤال نموذجيّ مئات المرّات، خلال كلّ تلك السنوات المنصرمة حول الخلل الذي جرى. من منظور فلسطينيّ، كلّ شيء أصابه الخلل؛ إذ لم ينفَّذ أيّ من بنود اتّفاقيّة أوسلو بحرفيّة النصّ كما وعد رابين. وعلاوة على ذلك، إنّ التبادل الشفويّ لوجهات النظر بين عرفات ورابين، دون أن تضاف التفاهمات بينهما إلى الأوراق التي جرى التوقيع عليها رسميًّا، أتاح الفرصة لكلّ مَن جاء بعد رابين للتنصّل من تلك التفاهمات والالتزامات. لم تحترم إسرائيل روح اتّفاق أوسلو، الذي منع أيًّا من الجانبين من اتّخاذ أيّ خطوات من شأنها أن تؤثّر على نتيجة مفاوضات الوضع النهائيّ. ولم تنفَّذ عمليّات إعادة الانتشار الأخرى، حتّى إنّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وجدت نفسها مع أقلّ من 20٪ من الضفّة الغربيّة تحت اتّفاق أوسلو، بينما كان التوقّع ألاّ تقلّ المساحة عن 90 في المئة. إنّ قتل روح اتّفاق أوسلو كان كقتل الاتّفاق نفسه. وهكذا بقي الحال تمامًا خلال السنوات العشرين الماضية من المفاوضات، على الأقلّ من منظور فلسطينيّ.

محادثات السلام ليست سهلة على أيّ من الطرفين أبدًا. وفي المعتاد، تكون المفاوضات الصعبة قبل توقيع أيّ اتّفاق. ثمّ تتلوها مفاوضات أكثر صرامةً حول متابعة تنفيذ الاتّفاقيّة الموقّعة. ولم يكن اتّفاق أوسلو استثناءً لهذه القاعدة. ظهرت تحدّيات مع كلّ منعطف وعند كلّ زاوية. لكنّ الزعيمين اللذين صنعا أوسلو، عرفات ورابين، نذرا أنفسهما لتحقيق السلام والنجاح. ولا عجب في أنّ كليهما اتّفقا على تسمية مشروعهما بِـ "سلام الشجعان".

وقع الحادث المأساويّ. وسقط رجل السلام الشجاع على الأرض صريعًا بثلاث رصاصات خلال مهرجان للسلام. أطلق ناشط يمينيّ متطرّف يدعى "يغئال عمير" النارَ على رابين فأصابه في ظهره بعد دقائق من انتهاء رابين من أداء أغنية السلام مع عدد من مطربي الدرجة الأولى في إسرائيل! لم يقم عمير باغتيال رئيس وزراء إسرائيل فقط، بل إنّه قضى على آفاق تحقيق السلام لسنوات لاحقة.

لقد حطّم اغتيال رابين آمال الفلسطينيّين والإسرائيليّين في إنهاء الصراع. وأظهر مسار الأحداث التي أعقبت الاغتيال بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ حقبة ما بعد رابين جاءت مختلفة جدًّا عن تلك التي سبقت الاغتيال.

بغضّ النظر عمّا إذا كان رابين يعني كلّ ما قاله أم لا، هناك شيء واضح. ما حدث بعد الاغتيال ساهم في انهيار حادّ في مستوى الثقة بين القيادتين الفلسطينيّة والإسرائيليّة. كان اغتيال رابين انتكاسة مثيرة للجميع، لا لعائلته أو للشعب في إسرائيل فحسب. لقد صُدم الرئيس عرفات من الاغتيال لدرجة أنّه قام، وللمرّة الأولى في حياته، بزيارة سرّيّة إلى تل أبيب[30] لتقديم واجب العزاء إلى أرملة رابين، ليئا، في منزلهما. وكان برفقة عرفات الضابط السابق في جهاز المخابرات العامّة، الشين بيت، يوسي غينوسار، الذي كان حافِظ أسرار رابين ومساعده المقرّب.

سرعان ما تبخّرت الآمال التي علّقها عرفات وقيادة منظّمة التحرير على اتّفاق أوسلو. توقّعوا أن تستمرّ العمليّة وَفق الخطوط والبنود التي وعد بها رابين، بمعنى تسليم 90% من الضفّة الغربيّة إلى السلطة الفلسطينيّة خلال المرحلة الانتقاليّة. لاستيائهم، وجدت القيادة الفلسطينيّة أنّ اتّفاق أوسلو وفّر لها السيطرة على 9٪

27 من لقاء خاصّ مع "أبو العلاء" في مكتبه في "أبو ديس" في ضواحي القدس الشرقيّة، جرى في شهر حزيران 2014.

28 المصدر ذاته.

29 المصدر ذاته.

30 http://articles.chicagotribune.com/1995-11-10/news/9511100230_1_ mrs-rabin-leah-rabin-prime-minister-yitzhak-rabin

من الضفّة الغربيّة فقط وَ 60٪ من قِطاع غزّة. وأُرجئت القضايا الجوهريّة –مثل القدس والحدود والمستوطنات والمياه والأمن واللاجئين– إلى مفاوضات الوضع النهائيّ، التي اعتقدت قيادة منظّمة التحرير (بسذاجة أو بغير ذلك) أنّها ستُنجز بحلول نهاية الفترة الانتقاليّة ذات السنوات الخمس. وحتّى الآن، عام 2014، لم يتمّ حلّ أيّ من هذه القضايا. وخلال كلّ هذه الفترة، واصلت إسرائيل بناء وقائع جديدة على الأرض، ما جعل تنفيذ اتّفاق أوسلو مهمّة شبه مستحيلة، ناهيك عن تسوية الحلّ النهائيّ. ومَهْما بلغت نسبة رضى الفلسطينيّين عن اتّفاق أوسلو، فإنّ الطريقة التي اتّبعتها إسرائيل في تطبيق الاتّفاق (أو –على الأصحّ–: في عدم تطبيقه) دفعت بالفلسطينيّين إلى أحضان الإحباط واليأس على نحوٍ كامل.

عندما تولّى شمعون بيريس رئاسة الوزراء بعد رابين، واجه اثنين من أسوأ الكوابيس. كان الكابوس الأوّل حين سمح للمخابرات العامّة، الشين بيت أو الشاباك، باغتيال يحيى عيّاش، أحد القيادات البارزة في حماس، التي أطلقت عليه لقب "المهندس"، نظرًا لخبرته في تصنيع المتفجّرات. اغتيل عيّاش بواسطة هاتف نقّال مفخّخ انفجر بجوار أذنه عندما ردّ على مكالمة واردة في غزّة. وفورًا بعد الاغتيال، ردّت حماس من خلال إرسال الانتحاريّين إلى إسرائيل، فدفعت بالجمهور الإسرائيليّ بعيدًا عن بيريس، وقرّبته من الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو، الذي نافس بيريس من طرف اليمين الإسرائيليّ، وفاز عليه. أمّا الكابوس الثاني لبيريس، فقد كان في جنوب لبنان في ذروة الهجوم الإسرائيليّ، الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم "عناقيد الغضب." أصابت قذيفة للجيش الإسرائيليّ مبنى في مجمّع للأمم المتّحدة، بالقرب من قرية "قانا" في جنوب لبنان، حيث لجأ المدنيّون الفلسطينيّون واللبنانيّون. قُتل في الهجوم مئة شخص على الأقلّ، وهو ما دفع العرب في إسرائيل إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية.[31] وساهم التراجع في الأصوات العربيّة في هزيمة بيريس أمام نتنياهو. لقد دفع الخطأ الأوّل بالجمهور الإسرائيليّ لتأييد منافس بيريس السياسيّ، بينما دفع الخطأ الثاني أصحاب حقّ الاقتراع العرب إلى التصويت بأقدامهم، وهو تعبير يُستخدم عندما يقاطع أصحاب حقّ الاقتراع عمليّة التصويت والانتخاب.

عندما صعد نتنياهو إلى السلطة، أبدى نيّة ضئيلة في احترام أيّ من الاتّفاقات الموقّعة سابقًا بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. ومع ذلك، فقد عانى هو أيضًا من انتكاسة. في أيلول 1996، أمر نتنياهو بفتح الأنفاق المثيرة للجدل تحت البلدة القديمة في القدس. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيليّة آنذاك أنّ نتنياهو لم يستشر كبار المسؤولين الأمنيّين في حكومته، ومنهم وزير الدفاع إسحق مردخاي، ورئيس الشاباك عامي أيالون، ورئيس هيئة أركان الجيش أمنون شاحاك. ونقلت الصحف عن الثلاثة قولهم إنّهم سمعوا عن افتتاح الأنفاق عبْر المذياع. عندما يتّخذ رئيس الوزراء مثل هذا القرار، بتأثيره المباشر على الفلسطينيّين الغاضبين، الذين يعيشون تحت الاحتلال، فإنّ المنطق يقول بوجوب تنبيه مختلف الأجهزة الأمنيّة أوّلاً. لكن نتنياهو لم يفعل ذلك. في نهاية المطاف، أُخذت المؤسّسة الأمنيّة على حين غِرّة. ودفعت إسرائيل ثمنًا قاسيًا حين خسرت 15 جنديًّا لقوا مصرعهم في اليوم الأوّل من اندلاع الاشتباكات. كذلك كابد الفلسطينيّون خسائر فادحة؛ إذ تجاوز عدد الخسائر البشرية مئة شخص.

في سعيها لمحاصرة التصعيد، عقدت الولايات المتّحدة في واي بلانتيشن لقاء قمّة جمع بين عرفات ونتنياهو وطواقمهما. وجرى التوصّل إلى مذكّرة واي ريفر[32] التي تعهّدت إسرائيل بموجبها بتنفيذ المزيد من عمليّات إعادة انتشار القوّات في الضفّة الغربيّة. ولو جرى تنفيذ مذكّرة واي ريفر بالكامل، لكان بالإمكان أن تنخفض مساحة المنطقة "ج" الواقعة تحت السيطرة الإسرائيليّة الأمنيّة والمدنيّة الكاملة من 74٪ إلى 61٪. لقد كان ذلك مثالاً آخر على سبب إحساس الفلسطينيّين بالعجز والإحباط من جميع المفاوضات. بعد جهود مضنية للتوصّل إلى اتّفاق، كانت هناك دومًا حاجة إلى جولة جديدة من الجهود لضمان تنفيذ تلك الاتّفاقات. ونادرًا ما كانت تُنفّذ.

لا يقتصر فهم أسباب فشل المفاوضات بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة للتوصّل إلى اتّفاق الوضع النهائيّ على ما قيل أو لم يُقَلْ في مفاوضات الغرف المغلقة، بل يعتمد أكثر على نفسيّة الفلسطينيّين والإسرائيليّين، الذين شاركوا في تلك المحادثات على جميع المستويات.

في رسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، التي وقّع عليها عرفات ورابين، التزمت منظّمة التحرير بالمبادئ التالية:

1. الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود في سلام وأمن
2. نبذ الإرهاب وجميع أشكال العنف
3. اعتماد المفاوضات سبيلاً وحيدًا لحلّ الصراع

قبل ذلك الاتّفاق ببضع سنوات، كانت إسرائيل على استعداد كي تفعل أيّ شيء من أجل الحصول على التزام منظّمة التحرير الفلسطينيّة بواحد من تلك التعهّدات على الأقلّ. ولكن بمجرد أن وقّع عرفات على رسالة الاعتراف بإسرائيل، اختفت هذه الورقة عميقًا في جيب إسرائيل، وتناستها على مدى السنوات اللاحقة.

بنظرة إلى الوراء، يمكن القول إنّه كان بمقدور عرفات أن يتفاوض على صفقة أفضل في مقابل المبادئ الثلاثة التي أوردها في رسالة الاعتراف. ويرى آخرون أنّ الأمر ليس كذلك، لأنّ الهدف النهائيّ، الذي وضعه عرفات نصب عينيه كان التوصّلَ إلى اتّفاق الوضع النهائيّ، وكان يرى في رابين شريكًا جادًّا، وإنْ كان صعبًا أيضًا. هل يقع اللوم على عرفات لأنّه ذهب بعيدًا وتحلّى بالكرم الفائض، أم على معسكر اليمين في إسرائيل، الذي حرّض علنًا ضدّ رابين وخلق البيئة المواتية لقاتل واحد كي يغيّر مسار التاريخ في الشرق الأوسط؟

من الصعب نسيان أنّ الأشخاص أنفسهم، الذين تولّوا الحكم بعد رابين، كانوا شركاء في حملة التحريض ضدّه. باستثناء إيهود باراك، كان رؤساء الوزارة الثلاثة أولمرت ونتنياهو وشارون على تلك الشرفة، التي تشْرف على ميدان صهيون في القدس الغربيّة، عندما رفع المتظاهرون اليمينيّون صوَر رابين بالزيّ النازيّ. وكان أولئك الثلاثة من بين هؤلاء، الذين حرّضوا ضدّ أوسلو وضد السلام مع الفلسطينيّين. لم يكن إيهود باراك بينهم بطبيعة الحال، لكنّه هو كذلك فعل كلّ ما يملك كي يدمّر روح أوسلو. وبعد أن أصبح باراك، الذي وعد بمواصلة مشوار رابين، رئيسًا للوزراء، تحوّل إلى خيبة أمل كبيرة، ليس للفلسطينيّين فحسب، وإنّما لكثير من الإسرائيليّين أيضًا، بمن فيهم ناخبوه...!

كامب ديفيد 2000

أتقنت إسرائيل لعبة إلقاء اللوم على الطرف الآخر. وكانت تلك العادة ما ميّز سياستها منذ بدء العمليّة السياسيّة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1993. وعلاوة على ذلك، اعتمدت خطًّا فَرَضَ على منظّمة التحرير والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عبءَ إثبات الالتزام بالعمليّة السياسيّة، دون أن يكون هذا العبء مُلقًى على إسرائيل. لذلك، ومن وجهة نظر إسرائيليّة، كلّما وقع خطأ، كان اللوم دومًا من نصيب السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. بَيْدَ أنّ إسرائيل لم تكن وحدها التي كانت توجّه اللوم إلى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، بل كانت تنضمّ إليها أحيانًا كثيرة الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة، فتردّد صدى الاتّهامات الإسرائيليّة بقولها إنّ السلطة الفلسطينيّة لا تقوم بما يكفي أو لا تتحرّك بالسرعة الكافية للوفاء بالتزاماتها. وبالتالي، ما دامت إسرائيل ترفض تحديد حدود الوضع النهائيّ التي ستفصلها عن دولة فلسطين المستقلّة مستقبلاً، فإنّ هذا اللوم سيستمرّ، إذ ليس هناك أيّ زعيم فلسطينيّ يقبل أبدًا بأقلّ ممّا منحت الأمم المتّحدة للفلسطينيّين باعترافها الصادر يوم 29 تشرين الثاني 2012 بدولة فلسطين المستقلّة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقيّة.

في أماكن أخرى من العالم تتمتّع قرارات الأمم المتّحدة بآليّة تنفيذ سريعة. لكن في حالة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، فإنّ الفيتو الأمريكيّ النموذجيّ، الذي تستخدمه واشنطن ضدّ كلّ قرار يدين إسرائيل على بعض أفعالها أو يطلب منها الانسحاب من الأراضي المحتلّة، كان يفجّر كافّة جهود الأمم المتّحدة.

وردت كلّ هذه الافكار وغيرها في ذهن الرئيس عرفات، عندما تلقّى الدعوة من الرئيس كلينتون للتوجّه إلى كامب ديفيد والمشاركة في لقاء القمّة، التي كانت ستحاول التوصّل إلى اتّفاق حول الوضع النهائيّ بين الطرفين. وأكّد

31 http://en.idi.org.il/analysis/articles/participation-abstention-and-boycott-trends-in-arab-voter-turnout-in-israeli-elections/

32 http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20wye%20river%20memorandum.aspx

كبير مستشاري عرفات ومستشاره السياسيّ في ذلك الوقت، أكرم هنيّة[33]، أنّ عرفات كان متردّدًا في الذهاب إلى واشنطن، وأنّه كان على اقتناع بعدم وجود ما يتوقّعه من إيهود باراك. قال هنيّة:

"كان عرفات يعرف في أعماقه أنّ إيهود باراك لم يكن ذاك النوع من الزعماء في إسرائيل الذي يمكن أن يخطو الخطوة الأخيرة لعبور الميل الأخير، وأنّه لن يكون بإمكانه أن يدفع كامل الثمن المطلوب لقاء الحصول على اتّفاق سلام كامل مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة".

أمّا كلينتون، فقد كان له رأي آخر. في محادثاته الهاتفيّة مع عرفات، أصرّ الرئيس الأمريكيّ على أنّ باراك وعد بأن يقدّم في كامب ديفيد عرضًا لا يمكن لعرفات أن يرفضه. كان كلينتون قد وقع فريسة خداع باراك قبل ذلك بعام، عندما تصوّر أنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ يملك الشجاعة الكافية كي يقطع الميل الأخير نحو السلام مع سوريا، فقام نتيجة لذلك بالمبادرة إلى عقد لقاء مع الرئيس السوريّ حافظ الأسد في جنيف. لم يتصوّر الرئيس الأمريكيّ أنّ باراك سيجرؤ على خداعه ثانية. مارس كلينتون الضغوط على عرفات،[34] وعند نقطة معيّنة وعد أنّه إذا ساءت الأمور، فإنّه لن يوجّه اللوم إلى أيّ من الطرفين، بل سيكتفي بالقول إنّ جميع الأطراف بذلت جهدًا كبيرًا للتوصّل إلى اتّفاق، وإنّها ستواصل هذه الجهود في المستقبل أيضًا.

لكن كلينتون كان أوّلَ مَن وجّه اللوم إلى عرفات بسبب فشل محادثات كامب ديفيد. وسيحاول هذا الفصل تفسير سبب فشل محادثات كامب ديفيد.

أراد عرفات أن يجرّب حظّه مع كلينتون. وحاول إقناع الرئيس الأمريكيّ بعدم الاستماع إلى باراك. وأوضح له أنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ كان يحاول خداعه مرّة أخرى. لكن كلينتون لم يفقد الأمل. لم يكن عرفات يرغب في المخاطرة بعلاقاته الوثيقة مع الرئيس الأمريكيّ، فوافق مبدئيًّا على الذهاب إلى كامب ديفيد. ومع ذلك، وحسب ما قاله أبو العلاء، حذّر عرفات من أنّ "عقد المؤتمر دون الاستعدادات المناسِبة قد يؤدّي إلى فشلٍ من شأنه أن يضعف آمال شعوب الشرق الأوسط بأنّ السلام ممكن في المستقبل".[35] وكان عرفات يشعر بالقلق من أنّ فشل المحادثات في كامب ديفيد سيتسبّب في موجة من الإحباط وخيبة الأمل قد تنفجر في وجه الجميع.

قبل التوجّه إلى كامب ديفيد، بعث عرفات برسالة مفصّلة إلى الرئيس كلينتون، أوضح فيها الخطوط العريضة لمحدّدات الموقف الفلسطينيّ. وكُتبت تلك الإرشادات من قبل الرئيس عرفات شخصيًّا، وبمساعدة فريقه التفاوضيّ. أوضح عرفات في الرسالة أنّه كان قد قبل قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم 242، وهو ما يعني الاكتفاء بـ 22٪ من أرض فلسطين التاريخيّة، وأنّه بذلك قدّم أكبر حلّ وسط يمكن أن يقبل به من أجل التوصّل إلى تسوية دائمة مع إسرائيل. وحسب أبو العلاء في كتابه، إنّ تلك الرسالة قدّمت وجهات النظر الفلسطينيّة بشأن اتّفاق الوضع الدائم في ما يتعلّق بجميع المسائل الجوهريّة للصراع. وفي تلك الرسالة، أوجز عرفات ما يلي:[36]

1. الأمن للإسرائيليّين على أساس ترتيبات منطقيّة وموضوعيّة.
2. دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة.
3. التعاون مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية والاجتماعيّة والأمنيّة كافّة.
4. حلّ جميع القضايا الجوهريّة في الاتّفاق الدائم على أساس مبادئ الشرعيّة الدوليّة.

في اتّصالاته الهاتفيّة مع كلينتون، طلب عرفات أن تقوم إسرائيل من باب أولى، وقبل بدء المحادثات في كامب ديفيد، بتنفيذ البنود العالقة من الاتّفاق الانتقاليّ، بما في ذلك المزيد من إعادة الانتشار، وتسليم المزيد من القرى والبلدات الفلسطينيّة إلى السلطة الفلسطينيّة. لم يكن عرفات يدري قَطّ، وربّما كلينتون أيضًا لم يعلم، أنّ باراك قد توجّه إلى كامب ديفيد وفي جعبته جدولُ أعمال مختلفٌ تمامًا. اعتمد باراك في المفاوضات مبدأ "الكلّ، أو لا شيء".

ومن ثَمّ أصرّ على أنّه ليس ثمّة أيّ سبب لإسرائيل لتنفيذ أيّ من بنود اتّفاق أوسلو. وعوضًا عن ذلك، بذل كلّ جهد ممكن للتوصّل إلى اتّفاق حول الوضع النهائيّ. كان موقفه واضحًا. فهو فضّل عدم إعطاء الفلسطينيّين أيًّا ممّا كانوا يتوقّعون الحصول عليه كجزء من استحقاقات الحلّ الانتقاليّ، وأراد بدلاً من ذلك التوجُّه إلى تسوية نهائيّة. وإذا نجحت خطّته فإنّ الطرفين سيستفيدان. وإذا فشلت هذه الخطة، فستخرج إسرائيل وهي الرابحة. ويتحمّل الفلسطينيّون مسؤوليّة انهيار العمليّة السلميّة. بكلمة أخرى، وحسب باراك، لماذا تستنزف إسرائيل جهودها في تنفيذ اتّفاق انتقاليّ، بينما تتوافر الفرصة للطرفين للتوصّل إلى اتّفاق نهائيّ حيث يمكن ساعتها بذل كلّ الجهود لتطبيقه؟

كان موقف باراك مبنيًّا على عقيدة القبول المطلق أو الرفض المطلق، ممّا أدّى إلى تنامي الشعور بعدم الثقة لدى الوفد الفلسطينيّ بشكل عامّ، ولدى عرفات بشكل خاصّ. وضع باراك منظّمة التحرير الفلسطينيّة في موقف حرج. لم تكن لديه النيّة لتطبيق أيّ بند من بنود الاتّفاق الانتقاليّ بهدف التوصّل إلى اتّفاق الحلّ النهائيّ. لكنّه أيضًا لم تكن لديه النيّة في التوصّل إلى اتّفاق السلام النهائيّ، إذ كان يعرف مسبقًا أنّ ما حمله في جعبته ليعرضه على الفلسطينيّين كان أقلّ بكثير ممّا كانوا يتوقّعونه. لقد خلقت طريقة باراك في المفاوضات أجواء جعلت من شبه المستحيل التوصّلَ إلى أيّ اتّفاق. وإلى جانب تقارير مسرّبة زعمت أنّ باراك قدّم عرضًا سخيًّا للفلسطينيّين لكنّهم رفضوه، فإنّ ما قدّمه باراك، من وجهة نظر فلسطينيّة، لم يكن عرضًا، وقطعًا لم يكن سخيًّا.

تبادل عرفات وباراك وفريقهما العديد من الأفكار في مفاوضات كامب ديفيد. لكن إسرائيل أصرّت منذ البداية على مبدأ عدم الاتّفاق على شيء ما لم يتمّ الاتّفاق على كلّ شيء. جعل مبدأ "الكلّ، أو لا شيء" الأمور بالنسبة للمفاوضين الفلسطينيّين في غاية الصعوبة للتركيز على أيّ من الأفكار المطروحة، ما دامت لم تكن مطروحة على طاولة البحث بشكل رسميّ، كجزء من صفقة شاملة يجري الاتّفاق بشأنها. وعندما تطفو مجموعة أفكار في الغرفة دون أن يبدو أيّ شيء ملموسًا، فإنّ الجوّ العامّ السائد خلال المفاوضات لا يعطي للمفاوضين أيّ سبب للتعامل بجِدّيّة مع تلك الأفكار.

بعد عشاء يوم 15 تموز 2000 في كامب ديفيد، طلب الرئيس كلينتون عقد لقاء مغلق مع عرفات[37]. وفي الاجتماع قال لعرفات[38]:

"إذا لم تكن راغبًا في التوصّل إلى اتّفاق، فاسمح لي بأن أعلن ذلك ثمّ أعود إلى البيت الأبيض؛ فأنا لا أستطيع تقبّل الاسلوب الذي تتّبعه. لقد اتّسمت جلسة الأمس بالكثير من الخطب والبلاغة من قِبل وفدكم في حين قدّم الإسرائيليّون موقفهم بطريقة واضحة ومفصّلة".

بعبارة أخرى، يقول أبو العلاء، كان كلينتون يتّهم الفلسطينيّين بعدم الجِدّيّة. لكن عرفات ردّ عليه بأنّ المسؤوليّة تقع على عاتق الإسرائيليّين

"الذين كانوا يطرحون مواقف تقليديّة قديمة، ويتهرّبون من المناقشة الجادّة، ويعيدون طرح مواقف سبق أن رفضناها في محادثات ستوكهولم."

في صباح اليوم التالي، اجتمع الوفد الفلسطينيّ في كامب ديفيد لإجراء مشاورات داخليّة. وتركّزت المشاورات حول النسبة المئويّة من مساحة الضفّة الغربيّة التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيليّة. واقترح أبو العلاء 1.5٪، مكرّرًا في ذلك ما سبق أن طرحه في اجتماع مع كلينتون خلال اجتماع اللجنة الفرعيّة لمناقشة الأرض والحدود والأمن. اقترح ياسر عبد ربّه أن تكون النسبة 2.5٪، وأيّده في ذلك حسن عصفور. ثمّ اقترح نبيل شعث أن تكون النسبة 3٪. لم يرحّب عرفات بأيّ من تلك المقترحات، وساد شعور بأنّه وعد كلينتون بأكثر من أعلى نسبة طُرحت من قبل أعضاء وفده المفاوض.[39]

في نهاية الاجتماع التشاوريّ، قرّر الوفد توجيه رسالة إلى الرئيس كلينتون تحدّد الموقف الفلسطينيّ من القضايا الرئيسيّة كافّة في جميع لجان المفاوضات. وطلب عرفات من كلّ من صائب عريقات ونبيل أبو ردينة أن يحملا تلك الرسالة،

33 في لقاء مع أكرم هنيّة رئيس تحرير يومية "الأيّام"، في مكتبه في بداية آب 2000.
34 المصدر ذاته.
35 كتاب "الرواية الفلسطينيّة الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق – 2– مفاوضات كامب ديفيد (طابا وأستوكهولم 1995 – 2000)" – للأخ أبو العلاء أحمد قريع. ص 232.
36 المصدر ذاته، ص 352.
37 المصدر ذاته، ص 261.
38 المصدر ذاته، ص 262.
39 المصدر ذاته.

التي رفض أن يحملها هو على الرغم من أن غرفته (أي غرفة عرفات) تبعد 15 مترًا فقط عن غرفة كلينتون.[40] وجاء في الرسالة:

"نحن نسعى مع فخامتكم من أجل التوصّل إلى اتّفاق سلام شامل حول القضايا كافّة. في ما يخصّ المواضيع الثلاثة التي ناقشناها، أنا على استعداد للذهاب إلى أبعد مدى يتطلّبه الأمر إذا كان ذلك في إطار الحلّ، الذي يحفظ السيادة الفلسطينيّة على القدس الشرقيّة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيليّة في الحيّ اليهوديّ وحائط المبكى، ويضمن بقاء مدينة القدس مفتوحة ضمن التعاون المتبادل، جنبًا إلى جنب مع حلّ عادل لقضيّة اللاجئين على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة وخاصّة القرار رقم 194."

حمل كلّ من عريقات ومحمّد دحلان الرسالة إلى الرئيس كلينتون. وكانت في استقبالهما مادلين أولبرايت ومعها ساندي بيرغر، اللذان استمعا إلى محتوى الرسالة، وأعربا عن ارتياحهما، رغم أنّه كانت لبيرغر مجموعة من الأسئلة التي طرحها. مرّت ساعة واحدة ثمّ عادت أولبرايت إلى غرفة عرفات حاملة رسالة شفويّة من الرئيس كلينتون[41] تقول:

"تلقّى الرئيس الرسالة ويقدّم لكم جزيل الشكر. وهو يعتبرها إيجابيّة ومشجّعة، بل إنّه يعتقد أنّها توفّر دفعة جديدة. سيتولّى الرئيس شخصيًّا اعتبارًا من يوم غد التنقّلَ المكّوكيَّ بينكم وبين باراك لمناقشة جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال لجان العمل الثلاث".

قدّمت أولبرايت اعتذارًا غير مباشر إلى عرفات عمّا حدث في الجلسة الصباحيّة التي جرت بينه وبين كلينتون، قائلة إنّ الرئيس كلينتون يثمّن الرئيس عرفات عاليًا، ويحترمه ويريد لهذه المفاوضات أن تتواصل وأن تنجح[42]. لقد أوضح هذا السرد لِما جرى من أحداث في غضون ساعات قليلة كم هي غير دقيقة تلك الاتّهامات التي وُجّهت إلى الفلسطينيّين بأنّهم ليسوا على استعداد للتوصّل إلى تسوية، أو أنّهم لم يملكوا أيّ أفكار لطرحها في المفاوضات.

عام 2003، عُيّن محمد دحلان وزيرًا للداخليّة والأمن الداخليّ في الحكومة الأولى لمحمود عبّاس، أبو مازن، الذي أصبح أوّل رئيس للوزراء يتولّى هذا المنصب بعد أن احتفظ به الرئيس عرفات منذ تشكيل أوّل حكومة في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. استمرّ عمل تلك الحكومة زهاء مئة يوم، استقال بعدها أبو مازن احتجاجًا على عدم تعاون إسرائيل مع حكومته من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الخلافات العميقة التي ظهرت بينه وبين عرفات حول طرق وقواعد الحكم. كان دحلان يعتقد أنّ كلاً من منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل ارتكبتا أخطاء في كامب ديفيد. لكنّه لاحظ أنّ المسألة الأكثر أهمّيّة كانت غطرسة باراك، الذي كاد لا يترك مجالاً للأجواء الإيجابيّة أو لبيئة مواتية لإجراء محادثات ناجحة[43]. وقال دحلان:

"لم ينجح الطرفان في التفاهم في ما بينهما. كان باراك متغطرسًا لدرجة أنّ أعضاء الفريق الإسرائيليّ تذمّروا أمامنا أنّه قلّما شاركهم آراءه. تخيّل؛ فقد كانت هناك أيّام وجد فيها أمنون شاحاك (رئيس الأركان الإسرائيليّ الأسبق) وشلومو بن عامي وقتًا للجلوس معنا أكثر ممّا استطاعا الحصول عليه للجلوس مع باراك. كان موقف باراك ضارًّا جدًّا بالمفاوضات. وعلى ما يبدو، لم تكن لديه آذان صاغية لِما كنّا نقترحه في كلّ مجالات التفاوض. كنّا على يقين أنّه حمل معه أجِنْدة خاصّة عندما حضر إلى كامب ديفيد. وكان عرفات أيضًا متشكّكًا جدًّا في باراك. وطغى هذا الشكّ عليه لدرجة لم يكن معها على استعداد للمهادنة في كثير من القضايا. وكان عرفات ومعه بقيّة أعضاء الفريق مقتنعين بأنّ باراك لم يكن صادقًا على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، إنّ الطريقة التي تصرّف بها باراك عزّزت قناعة الرئيس عرفات منذ البداية أنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ لم يكن قويًّا بما يكفي لتقديم الثمن الكامل المطلوب من أجل التوصّل إلى اتّفاق ينهي الصراع في كامب ديفيد".

في أحد اللقاءات مع دحلان، أكثرتُ من إلحاحي عليه للحديث أكثر عن الطريقة التي أديرت بها المفاوضات في كامب ديفيد. لكنّه أشار عليّ بالعودة إلى ما كتبه روبرت مالي وحسين آغا عن تلك المحادثات. كان مالي المساعدَ المقرّبَ من الرئيس كلينتون، وكان آغا أستاذًا مشاركًا في كلّيّة سانت أنتوني في جامعة أكسفورد. وكتب كلاهما معًا مقالة مطوّلة[44] شرَحا فيها "مأساة الأخطاء" في كامب ديفيد. وأوضحت الورقة "أنّ الطرفين حضرا إلى كامب ديفيد حاملاً كلّ منهما وجهة نظر مختلفة جدًّا عن الآخر، الأمر الذي أدّى، بدوره، إلى فروقات متباينة جدًّا في المواقف خلال المحادثات."

وحسب دحلان، إنّ مالي وآغا:

"قدّما شرحًا امتاز بالكثير من الموضوعيّة والدقّة. كانا ينظران إلى الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ ويراقبان عن بعد، وتمكّنا من رؤية أشياء ربّما لم ننجح في رؤيتها بسبب انغماسنا في المناقشات لدرجة جعلت من تلك الأمور تغيب عن ناظرنا".

لم أكن أعرف في ذلك الوقت ما إذا كان دحلان يحاول التهرّب من الإجابة عن بعض الأسئلة، أم لم يكن لديه متّسع من الوقت للحديث في التفاصيل، أو كان يودّ الاحتفاظ بما لديه لمقام آخر مستقبلاً، حين تأزف ساعة كتابة مذكّراته حول الموضوع. لكن التقدير، الذي عبّر به عن مقالة الرجلين كان كافيًا لإضفاء ما يلزم من أهمّيّة لِما ذهبا إليه.

كتب مالي وآغا أنّ باراك ذهب إلى المحادثات في كامب ديفيد محمّلاً بالكراهية لاتّفاق أوسلو، الذي عارضه منذ البداية. لم يكن باراك على اقتناع بأنّ عليه التقيُّد بما اتُّفق عليه في الاتّفاق الانتقاليّ، وفكّر في المقابل أنّ من الأفضل أن يُسخِّر كلّ طاقاته من أجل التوصّل إلى اتّفاق نهائيّ، بدل تنفيذ الخطوات الانتقاليّة المتّفق عليها بين الطرفين وهو الاتّفاق (أي اتّفاق أوسلو) الذي رأى أنّه "أرغم إسرائيل على دفع ثمن باهظ دون الحصول على أيّ شيء ملموس في المقابل، ودون معرفة نطاق المطالب النهائيّة للفلسطينيّين".

ألم يكن باراك فعلاً على علم بما هو نطاق المطالب النهائيّة للفلسطينيّين؟ لقد سمع منهم مرارًا أنّ موقفهم يرتكز على إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة إلى جانب إسرائيل على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقيّة، مع إيجاد حلّ لقضيّة اللاجئين.

وأضاف مالي وآغا:

"لقد تجاهل باراك مجموعة من الخطوات الانتقاليّة، بما فيها تلك التي كانت إسرائيل ملزمة بها حسب كلّ الاتّفاقات الموقّعة، ويشمل ذلك المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الجزئيّ للقوّات في الضفّة الغربيّة، ونقل ثلاث قرى متاخمة لمدينة القدس إلى السيطرة الفلسطينيّة، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيّين المحتجَزين لأفعال قاموا بها قبل اتّفاق أوسلو".

وكان منطق باراك، كما كتب مالي وآغا، كالتالي:

..."إذا ما توصّل الإسرائيليّون والفلسطينيّون إلى اتّفاق نهائيّ، سيكون قد جرى تنفيذ كلّ هذه الخطوات بالتحصيل الحاصل، وإذا ما فشل الطرفان في التوصّل إلى اتّفاق نهائيّ، فإنّ تنفيذ تلك الخطوات يكون قد ذهب أدراج الرياح. وعلاوة على ذلك، كانت تلك التنازلات ستكلّفه ثمنًا سياسيًّا باهظًا كان يفضّل الاحتفاظ به لحين لحظة الذروة عندما يُتوصَّل إلى الاتّفاق النهائيّ."

ما فعله باراك كان عمليًّا قلب كلّ مفاهيم المراحل الانتقاليّة التي أقرّتها أوسلو، في الوقت الذي لم يُظهر فيه رغبة جادّة للتوصّل إلى صفقة شاملة من شأنها إنهاء الصراع، والتوصّل إلى اتّفاق الوضع النهائيّ مع الفلسطينيّين. كان باراك بموقفه هذا قد عرّض للخطر فرص إعادة الثقة لدى الفلسطينيّين، بعد أن فقدوها في عهد نتنياهو. كما أنّه نسف فرص التوصّل إلى اتّفاق الوضع النهائيّ، الذي لم يكن باراك قطّ على استعداد لدفع الثمن المطلوب من أجل التوصّل اليه. لقد كان باراك، كما غالبيّة رؤساء الوزارة في إسرائيل، يتوقّع أن يرضى الفلسطينيّون بما هو أقلّ من 100% من أراضيهم المحتلّة مقابل تحقيق سلام كامل متكامل مع إسرائيل بواقع 100%.

في دفاعه عن "العرض السخيّ"، الذي قدّمه للفلسطينيّين، قال باراك إنّه أراد أن يكشف عن الوجه الحقيقيّ لياسر عرفات. ربّما كان عرفات قد وقع في الفخّ، الذي نصبه باراك، على الرغم من أنّه كان واضحًا للفلسطينيّين أنّ باراك لم يكن

40 المصدر ذاته.
41 المصدر ذاته، ص 263.
42 المصدر ذاته.
43 من حديث مغلق مع وزير الداخليّة في حينه محمد دحلان، في أيلول 2003.
44 http://www.jnul.huji.ac.il/ia/archivedsites/gushshalom010204/www.gush-shalom.org/archives/campdavid1.html

ينوي أبدًا التوصّل إلى اتّفاق سلام. واستخدم الفلسطينيّون مثالاً على ذلك، الوعد الذي قطعه باراك لسوريّا من خلال الرئيس كلينتون. كما شعر الفلسطينيّون أنّ باراك لم يتغيّر، وأنّه حاول التلاعب بالإدارة الأمريكيّة لدفع أجِنْدته إلى الأمام، على حساب كلّ طرف من أطراف الصراع في الشرق الأوسط. ببساطة، لقد نصب باراك فخًّا لعرفات، ووقع الأخير فيه. في نهاية المطاف، لم تكن المسألة خاصّة بما إذا كان بإمكان الطرفين التوصّل إلى اتّفاق الوضع النهائيّ أم لا. إذ تمحورت الأمور حول من سيتعرّض أكثر إلى سوط الانتقادات الدوليّة، بسبب عدم سماحه للطرفين بالتوصّل إلى اتّفاق.

كان من الواضح أنّ باراك بذل كلّ ما بوسعه من جهد لمحاصرة الزعيم الفلسطينيّ، في حين كان يعرف في قرارة نفسه، أنّه (أي باراك) لم يكن يومًا على استعداد لدفع الثمن الكامل لاتّفاق مع عرفات لإنهاء الصراع. وفي ما يلي ما كتبه مالي وآغا في هذا الصدد:

"سَلّطت مبادئ باراك الضوء على نهج "الكلّ، أو لا شيء" الذي اتّبعه. وفي قرارة نفسه كان باراك يعتقد بوجوب إقناع عرفات بأنّه لن تكون هنالك طريق ثالثة، ولا عودة إلى المسار الانتقاليّ، وإنّما كلّ ما هنالك مَسْربٌ واحدٌ يؤدّي إمّا إلى اتّفاق أو إلى مواجهة. وفي سعيه لتجنيد دعم الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة لهذه الخطّة، طلب باراك منهم تهديد عرفات من عواقب عناده: بمعنى أنّه سيُلقى اللوم على الفلسطينيّين، وسيجري تخفيض مستوى العلاقات معهم. بالمقابل، وخلال فترة الوجود في كامب ديفيد، كان باراك يحثّ الإدارة الأمريكيّة باستمرار على تجنُّب ذكْر أيّ خيارات احتياطيّة، أو الحديث عن إمكانيّة استمرار المفاوضات في حال فشلت القمة".

بعد أن أصبح رئيسًا للوزراء بفترة وجيزة، اعتمد باراك مواقف صارمة تقريبًا إزاء كلّ قضايا المفاوضات مع الفلسطينيّين، بما في ذلك القدس. كما عمل على عرقلة تنفيذ اتّفاق واي ريفر عام 1998. واستغرق له وقت طويل لبدء محادثات الوضع النهائيّ مع الفلسطينيّين، متسنّرًا بذريعة حاجته لمزيد من الوقت، كي يسمّي رئيس طاقم المفاوضين من طرفه. وفوق كلّ هذا وذاك، رفض باراك الإفراج عن الأسرى الأمنيّين منذ ما قبل اتّفاق أوسلو، ممّا جعل من كامب ديفيد مهمّةً مستحيلة. لقد أدّى سلوك باراك ببساطة إلى فقدان المفاوضين الفلسطينيّين الثقة في رئيس الوزراء الإسرائيليّ ونواياه. وفي ظلّ مثل هذه الشكوك، لا يمكن أن تجري مفاوضات حقيقيّة بين الطرفين.

ما فاقم حقًّا من حدّة العداء الفلسطينيّ، وانعدام الثقة في باراك، كان قراره استكشاف فرص التوصّل إلى سلام مع سوريّا، وهي الجبهة التي مضى على هدوئها 33 عامًا، بدلاً من محاولة معالجة قضيّة مشتعلة، كالقضيّة الفلسطينيّة. كان باراك، عمليًّا، يدلّل على رغبته في إضاعة الوقت دون التعامل مباشرة مع القضيّة الفلسطينيّة، بينما كان يحاول عزل عرفات، من خلال السعي للسلام مع خصمه السياسيّ الرئيسيّ في المنطقة، حافظ الأسد، الذي –على العكس من عرفات– لم يعترف بإسرائيل، ولم يوقّع أيّ اتّفاق انتقاليّ معها، باستثناء اتّفاق فصل القوّات بعد حرب تشرين 1973.

أدّى توجُّه باراك نحو سوريّا إلى ترسيخ اقتناع عرفات بأنّ الأمر بات مفروغًا منه، بعد أن اعترفت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بحقّ إسرائيل في الوجود. وبسبب الاعتراف، الذي منحته منظّمة التحرير لإسرائيل من جهة، والاختفاء المفاجئ من جهة أخرى لإسحق رابين، الذي كان شريك عرفات الوحيد في سلام الشجعان، فقد كان متاحًا لإسرائيل هدر كلّ الوقت في الدنيا، قبل أن تصل إلى اتّفاق الوضع النهائيّ. وفهم عرفات أنّ باراك لم يكن بحاجة للتوصّل حقًّا إلى اتّفاق. أصبح عرفات على اقتناع بأنّ باراك لا يضيره قضاء بضع سنوات، أو ربّما عقود، دون الاضطرار إلى التنازل للفلسطينيّين عن الأراضي المحتلّة. باختصار، كان عرفات وفريقه شديدي الارتياب في باراك وفي نواياه. وهذا قاله كلّ من آغا ومالي حول هذه المسألة[45]:

"في الواقع، استشفّ عرفات أنّ الهدف وراء كلّ تحركات باراك تقريبًا كان إمّا إجباره على ابتلاع صفقة غير معقولة، أو حشد العالم لعزله، وإضعاف الفلسطينيّين إذا ما رفضوا الاستسلام. وكانت وجهة نظر باراك الواضحة آنذاك أنّ البديل عن الاتّفاق سيكون وضعًا أصعب بكثير من الوضع الراهن، ممّا خلق جوًّا من الضغط، زاد لدى عرفات اقتناعه بصحّة شكوكه في باراك، وكلّما زاد الضغط زاد الاعتقاد لدى الفلسطينيّين بأنّ باراك كان يحاول خداعهم".

لاحقًا، أدّى الاشتباك بين عقيدة المفاوضات التي اتّبعها باراك (وهي القائمة على تجاهل كلّ الاتّفاقات الانتقاليّة، وعدم تنفيذ أيّ منها)، واقتناع عرفات الشديد بأنّ باراك لم تكن لديه أيّ نيّة على الإطلاق للتوصّل إلى اتّفاق حول الوضع النهائيّ، وأنّه كان يحاول التهرّب، قدر الإمكان، من التزامات إسرائيل بموجب اتّفاقات أوسلو، إلى وصول الطرفين إلى حيث وصلا، أي إلى الانهيار التامّ لمحادثات كامب ديفيد. أدرك عرفات أنّ باراك لم يكن يتحلّى بالشجاعة لتنفيذ ما اتّفق عليه الفلسطينيّون مع من سبقوه في ديوان رئاسة الوزراء، وبالتأكيد لن تكون لديه الجرأة لتقديم عروض حقيقيّة. ما الذي يدعو عرفات لأن يتوقّع من باراك التوصّل إلى اتّفاق نهاية الصراع، الذي يستلزم الكثير من التنازلات المثيرة للجدل، في حين لم يكن باراك قادرًا على الوفاء بالتزامات مؤقّتة سبق أن قبلتها الحكومات السابقة؟

هناك من قد يقول: ربّما كان باراك على حقّ، أو ربّما كانت هناك فسحة للنظر بشكل إيجابيّ إلى محاولته البحث عن اتّفاق حول الوضع النهائيّ، بدلاً من الوفاء بالتزامات مؤقّتة سابقة. كان من الممكن أن يكون هذا الافتراض صحيحًا لو أنّ كلاً من عرفات وباراك كانا على ثقة أنّ مفاوضات الوضع النهائيّ ستنجح، وأنّ إسرائيل ستقدّم الثمن المطلوب للاتّفاق. لكن ماذا لو فشلت محاولة التوصّل إلى اتّفاق نهائيّ؟ في واقع الأمر، إنّ عدم تنفيذ التعهّدات السابقة وفّر لإسرائيل الفرص الذهبيّة، الواحدة تلو الأخرى، لترسيخ قبضتها على الأراضي المحتلّة، تحت سمع وبصر المجتمع الدوليّ بأسره، الذي لم يفعل شيئًا لإيقاف إسرائيل عن القيام بذلك. ومع كلّ خطوة قامت بها إسرائيل في هذا الاتّجاه، خسر الفلسطينيّون أكثر ثمّ أكثر.

كان هناك تشابه مثير للاهتمام بين باراك في كامب ديفيد ونتنياهو عام 2014. آنذاك، طلب باراك من الرئيس كلينتون أن ينقل إلى عرفات استعداده لتسليم ثلاث قرى فلسطينيّة قريبة من القدس، لكنّه تراجع فيما بعد فأثار غضب الرئيس كلينتون. أمّا نتنياهو فقد توصّل إلى اتّفاق مع وزير الخارجيّة الأمريكيّ، جون كيري، للإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيّين المعتقلين في إسرائيل منذ ما قبل اتّفاق أوسلو، والبالغ عددهم 104 (كان من المفترض أن تطلق إسرائيل سراح هؤلاء السجناء مباشرة بعد التوقيع على اتّفاقيّة أوسلو الثانية، لكنّهم بقوا وراء القضبان حتّى عام 2014، ولا أحد يعلم متى سوف يبصرون نور الحرّيّة).

حمل كيري صفقته مع نتنياهو إلى الرئيس محمود عبّاس، وسعى للحصول منه على التزام بعدم التوجّه إلى أيّ منظّمة دوليّة طيلة فترة تسعة أشهر من المفاوضات بين الطرفين، مقابل إفراج إسرائيل عن السجناء الـ 104. لكن نتنياهو غيّر رأيه، وتراجع عن تنفيذ المرحلة الرابعة من إطلاق سراح السجناء، فأثار بذلك غضب كيري، الذي أنحى باللائمة صراحة على نتنياهو لانهيار المحادثات. وقال كيري أمام لجنة فرعيّة للكونغرس إنّ نتنياهو واصل البناء في المستوطنات اليهوديّة، وفشل في إطلاق سراح السجناء. أمّا عن تراجع باراك عن التزامات سابقة، فقد كتب مالي وآغا[46]:

"عندما نكث باراك بالتزامه بنقْل قرى القدس الثلاث إلى الفلسطينيّين، وكان ذلك التزامًا طلب رئيس الوزراء نقله بالتحديد إلى عرفات باسْم الرئيس كلينتون، استشاط الأخير غضبًا وقال إنّ تلك كانت المرّة الأولى التي جعلوا منه "النبيّ المزيّف" لزعيم أجنبيّ. وفي لحظة غير عاديّة في كامب ديفيد، عندما تراجع باراك عن بعض مواقفه، واجهه الرئيس كلينتون معْرِبًا عن كلّ ما اعتمل في ذاته من إحباط قائلا: لا أستطيع الذهاب لرؤية عرفات بمثل هذا التقوقع! بإمكانك أن تسوّق ذلك لكنّي لا أستطيع. من غير الممكن أن أقوم بذلك. هذا أمر غير حقيقيّ ولا ينطوي على الجِدّيّة. لقد ذهبتُ إلى شيبردز تاون [للمفاوضات الإسرائيليّة–السورية] لكنّي لم أسمع منك شيئًا طيلة أربعة أيّام. ذهبت إلى جنيف [لقاء القمة مع الأسد] وشعرت بأنّي أضحوكة أقدّم العروض نيابة عنك. أنا لن أسمح لذلك بأن يحصل هنا.

في نهاية المطاف، وعلى ضوء كلّ هذه الأحكام التكتيكيّة المشكوك فيها، رفعت الولايات المتّحدة أيديها، إمّا استسلامًا أو خضوعًا، وقبلت على مضض طريقةَ باراك في فعل ما فعله، احترامًا منها لِما كان يحاول القيام به؛ إذ رأت

45 المصدر ذاته.

46 مأساة الأخطاء. مقال روبرت مالي وحسين آغا.

أنّ التوصّل إلى سلام مع الفلسطينيّين وسوريّا كان المَثَل الأعلى لباراك. في وقت مبكّر من تموز 1999، وخلال أوّل لقاء جمعهما معًا، وضع باراك أمام كلينتون رؤيته للسلام الشامل. وقدّم تفاصيل إستراتيجيّته، وجدولاً زمنيًّا، كما طلب مبالغ خياليّة من التمويل الأمريكيّ المطلوب لتوفير الأمن لإسرائيل، ولتقديم المساعدات الاقتصاديّة للفلسطينيّين، وسوريّا، ولإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيّين. لم تكن تلك الكلمات صادرة عن رجل مخادع، بل عن رجل ذي مهمّة".

ثمّ سمع باراك نصيحة يجب ألاّ ينساها أبدًا، وجاءت من الرئيس كلينتون، الذي قال له[47]:

"أنت أشدّ ذكاءً، وأكثرُ خبرة منّي في الحرب. لكنّي أقْدَمُ منك في السياسة، وأنا تعلّمت من أخطائي".

وتلخيصًا لعمليّة المفاوضات في كامب ديفيد، ربّما يجدر بالمرء أن يعترف بأنّ باراك ذهب بعيدًا نوعًا ما، وتجاوز بعض المحرّمات الإسرائيليّة، من خلال العروض التي طرحها أمام الفلسطينيّين، لكنّها لم تكن كافية، إذ عجزت عن تلبية توقّعات الفلسطينيّين في استرداد أراضيهم المحتلّة بالكامل.

وعودة إلى كتابه[48]، أجاب أحمد قريع عن السؤال عن سبب فشل محادثات كامب ديفيد. كتب يقول:

"أعتقد أنّ أيًّا من الاطراف الثلاثة، التي انخرطت في هذه المفاوضات، لم يخطّط للفشل، الذي خشيناه من البداية، وحذّرنا من مغبّة حدوثه مرارًا، قبل التوجّه إلى كامب ديفيد، كما لم يسعَ إليه أحد بكلّ تأكيد، إدراكًا من الجميع لمضاعفات الفشل وتداعياته المحتمَلة على كلّ صعيد.

(...) يقع القسط الأكبر من المسؤوليّة عن فشل مفاوضات كامب ديفيد على الرؤية الإسرائيليّة النمطية للفلسطينيّين باعتبارهم، أوّلاً، مشكلة أنتجها الإرهاب والعنف، وطوّبتها حقائق ديمغرافيّة غير قابلة للإنكار، وغير قابلة للهضم والاستيعاب أيضًا، وبصفتهم، ثانيًا، مجموعة سكّانيّة من مستوى إنسانيّ أدنى عرقيًّا، ولا يستحقّ معاملة نِدّيّة، ولا يستوجب النظر إلى آلامه وآماله بروح من الإنصاف والموضوعيّة، وبكونهم، ثالثًا، عدوًّا أبديًّا يجب عدم الثقة بنواياه، ولا بخطابه".

تمثّلت النتيجة الأهمّ من محادثات كامب ديفيد في الشعار الكبير، الذي ظهر مباشرة بعد انتهاء المحادثات. وكان هذا الشعار من اختراع وتوزيع باراك، الذي قال فيه إنّه عرض على الفلسطينيّين كلّ شيء، وأنّه قدّم عرضًا سخيًّا رفضه عرفات وفريقُه المفاوض. وقد تناول أبو العلاء هذا الشعار، وسرد مجموعة أسباب وفّرت لهذا الشعار سيقانًا مكّنته من الانتشار بسرعة في كلّ أنحاء الكون. ومن هذه الأسباب ما يلي[49]:

1. صدورها عن الرئيس الأمريكيّ كلينتون شخصيًّا، وعن عدد مهمّ من أفراد إدارته (مادلين أولبرايت، وساندي بيرغر، ودنيس روس، وغيرهم)، بالإضافة إلى أجهزة الإعلام الأمريكيّة.
2. تكرارها من جانب المسؤولين وأجهزة الإعلام الإسرائيليّة مرارًا، على نحو ما ظل يلحّ باراك، وشلومو بن عامي، وغلعاد شير، وأغلبيّة الوزراء في حكومة باراك، مسوّغين الفشل بمقولات على غرار: عرفات ليس شريكًا؛ قدمنا كلّ شيء، وهو لا يريد شيئًا.
3. أحداث العنف التي اندلعت في أيلول 2000 إثر زيارة رئيس المعارضة في ذلك الوقت، أرييل شارون، للمسجد الأقصى وطبيعة الردّ الدمويّ العنيف، الذي استخدمه باراك ضدّ المدنيين الفلسطينيّين، الذين احتجّوا على تلك الزيارة.
4. استمرار وزراء شارون في ترديد هذه المقولة، ومن خلفهم شمعون بيريس وبنيامين بن إليعيزر وغيرهما، في محاولة للتهرّب من عمليّة السلام ووأدها.

47 المصدر ذاته.

48 كتاب "الرواية الفلسطينيّة الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق – 2– مفاوضات كامب ديفيد (طابا وأستوكهولم 1995 – 2000)"، للأخ أحمد قريع. ص 346.

49 المصدر ذاته. ص 348.

كما أدرج أبو العلاء عددًا من الأسباب التي قال إنّها كانت وراء قيام باراك بدفع هذا الشعار إلى الأمام، منها ما يلي[50]:

1. أنّه كان يريد أن يفرض علينا شروطًا لا يمكن القبول بها، أو لأنّه كان يريد التهرّب من دفع استحقاقات عمليّة السلام، وهو ما يمكن الوقوف عليه من تعامُل رئيس الحكومة الإسرائيليّة مع قضايا المرحلة الانتقاليّة، وكيف ظلّ يراوغ إزاء التزام تنفيذها.
2. أنّه كان يريد ان يخلق مشكلة بين الفلسطينيّين والادارة الأمريكيّة تساعده فيما بعد على فرض شروطه بمساعدة أمريكيّة؟
3. أنّه كان يريد أن يظلّ قريبًا جدًّا ومقبولاً من اليمين الإسرائيليّ، في الوقت الذي فيه يتزعّم اليسار الإسرائيليّ.

أمّا الأسباب التي دفعت بالرئيس كلينتون إلى توجيه اللوم إلى الرئيس عرفات وفريقه المفاوض فهي، حسب أبي العلاء، كالتالي[51]:

1. أنّ الرئيس كلينتون كان راغبًا حقًّا في الوصول إلى اتّفاق سلام فلسطينيّ – إسرائيليّ، ولم يتمكّن من تحقيقه في نهاية ولايته الثانية والأخيرة.
2. أنّ الرئيس كلينتون وفريقه المفاوض كانا أكثر اقترابا من الموقف الإسرائيليّ، وأشدّ انحيازًا إلى باراك شخصيًّا.
3. أنّ الرئيس كلينتون، لذلك، مارس الضغط على الرئيس عرفات، والوفد الفلسطينيّ المفاوض، للاستجابة للعروض التي قدّمها باراك، وهي العروض التي لا تلبّي الحاجات الفلسطينيّة، ولا تتماشى مع المرجعيّات المعتمَدة لعمليّة السلام.
4. أنّ كلينتون والوفد لأمريكيّ كان لديهما أوهام، إن لم نقل إنّهما كانا على اقتناع، أنّ الضغط على الجانب الفلسطينيّ سيجعله يوافق على العروض التي قدّمها باراك.

لكن ما الذي عرضه باراك ورفضه الفلسطينيّون، في مخالفة للمرجعيّات المتّفق عليها، والتي تنصّ أوّلاً وقبل كلّ شيء، على إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، الذي بدأ عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على طول الخطّ الأخضر؟ هذا ما كتبه أبو العلاء عن هذه المسألة[52]:

- هل قدّم باراك عرضًا للانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة التي احتُلّت سنة ١٩٦٧، ورفضه الفلسطينيّون؟
- وهل قدّم باراك عرضًا لتكون القدس الغربيّة عاصمة لإسرائيل، والقدس الشرقيّة عاصمة لفلسطين، ورفض الفلسطينيّون ذلك؟
- وهل قدّم باراك عرضًا لتفكيك المستوطنات الإسرائيليّة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، أو عرضًا لجعل بعض المستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة تحت السيادة الفلسطينيّة وَفق القانون الفلسطينيّ، ورفضه الفلسطينيّون؟
- وهل قدّم باراك عرضًا لقيام دولة فلسطينيّة مستقلّة، تكون على علاقات طيّبة وتعاون مثمر مع إسرائيل، ورفضه الفلسطينيّون؟
- وما الذي قدّمه باراك وَفق المرجعيّات ورفضناه؟

وقال قريع إنّه لم يوجّه أحدٌ هذه الأسئلة إلى باراك. وللإجابة عنها طرح أبو العلاء قائمة من الحلول الوسط التي قدّمها الفلسطينيّون في كامب ديفيد وقبلها[53]:

في موضوع الأرض: (1) نحن قبلنا ٢٢٪ من مساحة فلسطين، بينما القرار ١٨١، الذي قامت إسرائيل على أساسه يعطينا ٤٦٪. (2) أراد السيّد باراك أن يقتطع ٨٪ من الـ ٢٢٪، وأراد مناطق أمنيّة وكتلاً استيطانيّة تُشوِّه الضفّة الغربيّة وتمنع تواصلها الجغرافيّ.

في موضوع القدس: القدس الشرقيّة جزء من الأرض الفلسطينيّة التي احتُلّت سنة ١٩٦٧، ومع ذلك قدّم باراك عرضًا فحواه: (1) ضمّ جميع المستوطنات حول القدس. (2) ضمّ الحي اليهوديّ، وحائط البراق، وجزء من الحيّ

50 المصدر ذاته ص 349

51 المصدر ذاته.

52 المصدر ذاته، ص 350.

53 المصدر ذاته.

الأرمنيّ. (3) السيادة الإسرائيليّة على ما هو تحت الحرم الشريف، وعلى الحائط الغربيّ. تصوّروا الوضع في هذه الحالة، كيف ستكون عمليّة التنقّل، والأمن، والاقتصاد، والخدمات البلديّة، وغيرها. تصلح مثل هذه الاقتراحات لمدّة أسابيع، أو أشهر، لكنّها لا تصلح لحلّ دائم يضمن الأمن والاستقرار.

في موضوع اللاجئين: ما عرضه باراك في هذا الشأن كان كالتالي: (1) لا عودة للاجئين. (2) لا مسؤوليّة إسرائيليّة عن مشكلة اللاجئين. (3) تُعوِّض إسرائيل على اللاجئين مثل أيّ دولة أخرى في العالم.

في موضوع الأمن: ما عرضه باراك هو، باختصار شديد، أمر من شأنه أن يؤدّي إلى استمرار السيطرة الإسرائيليّة على الفلسطينيّين في تحرُّكهم، وسفرهم عبر الحدود، إلى جانب السيطرة عليهم، عبر مراكز، ومحطّات، ومناطق أمنيّة في الضفّة الغربيّة، وسيطرة على الأجواء الفلسطينيّة، وقيود على الدولة الفلسطينيّة لتظلّ خاضعة تابعة.

لذلك أوجز أبو العلاء أنْ لا شيء ممّا عرضه باراك يصلح لأن يكون أساسًا لتسوية دائمة وشاملة تضمن الاستقرار، وتؤمّن قيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة.

يوم 23 كانون الأوّل 2000، وقُبَيْل الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة، وقبل أشهر من الانتخابات المبكّرة التي دعا إليها باراك في إسرائيل، تقدّم الرئيس كلينتون بما بات يُعرف باسم مبادئ كلينتون[54]. وأعدّ كلينتون أفكاره، لكنّه قرّر عدم تقديمها خطّيًّا[55]. لم يشأ كلينتون أن يترك وراءه أيّ أفكار مكتوبة، تكون بعدها ملزمة لمن يَخْلفه في البيت الأبيض. لذلك، قرّر أن يقرأ تلك الأفكار أمام الفريقين، اللذين لا زالا يتفاوضان في واشنطن. طرح كلينتون أفكاره في 20 دقيقة، وبحضور فريقه، بمن فيهم أولبرايت، وبيرجر، وروس، وآرون ميلر، وروب مالي، وجون باتيستا، وبروس رايل، بالإضافة إلى المترجم الرسميّ في البيت الأبيض، جمال هلال. وفي الجانب الفلسطينيّ، شمل الحضور كلاً من ياسر عبد ربّه، وصائب عريقات، ومحمّد دحلان، وسميح العبد، وغيث العمري. وضمّ الوفد الإسرائيليّ شلومو بن عامي، وجلعاد شير، وشلومو يناي، وبني ميدان، وجيدي جرينشتاين.

وقال كلينتون في عرضه إنّ الافكار التي يطرحها ليست بداية لمزيد من المحادثات، ولكنّها مطروحة على زعماء الجانبين للإجابة عليها بنعم أو لا. وحدّد موعدًا نهائيًّا للحصول على ردود الطرفين يوم 27 كانون الأوّل. وشدّد على أنّ هذه الأفكار ليست أفكارًا أمريكيّة، لكنّها تعبر عن فهمه لِما يمكن القيام به من أجل التوصّل إلى اتّفاق في غضون أسبوعين. وشدّد على أنّ تلك الأفكار ستُحذف من جدول الأعمال لحظة مغادرته البيت الأبيض، مشيرًا إلى أنّ الوضع الراهن –بما في ذلك العنف المستمرّ– يجب ألاّ يستمرّ قائلاً: "علينا أن نضع حدًّا لذلك".

في حديثه أمام منتدى السياسة الإسرائيليّة في نيويورك يوم 7 كانون الثاني 2001، أوجز الرئيس كلينتون "الافكار" التي كان قد طرحها باعتبارها "دليلاً نحو اتّفاق شامل"، والتي كانت قد حظيت، وإنْ مع بعض التحفّظات، بالقبول من جانب رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات كأساس لجهود مستقبليّة لتحقيق السلام:

1. إقامة "دولة فلسطينيّة قابلة للحياة ذات سيادة تتفهّم متطلّبات إسرائيل الأمنيّة والحقائق الديموغرافيّة". ويمكن أن تشمل قِطاع غزّة وَ "الغالبيّة العظمى من الضفّة الغربيّة"، في حين يجري شمْل الكتل الاستيطانيّة مع إسرائيل "بهدف زيادة عدد المستوطنين داخل إسرائيل، مع التقليل إلى الحدّ الأدنى من مصادرة الأراضي. وكي تكون فلسطين دولة قابلة للحياة، يجب أن تكون دولةً ذاتَ تواصل جغرافيّ. وستكون هناك حاجة إلى بعض المقايضات الجغرافيّة، وترتيبات أخرى كي تجعل الاتّفاق "دائمًا".
2. حلّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين من شأنه أن يسمح لهم بالعودة إلى الدولة الفلسطينيّة، لمن يرغب، أو الإقامة حيث هم حاليًّا، أو في بلدان دولة ثالثة، بما في ذلك إسرائيل، "بما يتّفق مع القرارات السياديّة لتلك الدول. ينبغي أن يحصل كلّ اللاجئين على تعويضات من المجتمع الدوليّ عن خسائرهم، وعلى المساعدة في بناء حياتهم الجديدة. إنّ الولايات المتّحدة تأخذ زمام المبادرة في جمع الأموال اللازمة لإعادة تمَوْضُعهم بالطريقة الأنسب. وينبغي ألاّ يتوقع أحد أن تعترف إسرائيل بحقّ العودة غير المحدود إلى إسرائيل الحاضر، لأنّ ذلك "من شأنه أن يقوّض أسس الدولة الإسرائيليّة أو سبب قيام دولة فلسطينيّة بأكمله".
3. "وجود دوليّ في فلسطين لتوفير الأمن الحدوديّ على طول وادي الأردنّ ورصد تنفيذ الاتّفاق النهائيّ"، وأن تكون فلسطين منزوعة السلاح، وانسحاب إسرائيليّ على مراحل، يلبّي الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة في غور الأردن، وترتيبات ضروريّة أخرى لضمان قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها.
4. أربعة "مقترحات عادلة ومنطقية" بشأن القدس: (أ) يجب أن تكون مدينة مفتوحة وغير مقسّمة، مع ضمان حرّيّة الوصول والعبادة للجميع، وتكون العاصمة المعترَف بها دوليًّا لدولتين، إسرائيل وفلسطين، (ب) "ما هو عربيّ يجب أن يكون فلسطينيًّا" وَ (ج) "ما هو يهوديّ يجب أن يكون إسرائيليًّا"، في حين أنّ (د) "ما هو مقدّس لدى الجانبين يحتاج إلى رعاية خاصّة لتلبية احتياجات الجميع"، مع "الاحترام المتبادل للمعتقدات والمقدّسات الدينيّة لدى اليهود والمسلمين والمسيحيّين".
5. "يجب أن يشكّل أيّ اتّفاق قرارًا بإنهاء الصراع، حيث إنّ أيًّا من الطرفين لا يستطيع أن يقدّم هذه التنازلات المؤلمة، ثمّ يكون معرّضًا للمطالبة بالمزيد لاحقًا".

وقال الرئيس كلينتون إنّه كان يستخدم وقته المتبقّي في منصبه "لتضييق هُوّة الخلافات بين الطرفين إلى أقصى درجة ممكنة"، وتحقيقًا لهذه الغاية، قال إنّه سيرسل مبعوثه، دينيس روس، إلى المنطقة في الأيّام المقبلة.

لم تكن أفكار الرئيس كلينتون جديدة بالنسبة للوفد الفلسطينيّ. فقد سمعوها مرارًا وتكرارًا منه أثناء محادثات كامب ديفيد. من جهة، كان من الصعب عليهم أن يقبلوا بها كما وردت. من ناحية أخرى، لم يكونوا قادرين على رفضها بالكامل. كان ذلك هو السبب الذي حَدَا بالقيادة الفلسطينيّة إلى طلب بعض التوضيحات. لكن الرئيس كلينتون رفض توضيح أيّ نقاط إلاّ بعد تبنّي القيادة الفلسطينيّة لأفكاره علنًا. وجّه الرئيس كلينتون الدعوة إلى الرئيس عرفات لزيارته في البيت الأبيض، وهو ما فعله في 2 كانون الثاني 2001. قال عرفات إنّه على استعداد للبدء فورًا بالمحادثات مع إسرائيل، على أساس تلك المعايير، لكن مع بعض التحفّظات. لكن كلينتون أصرّ على أنّ المعايير التي أعلنها لم تكن قابلة للتغيير، قائلاً إنّ الوقت يمرّ بسرعة، وإنّ الفرصة الأخيرة تتضاءل بالتدريج.

القبول المشروط من جانب إسرائيل لمبادئ الرئيس كلينتون جعل من الصعب على القيادة الفلسطينيّة رفضها، على الرغم من أنّ المَيْل لدى القيادة الفلسطينيّة كان في اتّجاه هذا الرفض. في النهاية، قرّر الفلسطينيّون التعامُل مع تلك الأفكار بطريقة إيجابيّة على أمل أن يتمكّنوا من تغيير بعضها. وبناء على ذلك، قدّمت القيادة الفلسطينيّة ورقة مطوّلة تحت عنوان: الرؤية الفلسطينيّة لمقترحات كلينتون. (انظر الملحق IV)

لتجنُّب المزيد من تداعيات فشل محادثات كامب ديفيد، قام الطرفان بمحاولة اللحظة الأخيرة لإنقاذ محادثات السلام، والتقيا مرّة أخرى في طابا في 21 كانون الأوّل 2001. وذكر أبو العلاء في كتابه أنّ الجوّ كان جادًّا، وأنّ الطرفين أبْدَيَا الجِدّيّة المطلوبة في عزمهما على استخدام القليل من الوقت المتبقّي أمامهما للوصول إلى اتّفاق. وكانا فعلاً على أبواب تحقيق ذلك. قال قريع إنّ الجانبين حقّقا تقدُّمًا ملحوظًا، وسرد المنجزات الإيجابيّة التالية من محادثات طابا:

1. اتّفق الجانبان على اعتبار حدود الرابع من حزيران 1967 الأساسَ للحدود التي ستقوم بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة.
2. قبِلَ الجانب الإسرائيليّ بمبدأ أنّ كلّ ضمّ للأراضي في الضفّة الغربيّة سيجري في إطار مبادلة لأراضٍ إسرائيليّة مماثلة، وإن ظلّ الاختلاف قائمًا في ما يتعلّق بالنسبة المقترحة لكلّ من الضمّ والمبادَلة.
3. وافقت إسرائيل على أن يكون قِطاع غزّة بالكامل تحت السيادة الفلسطينيّة، وبلا مستوطنات، كما أنّ الدولة الفلسطينيّة في الضفّة والقطاع ستكون خالية من المستوطنات.

54 http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/mfadocuments/yearbook13/pages/226%20%20the%20clinton%20peace%20plan-%2023%20december%202000.aspx

55 كتاب "الرواية الفلسطينيّة الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق – 2– مفاوضات كامب ديفيد (طابا وأستوكهولم 1995 – 2000)"، للأخ أبو العلاء أحمد قريع. ص 364.

4. اتّفق الجانبان على إقامة ممرّ آمن، يمتدّ من بيت حانون في شمال قِطاع غزّة إلى حدود محافظة الخليل في الضفّة الغربيّة.

5. اتّفق الجانبان على أن تكون الأحياء العربيّة في القدس تحت السيادة الفلسطينيّة، بينما تكون الأحياء اليهوديّة تحت السيادة الإسرائيليّة، تأكيدًا لِما اتُّفق عليه في كامب ديفيد. كما اتّفقا على مبدأ أن تكون القدس مدينة مفتوحة، وعاصمة لدولتين مستقلّتين.

6. على الرغم من عدم الاتّفاق في قضيّة اللاجئين، حدث تقدُّم على هذا الصعيد، تمثَّل بقبول الجانب الإسرائيليّ بتسوية عادلة لقضيّة اللاجئين، وَفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 242، وبما يؤدّي إلى تنفيذ قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 194.

7. وافقت إسرائيل على أن تكون للدولة الفلسطينيّة سيادتها على أجوائها، وعلى احترام حقوق الطيران المدنيّ الفلسطينيّ، كما اعترفت بالسيادة الفلسطينيّة على المجال الكهرومغناطيسيّ.

8. اتّفق الجانبان على أنّ الحدود لجهة الشرق مع الأردن جميعها هي حدود الدولة الفلسطينيّة، في حين بقي الخلاف قائمًا بالنسبة إلى مدّة الانسحاب الإسرائيليّ من وادي الأردنّ.

9. وافق الجانب الإسرائيليّ على تقصّي السبل الممكنة والأشكال المتاحة لوجود دوليّ في غور الأردنّ، وفي محطّات الإنذار المبكّر، وعلى النحو الذي يلبّي حاجات الجانبين واهتماماتهما.

10. وافقت إسرائيل على أن تكون المعابر الحدوديّة تحت السيادة الفلسطينيّة، على أن يجري حلّ مشكلة الرقابة في هذه المعابر عبْر وجود دوليّ مختلط، أو غير ذلك.

على الرغم من أنّ هذه التفاهمات كانت رائعة جدًّا ومهمّة، يقول أبو العلاء إنّها لم تُدوَّن في أوراق رسميّة. وكانت الوثيقة الوحيدة المتاحة حول تلك التفاهمات، الورقة الأوروبيّة غير الرسميّة، التي كتبها المبعوث الخاصّ للاتّحاد الأوروبيّ، ميغيل موراتينوس[56]. انتقد المفاوضون من الجانبين، وعلى الأخصّ الإسرائيليّين، تلك الوثيقة بعد نشرها. بينما طعن البعض بحقيقة وجودها أصلاً. وقال إيهود باراك، على سبيل المثال، إنّه لم يَعْلم شيئًا عن تلك التفاهمات، وإنّه لم يكن قادرًا على أن يعرف مَن هَمَس ماذا في أُذن مَن! ومع ذلك، فإنّ ورقة موراتينوس تدحض الادّعاءات الإسرائيليّة أنّ الفلسطينيّين لم يقدّموا أيّ خرائط للضفّة الغربيّة. على العكس من ذلك، أكّدت وثيقة موراتينوس أنّ الجانب الفلسطينيّ أبدى استعداده لاستلام ٪97 من الضفّة الغربيّة، ومبادلة الـ ٪3 المتبقّية مع أراضٍ من داخل إسرائيل، ومتاخمة لحدود الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

باختصار، يؤكّد موراتينوس في وثيقته أنّ الجانبين اتّفقا على إبقاء القدس مدينة مفتوحة، بينما يسمّى الجزء الشرقيّ منها القدس وتكون عاصمة للدولة الفلسطينيّة. كما تبنّى الفلسطينيّون أفكار كلينتون الخاصّة بالأحياء العربيّة واليهوديّة. لم تكن لوثيقة موراتينوس أيّ صفة رسميّة. لكن أهمّيّتها مستمَدّة من حقيقة أنّها الوصف الوحيد المنظّم من قبل طرف ثالث كان حاضرًا في المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة في طابا، مصر، التي غطّت كافّة قضايا الوضع الدائم، بما في ذلك الأراضي، والقدس، واللاجئين، والأمن. باختصار، لقد قدّمت وثيقة موراتينوس وصفًا منصفًا لنتائج المفاوضات.

ويؤكّد الوصف الأوروبيّ لمحادثات الوضع النهائيّ في طابا النُّهُج الأساسيّة التي اعتمدتها إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، كما وردت في المقترحات التي نُشرت سابقًا عن حلّ لقضيّة اللاجئين. وكانت نقطة البداية للحلّ، الذي طرحته إسرائيل لقضيّة اللاجئين، هي مسألة الطابع الديموغرافيّ لإسرائيل كَ "دولة يهوديّة". بعبارة أخرى، لا بدّ من حلّ قضيّة اللاجئين بطريقة تحافظ على أغلبيّة ديموغرافيّة يهوديّة ثابتة داخل إسرائيل، وحقّ يهوديّ في ممتلكات اللاجئين اليهود المصادَرة. وعلى سبيل المقارنة، إنّ نقطة الانطلاق لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في صياغة حلّ دائم لقضيّة اللاجئين كانت القانون الدوليّ، ومبدأ حقّ الاختيار للّاجئين، كما كانت أساسًا لصياغة حلول دائمة للّاجئين في جميع الحالات الأخرى.

56 عكيفا إلدار. صحيفة هآرتس 14 شباط 2002.

في حين أنّ كلاًّ من إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة اقترحتا "أنّ التوصّل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين [...] يجب أن يؤدّي إلى تنفيذ قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ذي الرقم 194،" فإنّ موقف إسرائيل في طابا – كما هو موضّح في الورقة الأوروبية غير الرسميّة، وفي الورقة غير الرسميّة التي قدّمتها إسرائيل خلال مفاوضات الوضع النهائيّ في كانون الثاني عام 2001 – لا يتّفق مع غايات ومعاني قرار الأمم المتّحدة ذي الرقم 194.

محادثات عبّاس – أولمرت 2008 – 2009

ما حدث في كامب ديفيد تكرّر في محادثات لاحقة مع إيهود أولمرت عام 2008، ومع بنيامين نتنياهو عام 2013. وعلى الرغم من أنّ أولمرت تقدّم قليلاً واقترح، ربّما للمرة الأولى، خطًّا يرسم الحدود الدائمة لإسرائيل مستقبَلاً، فقد عمل نتنياهو كلّ جهد لتشويش الحدود المستقبليّة لإسرائيل، وترك الأمر إلى مدى سرعة حكومته في تغيير المزيد من الحقائق على الأرض، وتحريك الخطّ الأخضر باتّجاه الشرق، بالإضافة إلى جعل الوجود العسكريّ الإسرائيليّ في وادي الأردن أبديًّا. وعلاوة على ذلك، رفض نتنياهو احترام التفاهمات التي توصّل إليها الرئيس عبّاس مع أولمرت في نهاية عام 2008، بشأن قضيّتَي الحدود والترتيبات الأمنيّة.

في واقع الأمر، اعتمد نتنياهو نهجًا ألغيت من خلاله جميع التفاهمات الأمنيّة، التي جرى التوصّل إليها مع سلفه أولمرت، واعتمد بدلاً من ذلك نهجًا جديدًا. للأسف، اقترب الرئيس أوباما ووزير خارجيّته جون كيري من نهج نتنياهو، وشُطبت التفاهمات الأمنيّة، التي سبق أن توصّل إليها الطرفان بوساطة الجنرال كيث دايتون، المنسّق الأمنيّ الأمريكيّ لإسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. في سياق حديثه عن التفاهمات مع أولمرت بشأن نشر قوّات طرف ثالث، ربّما لحلف شمال الأطلسيّ، على طول وادي الأردنّ، كي تحلّ محلّ الجيش الإسرائيليّ، وتوفير الأمن لإسرائيل لفترة متّفق عليها من الزمن، إلى أن تصبح الدولة الفلسطينيّة قادرة على بسط سيطرتها الكاملة على المنطقة، لم يتمكّن الرئيس عبّاس من إخفاء شعوره بالإحباط من تحرّك الولايات المتّحدة في اتّجاه موقف نتنياهو. لم تُحترَم هذه التفاهمات، كما قال الرئيس عبّاس، من قِبَل إدارة الرئيس أوباما حيث اقترب فريقه الأمنيّ للمفاوضات من مواقف نتنياهو وفريقه، بدلاً من التمسّك بما اتُّفق عليه في فترة رئاسة أولمرت[57].

طغى السؤال حول الموضع الذي يجب أن يمرّ فيه خطّ الحدود بين الدولتين على معظم المناقشات التي جرت بين فريقَي التفاوض الفلسطينيّ والإسرائيليّ في عهد أولمرت. ولم يغيّر الإسرائيليّون من موقفهم القائل بأنّ على الفلسطينيّين، مقابل اتّفاق سلام، أن يقدّموا تنازلات على ما يعتبرونه بالفعل ملْكًا لهم، أي خطوط 1967. لكن الفلسطينيّين، من ناحية أخرى، لم يتخلّوْا قطّ عن حجّتهم أنّهم بالفعل قدّموا التنازل التاريخيّ والمؤلم لحظة اعترفت منظّمة التحرير بحقّ إسرائيل في الوجود عندما تبنّت عام 1988 قراريْ مجلس الأمن الدوليّ 242 وَ 338.

في أحد الاجتماعات التي جرت في فندق عينبال في القدس الغربيّة يوم 8 نيسان 2008، اتّضح هذا السؤال الخاصّ بالأراضي والجغرافيا في المناقشات التي جرت[58]. حضر الاجتماعَ من الجانب الفلسطينيّ أحمد قريع، وصائب عريقات، وسميح العبد، وصلاح عليّان، وزينة الصلاحي. وضمّ الفريق الإسرائيليّ تسيبي ليفني، وأودي ديكل، وتال بيكر، وداني تيرتسا.

في ذلك الاجتماع، أوضح أبو العلاء أنّ الموقف الفلسطينيّ لن يقبل بأيّ حال من الأحوال مبادلة للأراضي تنطوي على مساحات شاسعة من الأراضي في الضفّة الغربيّة، وأكّد على أنّ تبادل الأراضي يجب أن يكون في الحدّ الأدنى لتلبية اعتبارات إسرائيل الاستيطانيّة، ولكن ليس أكثر من ذلك. قال[59]:

"على الرغم من أنّنا لا نعترف بالحقائق، التي فرضتها إسرائيل على أرض الواقع، فإنّ التنازل الذي قدّمناه في كامب ديفيد كان استعدادنا لتبادل

57 نقاشات مع السيّد الرئيس محمود عبّاس في سلسلة من اللقاءات التي جرت في مكتبه في رام الله، في مطلع عام 2014.

58 http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/20121823243215959.html

59 المصدر ذاته.

الأراضي بالمثل والقيمة. لم يكن هناك أيّ حديث عن الكتل الاستيطانيّة. هناك حديث عن المستوطنات داخل إسرائيل فقط. ونحن لم نعترف قطّ بهذه الكتل الاستيطانية، ولذلك اقترحنا تبادلاً بنسبة معقولة، وليس تبادلاً جشِعًا، شريطة أن نناقش كيف، وأين يجب أن يجري هذا التبادل. لو كان السؤال مطروحًا علينا اليوم، لَما كنّا وافقنا على مبدأ تبادل الأراضي. إنّ حدود 1967 هي الأساس. وأنتم والعالم أجمع، بما في ذلك قرارا الأمم المتّحدة 242 وَ 338، تعترفون بهذا الأساس. عندها يمكن أن نتحدّث عن التعديلات الحدوديّة. وسوف أنظر في ما إذا كانت النسبة 1٪ أم 2٪، ولكن إذا كانت أكثر من ذلك، فإنّي لن أنظر فيها بعد الآن".

ثمّ انتقل النقاش إلى الجدل حول أسس ترسيم الحدود، فيما أصرّ أبو العلاء على ليفني أن تنطق بالرقم السحريّ: 1967. لكنّها لم تنطق به. في ما يلي جزء من النقاش، الذي دار في ذلك الاجتماع نفسه، ويوضّح البون الشاسع في طريقة فهم كلا الجانبين لمسألة تبادل الأراضي، وتحديد مكان إقامة المستوطنين في أيّ اتّفاق سلام مستقبليّ:

ليفني: أنا أعرف ماذا كنت تنوي أن تقول. هناك بعض المستوطنات الصغيرة التي أستبعدها مثل تلك القريبة من نابلس، على سبيل المثال. لكن ليس ثمّة أيّ زعيم إسرائيليّ على استعداد أن يوقّع على اتّفاق لا يشمل أريئيل.

أبو علاء: ولن يكون هناك زعيم فلسطينيّ يوقّع اتّفاقًا يتضمّن أريئيل.

ليفني: دعونا نكون منصفين. أشرتم إلى خطّ 1967. ونحن لم نناقش موضوع القدس حتّى الآن. هناك بعض القرى الفلسطينيّة، التي تقع على جانبَيْ خطّ عام 1967، وعلينا العثور على إجابة لها، مثل بيت صفافا، وبرطعة، وباقة الشرقيّة، وباقة الغربيّة. وهناك أيضًا بعض المستوطنات التي بُنِيَتْ وراء خطّ 1967، لكنّها توسّعت داخل حدود عام 1967، بطريقة غير مشروعة، مثل مستوطنة اورانيت، جنوب الخليل.

أبو علاء: أوّلاً، لا يمكننا أن نقبل هذا الاقتراح، وأنا آسف لسماعه. هذا الحلّ ليس حلّ الدولتين. بل إنّه حلّ الدول الخمس: دولة في غزّة، ودولة في القدس، ودولة للمستوطنين، ودولة فلسطينيّة، ودولة إسرائيليّة. ولا أعتقد أنّ هذا سيكون الأساسَ لأيّ نقاش. أراد شلومو بن عامي تقديم هذا الاقتراح لي، لكنّي قلت له: لا. انظروا كم توسّعت مستوطنة معاليه أدوميم، منذ أن طرحتم فكرة تبادل الأراضي. لذلك، إذا شئتم أن تكونوا واقعيّين، ويهمّكم استمرار هذه القناة من الاتّصال، فعليكم تقديم مقترحات واقعيّة.

باختصار، استمرّت المحادثات بين الفريقين في التفاوض دون جدوى. وكلّ الاجتماعات التي جرت قبل وبعد اللقاء، الذي وردت تفاصيله أعلاه، بقيت كما هي، دون تغيير. لم يستطع أبو العلاء، الذي ترأس الوفد الفلسطينيّ، القبولَ بأقلّ من الموقف الرسميّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بشأن محادثات الوضع النهائيّ. ولم تكن ليفني قادرة أو راغبة (ويعتمد ذلك على ما إذا كانت لديها صلاحيّة تقديم مقترحات أم لا) في اتّخاذ قرار بالتقدّم خطوة واحدة في اتّجاه القبول بالمطلب الفلسطينيّ، وحاولت بشتّى الطرق تجنُّب أيّ ذكْر لحدود عام 1967 كأساس لأيّ اتّفاق مستقبليّ بين الطرفين.

في تلك المرحلة من الفشل في تحقيق أيّ تقدُّم، قرّر الرئيس عبّاس ورئيس الوزراء أولمرت التدخّل. وعقد الاثنان لقاءات مكثّفة لعشرات الساعات، كانت غالبيّتها في المقرّ الرسميّ لرئيس الوزراء في القدس الغربيّة. تمكّن الزعيمان من تسوية الكثير من الخلافات بينهما حول الحدود والترتيبات الأمنيّة. وأكّد كلاهما، على انفراد، أنّهما كانا على وشك التوصّل إلى اتّفاق. أنحى أولمرت باللوم على الرئيس عبّاس، الذي لم يتّخذ تلك الخطوة الجريئة التي توقّع منه أن يتّخذها. بينما وجّه الرئيس عبّاس اللوم إلى لائحة الاتّهام، التي قدمتها الشرطة الإسرائيليّة ضدّ أولمرت، وأوضح أنّ العقبة الأساسيّة كانت إعلان أولمرت، يوم 30 تمّوز 2008، أنّه لن يسعى إلى فترة ولاية ثانية، وسيتنحّى عن منصبه في اللحظة التي فيها يسمَّى زعيم جديد لحزب كاديما. في وقت لاحق من ذلك العام، شنّت إسرائيل حربها على غزّة في 27 كانون الأوّل 2008، ليصل إلى نهايته كلّ جهد قام به الرجلان من أجل التوصّل إلى اتّفاق.

في سلسلة من اللقاءات التي عقدها في مقرّه الرئاسيّ في رام الله في العامين 2013 وَ 2014 مع وفود إسرائيليّة زائرة، تناول الرئيس عبّاس ما حدث بالفعل في المفاوضات التي أجراها مع أولمرت[60]. كنت حاضرًا في معظم تلك الاجتماعات، وأنا هنا أعيد صياغة ما قاله الرئيس عبّاس:

"توصّلنا إلى تفاهم بشأن قضيّتَي الأمن والحدود. أصرّ أولمرت على تواجد إسرائيليّ على طول غور الأردنّ لفترةٍ من الزمن متّفق عليها. فاقترحتُ أنّ كلينا يستطيع الاكتفاء بنشر قوّات طرف ثالث، لرعايةً الاحتياجات الأمنيّة في وادي الأردنّ، وتوفير الحماية والأمن لكِلا الجانبين. استفسر أولمرت عن هُويّة قوّات الطرف الثالث، فاقترحت قوّات أوروبيّة، أو قوّات تابعة لحلف شمال الأطلسيّ، أو قوّات تابعة للولايات المتّحدة. فوافق أولمرت على الفكرة. عندما انتقلنا إلى مناقشة الحدود، تحدّث أولمرت عن احتفاظ إسرائيل بما يصل إلى 6.5% من أراضي الضفّة الغربيّة، بينما قلتُ إنّ إسرائيل لا تحتاج إلى أكثر من 2% من المنطقة، في الإشارة إلى غالبيّة الكتل الاستيطانيّة اليهوديّة الكبرى، التي هي ملاصقة أو قريبة جدًّا من الخط الأخضر لعام 1967.

عندما افترقنا، اتّفقنا على مواصلة الاتّصالات في غضون بضعة أسابيع، وهو ما يتيح لي الوقت للتشاور مع زملائي، أعضاء القيادة الفلسطينيّة. في غضون ذلك، وجّهت الشرطة لوائح اتّهام بالفساد ضدّ أولمرت. وبعد بضعة أشهر، بدأ الهجوم العسكريّ الإسرائيليّ على قِطاع غزّة. حثّت الإدارة الأمريكيّة كلاً منّا على إرسال مبعوثينا الخاصّين إلى واشنطن، لإجراء مزيد من المفاوضات. أوعزت للدكتور عريقات بالذهاب إلى واشنطن، لكن أولمرت امتنع عن إرسال مبعوثه الخاصّ، شالوم ترجمان، إلى واشنطن.

اتّصلتُ هاتفيًّا بأولمرت بناء على طلب من وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة، كوندوليزا رايس، لحثّه على إرسال ترجمان. فقال إنّه لا يستطيع، وذلك بسبب الحرب في غزّة. لكنّي لفتُّ انتباهه إلى أنّنا، نحن الفلسطينيّين، تعرّضنا لهجوم إسرائيل على قِطاع غزّة، وأنّ لدينا –نحن لا هو– كلّ الأسباب في العالم كي لا نرسل عريقات إلى واشنطن. لكن بعد بضعة أسابيع، كان الاتّهام الذي وجّهته الشرطة أكثر خطورة من أن يُتجاهَل، فتوقّفت العمليّة السياسيّة برمّتها".

وماذا يقول أولمرت؟ نقل إيثان برونر، مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" في إسرائيل، عن أولمرت، الذي كان يكتب في مذكّراته الجديدة، أنّه هو وعبّاس كانا على وشك التوصّل إلى اتّفاق سلام، لكن تردُّد عبّاس، والمشاكل القضائيّة الخاصّة بأولمرت، والحرب الإسرائيليّة في غزّة، كلّ هذه تسبّبت في توقّف المحادثات، وبعد ذلك بوقت قصير، صعدت إلى السلطة في إسرائيل حكومة يمينيّة[61]. في مقتطفات من مذكّراته، أورد أولمرت تفاصيل حول المفاوضات، وقال فيها إنّ الجانبين اتّفقا على مبادئ أساسيّة هي:

"لن يكون لدولة فلسطين جيش. وترابط قوّات أمن دوليّة، تقودها الولايات المتّحدة ولا تضمّ جنودًا إسرائيليّين، على حدود الدولة الفلسطينيّة مع الأردن، وتكون القدس مدينة مشتركة، وتشرف على الأماكن المقدّسة فيها لجنة متعدّدة الجنسيّات، وسوف يُسمَح لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى إسرائيل، بينما سيجري تعويض الباقين بسخاء".

واتّفق الجانبان على أنّه بإمكان إسرائيل الاحتفاظ ببعض الأراضي في الضفّة الغربيّة، التي كانت قد بُنِيتْ عليها المستوطنات، ولكنّهما اختلفا على النسبة. أراد أولمرت أن تكون النسبة 6.5% من المنطقة، لكنّه عرض استعدادًا لتخفيضها إلى 5.9%، فيما عرض الرئيس عبّاس مساحة 1.9%.

وأشار أولمرت في مذكّراته أنّ لقاءه الأخير مع عبّاس جرى يوم 16 أيلول 2008، في منزل أولمرت في القدس، وأنّه قدّم للرئيس الفلسطينيّ خريطته لفلسطين، تتقصها نسبة 6.5%، التي ستبقى مع إسرائيل. كما قدّم أيضًا خريطة تبيّن المساحة المعادلة من الأراضي التي ستُضَمّ إلى فلسطين. وأضاف أولمرت: "قال لي أبو مازن إنّه لا يستطيع اتّخاذ قرار، وإنّه بحاجة إلى الوقت. قلت له إنّه

60 مجموعة لقاءات جرت خلال العامين 2013 وَ 2014، استضاف فيها الرئيس عبّاس، في مقرّه الرئاسي في رام الله، مجموعات إسرائيليّة ضمّت سياسيّين إسرائيليّين حاليّين وسابقين ورجال أمن سابقين وطلاّبًا وناشطي سلام.

61 http://www.nytimes.com/2011/01/28/world/middleeast/28mideast.html?pagewanted=all&module=Search&mabReward=relbias%3Aw%2C%7B%222%22%3A%22RI%3A14%22%7D&_r=0

يرتكب بذلك خطأً تاريخيًّا". بحلول موعد انعقاد ذلك الاجتماع، كان أولمرت قد تلطّخ بتحقيقات الفساد، فاستقال بعد أيّام. ثمّ أفرزت الانتخابات التي جرت في شباط التالي فوز نتنياهو بالسلطة. وفي ما يلي بضعة تفاصيل إضافيّة أشار إليها أولمرت في مذكّراته[62]:

"وقال [الرئيس عبّاس]: أعطني الخريطة كي أستطيع التشاور مع زملائي. فقلت له: لا. خذ القلم ووقّع هنا. فأنت لن تحصل أبدًا على عرض يكون أكثر إنصافًا، أو عدلاً، من هذا. لا تتردّد. إنّ ذلك قاسٍ بالنسبة لي أيضًا. لكنّنا لا نملك خيار عدم حسم هذا الأمر".

"رأيت أنّه كان متردّدًا. لكنّه في النهاية قال لي: "أمهلني بضعة أيّام. أنا لا أعرف طريقي جيّدًا في موضوع الخرائط. أقترح أن نلتقي غدًا مع خبيرَيْن في الخرائط، واحد من طرفكم، وواحد من طرفنا. إن قالوا إنّ كلّ شيء على ما يرام، فبإمكاننا أن نوقّع." في اليوم التالي، اتّصلوا بي وقالوا إنّ الرئيس أبا مازن نسي أنّ عليه أن يكون في عمّان في ذلك اليوم، وطلبوا تأجيل اللقاء مدّة أسبوع". ومنذ ذلك اليوم، لم ألتقِ بالرئيس عبّاس وبقيت الخريطة معي".

وقال أولمرت إنّه اقترح على عبّاس أن تكون هناك وصاية دوليّة من قِبل مجموعة من خمس دول هي فلسطين، وإسرائيل، والأردنّ، والمملكة العربيّة السعوديّة، والولايات المتّحدة، على الحوض المقدّس لمدينة القدس، أي البلدة القديمة والمناطق القريبة منها. وقال عبّاس إنّه يعتبر الحوض المقدّس مقتصرًا على البلدة القديمة فقط، لكنّه من حيث المبدأ قد يوافق على فكرة الوصاية الدوليّة.

في ما يتعلّق بالترتيبات الأمنيّة، توصّل الجانبان إلى اتّفاق شبه تامّ. وقال الرئيس عبّاس إنّ دولته لن يكون لها جيش، مؤكّدًا أنّ الفلسطينيّين "لا يريدون سلاح جوّ، أو دبّابات، أو صواريخ."[63] وقال أولمرت إنّه قبِل بأن لا تضمّ القوّة المذكورة إسرائيليّين. وأضاف أنّ إسرائيل أرادت أن ينصّ الاتّفاق على أنّه لن يكون بمقدور فلسطين الدخول في معاهدات عسكريّة مع الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل، وأنّ إسرائيل تريد حقوق تشغيل الطيران التجاريّ والعسكريّ فوق فلسطين. وقال عبّاس إنّه يقبل بتلك الطلبات، مضيفًا: "جرى إغلاق هذا الملفّ. نحن لا ندّعي أنّ ذلك كان اتّفاقًا، لكن يمكن القول إنّ هذا الملفّ قد أُغلِق".

في موضوع اللاجئين الفلسطينيّين، عرض أولمرت أن تستوعب إسرائيل ألف لاجئ سنويًّا لمدّة عشر سنوات. لكن عبّاس رفض هذا العدد باعتباره ضئيلاً جدًّا. وقال إنّ اللاجئين وأحفادهم، الذين يبلغ عددهم الآن خمسة ملايين نسمة، لن يتوجّهوا بالكامل إلى إسرائيل، لأنّ ذلك من شأنه عمليًّا أن يدمّر إسرائيل. وأنّ ثمّة حاجة إلى حلّ مبتكر، وأنّه يعتقد بإمكانية التوصّل إلى مثل هذا الحلّ، بالاستناد إلى أفكار الرئيس كلينتون ومبادرة السلام العربيّة.

كانت هناك مستوطنتان كبيرتان تشكّلان مشكلة معقّدة، حيث أراد أولمرت التمسّك بمستوطنة أريئيل، في عمق الضفّة الغربيّة، وبمستوطنة معاليه أدوميم قرب القدس. لكن الرئيس عبّاس رفض الفكرة مع أنّه رحّب بأن تطرح الإدارة الأمريكيّة مقترحات لجَسْر الهوّة بين الموقفين.

وشارك في المناقشات الأمنيّة بين عبّاس وأولمرت وفريقيهما كبار ضبّاط الجيش الأمريكيّ، وضبّاط ارتباط في السفارة الأمريكيّة بتل أبيب. اقترح أولمرت ديباجة تنصّ على أنّ الاتّفاق بين الطرفين يمثّل تنفيذ قرارَيْ مجلس الأمن الدوليّ 242 وَ 338، وتنفيذًا كذلك لمبادرة السلام العربيّة، دون الإشارة إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ذي الرقم 194 بشأن اللاجئين الفلسطينيّين. باختصار، أدّت محادثات عبّاس – أولمرت إلى التفاهمات التالية:

- لن يكون لدولة فلسطين جيش
- تتمركز قوّات أمنيّة دوليّة تقودها الولايات المتّحدة، لا جنود إسرائيليّون، على حدود الدولة الفلسطينيّة مع الأردنّ
- تكون القدس مشتركة، مع إشراف لجنة متعدّدة الجنسيّات على الأماكن المقدّسة فيها
- يُسمح لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى إسرائيل، في حين سيعوَّض الباقون بسخا.
- اتّفق الجانبان على مبدأ تبادل الأراضي، لكنّهما اختلفا على النسب المئويّة. ففي حين طلب أولمرت 6.5% (وهبط بالنسبة إلى 5.9٪) من مساحة الضفّة الغربيّة، عرض عبّاس ما لا يتجاوز الـ 1.9٪ مشيرًا إلى أنّ تلك هي المساحة التي تحتاج إليها إسرائيل للاحتفاظ بالمستوطنات اليهوديّة".

خلاصة الأمر، قد يتناول التاريخ عهد أولمرت باعتباره فرصة فريدة منذ اغتيال رابين للتوصّل إلى اتّفاق بين الجانبين، لكن تأثير الدومينو لعدد من العوامل الخاصّة بعمليّة السلام جعل من المستحيل وضع اللمسات الأخيرة على اتّفاق، أو تحويل التفاهمات إلى اتّفاقات مكتوبة وموقّعة بين الجانبين. ويدرك عبّاس أنّه كان مطلوبًا منه الردّ على سؤال لم تكن لديه القدرة على الإجابة عنه دون التشاور مع زملائه في قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، عندما طلب أولمرت منه التوقيع على مقترَح الحدود في اجتماعهما الأخير في 16 أيلول عام 2008.

أمّا أولمرت، فقد علم أيضًا أنّه كان يرتكب مجازفة كبيرة. كان يعلم بأنّ الشرطة ترصد تحرّكاته، والأهمّ من ذلك أنّه كان قد أعلن عن نيّته التنحّي، وإفساح المجال لشخص آخر، كي يقود حزب كاديما في الانتخابات المقبلة. كان أولمرت في موقف رئيس وزراء منتهية ولايته، ومن الصعب تنفيذ اتّفاقه مع عبّاس، في ما لو جرى توقيعه، بالنسبة لمن يأتي بعده في مكتب رئيس الوزراء. إذ من الممكن أن يدّعي الجميع أنّ الاتّفاق جرى تحت ضغط الاتّهام الموجَّه من الشرطة إلى أولمرت، وأنّ أولمرت أراد أن يختتم حياته كبطل للسلام، لا كخارج على القانون.

بغضّ النظر عمّا كانت الأسباب أو العوامل التي حالت دون الاتّفاق، فقد وَضعت نهايةُ ولاية أولمرت النهايةَ لجهود جادّة من قبل الطرفين للتوصّل إلى اتّفاق. عندما تولّى نتنياهو السلطة في الانتخابات التي تلت عام 2009، اتّخَذتْ عمليّة السلام مَنحًى آخر. كان ذلك المنحى صعبًا، صخريًّا ولم يكن واعدًا.

مفاوضات عبّاس – نتنياهو

نجم عن الانتخابات الجديدة، التي جرت بعد انهيار أولمرت، فوزُ حزب الليكود، وأصبح زعيمه بنيامين نتنياهو رئيسًا للوزراء. برز تحالف يمينيّ غريب الأطوار، وقرّرت حكومة نتنياهو تجاهل كلّ تفاهم جرى التوصّل إليه بين عبّاس وأولمرت.

في مذكّرة التسليم أو نقل الصلاحيّات التي أعدّتها إلى الإدارة الأمريكيّة الجديدة بعد انتخاب الرئيس أوباما، أوصت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السابقة، كوندوليزا رايس، بأن تكون التفاهمات التي جرى التوصّل إليها بين عبّاس وأولمرت أساسًا لاستئناف أيّ محادثات قادمة بين الفلسطينيّين وإسرائيل. صحيح أنّها لم تقل ذلك بكلّ وضوح في كتابها "ليس أعلى من شرف كهذا"، لكنّ مصدرًا سياسيًّا رفيعًا في القنصليّة الأمريكيّة العامّة في القدس[64] أكّد هذا التقرير، وقال إنّ جميع مَن في وزارة الخارجيّة يعرف بأمر مذكّرة التسليم. وشرح موضّحًا أنّ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة فضّلت منح نتنياهو أفضليّة صياغة طريقه في التفاوض مع الفلسطينيّين، بدلاً من الاضطرار إلى اتّباع خطوات سَلَفه.

كانت المشكلة تكمن في نتنياهو؛ إذ قرّر خلط كلّ الأوراق، والعودة إلى المربّع الأوّل في المفاوضات مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة. واندلعت أزمة كبرى عندما رفض الفلسطينيّون استئناف المحادثات مع إسرائيل، دون تجميد رسميّ، وعلنيّ، لكلّ الأنشطة الاستيطانيّة في الأراضي المحتلّة، بما فيها القدس الشرقيّة.

بعد اجتماع في البيت الأبيض جرى يوم 28 أيّار عام 2009 مع الرئيس الزائر محمود عبّاس، انتقد أوباما بشدّة إسرائيل وسياستها الاستيطانيّة، وواصل التأكيد على موقف إدارته من المستوطنات اليهوديّة في الضفّة الغربيّة. وقال للصحفيّين إنّ على إسرائيل أن توقف كلّ النشاط الاستيطانيّ كي تبني زخمًا من أجل السلام.

ثمّ أشار أوباما إلى اللقاءات التي أجراها مع نتنياهو قبل أسبوع، عندما قال إنّه خلال حديثه معه "كنتُ واضحًا جدًّا حول ضرورة وقف الاستيطان، وحول التأكيد

62 المصدر ذاته.

63 من تصريحات أدلى بها الرئيس عبّاس خلال استقباله لضيوف إسرائيليّين في مكتبه الرئاسيّ في المقاطعة في رام الله، في العامَيْن 2013 وَ 2014.

64 لقاء في أواسط 2013 مع مستشار سياسيّ في القنصلة الأمريكيّة في القدس طلب عدم الإفصاح عن هُويّته.

على أنّه يجب وقف بناء البؤر الاستيطانيّة [...] وتخفيف حدّة بعض الضغوط التي يعاني منها الشعب الفلسطينيّ من حيث السفر والتجارة".

لقد أدّى النموّ في المستوطنات، وعدم رغبة الحكومات الإسرائيليّة المختلفة في تفكيك البؤر الاستيطانيّة، التي عُرّفت بغير القانونيّة، حتّى وَفق القانون الإسرائيليّ، إلى شعور العالم العربيّ، لا الفلسطينيّين فحسْب، بالريبة في أنّ حكومة نتنياهو تريد التوصّل إلى اتّفاق سلام أو صفقة. كان أوباما صادقًا جدًّا وواضحًا في تقييمه للحالة العامّة، حين قال للصحفيّين "إنّ الوقت هو جوهر المسألة، ونحن لا يمكن أن نستمر مع الانحراف، أو مع زيادة الخوف والكراهية بين الجانبين. نحن بحاجة إلى إعادة العمليّة السياسيّة إلى مسارها".

لقد كان للموقف الحادّ كالشفرة، الذي تبنّاه الرئيس أوباما بشأن المستوطنات اليهوديّة، دورٌ كبيرٌ في دفع الرئيس عبّاس إلى الأمام، فقرّر أن يسير على خطى أوباما وطالب، بطبيعة الحال، بتجميد كامل للنشاطات الاستيطانيّة اليهوديّة في مقابل استئناف محادثات السلام بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل. لكن العثرة الكبرى كانت عندما تراجع أوباما عن موقفه، وتولّت وزيرة خارجيّته، هيلاري كلينتون، مناقشة مسألة المستوطنات اليهوديّة في الضفّة الغربيّة، وقالت إنّ تلك المستوطنات يجب أن تُؤخَذ بعين الاعتبار في أيّ اتّفاق مستقبليّ بين الفلسطينيّين واسرائيل. كان هذا الموقف الذي عبّرت عنه صعبًا بالنسبة للرئيس عبّاس، الذي لم يكن يملك أن يحذو حذوها أو أن يتراجع.

لقد أثار الموقف الأمريكيّ، بوضوحه وصرامته، بشأن المستوطنات اليهوديّة، معضلة لدى الرئيس عبّاس، وربّما عن غير قصد، حين تحدّث أوباما عن ضرورة تجميد إسرائيل لكلّ الأنشطة الاستيطانيّة، بما فيها تلك المتعلّقة بالنموّ الطبيعيّ للمستوطنات. لم يكن بمقدور الرئيس عبّاس أن يكون أقلّ فلسطينيّةً من أوباما. تبع الرئيس عبّاس خطى أوباما، فقط كي يجد نفسه عالقًا مع حكومة إسرائيليّة لم تكن على استعداد لتجميد الاستيطان مقابل استئناف المفاوضات مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

في بداية عام 2013، بدأت جهود واشنطن لاستئناف المحادثات بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل تؤتي ثمارها. تحدّث وزير الخارجيّة الأمريكيّة، جون كيري، إلى الممثّلة العليا للاتّحاد الاوروبي، كاثرين أشتون، طالبًا منها إقناع الرئيس عبّاس باستئناف المحادثات مع إسرائيل، دون الإصرار على تجميد للاستيطان. وأكّد مصدر دبلوماسيّ في مكتب الاتّحاد الأوروبيّ في القدس طلب عدم ذكر اسمه أنّ كيري تحدّث إلى أشتون آملاً أن تحصل له على تمديد لسنة واحدة، يحاول خلالها بذل قصارى جهده لجلب الطرفين حول طاولة المفاوضات. بعد ذلك، وَفق ما قال كيري، يكون الاتّحاد الأوروبيّ في حلّ من أمره، ويستطيع اتّخاذ قرارات المقاطعة الخاصّة بالمستوطنات اليهوديّة في الأراضي المحتلّة. وتروي الصفحات التالية القصّة الكاملة لفشل الجولة الأخيرة من محادثات السلام بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة[65]. في رسائلها إلى الرئيس عبّاس، أوضحت أشتون ما يلي:

"يبدو كيري متأكّدًا تمامًا أنّ لديه فرصة لتحقيق اتّفاق بينكم وبين إسرائيل. أعطوه فرصة. لقد عبّر لنا عن عدم سروره من تحرّكنا بشأن مقاطعة المستوطنات اليهوديّة في الأراضي المحتلّة. وقال إنّ هذه الخطوة من جانب الاتّحاد الأوروبيّ قد تعطّل محادثات السلام. سألناه أين هي محادثات السلام على أيّ حال، حيث لم يجرِ عقد جلسة واحدة؛ فردّ بأنّه سيسافر إلى المنطقة، ويقنع الطرفين باستئناف المحادثات. أعطوه عامًا واحدًا. إذا لم ينجح، فسوف نعود إلى خطّتنا الأصليّة، وننظر في فرض عقوبات على المستوطنات اليهوديّة في الأراضي المحتلّة ومنتجاتها التي يحاولون بيعها في أوروبا".

في 7 نيسان 2013، التقى كيري والرئيس عبّاس في رام الله، وسط ستار من السرّيّة، حيث طلب وزير الخارجيّة الأمريكيّة أن تكون جميع مناقشاتهما طيّ الكتمان، لتجنّب التسريبات إلى الصحافة. وجد كيري أنّ العمل بصمت وتكتّم هو أفضل ما يستطيعه في منطقة مثل الشرق الأوسط، حيث يميل السياسيّون، أحيانًا، إلى التفاوض عبر وسائل الإعلام، لا حول طاولة المفاوضات. انتهى الاجتماع دون أن يعطي الرئيس عبّاس أو كيري أيّ جدول زمنيّ لموعد استئناف المحادثات مع إسرائيل. وكان الأمر الوحيد المعلَن عن ذلك الاجتماع هو الوصف المشترك للّقاء بأنّه كان بنّاءً. وراء الباب المغلق حيث عُقد الاجتماع، أثار الرئيس عبّاس عددًا من القضايا، وأثار جدالاً مع كيري حول أنّه دون موافقة إسرائيل، جزئيًّا على الأقلّ، على هذه القضايا، سيكون من الصعب عليه للغاية أن يستأنف المحادثات[66].

في الجزء الأول من الاجتماع، انضمّ إلى الرئيس عبّاس عدد من كبار مساعديه، بينهم نمر حمّاد، المستشار السياسيّ للرئيس. في هذا الجزء المفتوح من اللقاء، تحدّث الفلسطينيّون عن ضرورة اتّخاذ تدابير لتحسين اقتصاد السلطة الفلسطينيّة، لكن لم يُثِرْ أيٌّ من الطرفين أيّ قضايا سياسيّة. بعد 20 دقيقة، انسحب الجميع من الغرفة التي بقي فيها الرئيس عبّاس وكيري، حيث عقدا اجتماعهما المغلق، وناقشا فيه القضايا السياسيّة فقط، بما في ذلك مجموعة من التدابير، التي قال الرئيس عبّاس إنّ على إسرائيل تنفيذها، ومنها ما يلي:

- تجميد البناء في المستوطنات
- الإفراج عن الأسرى الفلسطينيّين، وخاصّة أولئك، الذين سُجنوا قبل توقيع اتّفاق أوسلو 1993
- انتظام تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينيّة دون أيّ انقطاع
- إطلاق يد الفلسطينيّين للبناء في المنطقة (ج)، التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل الأمنيّة والمدنيّة الكاملة
- توسيع المنطقة الواقعة تحت السيطرة الأمنيّة الكاملة والمدنية للسلطة الفلسطينيّة في مناطق (أ)، وتُضَمّ إليها مساحات من المنطقة (ب) حيث تواصل إسرائيل سيطرتها الأمنيّة عليها

في تلك المرحلة المبكّرة جدًّا من الاستعداد للمحادثات، طلب نتنياهو من كيري، قبل أن يتوجّه الأخير إلى رام الله، ألاّ يقدّم أيّ خرائط أمام الرئيس عبّاس حول شكل الحلّ النهائيّ، والحدود بين دولتَيْ فلسطين وإسرائيل. وقال نتنياهو إنّ خريطة من هذا القبيل هي جزء من أوراق المساومة، التي يودّ الاحتفاظ بها في قرارة ذاته، دون أن يعطي للفلسطينيّين أي إيحاء بشأن الخطّ الذي سيرسم تلك الحدود. وشكّل هذا الموقف من نتنياهو في حدّ ذاته عائقًا، حيث خالف كلّ تطلّعات حملها الفلسطينيّون إزاء المفاوضات، عندما أصرّ الرئيس عبّاس على أنّ مرجعيّات الحلّ واضحة للجميع، وطالب بأن يجري ترسيم الحدود بين الدولتين في بداية المفاوضات، حتّى يعرف كلّ طرف ما هي المساحات التي ستبقى تحت سيادته في مرحلة ما بعد الحلّ.

ثمّ جاءت أولى البوادر عن أنّ الرئيس عبّاس ليّن موقفه وقبِلَ بأفكار كيري لاستئناف المحادثات مع إسرائيل، وذلك عبْر بيان صادر عن المتحدّث باسْم الرئاسة، نبيل أبو ردينة[67]، الذي قال:

"أخبر الرئيس عبّاس جون كيري أنّه ليس لديه اعتراض على استئناف المحادثات مع إسرائيل، ولكن من الضروريّ أن توقف إسرائيل الاستيطان، وأن تفرج عن السجناء الأمنيّين، وهي مسألة نعتبرها أولويّة قصوى، من أجل خلق بيئة مواتية للعودة إلى المفاوضات".

لم تعكس المفرَدةُ "ضروريّ" الشرطَ المسبق، الذي رفعه الرئيس عبّاس في وقت سابق، مقابل استئناف المفاوضات. وكانت تلك نقطة البداية.

بعد مرور بضعة أشهر، وبعد عدّة زيارات إلى المنطقة قام بها كيري، وافق الاثنان على استئناف المحادثات. لم تكن هناك أي إشارة إلى تجميد الاستيطان، باستثناء وعد تقدّم به كيري بأنّه سيعمل على أن تقوم إسرائيل بتخفيض وتيرة البناء في المستوطنات اليهوديّة، سواء أكان ذلك في الضفّة الغربيّة، أم في القدس الشرقيّة.

لم يكن من السهل على الرئيس عبّاس القيام بتلك الخطوة. لكنّه وضع كلّ الحقائق أمام نُظَرائه من قادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وحركة "فتح." وقال لهم إنّهم يرتكبون خطأ كبيرًا في ما لو أنحى العالم بأسره باللائمة عليهم في إفشال مساعي السلام الأمريكيّة في المنطقة[68]. استمع أعضاء اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير، واللجنة المركزيّة لحركة "فتح"، الذين حضروا الاجتماع المشترك

65 لقاء مغلق مع أحد أعضاء اللجنة المركزيّة لحركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ "فتح" في شهر آب 2013.

66 المصدر ذاته.

67 بيان رسميّ نقلته وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينيّة "وفا".

68 لقاء مغلق مع عضو في اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، في كانون الأوّل 2013.

للقيادة، بعناية فائقة لكلام الرئيس. وعندما طرح عليهم الرئيس عبّاس سؤالاً حول ما إذا كانوا يرغبون في التصويت على استئناف المفاوضات مع إسرائيل أم لا، قال معظمهم إنّ لديهم تحفّظات ومخاوف، لكنّهم تجاوزوا مسألة التصويت، ما يعني أنّهم أعطوا الرئيس الضوء الأخضر للمضيّ قُدُمًا. كان أحد الأسباب التي دفعت ذلك البعض إلى تجنُّب التصويت، هو رغبتهم في عدم كشف مواقفهم بدقّة أمام الجمهور فيما بعد. كان ذلك أكثر من موقف انتهازيّ، حيث أراد هؤلاء الانتظار لرؤية ما إذا كانت المفاوضات ستنجح أم لن تنجح. إذا فشلت المفاوضات، تكون الفرصة متاحة أمامهم للطعن، بادّعاء أنّهم لم يصوّتوا على استئناف المفاوضات، فيلقون بذلك اللوم الكامل على الرئيس عبّاس. ربّما فكّر البعض أنّهم لو عارضوا استئناف المفاوضات، كانوا سيثيرون غضب الرئيس في وقت لم يكن أحد منهم على استعداد لمثل هذه المجازفة.

بعد أسبوع، جاء كيري لرؤية الرئيس عبّاس مرّة أخرى، وليذكّره بألاّ ينضمّ إلى أيّ من المؤسّسات الدوليّة، لأنّ خطوة كهذه ستلحق الضرر بجهود السلام. طلب الرئيس عبّاس شيئًا في المقابل، وذكّر كيري بقضيّة السجناء الأمنيّين البالغ عددهم 104، الذين كانوا اعتُقلوا قبل اتّفاق أوسلو، وكان من المفترض أن يُطلَق سراحهم في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقاليّة لاتّفاق أوسلو (1999). استغرق الأمر بضع مكالمات هاتفيّة بين نتنياهو وكيري، الذي اتّصل برئيس الوزراء الإسرائيليّ من خطّ أرضيّ في مكتب الرئيس عبّاس في رام الله، حتّى وافق نتنياهو أخيرًا على صفقة مع شرط واحد: وهو أنّه لن يفرج عن جميع الأسرى دفعة واحدة، بل في أربع دفعات. وافق الرئيس عبّاس شريطة تحديد جداول زمنيّة ثابتة وتكون مُدْرَجة في نصوص الاتّفاق. في المقابل، تعهّد الرئيس عبّاس بعدم تقديم طلبات الالتحاق بأيّ من المنظّمات الدوليّة طيلة فترة الشهور التسعة التي خُصّصت للمفاوضات بين الجانبين.

في 29 آذار 2004، كان من المفترَض أن تفرج إسرائيل عن الدفعة الرابعة، لكنّها لم تحترم تعهُّدها. ولأنّ ذلك اليوم صادف يوم سبت، عقد الرئيس عبّاس اجتماعًا للقيادة الفلسطينيّة في مكتبه، وقال إنّه ينبغي إعطاء إسرائيل فرصة الاستفادة من عطلة نهاية الأسبوع والانتظار، لأنّ من المؤكّد أن تجتمع الحكومة الإسرائيليّة في اليوم التالي، الأحد[69].

كان الرئيس عبّاس يوم الأحد جاهزًا لدعوة القيادة الفلسطينيّة للاجتماع، ولطلب مساندتها لمسعاه في الانضمام إلى هيئات الامم المتّحدة. لكن مكالمة هاتفيّة واحدة من مارتن إنديك للرئيس عبّاس جعلته ينتظر. فقد قال إنديك إنّ كيري سيصل إلى المنطقة، وإنّه سيعمل كلّ ما بوسعه لإنقاذ المفاوضات. وتحدّد موعد وصول كيري مساء الإثنين.

استمرّت المشاورات ما بين مساءَي الأحد والإثنين بين الفلسطينيّين وإنديك، الذي قال لهم إنّ كيري تلقّى وعدًا من نتنياهو بدعوة مجلس الوزراء لعقد جلسة طارئة، بهدف إقرار الموافقة على الإفراج عن الأسرى. لكن هذه الجلسة لم ترَ النور قطّ. وعندما وصل كيري والتقى بنتنياهو، قال للفلسطينيّين إنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ وعد بعقد جلسة مجلس الوزراء صباح الثلاثاء، للتصويت على الإفراج عن الأسرى الفلسطينيّين. لكن تلك الجلسة لم تحصل أيضًا.

واصل الفريق الأمريكيّ برئاسة إنديك اتّصالاته بالفلسطينيّين، وبعد مكالمة أخرى من كيري إلى نتنياهو، سمع الفلسطينيّون من كيري أنّ مجلس الوزراء الإسرائيليّ سيعقد جلسته مساء الثلاثاء، بهدف اتّخاذ القرار حول الإفراج عن الأسرى، وذلك قبل لحظات من بدء الاجتماع المقرَّر للقيادة الفلسطينيّة برام الله. لكن ذلك الاجتماع أيضًا لم يُعْقَد. شعر كيري بالإحراج. وكان حينذاك قد غادر إلى بروكسل، وفي جعبته وعد من نتنياهو بعقد جلسة مجلس الوزراء وبالإفراج عن الأسرى الفلسطينيّين.

وعكس الفريق الأمريكيّ، الذي تحدّث إلى الفلسطينيّين، بمن فيهم إنديك نفسه، حجم الإحراج الذي شعر به كيري، ووجّهوا اللوم لنتنياهو على مماطلته، التي حاولوا إيجاد المبرر لها بالقول إنّه كان يواجه مشاكل جدّيّة داخل ائتلافه الحكوميّ اليمينيّ.

وما إنْ حلّ مساء يوم الثلاثاء، حتّى بات الرئيس عبّاس على اقتناع بأنّ نتنياهو لم يكن جادًّا على الإطلاق، وأنّه لم يقصد قطّ الإفراجَ عن الدفعة الرابعة من الأسرى.

69 لقاء مع الرئيس عبّاس في مكتبه في رام الله، منتصف شهر نيسان 2014.

أصرّ الرئيس عبّاس على أن تحترم إسرائيل الاتّفاق، الذي أُبْرِم قبل ذلك اليوم بثمانية أشهر بشأن الافراج عن الاسرى، مشيرا إلى أنّ ذلك الاتّفاق كان بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، مقابل أن يجمّد الفلسطينيّون طلبات الانضمام إلى هيئات الأمم المتّحدة، بما فيها محكمة الجنايات الدوليّة. لم تكن لهذا الاتّفاق أيّ صلة بالمفاوضات، إذ جرى التوصّل إليه بمعزل عن المفاوضات، وبعد مرور بضعة أيّام على إتمام اتّفاق استئناف المفاوضات. أصيب الرئيس عبّاس بالإحباط. وبعث برسالة شديدة اللهجة إلى الإدارة الأمريكيّة، احتجاجًا على فشل إسرائيل في احترام التزاماتها في صفقة الأسرى، وهدّد بأن تقرع يد الفلسطينيّين على الفور بابَ كلّ هيئة دوليّة للحصول على العضويّة، بالإضافة إلى تجميد فوريّ لكلّ المفاوضات مع إسرائيل.

في الثاني من نيسان عام 2014، عُقِد اجتماع دام تسع ساعات، من السابعة مساء حتّى الرابعة والنصف من صباح اليوم التالي، بين الوفدين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، بحضور منسّق محادثات السلام الأمريكيّ، مارتن إنديك. وكان ذلك اللقاء نقطة تحوّل في عمليّة المفاوضات؛ لأنّه انتهى بانفجار خطير، أودى بما تبقى من فرص لاستئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيّين. حضر هذا اللقاء تسيبي ليفني وإسحاق مولخو، عن الجانب الإسرائيليّ؛ وصائب عريقات واللواء ماجد فرج رئيس المخابرات العامّة، عن الجانب الفلسطينيّ. بذل إنديك قصارى جهده لنزع فتيل التوتّر بين الجانبين، لكنّه لم يكن محظوظًا بما فيه الكفاية[70]. بدأت المشادّة حين قال عريقات:

"نحن هنا نمثّل دولة فلسطين التي كانت قد اعترفت بها الأمم المتّحدة. لذلك فإنّ وضْعَنا اليوم هو وضعُ دولة تحت الاحتلال، وليس سلطة تتحكّم بها إسرائيل وتقرّر ما يدخل إليها وما يخرج منها".

ثمّ أعقب ذلك اشتباك لفظيّ بين عريقات وليفني التي صرخت قائلة:

"لن نتردّد في معاقبة الفلسطينيّين. لدينا العديد من الوسائل لجعل الحياة صعبة بالنسبة لهم".

لم يلتزم عريقات الصمت وأجاب:

"في هذه الحالة، سوف نقاضيكم أمام كلّ العالم كمجرمي حرب ضدّ شعبنا".

عندها تدخّل إنديك وألقى باللوم على الفلسطينيّين بسبب التوتّر المتصاعد واحتمال تدهور الوضع الأمنيّ، ردّ عليه اللواء ماجد فرج:

"لا داعي للقلق على إسرائيل. إنّها دولة قويّة ولديها قوّة مدمّرة. إنّها لا تحتاج إلى مزيد من الدعم منكم لتستخدمه ضدّنا. كقائد لأحد أجهزة الأمن الفلسطينيّة، اسمحوا لي بأن أقول لكم إنّني جئت إلى هنا للمشاركة في مفاوضات سياسيّة لا أمنيّة. جئت للتفاوض على القدس الشرقيّة التي نطالب بأن تكون عاصمة دولتنا المستقلّة. لذا فإنّ من واجبي أن أرعى أمن شعبي، لا أن أفاوض على الإفراج عن بعض الأسرى فقط".

بعد بضعة أيّام، بدا كيري وقد استسلم وفقد الأمل. وقال خلال زيارة قام بها إلى الجزائر إنّ على زعماء الجانبين اتّخاذ قرارات صعبة، مضيفًا جملته الشهيرة: "يمكنك أن تأخذ الحصان إلى دلو الماء، لكنّك لن تستطيع إجباره على الشرب".

حتّى تلك اللحظة، لم يكن الفلسطينيّون قد اتّخذوا قرارًا بوقف المفاوضات. بل على العكس من ذلك، أعلن الرئيس عبّاس أنّه سيواصل المحادثات مع إسرائيل، مكرّرًا التزامه بالمفاوضات. لكن عندما وقّع الرئيس عبّاس على أوامر الانضمام إلى 15 هيئة تابعة للأمم المتّحدة، معظمها لا شأن لها بإسرائيل، وخاصّة بحقوق الإنسان، اتّخذ نتنياهو قرار تعليق المحادثات، وكان ذلك خلاصًا للرئيس عبّاس من عبء الالتزام بما كان مقتنعًا أنّه لن يسفر عن أيّ نتائج.

70 http://www.almayadeen.net/ar/news/palestine-evSgFfvDT0iHbaMCAKBpjQ/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81-%D9%8A%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

بعد يوم أو يومين من إعلان إسرائيل وقف محادثات السلام مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وفي لقاء مع د. محمّد إشتيّة، الذي كان عضوًا في الوفد الفلسطينيّ إلى محادثات السلام، لكنّه استقال قبل بضعة أشهر، قال لي:

- ما زلنا نعتقد أنّ الفجوة كبيرة بيننا وبين الإسرائيليّين، لكنّنا لا زلنا ملتزمين بتعهّداتنا، ونحن على استعداد للتفاوض حتّى آخر لحظة. وقد أثبتت إسرائيل أنّها تفتقر إلى الصدق الأساسيّ اللازم لعمليّة السلام كي تنجح.
- هل يمكنك أن تتخيّل أنّ نتنياهو قدّم تسعة وعود وخرقها جميعها في غضون يومين حول قضيّة الإفراج عن الأسرى؟
- عندما لم يُفْرَج عن الأسرى يوم 29 آذار، أعطينا إسرائيل وقتًا إضافيًّا، بسبب مصادفة ذلك يوم السبت. ثمّ أوضحنا موقفنا بأنّنا لا يمكن أن نقبل أيّ مماطلة إضافيّة من جانب إسرائيل، وأنّ عليها الإفراج عن الدفعة الرابعة المتبقّية من أسرى ما قبل اوسلو. لكن قيل لنا بعد ذلك إنّ الحكومة الإسرائيليّة سوف تتّخذ قرارها في غضون ساعات.
- تكرّر التأجيل للمرّة الثانية والثالثة، حتّى المرّة التاسعة، دون أن يحصل شيء على الأرض. وكان آخر موعد أعطي لنا مساء الأوّل من نيسان، قُبَيْل اجتماع القيادة الفلسطينيّة.
- التقينا وانتظرنا. وعندما فشلت إسرائيل في اتّخاذ قرارها، قرّرت القيادة الفلسطينيّة العمل من خلال الاستفادة من حقّنا في الانضمام إلى جميع الهيئات الدوليّة. ومع ذلك، اكتفينا بـ 15 منظّمة من أجل إعطاء فرصة لمزيد من الدبلوماسيّة.
- أقول لك الحقيقة، لم تكن عمليّة المفاوضات برمّتها جِدّيّة بما يكفي؛ لأنّ إسرائيل منذ البداية فشلت في إظهار الالتزام المطلوب من أجل التوصّل إلى اتّفاق.
- اقترحنا الشروع في المفاوضات حول الحدود والترتيبات الأمنيّة، وأوضحنا أنّ الاتّفاق على هاتين المسألتين يسهّل التوصّل إلى اتّفاقات على قضايا أخرى، بما في ذلك المستوطنات والقدس والترتيبات الأمنيّة في غور الأردنّ. رفضت إسرائيل ذلك، وأصرّت على البدء من نقطة الصفر، ومناقشة كلّ القضايا دفعة واحدة. لقد خلق هذا التصرّف من جانب إسرائيل الفوضى التي عكست نفسها على الطريقة التي سارت بشأنها المفاوضات بيننا.
- علاوة على ذلك، واصل الإسرائيليّون سلسلة من الإجراءات المعادية للفلسطينيّين. اعتقلوا 416 فلسطينيًّا خلال فترة الأشهر الثمانية منذ بداية المفاوضات. قتلوا 60 فلسطينيًّا. اقتحموا مدننا وقرانا في مناسبات عديدة. وفوق ذلك كلّه، واصلوا بناء وحدات سكنيّة جديدة في كلّ مستوطنة في الضفّة الغربيّة والقدس الشرقيّة.
- اذا كان ثمّة شيء قد ثَبتَ خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من المفاوضات مع إسرائيل، فقد كان حقيقةَ اتّساع الهوّة بين مواقفنا.
- كانت هناك فترات هدّد فيها الأمريكان بتقليص أو وقف المساعدات للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وكنّا نحن في منتهى الوضوح في ردّنا بأنّنا لن نبيع قضيّة شعبنا مقابل الحصول على المساعدات، أو على أيّ شيء آخر. نحن حريصون جدًّا على التوصّل إلى اتّفاق، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب مطالبنا العادلة.

بعد أسبوعين، في 16 نيسان، استقبل الرئيس عبّاس في مكتبه خمسة أعضاء في الكنيست الإسرائيليّ، هم حيليك بار، ونحمان شاي، وميخال بيران من حزب العمل؛ ونيتسان هوروفيتز، وتمار زاندبيرغ من ميرتس. في ذلك الاجتماع[71]، تحدّث الرئيس عبّاس، وشرح تفاصيل ما حدث، وأين كان مَكْمن الخلل. ولخّص الرئيس عبّاس ثمانية أشهر من المفاوضات العقيمة مع إسرائيل، على النحو التالي:

"اتّفقنا مع إسرائيل على استئناف المفاوضات لمدّة تسعة أشهر كاملة، تنتهي يوم 29 نيسان. بعد أسبوع من هذا الاتّفاق، جاء جون كيري وطلب منّي ألاّ أقدّم طلب الانضمام إلى أيّ هيئة دوليّة، ما دامت المفاوضات جارية. فطالبت بالمقابل أن تفرج إسرائيل عن السجناء الـ 104 من مرحلة ما قبل أوسلو. تحدّث كيري إلى نتنياهو، وعاد إلينا يطلب قائمة بأسماء الأسرى. أخذ كيري الأسماء إلى نتنياهو، وعاد بردّ إيجابيّ مُفادُهُ أنّ إسرائيل تتعهّد بالإفراج عن هؤلاء السجناء في أربع مراحل، آخرها يوم 29 آذار. في المقابل، كما ذُكر، سوف نمتنع عن تقديم أيّ طلب للانضمام إلى أيّ من الهيئات الدوليّة، طيلة فترة المفاوضات التي تنتهي يوم 29 نيسان من هذا العام.

تمّت المراحل الأولى والثانية والثالثة من الإفراج دون أيّ مشكلة. وعندما اقتربنا من موعد الدفعة الرابعة، بدأت إسرائيل تبلغنا أنّها لا تستطيع الإفراج عن الدفعة الرابعة لأنّ بين أفرادها 14 أسيرًا من حَمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة. أوضحنا موقفنا، وكان إصرارنا أنّ إسرائيل قبلت بالصفقة وعليها تنفيذ التزامها، وتحديدًا المرحلة الرابعة، دون أيّ تأخير.

صادف يوم 29 آذار يوم السبت، وقلت لنفسي إنّ الحكومة الإسرائيليّة قد تحتاج إلى بعض الوقت للاجتماع، واتّخاذ قرار نهائيّ بشأن الإفراج عن المرحلة الرابعة من هؤلاء الأسرى. وانتظرنا حتّى يوم الأحد، ثمّ حتّى الاثنين، ومن ثَمّ لغاية مساء الثلاثاء، الأوّل من نيسان. ظلّ كيري يقول إنّ نتنياهو وعد بعقد جلسة لحكومته، لاتّخاذ القرار النهائيّ بالإفراج عن الأسرى، في غضون بضع ساعات. في الصباح، كانوا يقولون إنّ الاجتماع سيُعْقَد في وقت لاحق من اليوم ذاته. وفي المساء، كانوا يعودون ليقولوا إنّ الاجتماع سيُعْقَد في اليوم التالي.

جرى التأجيل تسع مرّات. وكان كيري هو الذي واصل إبلاغنا عن الموعد الجديد، الذي سيلتئم فيه مجلس الوزراء. لكن هذه الاجتماعات لم تَجْرِ. ومساء الثلاثاء، الأوّل من نيسان، كنت أنتظر في مكتبي، فيما كانت القيادة الفلسطينيّة ملتئمة في المكتب المجاور. بحلول السابعة مساء، أدركت أنّ الحكومة الإسرائيليّة لم تجتمع، فتحدّثت مع القيادة، وقلت إنّه ينبغي عليّ الآن المضيّ قُدُمًا، وتوقيع قرار الانضمام إلى بعض الهيئات الدوليّة. وهذا هو ما فعلته.

نحن طلبنا الانضمام إلى معاهدات لا تشكّل أيّ تهديد أو قلق لإسرائيل. باستثناء الملاحق الأوّل والثاني والثالث والرابع من اتّفاقيّة جنيف، فإنّ بقية المعاهدات التي انضممنا إليها تتناول قضايا متعلّقة بالإنسان، مثل منع العنف ضدّ النساء، أو الأطفال، ومكافحة الفساد، وغير ذلك. كنّا حريصين جدًّا على عدم تقديم طلب الانضمام إلى المنظّمات، التي من شأنها أن تلحق الضرر بإسرائيل، مثل محكمة الجنائيّات الدوليّة، لأنّنا أردنا أن نترك الباب مفتوحًا أمام المفاوضات وأن نعطي السلام في المنطقة فرصة أخرى.

الآن، نحن في انتظار إسرائيل للإفراج عن الأسرى المتبقّين على النحو المتّفق عليه. ويتمتّع فريقي التفاوضيّ مع الإسرائيليّين بكلّ الصلاحيّة، والسلطة الكاملة، للتشاور مع الإسرائيليّين حول كافّة المتطلبات اللازمة لتمديد المفاوضات مرّة أخرى، فور أن يُبلّغوا رسميًّا أنّ الأسرى في طريق عودتهم إلى منازلهم. دون الإفراج عن الأسرى، ستكون لدينا مشكلة خطيرة، وهذا يعني أنّني يجب أن أعود إلى أعلى مراتب منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، والتشاور مع جميعهم حول خطواتنا المستقبليّة بعد يوم 29 نيسان.

نحن على استعداد لتمديد المحادثات تسعة أشهر أخرى، لكن بشرط رئيسيّ واحد فقط: نشرع خلال الأشهر الثلاثة الأولى في التفاوض حول الحدود والترتيبات الأمنيّة، وخلال هذه الفترة، تمتنع إسرائيل عن أيّ نوع من أعمال الاستيطان، أو البناء في الأراضي المحتلّة، أو في القدس الشرقيّة. دون الاتّفاق على خطّ الحدود المستقبليّة بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة العتيدة، لن يكون هناك أيّ معنى للمفاوضات؛ لأنّنا حتّى هذه اللحظة، وخلال الأشهر الثمانية الماضية من المفاوضات مع إسرائيل، لم نشعر بشيء من الجِدّيّة أو الصدق لدى الطرف الإسرائيليّ. نحن نريد المفاوضات من أجل التوصّل إلى اتّفاق؛ لا نريد المفاوضات من أجل المفاوضات.

إذا لم يكن هذا قابلاً للتنفيذ، وإذا كانت إسرائيل غير مستعدّة لتقديم خريطة اتّفاق الوضع النهائيّ وحلّ الدولتين، فإنّ ذلك يعني أنّه لم يعد أمامنا ما نتفاوض بشأنه، وأنّ علينا دعوة القيادة الفلسطينيّة لمناقشة الأمر واتّخاذ القرار المناسب.

أسمعُ باستمرار كلّ أشكال التهديد الصادرة عن مسؤولين إسرائيليّين، ومعظمهم وزراء في الحكومة الحاليّة، يلوّحون فيها بأنّ الجيش الإسرائيليّ قد يسيطر

71 كنت حاضرًا اللقاء بأكمله.

على الضفّة الغربيّة بأكملها، أو يقتحم المقاطعة، أو حتّى يأخذوني سجينًا إلى محكمة الجنايات الدوليّة. دعوني أقلْ لكم شيئًا واحدًا: لستم بحاجة إلى إعادة احتلال الضفّة الغربيّة. إذا لم يكن هناك أيّ أمل في المفاوضات، وثبت أنّ التوصّل إلى اتّفاق مع إسرائيل مستحيل، يمكنكم فقط إرسال ضابط برتبة متوسّطة في الجيش، وسوف أسلّمه مفاتيح السلطة الفلسطينيّة، ونعود جميعنا إلى منازلنا. لقد واصلتم احتلالنا منذ أوسلو دون أن يكلّفكم ذلك شيئًا. ولا حاجة للذهاب إلى جولة أخرى من الاشتباكات والمواجهات العنيفة، لأنّنا نشفق على كلّ قطرة دم، سواء كانت فلسطينيّة أو إسرائيليّة.

خاتمة وتوصيات

بعد عَقدين من التنقّل المتبادل بين القتال والتفاوض، تبدو الصورة اليوم أكثر وضوحًا من السابق، شريطة أن يقتنع الجانبان بأنّهما مرّا بما يكفي من هذا الصراع المجنون. فالخيار هنا واضح جدًّا؛ إمّا أن يختار الطرفان صيغة تسمح بالتعايش السلميّ بينهما، أو التدمير المتبادل. لقد قيل الكثير خلال كلّ تلك السنوات عن تنازلات مؤلمة. لكن عندما ينظر المرء إلى المستقبل الذي سيكون، وليس إلى الماضي الذي كان، فإنّ تلك التنازلات قد لا تكون مؤلمة بالقدر الذي كان متوقّعًا في البداية. عندما يجري التوصّل إلى اتّفاق مربح للطرفين بإنهاء الصراع ويمنح الفلسطينيّين الاستقلالَ الذي يطمحون له، ويمنح الإسرائيليّين الأمن والقبول في المنطقة اللذين طالما حلموا بهما، فإنّ تلك التنازلات، أيًّا كانت، لن تكون مؤلمة فعلاً. في الوقت الراهن، وبعد اختبار تفاصيل العمليّة السلميّة لعَقدين من الزمن، لا يبدو أنّه قد تغيّر شيء. ويصرّ الفلسطينيّون على أنّه لا يمكن التوصّل إلى أيّ اتّفاق دون أن تقرّ إسرائيل بجوهر القرار 242 في ما يتعلّق بـ "**عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب**"؛ وهو ما يعني أنّ عليهم استرداد كلّ شبر من الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في حرب حزيران 1967. إنّ هذا التفسير هو المعنى الحقيقيّ الوحيد لعبارة "إنهاء الاحتلال"، ودونما ذلك لا يمكن التوصّل إلى سلام.

على الرغم من أنّه قد تغيّرت أشياء كثيرة منذ ذلك الحين، حيث عملت إسرائيل على فرض وقائع جديدة على الأرض، ما زال المبدأ بالنسبة للفلسطينيّين كما هو، ولم يطرأ عليه أيّ تغيير. إنّ مرور الزمن على التدابير الإسرائيليّة غير القانونيّة في الأراضي المحتلّة، لا يمكن ولا يجب، أن يحقّق لها عفوًا دوليًّا يتيح لها الهروب من عواقب ما فعلت. ويتّصل ذلك بالمبدأ الآخر، الذي يتمسّك به الفلسطينيّون بإصرارهم على ضرورة تطبيق أحكام القانون الدوليّ على جميع الدول. وإسرائيل، بالنسبة للفلسطينيّين، ليست استثناء. ولا ينبغي أن تكون كذلك على الإطلاق.

دون اتّفاق واضح حول الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة العتيدة، لن يكون هناك أيّ اتّفاق بين الطرفين، حتّى لو جرت المفاوضات لعشرين سنة أخرى. لقد عبّر الرئيس محمود عبّاس عن ذلك بكلّ وضوح، وهو الذي يُسجَّل له أنّه قاد شعبه نحو الواقعيّة الراهنة، بعيدًا عن الغوغائيّة، والعنف، والإرهاب، وفي اتّجاه التقارب السياسيّ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، حين قال "كفى". في حديثه لشبكات التلفزة الفلسطينيّة يوم الخميس 28 آب 2014 حيث أشار إلى اتّفاق وقف إطلاق النار في غزّة، قال الرئيس عبّاس بكلّ وضوح إنّ الفلسطينيّين لا يستطيعون مواصلة المفاوضات إلى ما لا نهاية له مع إسرائيل، كما أنّهم لا يستطيعون تحمُّل جولة أخرى من العنف أو الحرب على غزّة، مرّة كلّ عام أو عامين. لقد كان الرئيس عبّاس على صواب.

يفسّر هذا الموقف مسعى القيادة الفلسطينيّة تجاه الهيئات الدوليّة. فالإستراتيجيّة الجديدة التي صمّمها الرئيس عبّاس لنفسه، وللقيادة الفلسطينيّة، تقوم على أساس الضغط على الولايات المتّحدة لتبنّي حلّ الدولتين على حدود 1967 دون أيّ غموض. إن لم يتحقّق ذلك، سيتوجّه إلى مجلس الأمن الدوليّ لاستصدار قرار ملزم يؤيّد قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الصادر يوم 29 تشرين الثاني 2012 بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقيّة. إذا لم تنجح هذه الخطوة، ربّما بسبب لجوء واشنطن إلى استخدام حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، تتوجّه منظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى كافّة المنظّمات الدوليّة، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدوليّة حيث يأمل الفلسطينيّون بتجريم إسرائيل لارتكابها جرائم حرب ضدّهم، ليس فقط في سياق الحرب الأخيرة على غزّة، بل طَوال سنوات الاحتلال. وتشمل القائمة، التي أعدّها الفلسطينيّون بجرائم إسرائيل، النشاطاتِ الاستيطانيّةَ، وجدارَ الفصل، وما هو أخطر من ذلك: نقل رعاياها (المستوطنين) للإقامة في الأراضي المحتلّة. ويصرّ الفلسطينيّون على أنّ مرور الوقت منذ عام 1967، لا ينبغي أن يوفّر لإسرائيل الحصانة التي تسمح لها بأن تفلت من العقاب. إنّ هذه الحقائق على الأرض هي التي تفسّر الاختلافات الجوهريّة بين الجانبين، إذ يصرّ الفلسطينيّون على أنّهم لا يستطيعون التعايش مع هذه الحقائق، بينما ترى إسرائيل أنّها لا تستطيع العيش دون هذه الحقائق! والمسافة بين "التعايش مع" وَ "العيش دون" هي التي ستحدّد كم هو قريب، أو بعيد، اتّفاق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

ثمّة إجماع بين المسؤولين الفلسطينيّين حول نقطة واحدة، بغضّ النظر عن مدى قربهم أو بعدهم عن عمليّة المفاوضات. إنّهم متأكّدون تمامًا من أنّ إسرائيل لم تماطل في كلّ جولات المفاوضات إلاّ ابتغاءَ كسب المزيد من الوقت، وخلق حقائق جديدة على الأرض تجعل حلّ الدولتين أمرًا مستحيلاً.

ولتوضيح موقفهم، يقول هؤلاء إنّ إسرائيل كان بإمكانها التوصّل إلى اتّفاق مع الفلسطينيّين في اللحظة التي فيها تبنّت القيادة الفلسطينيّة صيغة مرنة لحلّ قضيّة اللاجئين، دون أن تعني بالضرورة عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيّين إلى إسرائيل. إنّ الصيغة التي تقدّم بها الرئيس عبّاس لمبادرة السلام العربيّة تتحدّث عن حلّ عادل ومتّفَق عليه لمسألة اللاجئين، وتشرح الأمر بأكمله؛ إذ تحدّد صراحة أنّ إسرائيل لا بدّ أن تكون طرفًا في الاتّفاق على أيّ حلّ يُتوصَّل إليه. إنّ هذه العبارة واضحة بحيث تسحب البساط من تحت كلّ الادّعاءات التي لجأت إليها الحكومات الإسرائيليّة المختلفة في تحريضها للشارع الإسرائيليّ، وتأليبه ضدّ الحلّ السياسيّ مع الفلسطينيّين. لقد لجأت إسرائيل إلى ترهيب الرأي العامّ الإسرائيليّ بقولها إنّ ملايين اللاجئين الفلسطينيّين يودّون العودة إلى داخل إسرائيل، وهو ما دفع بالإسرائيليّين –حتّى المعتدلين من بينهم– بعيدًا عن مفهوم حلّ الدولتين. في هذه الأثناء، لم تفعل أيّ من هذه الحكومات شيئًا لتبديد هذا الخوف. على العكس من ذلك، أسّست على هذا الخوف بهدف الحيلولة دون أن يفكّر الرأي العامّ الإسرائيليّ باتّفاق سلام مع الفلسطينيّين. وبفعلتها تلك، جعلت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة التوصّلَ إلى الاتّفاق مَهَمّةً بالغةَ الصعوبة، بعد أن حرّضت جمهورها ضدّ هذا الاتّفاق. كان ذلك كارتداد الكيد إلى نحر صاحبه، حيث وقَعَت الحكومات الإسرائيليّة فريسة فخّ نصبته هي لنفسها.

حتّى لو وافقت أيّ حكومة إسرائيليّة على عودة مئة ألف لاجئ فلسطينيّ، سواء بدفعة واحدة أو على مراحل، لا يشكّل هذا أيّ تهديد ديموغرافيّ لإسرائيل. وبحسبة رياضيّة بسيطة، مثلاً، فإن إسرائيل، التي ستستوعب مئة ألف لاجئ من جهة، "تتخلّص" من جهة أخرى من أكثر من 300,000 فلسطينيّ هم حاليًّا مواطنو القدس الشرقيّة، التي ستصبح عاصمة لدولة فلسطين. خلاصة القول: عندما يكون هناك استعداد للتوصّل إلى اتّفاق، يمكن العثور على الصيغ والحلول الإبداعيّة.

ثمّة سؤال آخر يدور حول الأماكن المقدّسة في القدس الشرقيّة، وتحديدًا المسجد الأقصى الذي تدّعي إسرائيل السيادة عليه، سواء أكان ذلك كلّيًّا أم جزئيًّا. وكما ورد سابقًا في هذه الورقة، كان رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، مناحيم بيغن، على استعداد عام 1982 لإنهاء السيطرة الإسرائيليّة على القدس الشرقيّة، بالإضافة إلى الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، مقابل السماح لليهود فقط بحرّيّة الوصول إلى حائط المبكى. سياسيًّا، لا يشكّك الفلسطينيّون في حقوق اليهود في حائط البُراق، على الرغم من أنّهم، دينيًّا، يصرّون على أنّه جزء لا يتجزّأ من المسجد الأقصى إذ إنّه الحائط الذي ربط عنده الرسول الكريم دابّته "البُراق" يوم أسرى إلى بيت المقدس.

ازدادت الأمور تعقيدًا، بل إنّها أدّت إلى تفجير مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، عندما أصرّ إيهود باراك على تقاسم السيادة على المسجد الأقصى مع الفلسطينيّين. كان ذلك أمرًا أبعد من أن يقبل به أيّ زعيم فلسطينيّ. فهو أمر يخصّ العالم الإسلاميّ بأكمله. وليس هناك سياسيّ عاقل يتّخذ قرارًا من شأنه أن يضع إسرائيل في مواجهة صداميّة مع أكثر من مليار مسلم.

أمّا بالنسبة إلى نتنياهو، فإنّ الفلسطينيّين يعتقدون بأنّه أقلّ من زعيم وأكثر من تابع. فهو لا يقود شعبه بقدر ما يلهث وراء الإعلام يومًا إثْر يوم، أو ربّما أسبوعًا إثْر آخر. ومن الصعب تغيير هذا التصوّر الواضح والحادّ لدى الفلسطينيّين

عن نتنياهو. فهُمْ فعلاً جازمون بأنّ تقارير الصفحات الأولى وعناوينها هي التي تُملي عليه سياسته لذاك اليوم، لكن ليس بالضرورة لليوم الذي يليه. إنّ الطريق المتعرّج، الذي يسير فيه نتنياهو في المحادثات مع الفلسطينيّين يجعله شريكًا غير حقيقيّ. إنّ ما أعلنه الرئيس عبّاس، في مقابلة متلفزة في 28 آب عام 2014، مثير للاهتمام، لكن الوقت وحده هو الكفيل بأن يثبت مدى دقّة ما أعلنه. قال الرئيس عبّاس يومذاك إنّ نتنياهو وافق، بحضوره، على مبدأ حلّ الدولتين على حدود عام 1967، وأنّ ما تبقّى هو جلوس المفاوضين معًا وترسيم خطّ الحدود بالضبط بين الدولتين.

يوم 16 نيسان 2014، استقبل الرئيس عبّاس في مكتبه وفدًا برلمانيًّا من حزبَي العمل وميريتس. وذات لحظة، أشار نحمان شاي عن حزب العمل إلى خريطة معلّقة خلف الرئيس عبّاس: وسأله كيف له أن يحتفظ بخريطة تظهر عليها أرض فلسطين التاريخيّة، دون أن تكون إسرائيل ظاهرة عليها. فردّ الرئيس عبّاس على الفور: "خذ هذه الخريطة إلى نتنياهو، واطلب منه أن يرسم خطًّا يحدّد أين يريد لحدود إسرائيل أن تكون، وأحضِرها ثانيةً إليّ".

لقد شرح ردّ الرئيس عبّاس الموضوع على أكمل وجه. لقد كان السبب الرئيسيّ، الذي فجّر كلّ فرصة للتوصّل إلى اتّفاق في تلك السنوات العشرين، عدم استعداد إسرائيل للإعلان أين هي حدودها. ذات مرّة، قال موشيه دايان، وزير الدفاع الأسبق، إنّ حدود إسرائيل تمتدّ إلى حيث يضع جنديّ إسرائيليّ قدمه. وعلى النقيض من ذلك، أوضح الفلسطينيّون موقفهم منذ البداية. وهم يعرفون الآن أنّ المجتمع الدوليّ لا يدعم توجُّههم هذا فقط، بل إنّه أيّده عمليًّا من خلال قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة يوم 29 تشرين الثاني 2012.

عندما لا تسفر عشرون عامًا من جهود السلام عن أيّ نتائج، بل تشهد سلسلة من الحروب وجولات من العنف، لا بد أنّ خللاً كبيرًا قد حصل. في الكثير من الأحيان، إمّا أن الفلسطينيّين لم يملكوا الاستعداد كي يكونوا شركاء حقيقيّين، أو هكذا كانت ادّعاءات إسرائيل نحوهم، وإمّا أنّ الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة لم تكن على استعداد للتوصّل إلى اتّفاق سلام، أو إنّها كانت كذلك في نظر الطرف الفلسطينيّ. وبين البينين، ضاعت مجموعة من الفرص.

إنّ مرور الوقت كفيل بأن يثبت ما إذا كان شعور الفلسطينيّين مصيبًا أم مخطئًا، في ما يتعلّق بالدعم غير المحدود الذي توفّره الولايات المتّحدة لإسرائيل طيلة الوقت، وفي كلّ التفاصيل الدقيقة للصراع. ويُعتبر هذا الموضوع هامًّا للغاية نظرًا لأنّه يفسّر حجم خيبة الأمل التي يعاني منها المفاوضون الفلسطينيّون تحديدًا، والشعب الفلسطينيّ عامّة، من حجم التأييد الأمريكيّ الذي تحظى به إسرائيل؛ وذلك أنّ هذا الدعم يقود إسرائيل إلى حالة لا متناهية من العناد في كلّ نقطة من نقاط الحلّ المنشود للصراع.

ثمّة رأي سائد لدى الفلسطينيّين، قبل وأثناء وبعد كلّ جولة من المفاوضات مع إسرائيل، مُفادُهُ أنّ الولايات المتّحدة مهتمّة أكثر بإدارة الصراع لا بحلّه. ولديهم الحقّ في تفكيرهم هذا؛ إذ طالما اعتمدت إسرائيل على الولايات المتّحدة لتوفير الدعم اللازم لها على المستوى الدوليّ، فإنّ أيًّا من الحكومات الإسرائيليّة لن تنظر في الاتّجاه الآخر، ولن تفكّر في ما هو جيّد بالنسبة لها من حيث كسب اعتراف الفلسطينيّين والعالم العربيّ. لا يمكن للصراع أن يستمرّ إلى الأبد؛ كما لا يمكن لإسرائيل الاحتفاظ باحتلالها إلى ما لا نهاية له. بل سيأتي يوم تكتشف فيه إسرائيل أنّ ثمن بقاء الاحتلال سيكون أعلى بكثير ممّا تستطيع دولة مثلها أن تتحمّله.

المدخل الرئيس لوضع عمليّة السلام على مسارها الصحيح ومساعدة الجانبين على حلّ الصراع يكمن في مبادرة السلام العربيّة. ويصرّ الفلسطينيّون على أنّهم حثّوا السعوديّين على طرح مبادرتهم على القمّة العربيّة في بيروت عام 2002، ثمّ حثّوا الدول العربيّة على القبول بها. كذلك كان الفلسطينيّون هم الذين تبنّوُا المبادرة خلال قمّة منظّمة المؤتمر الإسلاميّ في طهران عام 2003 التي وافقت هي كذلك على مبادرة السلام العربيّة. ويعني هذا التأييد في نهاية المطاف أنّ 57 دولة عربيّة وإسلاميّة على استعداد لتبادل علاقات طبيعيّة مع إسرائيل مقابل اعترافها بالدولة الفلسطينيّة، وإنهاء احتلال جميع الأراضي التي احتلّتها عام 1967، بما في ذلك –بالطبع– مرتفعات الجولان.

توفّر مبادرة السلام العربيّة لإسرائيل كلّ ما طالبت به، وتمنح الفلسطينيّين الحياة الحرّة التي كانوا توّاقين إليها طوال عدّة عقود. وستبقى مبادرة السلام العربيّة الوثيقةَ الأكثرَ أهمّيّةً ونزاهةً بين كلّ المرجعيّات المطروحة، لأنّها تلبي احتياجات كلّ من الفلسطينيّين والإسرائيليّين على السواء، وتساعدهم في التوصّل إلى اتّفاق سلام، فيما تترك للدولتين لاحقًا أمر تقرير مدى الدفء الذي يميّز السلام بينهما.

لقد أثبتت الحرب الأخيرة على غزّة مرّة أخرى أنّه ليس هناك حلّ عسكريّ للصراع العربيّ – الإسرائيليّ. تذهب حروب وتأتي أخرى، لكن الحقيقة الصُلبة تبقى دون تغيير، وهي أنّ التسوية السياسيّة فقط هي التي يمكنها أن تقي الشرق الأوسط من مزيد من الحروب. قد يقول البعض إنّ التوصّل إلى السلام مع الطرف الآخر محفوف بالمخاطر؛ وهذا صحيح. لكن مستوى المخاطر التي يتّخذها طرف ما، لدى التوقيع على اتّفاق سلام مع العدوّ، هو أكثر أمنًا من المخاطر التي ترافق شنّ الحرب، أو الاستمرار في القتال مع العدوّ ذاته. فالمخاطر قائمة دائمًا، شئنا أم أبَيْنا. ولذلك يُحبّذ أن يتجشّمها المرء من أجل الهدف الصحيح لا الخطأ.

كانت الحرب على غزّة رهيبة بالدرجة التي يمكن للمرء أن يتصوّرها، وخاصّة بالنسبة للسكّان الفلسطينيّين في قِطاع غزّة، حيث سقط منهم أكثر من 2,100، وأصيب ما يزيد عن 11,100 مواطن بجراح متنوّعة، فيما تشرّد ما ينيف عن نصف المليون (ثلث السكّان) عن بيوتهم جراء قصف المنازل، بينما تعرّضت آلاف المباني إلى الدمار الكامل، أو الجزئيّ، بفعل القنابل والصواريخ الإسرائيليّة، لكنّ زَخْمًا ما نشأ من بين الأنقاض. وبينما تقود المآسي في الأفلام السينمائيّة إلى نهايات سعيدة، فإنّ الواقع يبدو مختلفًا، مع أنّ هناك فرصة لتحقيق ذلك. يستطيع الفلسطينيّون والإسرائيليّون الاستفادة من الحرب الأخيرة على غزّة للخروج من المأزق من خلال مبادرة سلام حقيقيّة، تُنهي الصراع باتّفاقيّة مربحة للطرفين، وتهدّئ مخاوف كلّ طرف إزاء الآخر.

في حين تبدو هذه العبارة مستهلكة طيلة عقود من الصراع، فإنّها دقيقة وحقيقيّة تمامًا في هذه الأيّام. إنّ 60% من سكّان قِطاع غزّة هم شبّان دون سِنّ السادسة عشرة. وقد شهد هؤلاء حتّى الآن ثلاث حروب خلال السنوات الثماني الأخيرة من حياتهم، في الأعوام 2008 وَ 2012 وَ 2014. فكم من الحروب ستمرّ عليهم وهم لا زالوا على قيد الحياة؟ وإن بقُوا على قيد الحياة، فكم من الوقت سيمرّ إلى أن يصبحوا عرضة لتعبئتهم بالكراهية والعداء الكامل للإسرائيليّين، لدرجة يُسقِطون معها وإلى الأبد فكرة التوصّل إلى اتّفاق معهم؟

يزداد التطرّف بسرعة كبيرة في كلّ أنحاء الشرق الأوسط. ويوفّر الجنون، الذي تعبّر عنه بعض الحركات الإسلامويّة المتشدّدة، أمثال تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (داعش)، والمجازر التي يرتكبونها، مؤشّرًا قاتمًا لِما ستبدو عليه المنطقة في غضون سنوات قليلة من الآن، إنْ توافرت لمثل هذه التنظيمات فرصة الوصول إلى الحكم.

وغنيٌّ عن القول أنّ الصراع الدائر بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، والدلالة الدينيّة التي يوفّرها –نظرًا لأنّ إسرائيل تحتلّ أُولى القِبلتين وثالث الحرمين الشريفين–، يمكن تسخيره بسهولة من قِبَل جهات إسلاميّة متشدّدة من أجل تجنيد أعضاء جدد وحشد مزيد من التأييد الشعبيّ. وفي اللحظة التي يجد فيها هذا الصراع طريقه إلى الحلّ، ستفقد غالبيّة هذه التنظيمات أدوات التعبئة التي تملكها اليوم.

على سبيل المثال، وفّرت الحرب الأخيرة على غزّة الفرصة الأفضل لحزب الله اللبنانيّ للانضمام إلى حماس والجهاد الإسلاميّ ومهاجمة إسرائيل من الشمال. وإذا كان ما حدث في غزّة غير كافٍ لدفع حزب الله للتدخّل عسكريًّا، فإنّ أيّ شيء آخر لن يكون كافيًا كذلك. قد يرى البعض أنّ حزب الله كان مشغولاً بدعم سوريا ضدّ المتشدّدين السُنّة؛ لكن ذلك لا يكفي لتبرير عدم مساعدته الفلسطينيّين، خاصّة بالنسبة لشخص مثل السيّد حسن نصر الله، الذي لا يفوّت فرصة لتكرار تهديداته ضدّ إسرائيل.

هناك تفسير واضح لسلوك حزب الله بهذا الشكل. عندما لا تحتلّ إسرائيل شبرًا واحدًا من الأراضي اللبنانيّة، باستثناء مَزارع شبعا المتنازَع عليها، وعندما تكون سجونها خالية من أيّ مواطن لبنانيّ، فإنّ حزب الله، ولا أيّ مجموعة لبنانيّة أخرى، يملك المبرّر لشنّ حرب على إسرائيل، على الرغم من أنّ حزب الله طوّر من ترسانته الصاروخيّة والتسليحيّة بعشرات المرّات أضعافَ ما كانت عليه عشيّة حرب عام 2006 على لبنان، التي كان هدفها أصلا نزع سلاح حزب الله، لكنّها انتهت بإعطاء الحزب فرصة أفضل وأسبابًا أكثر للحصول على أفضل ترسانة أسلحة وصواريخ أكثر تقدُّمًا للغاية.

وينطبق الأمر ذاته على غزّة والضفّة الغربيّة، أو –باختصار– على الدولة الفلسطينيّة العتيدة. إنّ دولة فلسطينيّة مستقلّة تمامًا لن توفّر للغالبيّة العظمى

من مواطنيها أيّ سبب لبدء أيّ حرب مع إسرائيل؛ وذلك أنّ قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة كاملة السيادة يلقي على كاهل الدولة عبئًا كبيرًا لمنع أيّ هجمات، وكبح أيّ استفزاز ضدّ إسرائيل، بحيث لن يكون لها أيّ عذر لتدمير ما بناه الفلسطينيّون بعد سنين عديدة من الحنين. يكمن بيت القصيد في تزويد الفلسطينيّين بما هو عزيز جدًّا لديهم بحيث لا يستطيعون تحمُّل خسارته، بعكس الحالة السائدة اليوم حيث إنّ الغالبيّة تشعر بأنْ ليس لديها الكثير ممّا تخسره.

في أعقاب الحرب على غزّة، أُعيد المجتمع الدوليّ مرّة أخرى إلى الحالة التي يتعيّن عليه فيها جمع مئات الملايين من الدولارات لتأهيل وإعادة إعمار غزّة. لكن ذلك لا يمكن أن يستمرّ إلى الأبد. بالتالي، إنّ اتّفاق سلام ينهي هذا الصراع يمكن أن يسمح بإعادة تخصيص الأموال اللازمة لبناء سلام حقيقيّ بين الطرفين، بدل استخدام هذه الأموال في تكديس الأسلحة والتحريض على كراهية الآخر.

إنّ أيّ توصية لحلّ هذا الصراع من شأنها أن تبقى جوفاء، وبلا معنى، ما دامت الولايات المتّحدة مستمرّة في توفير الدعم غير المحدود لإسرائيل. ليس المطلوب وقف التأييد الأمريكيّ لإسرائيل. كذلك إنّ الجدل لا يدور حول حجم الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتّحدة. المهمّ بالنسبة للفلسطينيّين، قبل أيّ شيء آخر، هو أن تعطي الولايات المتّحدة لإسرائيل إشارات واضحة مُفادُها أنّها لا تستطيع دومًا الاعتماد على الدعم الأمريكيّ في حالات تتناقض معها إجراءاتها مع القانون الدوليّ. باستطاعة الولايات المتّحدة الامتناع عن استخدام حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدوليّ، حيثما تكون هناك حاجة لصدور قرار ملزم يفرض على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلّة. لكن أيّ فيتو أمريكيّ يعرقل قرارًا دوليًّا ملزمًا لإسرائيل بإنهاء احتلالها، يعني ببساطة أنّ إسرائيل تستطيع البقاء في هذه الأراضي المحتلّة طيلة الفترة التي ترغب بها، اعتمادًا على الدعم الأمريكيّ.

ينبغي أن توجّه الولايات المتّحدة رسالة واضحة إلى إسرائيل ملخَّصُها أنّها لا تستطيع الاعتماد تلقائيًّا على الفيتو الأمريكيّ في كلّ مرّة ينظر مجلس الأمن الدوليّ في قرار بشأن الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. بالنسبة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، لم يكن لديها مثل هذا الترف من الدعم التلقائيّ من أيّ قوّة عظمى، وربّما كان ذلك هو السبب الذي يجعلها تتصرّف بعناية؛ لأنّها –كما يبدو– تعلم أنّ القانون الدوليّ الإنسانيّ، على أيّة حال، يقف إلى جانب الفلسطينيّين.

هناك قائمة أفكار "من خارج العلبة" يمكن للمرء أن يوفّر لها حيّزًا من تفكيره للتوصّل إلى حلّ لأعقد المعضلات في الصراع بين الفلسطينيّين وإسرائيل. على سبيل المثال، إذا كان التعديل الطفيف على حدود 1967 غير قابل للتنفيذ بسبب عدد المستوطنين، الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة المحتلّة، يمكن وضع بعض الأفكار الإبداعيّة على الطاولة. وفي ما يلي بعض من هذه الافكار:

1. تبادل نسبة أوسع من مساحة الضفّة الغربيّة بمساحة مساوية لها من الأرض على البحر الأبيض المتوسّط ما بين هرتسليا ونتانيا مع ممرّ آمن إلى الجزء الشماليّ من الدولة الفلسطينيّة. بهذه الطريقة، يملك الفلسطينيّون شاطئًا خاصًّا بهم، دون الحاجة إلى السفر جنوبًا إلى غزّة. ويحقّق مثل هذا الاقتراح جانبًا من الحلم الفلسطينيّ بأن يكون لدولة فلسطين وجود يربط ما بين البحر المتوسط ونهر الأردنّ.
2. تخصّص إسرائيل مساحة من الأرض المحاذية لميناء حيفا وتحوّلها إلى ميناء فلسطينيّ لرسوّ السفن بغرض الاستيراد والتصدير من الدولة الفلسطينيّة وإليها. وتكون هذه المنطقة تحت السيادة الفلسطينيّة الكاملة ويجري اعتبارُها جزءًا من الأراضي المتبادلة بين الطرفين. يوفّر هذا الاقتراح للفلسطينيّين فرصة للتعامل مع قضايا الاستيراد والتصدير دون اللجوء إلى إسرائيل أو غيرها.
3. تخصّص إسرائيل ممرّات آمنة للفلسطينيّين بين قِطاع غزّة والضفّة الغربيّة، بحيث تكون تحت السيادة الفلسطينيّة، وتُحتسَب بالطبع جزءًا من الأراضي المتبادَلة. ويمكن أن تكون هذه الممرّات الآمنة على شكل أنفاق أو جسور، وتكون السلطة الحصريّة عليها فلسطينيّة، ما دامت جزءًا من الأراضي المتبادلة. وقد تكون فكرة إقامة جسر بطول 60 كيلومترًا تقريبًا، وبثلاثة مسارب في كلّ اتّجاه، هو أفضل ما يمكن أن يربط بين غزّة والخليل دون الحاجة إلى تغيير الوضع على الأراضي الإسرائيليّة التي يمرّ الجسر من فوقها. وتكون على هذا الجسر محطّات خدمة تُغْني المسافرين عليه عن التوقّف في الأراضي الإسرائيليّة.
4. تبني الدولة الفلسطينيّة مطارًا دوليًّا في الجانب الغربيّ من نهر الأردنّ، قرب أريحا، حيث الأرض مستوية وواسعة بما يكفي لاستضافة مدرّج المطار. وعلى إسرائيل ألّا تعترض على هذه الخطوة، إلّا إذا أرادت أن يبقى مطارها الدوليّ، "بن غوريون"، نقطة الخروج الجوّيّة الوحيدة للفلسطينيّين، وهو أمر لا يمكن لدولة ذات سيادة أن تقبل به.
5. تتنازل إسرائيل عن كلّ ادّعاءاتها بشأن موارد المياه داخل حدود الدولة الفلسطينيّة، وتعترف بحقّ الدولة الفلسطينيّة في الغاز الطبيعيّ قبالة السواحل الفلسطينيّة.
6. ينبغي أن يُسمَح للاّجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى إسرائيل بموجب قرار الأمم المتّحدة رقم 194، وبالاتّفاق مع إسرائيل، على غرار الأفكار التي وضعتها مبادرة السلام العربيّة. إنّ عودة اللاجئين، برمزيّتها، تساعد على إذابة الحاجز النفسيّ الرئيس، الذي لا زال يمنع التقارب التاريخيّ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، دون أن يمسّ ذلك بالطبيعة الديموغرافيّة لإسرائيل.
7. عندما تتعايش دولتا فلسطين وإسرائيل جنبًا إلى جنب في سلام، لن تكون هناك أيّ معضلة في تبادل الزوّار والسيّاح والعمّال والمصلّين بين البلدين. أليس ذلك المقصود بالسلام بين دولتين متجاورتين؟
8. في ما يخصّ مسألة المسجد الأقصى المبارك، وهي واحدة من أصعب قضايا التسوية، ينبغي على إسرائيل الاكتفاء بالحقّ الممنوح لها من قِبل الفلسطينيّين، والعالم العربيّ، والمجتمع الدوليّ، بحرّيّة وصول اليهود إلى حائط البُراق (المبكى)، الذي تعتبره إسرائيل ركن الأساس في الديانة اليهوديّة، لا إلى المسجد. أمّا الجدل الدائر حول ما إذا كان المسجد الأقصى مبنيًّا فوق الموقع حيث كان الهيكل الثاني، فينبغي أن يُترك للمؤرّخين ليقولوا كلمتهم في الأمر. يجب ألّا يكون هذا الأمر، تحت أيّ ظرف كان، سببًا في منع الوصول إلى السلام بين الطرفين.

الملحق ا: التعداد الشامل للمستوطنات 1972 – 2010

Comprehensive Settlement Population 1972-2010

Year	West Bank	Gaza Strip	East Jerusalem	Golan Heights	Total
1972	1,182	700	8,649	77	10,608
1983	22,800	900	76,095	6,800	106,595
1985	44,100	1,900	103,900*	8,700	158,700
1989	69,800	3,000	117,100	10,000	199,900
1990	78,600	3,300	135,000	10,600	227,500
1991	90,300	3,800	137,300	11,600	243,000
1992	101,100	4,300	141,000	12,000	258,400
1993	111,600	4,800	152,800	12,600	281,800
1995	133,200	5,300	157,300	13,400	309,200
1996	142,700	5,600	160,400	13,800	322,500
1997	154,400	5,700	161,416	14,300	335,816
1998	163,300	6,100	165,967	14,900	350,267
1999	177,411	6,337	170,123	15,313	369,184
2000	192,976	6,678	172,250	15,955	387,859
2002	214,722	7,277	175,617	16,503	414,119
2003	224,669	7,556	178,601	16,791	427,617
2004	234,487	7,826	181,587	17,265	441,828
2005	258,988	0	184,057	17,793	460,838
2006	268,400	0	186,857	18,105	473,362
2007	276,462	0	189,708	18,692	484,862
2008	295,380	0	193,091	19,083	507,554
2009	299,440	0	191,960	19,248	510,648
2010	314,132	0	198,629	19,797	534,224
2011	328,423	0	n/a	20,347	n/a

*1986 data

الملحق II : خريطة إعادة الانتشار الإسرائيليّ حسب اتّفاق أوسلو يوم 28 أيلول 1995:

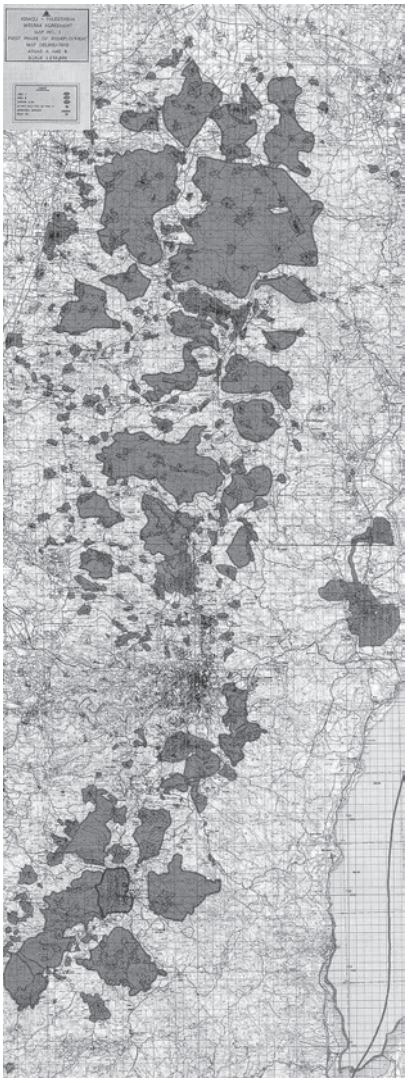

الملحق III : خريطة توضِح التغييرات على حدود فلسطين عبر السنين:

الملحق IV: الرؤية الفلسطينيّة لمقترحات الرئيس كلينتون كما وردت في كتاب أحمد قريع – أبو العلاء – (الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو الى خريطة الطريق الجزء 2 – مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) 1995 – 2000/ ص 370

مبادئ عامّة:

- يجب أن يكون هناك حلّ للصراع الفلسطينيّ– الإسرائيليّ، مبنيّ على قرارَيْ مجلس الأمن 242 وَ 338، وقرار الجمعيّة العامّة 194، وعلى القانون الدوليّ. وبالتالي، إنّنا لا نستطيع القبول بمقترح لا يضمن إنشاء دولة فلسطينيّة قابلة للبقاء، وحقّ اللاجئين في العودة إلى بيوتهم.
- لقد جرت صياغة المقترَح الأميركيّ بعبارات عامّة تفتقر –في بعض الحالات– إلى الوضوح والتفصيل. كما كان موقفنا منذ بدء المفاوضات، فإنّ اتّفاق الوضع الدائم يجب ألاّ يكون وثيقة تعلن مبادئ سياسيّة عامّة، ولكنّه بالأحرى يجب أن يكون اتّفاقًا شاملاً يوضّح التفاصيل والآليّات والخرائط والجداول الزمنيّة لإنهاء الصراع الفلسطينيّ– الإسرائيليّ.
- يجب أن يكون اتّفاق الوضع الدائم اتّفاقًا نهائيًّا بمعنى الكلمة، لا اتّفاقًا على استمرار التفاوض. إنّ هدف إسرائيل في المفاوضات هو –في جوهره– هدف سياسيّ، يتمثّل بتطبيع وضعها دوليًّا من خلال السلام مع الفلسطينيّين، وهو هدف يمكن تحقيقه من خلال اتّفاق قصير ذي صبغة سياسيّة. أمّا الأهداف الفلسطينيّة، فهي تتمثّل بخطوات فعليّة يجب اتّخاذها على الأرض، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلاّ باتّفاق يحوي كافّة التفاصيل الضروريّة. وبغير ذلك سيواجهنا وضع شبيه بذلك الذي نشأ بعد توقيع الاتّفاق الانتقاليّ، حيث اضطُرِرْنا إلى إعادة التفاوض على كلّ بند، وذلك تحت رحمة "حسْن النيّة" الإسرائيليّة.
- لكي يكون الاتّفاق ذا فاعليّة، لا بدّ من إسناده بضمانات تنفيذ واضحة وفعّالة.

الأرض:

- من المستحيل أن نقبل بمقترَح يعاقِب الفلسطينيّين ويكافئ السياسات الإسرائيليّة غير الشرعيّة المتمثّلة بالاستيطان. إنّ مقترَحًا يضمّ 4% – 6% من الأرض (ناهيك عن 10%) سيؤدّي حتمًا إلى الإضرار بمصالح فلسطينيّة أساسيّة.
- من الأفضل الانطلاق نحو نقاش الحاجات على الخرائط، لا على نِسب محدّدة مسبقًا. فحيث إنّ إسرائيل هي التي تدّعي وجود احتياجات لها في الأراضي الفلسطينيّة، فعليها بالتالي أن تبرّر كلاً من هذه الاحتياجات على حِدَة، دون الإضرار بالمصالح الفلسطينيّة. إنّ الانطلاق من النِّسَب يؤدّي إلى تثبيت حقّ لإسرائيل في نسبة معيّنة، وبالتالي علينا أن نتجاوب مع هذا الحقّ لا العكس.
- إنّ مجمل المساحة التي ستُحتسَب النسبُ منها غير واضح. وممّا يزيد من قلقنا في هذا السياق أنّ الجانب الإسرائيليّ لا يزال يصرّ، كما أنّ الجانب الأميركيّ لم يخالف هذه الرؤية، على أنّ مجْمَل المساحة التي سيجري احتساب النسب منها لا يضمّ القدس كما تعرفها إسرائيل، ولا الأرض الحرام، ولا البحر الميّت، وعليه فإنّ المساحة التي قد تضمّها إسرائيل بموجب هذا المقترح ستقترب من الـ 10% التي اقتُرحت في كامب ديفيد.
- من الصعب التوفيق بين النسب المقترحة مع ضمان التواصل الجغرافي الفلسطينيّ. إنّ المقترَح الأميركيّ، إذا جرى النظر إليه في ضوء الخريطة التي قدّمها الجانب الإسرائيليّ في الجولة الأخيرة من المفاوضات في واشنطن، سيمنح إسرائيل السيطرة على مساحات واسعة من الأرض في مناطق حيويّة (كمثل القدس وبيت لحم) ستُضَمّ إلى إسرائيل، ممّا سيدمّر التواصل الجغرافيّ للدولة الفلسطينيّة. إنّ هذا لن يؤدّي فقط إلى التضييق على حرّيّة حركة الفلسطينيّين في دولتهم، بل سيقود كذلك إلى تَبِعات خطيرة على تنمية الدولة الفلسطينيّة.
- إنّ أيّ ضمّ واسع النطاق كما هو مقترح سيجحف بالحقوق المائيّة الفلسطينيّة.
- يجب الانطلاق من مبدأ أنّه لن يتأثّر أيّ فلسطينيّ بالضمّ. فإن قَبِلْنا الصيغة الأميركيّة "بتقليل عدد الفلسطينيّين، الذين سيتأثّرون"، فإنّنا ضمنًا نرسي قاعدة عامّة بموجبها نقبل مبدئيًّا بأنّ بعض الفلسطينيّين سيتضرّرون. بالمقابل، إذا أرسينا قاعدة بموجبها لن يتأثّر أيّ فلسطينيّ، فسيقع على إسرائيل عبء إثبات العكس على أساس كلّ حالة على حِدَة، وسيجب عليها دفع مقابل أيّ خروج عن هذه القاعدة.
- إنّ استخدام "الكتل الاستيطانيّة" كمبدأ تفاوضيّ كما اقترحت الولايات المتّحدة هو أمر غير مقبول. فحيث إنّ هذا المصطلح غير محدّد، أيّ قبول به مبدئيًّا سيترك صلاحيّة تحديده لإسرائيل. إنّ استخدام هذا المبدأ سيُخضِع المصالح الفلسطينيّة المتمثّلة في التواصل الجغرافيّ للدولة الفلسطينيّة، والسيطرة على

الموارد الطبيعيّة الفلسطينيّة، إلى المصالح الإسرائيليّة المتمثّلة في التواصل الجغرافيّ للمستوطنات، التي يُقِرّ المجتمع الدوليّ بعدم شرعيّتها. كذلك إنّ هذا المبدأ (أي "الكتل الاستيطانيّة") يتعارض مع المعايير التي وضعها المقترَح الأميركيّ ذاته، والمتمثّلة بتقليل المساحة التي ستُضَمّ، وتقليل عدد الفلسطينيّين الذين سيتأثّرون بهذا الضمّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جميع المستوطنات في الضفّة الغربيّة تحتلّ حاليًّا ما يقارب 1.8% فقط من مساحة الضفّة الغربيّة ذاتها.

- دون الإجحاف برفضنا لمبدأ وجود الاستيطان على الأراضي الفلسطينيّة، نحتاج أن نعرف بالتحديد ما هي المستوطنات التي ترغب إسرائيل في ضمّها.
- وفي ما يخصّ تبادل الأراضي، المقترَح الأميركيّ لا يحدّد الأراضيَ الإسرائيليّة التي ستعوِّض عن الأراضي التي ستُضَمّ. إنّ الجانب الفلسطينيّ يصرّ على التعويض عن أيّ أراضٍ ستُضَمّ بأراضٍ مساوية في القيمة والمساحة، ونحن لا نرى أيّ منطق في غير ذلك. وعلى الرغم من هذا، فإنّ المقترح الأميركيّ يرفض صراحة مبدأ أن تكون الأراضي التي سيجري التعويض بها مساوية في المساحة، بينما لا يتطرّق إلى موضوع قيمة أو موقع هذه الأراضي.
- لقد أشارت كافّة المقترَحات الأميركيّة والإسرائيليّة السابقة بتبادل الأراضي إلى أراضٍ قرب قِطاع غزّة مقابل أراضٍ عالية القيمة في الضفّة الغربيّة. إنّ المناطق المقترَحة، بالإضافة إلى كَونها أراضيَ صحراويةً، تُستخدَم حاليًّا لطرح النفايات السامّة. نحن لا نستطيع القبول بمبادلة أراضٍ ذات قيمة زراعيّة وتنمويّة عالية بمكبّات نفايات سامّة.
- لا يخدم الاقتراح الأميركيّ "بتبادل أراضٍ مؤجَّرة" أيّ مصالح فلسطينيّة، إذ ليس ثمّة للجانب الفلسطينيّ احتياجات في الأراضي الإسرائيليّة. إنّ هذا المبدأ يمكن أن يؤدّي إلى وضع 10% أخرى من الأرض تحت السيطرة الإسرائيليّة بموجب ترتيبات أمنيّة مبهمة. أمّا في ما يتعلّق بالممرّ الآمن، الذي سيصل بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، فهو حقّ فلسطينيّ بموجب اعتبار الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة وحدة جغرافيّة واحدة. إنّ ممرًّا يخضع للسيادة الفلسطينيّة، ويربط بين الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، يمكن أن يكون مشمولاً بتبادل الأراضي.

القدس:

- يعترف المقترَح الإسرائيليّ ضمنًا بالسيادة الإسرائيليّة تحت الحَرَم، حيث يلمّح أنّ لإسرائيل الحقّ بالحفر خلف الحائط (وهي ذات المنطقة التي تقع تحت الحَرَم)، وهو ما يولّد الانطباع أنّ إسرائيل تخلّت طواعية عن هذا الحقّ. هذا الأمر ينتهك السيادة الفلسطينيّة على الحَرَم الشريف، باعتبار أنّ السيادة في القانون الدوليّ تكون عموديّة لا أفقيّة (أي إنّ السيادة تقع على الأرض وما تحتها، وليس على ما خلفها).
- في الصياغة الأولى حول الحرم الشريف، القبول بأنّ "الحائط الغربيّ" هو جزء من "المساحة المقدّسة لدى اليهود" أو من "قدس الأقداس" إنّما هو إقرار ضمنيّ بأنّ الهيكل يقع تحت الحرم.
- في الصياغة الثانية، عبارة "السيادة الإجرائيّة المشتركة" غير واضحة وتعطي إسرائيل هامشًا تفسيريًّا واسعًا. إنّ الكلمة المحوريّة في هذه العبارة هي "السيادة". وإذا كان الهدف هو منع التنقيب، فمن الممكن تحقيق ذات النتائج العمليّة بالنصّ على ترتيبات محدّدة لمنع الحَفْر تحت الحَرَم.
- إنّ مصطلح "الحائط الغربيّ" يمتدّ إلى منطقة تتعدّى حائط المبكى، كما توضّح الخريطة المرافقة؛ إذ إنّ طول حائط المبكى يبلغ 85 مترًا، بينما يمتدّ الحائط الغربيّ مسافة 485 مترًا. فضلاً عن هذا، الحائط الغربيّ يضمّ النفق الذي فتحه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك بنيامين نتنياهو عام 1996، والذي أدّى إلى مواجهات واسعة النطاق إذّاك.
- إنّ مبدأ "المناطق العربيّة تكون فلسطينيّة والمناطق اليهوديّة تكون إسرائيليّة" يناقض حدود الرابع من حزيران 1967، ويضفي شرعيّة على السياسة الاستيطانيّة في القدس.
- كما يظهر، وكنتيجة للسياسة الاستيطانيّة في القدس الشرقيّة المحتلّة التي قوبلت بالشجب الدوليّ، المقترَح الأميركيّ أنّ "المناطق العربيّة تكون فلسطينيّة والمناطق اليهوديّة تكون إسرائيليّة" لا يمكن توفيقه مع مبدأ "الحدّ الأقصى من التواصل الجغرافيّ لِكِلا الطرفين"، الذي طُرِح في المقترَح ذاته، لأنّ هذه الصيغة ستؤدّي في نهاية المطاف إلى جُزُر فلسطينيّة متقطّعة داخل المدينة، بينما ستتمكّن إسرائيل من المحافظة على تواصلها الجغرافيّ، وعليه فإنّ مقترَح "الحدّ الأقصى من التواصل الجغرافيّ لِكِلا الطرفين" سيترجَم في الواقع إلى "الحدّ الأقصى من التواصل الجغرافيّ الإسرائيليّ".
- المقترَح الأميركيّ غير واضح في ما يتعلّق بوضع "المناطق الخضراء"، وهي المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيليّة في القدس الشرقيّة، والتي لا يُسمح للفلسطينيّين بالبناء فيها منذ بداية الاحتلال.
- لا تزال إسرائيل تطالب بالسيادة على عدد من "المواقع الدينيّة" غير المحدَّدة جغرافيًّا في القدس الشرقيّة (بما فيها المقبرة اليهوديّة، وجبل صهيون، وَ "مدينة داود"، وغيرها). إنّ المقترَح الأميركيّ غير واضح بهذا الخصوص.
- أيّ حلّ مقبول فلسطينيًّا يجب أن يضمن التواصل الجغرافيّ بين المناطق الفلسطينيّة في القدس من جهة، والقدس وسائر الأراضي الفلسطينيّة من جهة أخرى.
- أحد العناصر الأساسيّة للموقف الفلسطينيّ حول القدس يتعلّق بمكانتها "كمدينة مفتوحة" مع ضمان حرّيّة الجميع في الوصول إليها. هذه المكانة أساسيّة، لا لضمان حرّيّة الوصول إليها فحسب، والعبادة في كافّة الأماكن المقدّسة لكلّ مؤمن بقداسة المدينة، بل هي كذلك في غاية الأهمّيّة لضمان التواصل وحرّيّة الحركة ضمن الدولة الفلسطينيّة. العرض الأميركيّ لا يشير إلى هذا المبدأ الأساسيّ، وإغفال ذكر المدينة المفتوحة سيؤدّي إلى القضاء على هذه الفكرة.

اللاجئون الفلسطينيّون:

- يعكس المقترَح الأميركيّ تبنّيًا كاملاً للموقف الإسرائيليّ القاضي بأنّ تطبيق حقّ العودة سيكون مرهونًا كلّيًّا بموافقة إسرائيل. من المهمّ هنا أن نستذكر أنّ القرار 194، الذي يُعَدّ أساس التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، ينصّ على عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى "بيوتهم" حيثما كانت، لا العودة إلى "وطنهم" أو إلى "فلسطين التاريخيّة".
- إنّ الإعتراف "بالمعاناة المعنويّة والماديّة التي تعرّض لها الشعب الفلسطينيّ نتيجة حرب 1948" يُبقي الباب مفتوحًا أمام الادّعاءات الإسرائيليّة بالمسؤوليّة العربيّة عن مشكلة اللاجئين. يجب على إسرائيل الاعتراف بمسؤوليّتها هي عن خلق مشكلة اللاجئين.
- إنّ اقتصار الدور الإسرائيليّ على الاعتراف "بالحاجة إلى تقديم المساعدة من المجتمع الدوليّ لمعالجة المشكلة" يعني أنّ مسؤوليّة الحلّ تقع على عاتق المجتمع الدوليّ، ولن يكون لإسرائيل أيّ دور خاصّ في هذا المجال.
- إنّ اقتراح آليّة دوليّة شاملة هو خطوة إيجابيّة، غير أنّ المهمّ هنا هو التفاصيل.
- لا نستطيع قانونيًّا، عند الاعتراف بدولة إسرائيل، أن نعرّفها على أنّها "وطن للشعب اليهوديّ". إنّ الطبيعة الدينيّة أو الإثنيّة لأيّة دولة هي شأن داخليّ لا يجب تناوله في معاهدة دوليّة.
- لا نستطيع أن نقبل بتعريف الدولة الفلسطينيّة على أنّها "وطن للشعب الفلسطينيّ". إنّ طبيعة الدولة الفلسطينيّة هو شأن داخليّ لا يجب تناوله في معاهدة دوليّة.
- إنّ كلاً من الصياغتين اللتين طرحهما الرئيس كلينتون تلغي القرار 194، الذي يقرّ بعودة اللاجئين إلى بيوتهم لا إلى "أوطانهم".
- يرتكز العرض الأميركيّ على إعطاء إسرائيل الحرّيّة المطلقة في تقرير ما إذا كانت ستسمح بدخول أيّ لاجئ، ومن ثمّ تقرير عدد مَن سيدخلون، ومن هم بالتحديد ومكان سكناهم. إنّ اللغة التي استخدمها الرئيس كلينتون تعفي إسرائيل من أيّ التزام، ولا تُلزمها إلاّ بالتفكير في السماح "بدخول اللاجئين بصفتهم مهاجرين لا عائدين".
- في ما يتعلّق بالخيارات الخمسة:
  - العودة إلى فلسطين شأن فلسطينيّ داخليّ، والنصّ عليه في الاتّفاق يعني قبولنا بأنّ سياسة الهجرة الفلسطينيّة ستَخضع للتدخل الخارجيّ.

- المناطق في إسرائيل التي ستخضع لتبادل الأراضي هي بمثابة مبدأ عديم المعنى؛ فالقرار 194 يتكلّم عن عودة اللاجئين إلى بيوتهم، وعندما يعود اللاجئ إلى بيته يصبح له الحقّ القانونيّ بالسكن في أيّ مكان يرغب فيه في الدولة التي يعود إليها. فإذا عاد اللاجئ قبل حصول تبادل الأراضي، فسيكون له الحقّ في السكن أينما يشاء في إسرائيل؛ أمّا إذا عاد بعد تبادل الأراضي، فسيكون له الحقّ في السكن أينما يشاء في دولة فلسطين.
- إعادة التأهيل في الدولة المضيفة، وإعادة التوطين في دول ثالثة، يعتمد على إرادة الدول المعنيّة ولا يخلق حقوقًا محدّدة للاجئين.
- الدخول إلى إسرائيل –كلمة دخول تعني سلطة سياديّة تقديريّة خالصة ولا تمنح اللاجئ أيّ حقّ.

- إنّ إعطاء الأولويّة للاجئي لبنان في هذا السياق مفرّغ من أيّ معنى قانونيّ، حيث إنّه ليس ثمّة أيّ حقّ للاجئ أساسًا.
- إنّ جوهر حقّ العودة هو حرّيّة الاختيار: يجب أن يُعطَى الفلسطينيّون حقّ اختيار مكان سكناهم، بما في ذلك العودة إلى ديارهم التي طُردوا منها، إذ ليس ثمّة أيّة سابقة تاريخيّة لتخلّي شعب عن حقّه الأساسيّ في العودة إلى دياره، سواء أكان قد طُرِد منها أم هرب منها خوفًا، ولن يكون الشعب الفلسطينيّ أوّل من يثبت سابقة كهذه. إنّ الاعتراف بحقّ العودة وإتاحة الخيار أمام اللاجئين يشكّلان شرطًا مسبقًا لإنهاء النزاع.
- إنّ الفلسطينيّين على استعداد للتفكير الخلّاق والمرن حول آليّات تطبيق حقّ العودة. ففي العديد من المناقشات مع إسرائيل، بُحثت عدّة طرق ممكنة لإيجاد آليّات لتطبيق حقّ العودة،على نحوٍ يضمن نهاية حالة اللجوء ويستوعب المخاوف الإسرائيليّة. لكن المقترح الأميركيّ لم يُشِرْ إلى أيّ من هذه التطوّرات، ويعيدنا إلى المواقف التفاوضيّة الإسرائيليّة القديمة.
- المقترَح الأميركيّ لا يقدّم أيّ ضمانات لتطبيق حقّ اللاجئين في التعويض واستعادة أملاكهم.

الأمن:

- يجب التوضيح صراحة أنّ الوجود الدوليّ سيضمن تنفيذ الاتّفاق كاملاً، لا مجرّد البنود الأمنيّة.
- ليس ثمّة سبب لمنح إسرائيل ثلاث سنوات للانسحاب من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة. ففي ضوء أنّ إسرائيل قد تمكّنت من استيعاب أكثر من مليون مهاجر من الاتّحاد السوفياتيّ السابق خلال سنوات قليلة، فإنّ سنة واحدة ستعطي ما يكفي من الوقت ويزيد لإخلاء آلاف المستوطنين.
- من غير الواضح ما إذا كانت فترة الانسحاب المقترحة تتعلّق بكلّ الجنود والمستوطنين –وهما الطرفان اللذان يُعتبران كلاهما جزءًا من قوّات الاحتلال في الأراضي الفلسطينيّة.
- إنّ فترة انسحاب طويلة يمكن أن تهدّد التنفيذ السلميّ للاتّفاق، وستخلق مصدرًا مستمرًّا للاحتكاك.
- ليس ثمّة أيّ حاجة لإسرائيل لاستمرار وجود قوّاتها في وادي الأردنّ.
- لم تستطع إسرائيل إقناعنا بحاجتها إلى حقّ نشر قوّاتها في وادي الأردنّ في حالة الطوارئ، ولا سيّما أنّه ستكون في تلك المناطق قوّات دوليّة.
- دونما إحجاف بالنقطة السابقة، التعريف المقترَح لحالة الطوارئ وهو " تفعيل حالة الطوارئ القوميّة" يعطي إسرائيل هامشًا واسعًا لإعادة احتلال فلسطين حتّى مع غياب تهديد فعليّ لأمنها. أمّا إذا قرّرنا مناقشة مبدأ إعادة الانتشار في حالات الطوارئ، فيجب استبدال التعريف الأميركيّ بالتالي: "تجنيد قوّات الاحتياط الإسرائيليّة كافّة".
- في ما يتعلّق بمحطّات الإنذار المبكر:
  - إذا قُبِل مبدأ محطّات الإنذار المبكّر، فمن الحيويّ تحديد مواقع هذه المحطّات مسبقًا. إنّ إبقاء مثل هذه المحطّات في مواقعها الحاليّة قرب رام الله ونابلس وفي القدس الشرقيّة، سيحدّ من التنمية الفلسطينيّة، مع العلم أنّ إسرائيل لا تحتاج إلى أكثر من محطّة إنذار واحدة، ويمكن أن تقيم هذه المحطّة داخل أراضيها.
  - إنّ "وجود ارتباط فلسطينيّ" لا يكفي. يجب أن تُطلب إدارة دوليّة للمحطّات أو –على أقلّ تعديل– الحقّ في إجراء تفتيش دوريّ ومفاجئ للمحطّات، لضمان أنّ إسرائيل تستخدمها للغايات التي أُنشِئت من أجلها.
  - لا يجب إعطاء إسرائيل صلاحيّة الفيتو في ما يتعلّق بالمراجعة التي ستجري بعد عشر سنوات. يجب أن تكون فترة بقاء محطات الإنذار محدودة ومشروطة بالموافقة الفلسطينيّة.
- إنّ الاقتراح الأميركيّ بإيجاد ترتيبات خاصّة حول حاجات إسرائيل التدريبيّة والعمليّاتيّة في المجال الجوّيّ الفلسطينيّ، هو اقتراح شكليّ للغاية، فمن دون توضيح المقصود بذلك، يمكن لإسرائيل استخدام هذا البند للقيام بتدريبات عسكريّة في الأجواء الفلسطينيّة، فيما يجري تجنيب المواطنين الإسرائيليّين هذه المخاطر. إنّ الجانب الفلسطينيّ لا يزال ملتزمًا بالتوصّل إلى ترتيبات إقليميّة حول الملاحة الجوّيّة في نطاق المعايير المقبولة دوليًّا.

  إنّ أيّ ترتيبات بخلاف ذلك ستُنفَض من السيادة الفلسطينيّة، وتسيء للعلاقات مع دول الجوار.
  - يجب أن تنتزع فلسطين تنازلات إسرائيليّة مقابل الحقّ في إجراء عمليّات وتدريبات جوّيّة في مجالها الجوّيّ.
  - يجب ألا تُعطي فلسطين إسرائيل، تحت أيّ ظرف من الظروف، أيّ صلاحيّات حول الترتيبات المتعلّقة بالملاحة الجوّيّة المدنيّة في فلسطين.

مواضيع أخرى:

- إنّ المقترَح الأميركيّ يخلو من الإشارة إلى بعض الأمور الضروريّة لخلق سلام شامل ودائم. وعلى وجه التحديد، إنّ المقترح يغفل الإشارة إلى:
  - المياه، الفروق بين الجانبين لا تزال واسعة، مع استمرار إسرائيل في الإصرار على أنّ القانون الدوليّ لا ينطبق في المفاوضات.
  - التعويض عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال –بما في ذلك (ودون حصر) التعويض عن الموارد الطبيعية، والدخل والضرائب، والضرر البيئيّ، واستخدام الأرض، والموارد البشريّة.
  - البيئة.
  - العلاقات الاقتصاديّة المستقبليّة.
  - غيرها من الشؤون الثنائية بين الدولتين.

نهاية الصراع:

- إنّ نهاية الصراع لن تتحقّق إلاّ حين يجري حلّ المواضيع التي تسبّبت في الصراع، وفي بقائه حلاً كاملاً، ولا يمكن لهذا أن يتحقّق إلاّ من خلال اتّفاق شامل يوفّر آليّات مفصّلة لحلّ المواضيع التي تشكّل لبَّ الصراع.
- التسوية التي توصّلت إليها إسرائيل مع كلّ من مصر والأردنّ نصّت على أنّ نهاية الصراع لا تأتي إلاّ بعد معاهدة سلام نهائيّة ومفصّلة.
- إنّ المقترَحات الأميركيّة، ما لم توضَّح على نحوٍ يأخذ بالحسبان الملاحظاتِ الواردةَ آنفًا، لا توفّر حتّى حلاً براغماتيًّا للصراع. إذا لم يجْرِ إيجاد حلول حقيقيّة للمسائل على أرض الواقع، فإنّ أيّ نصّ أو صيغة شكليّة حول نهاية الصراع ستبقى مفرغة من أيّ معنى.

الخاتمة

نودّ ثانية التأكيد على أنّنا سنبقى ملتزمين بحلّ سلميّ للصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ حسَب قرارَيْ مجلس الأمن الدوليّ 242 وَ 338 ووَفق القانون الدوليّ. وفي ضوء الثمن البشريّ الباهظ الناجم عن كلّ تأخير في المفاوضات، فإنّنا نَعِي الحاجة الماسّة إلى حلّ هذا الصراع في أقرب فرصة ممكنة. بَيْدَ أنّنا لا نستطيع أن نقبل باقتراح لا يضمن قيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة ولا يحترم حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة إلى ديارهم.

وعد غير محقّق: الدور التاريخيّ للولايات المتّحدة في عمليّة السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة

دان روتم

خلفية

على مدار عدّة سنوات، كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعتبر عمليّة السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة مدماكًا مركزيًّا في سياستها الخارجيّة العامّة، وفي سياستها في الشرق الأوسط على وجه الخصوص. في القرن العشرين، كان تدخُّل الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط مدفوعًا بمصالحها المتعلّقة بالطاقة، والنزاعات الإقليميّة المنبثقة من الصراع العالميّ للحرب الباردة. وجرت ترجمة هذه النزاعات الإقليميّة في خمسينيّات وستّينيّات القرن الماضي إلى منظومة علاقات مع أنظمة معتدلة، وعربيّة بشكل خاصّ، وبمنع عدم الاستقرار نتيجة تدخّلات خارجيّة أو تطوّرات داخليّة.

في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات، توثّقت العلاقات بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، وتطوّرت إلى علاقات "إستراتيجيّة"، تبعها اهتمام أمريكيّ متزايد بمسار السلام، حيث اعتُبرت التسويات الإسرائيليّة العربيّة مركّبًا هامًّا في إرساء الاستقرار في منطقة حسّاسة وهامّة للدولة الأمريكيّة العظمى. وبالفعل، خلال عقود عدّة، حاولت الولايات المتّحدة، بنجاح جزئيّ، الدفع بتسويات إسرائيليّة عربيّة. وشملت هذه التسويات اتّفاقيّات وقف إطلاق النار، والهدنة، وفصل القوات (كيسنجر 1974)، وتعزيز خطط تدريجيّة وتسويات مرحليّة (مخطّط روجرز 1969؛ خارطة الطريق 2003)، وأخيرًا، السعي لاتّفاقيّات دائمة (مؤتمري كامب ديفيد في العامين 1978 وَ2000، ومسار أنابوليس 2008).[1]

مع بداية انهيار الاتّحاد السوفييتيّ، وترسيخ مكانة الولايات المتّحدة قوّةً عظمى وحيدة في الحلبة الدوليّة، ركّزت الولايات المتّحدة اهتماماتها في الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليميّ، بغية حماية مصادر الطاقة، وعلى مسار السلام الإسرائيليّ العربيّ، دون الحاجة إلى حفظ تحالفات كانت تخدم إستراتيجيّات الحرب الباردة. كان تدخُّل الولايات المتّحدة العسكريّ في المنطقة كثيفًا، لكنّه كان ردّة فعل بطبيعته: حرب الخليج الأولى التي اندلعت ردًّا على غزو العراق للكويت؛ والحرب ضدّ تنظيم القاعدة، بما في ذلك احتلال أفغانستان عام 2001، جاءت ردًّا على هجمات شبكة الإرهاب ضدّ الولايات المتّحدة. ويستثنى من ذلك غزو العراق عام 2003، الذي كان بدوافع إيديولوجيّة سياسيّة للمحافظين الجدد، وكان يفتقر إلى أيّ مبرّر من وجهة النظر الواقعيّة للعلاقات الخارجيّة واستخدام القوّة.[2]

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وجدت الولايات المتحدة نفسها وهي تتراجع عسكريا في الشرق الاوسط. نزعة تراجع السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط. لكن التدخّل الأمريكيّ ما زال في أساسه ردّة فعل، مع التركيز على إدارة التحدّيات والأزمات: كالانتفاضات والحروب الأهليّة في العالم العربي؛ والبرنامج النوويّ الإيرانيّ؛ والتوتّرات العابرة للحدود (بين إسرائيل وجاراتها عمومًا). مضافا إلى ذلك ظواهر ومسارات نحو: الاستقلال في مجال الطاقة؛ والإنهاك العامّ من الحروب؛ ووجود واقع إقليميّ مُعقّد وصعب الفهم؛ واستقطاب سياسيّ أمريكيّ داخليّ متزايد يتدفّق إلى السياسة الخارجيّة أيضًا –

1 Daniel Kurtzer, The Peace Puzzle: America's Quest for Arab–Israeli Peace, 1989–2011. "Introduction: The Decline of American Mideast Diplomacy." (Ithaca: Cornell University Press, 2013), pp. 1–10.

2 Bob Woodward, Bush at War (New York: Simon & Schuster, 2002); Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon & Schuster, 2004); Bob Woodward, State of Denial (New York: Simon & Schuster, 2006); and Peter Baker, Days of Fire: Bush and Cheney in the White House (New York: Doubleday, 2013

وكلّ هذه تؤدّي إلى تأجيل التدخّل العسكريّ المباشر في المنطقة، وإعادة النظر في المصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط، واستخدام شبه حصريّ للأدوات الدبلوماسيّة بغية خلق مسؤوليّة جماعيّة، وردود فعل على الأحداث مع إقحام لاعبين إضافيّين في النظام الدوليّ.

لكن، من أجل فهم مُجْمَل اهتمامات الولايات المتّحدة بالعمليّة السلميّة، لا يكفي استعراض التطوّرات الجيوسياسيّة الدوليّة. فهنالك ديناميكيّات أمريكيّة داخليّة تقوم بدور هامّ، وحاسم أحيانًا، في بلورة أنماط العمل الأمريكيّة في هذه المسألة.

"منظومة العلاقات الخاصّة" بين الولايات المتّحدة وإسرائيل كانت وما زالت حقيقة غير قابلة للجدل. لكن ثمّة صعوبة في الادّعاء اليوم (كما ادُّعِيَ في السابق) أنّ هذه المنظومة من العلاقات تستند إلى قيم مُشتركة – فالولايات المتّحدة تتحول إلى أكثر ليبراليّة[3] ومتنوّعة من الناحية الإثنيّة[4]، بينما تُصبح إسرائيل محافظة على نحوٍ متزايد من الناحية الإثنية[5] – وإلى مصالح أمريكيّة مبنية على المركزيّة الإثنية الآخذة في التراجع؛ للولايات المتّحدة في القرن الحادي والعشرين لا حاجة إلى إسرائيل كـ"موقع أماميّ"، عسكريّ أو سياسيّ، في المنطقة. الحفاظ على "منظومة العلاقات الخاصة" يجري أساسًا بسبب قصور ذاتيّ من الماضي واشتقاقًا من الديناميكيّات داخل الكونغرس[6]. لأسباب مختلفة يتبنّى أعضاء الكونغرس مواقف يمينيّة محافظة في كلّ ما يتعلّق بإسرائيل. ويَعتبر أعضاء مجلسَي النوّاب والشيوخ التصويتَ المُواليَ لإسرائيل والمعاديَ للعرب أمرًا مربحًا من الناحية السياسيّة. تُحصّن هذه الظاهرة إسرائيل ضدّ أي ضغوط فعّالة (على سبيل المثال، ليس ثمّة فرصة لاشتراط المساعدات الاقتصاديّة بموقف سياسيّ ما)، وتحوّل كلّ المحفّزات التي قد تعرضها الحكومة الأمريكيّة (مثل تمويل منظومة القبّة الحديديّة) إلى حقّ شبه طبيعيّ يقاتل أعضاء مجلسَي النوّاب والشيوخ في سبيل زيادتها وتضخيمها.

بالنسبة للجمهور الأمريكيّ، ليس ثمّة سوى قطاعات محدّدة جدًّا تبدي اهتمامًا حقيقيًّا بالصراع الإسرائيليّ العربيّ. يقف اليهود الأمريكان على رأس هذه القائمة من غير شكّ. عمومًا، غالبيّة اليهود الأمريكان يعتبرون أنفسهم ليبراليّين ويصوّتون

3 Millennials in Adulthood – Detached from Institutions, Networked" with Friends," Pew Research Center, March 7, 2014. Online at http://www.pewsocialtrends.org/2014/03/07/millennials-in-adulthood/.

4 Jens Manuel Krogstad and Richard Fry, "Dept. of Ed. projects public schools will be 'majority-minority' this fall," Pew Research Center, August 18, 2014. Online at http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/08/18/u-s-public-schools-expected-to-be-majorityminority-starting-this-fall/.

5 تمار هرمان، إلاه هيلر، نير أطمور، ويوفال ليبل، مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2013، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، أكتوبر 2013. http://www.idi org.il/media/2720078/ Democracy%20Index%202013.pdf. (بالعبريّة). جاء في التقرير: "النتيجة الأكثر بروزا في هذا الاستطلاع هي ميل [الفئة العمْريّة الشبابيّة] لدى اليهود إلى التعبير عن مواقف قوميّة وحتّى قومجيّة، أكثر من الفئة العمْريّة البالغة. أحد التفسيرات لهذه الظاهرة هو الحضور الديموغرافيّ الأكثر للمتديّنين والحريديّين في الفئة العمْريّة الشبابيّة، بسبب معدّلات الإنجاب الأعلى لدى هذه المجموعات، ولأنّ لهذه المجموعات – وعلى نحوٍ أكثر بروزًا من غيرها – مواقف قوميّة وحتّى قومجيّة. ورغم ذلك، فإنّ نتائج الاستطلاع تتجاوز الجانب الديموغرافيّ. الشبّان اليهود (لفرجة الكثيرين وامتعاض آخرين) ربّما أقل "سياسيّةً" ممّن هم أكبر منهم (مدى اهتمامهم بالسياسة أقلّ)، لكنّهم بالتأكيد أكثر "وطنيّةً يهوديّةً"، وكظاهرة ملازمة لجيلهم هم يريدون دولة أكثر يهوديّة. وفي نفس الوقت، إن التزامهم بالقيم الديمقراطيّة (مرة أخرى، كفئة عمْريّة لا كأفراد بالضرورة) أقلّ من جيل آبائهم وأجدادهم.

6 مقابلة للكاتب مع دبلوماسيّين إسرائيليّين وأمريكان، حزيران 2014.

للحزب الديمقراطيّ بنسبة تتراوح بين 70% وَ 80%[7]. مع ذلك، إنّ التطوّرات في العقد الأخير تشير إلى تحوّل كبير؛ فالدعم التاريخيّ لإسرائيل كدولة ليبراليّة مع قِيَم مُشتركة يتشعّب في اتّجاهين: من جهة، ثمّة جمهور ليبراليّ كبير يعيش انفصالاً متزايدًا عن إسرائيل، ولا يعتبرها موطنًا ثانيًا يتعرّض للهجوم، بل يعتبرها قوّة إقليميّة مستقرّة، احتلاليّة، سعيدة بالحصول على التبرّعات والدعم السياسيّ، لكنّها لا تعترف بيهوديّتهم (معظمهم ينتمون إلى حركة الإصلاحيّين وَ/أو المحافظين). ومن الجهة الأخرى، يمكن ملاحظة ارتفاع ديموغرافيّ لدى "الأولترا أرثوذكس" اليهود (الحريديم)، ومعظمهم من المحافظين اليمينيّين. ويبدو أنّه لم يعد هنالك مكان وشرعيّة لتوجّهات يمينيّة براغماتيّة كلاسيكيّة (الأمر الذي يشبه، من عدّة نواحٍ، التطوّرات الجارية في المنظومة السياسيّة في إسرائيل)[8].

وثمّة جمهور آخر مهتمّ بالصراع هم المسيحيّون الإنجيليّون، وخاصّة أولئك الذين يتعاطفون إيديولوجيًّا وسياسيًّا مع الحزب الجمهوريّ، وفي المعتاد مع العناصر الأيديولوجيّة الأكثر تطرّفًا. في الواقع، حتّى جمهور مؤيّدي "حفلات شاي" من غُلاة المحافظين، رافعي لواء أجندة الانعزال، والذين كان يبدو للحظة أنّهم قد جعلوا الدعم الماليّ لإسرائيل مستهدَفًا ضربُه، حتّى هؤلاء هم من الداعمين المتشدّدين لليمين الأيديولوجيّ الإسرائيليّ. بعض هذا الدعم مَرَدُّهُ إلى أسباب دينيّة، وبعضه لأسباب مناهضة للإسلام، والبعض الآخر يعود إلى التصوّر أنّ إسرائيل هي أداة فاعلة لمهاجمة الرئيس الديمقراطيّ باراك أوباما. وهنالك بالطبع ربط أيديولوجي خياليّ بين اليمين الأيديولوجيّ الأمريكيّ، الذي يعتبر اليمين الأيديولوجيّ الاستيطانيّ الإسرائيليّ توأما روحيًا له من حيث الاستعلاءُ العرقيُّ، وانعدامُ التسامحِ العنصريُّ الدينيُّ غيرُ الاعتذاريّ، والإيثارُ البارزُ للسلاح واستخدام القوّة.

وهنالك جمهور ثالث وثيق الصلة بالموضوع هم العرب الأمريكان، يُركّز أكثرَ – منذ الهجمات الإرهابيّة في 11 أيلول 2001 – على ترميم صورته الداخليّة في الولايات المتّحدة، وأقلّ على توجيه الطاقات للتأثير الحقيقيّ على سياسات الولايات المتّحدة المتعلّقة بالصراع. يُستثنى في هذا السياق تلك الطاقات المنبثقة من نشاطات حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، الناشطة في الجامعات بشكل خاصّ.

تقوم قوّة اليهود الأمريكان السياسيّة على قدرتهم على تحويل مبالغ ماليّة طائلة لأهداف سياسيّة ودعم مرشّحي الرئاسة والكونغرس وذوي مناصب على مستوى الدولة[9]. يُقدّر الناشطون أنّ التبرّعات اليهوديّة تتوزّع بالتساوي بين الديمقراطيّين والجمهوريّين، رغم أنّه من الناحية العدديّة غالبيّة اليهود يتبرّعون لمرشّحين ديمقراطيّين، وهم يفعلون ذلك حتّى عندما يحاول الجمهوريّون وصم المرشح الديمقراطيّ بألوان معادية لإسرائيل. وفي الجانب الجمهوريّ، هنالك بعض المتبرّعين اليهود الكبار الذين يحوّلون النسبة بين الأحزاب إلى متساوية[10].

ثمّة صعوبة في تحديد كيفيّة تأثير المال السياسيّ من متبرّعين يهود على السياسة الأمريكيّة تجاه إسرائيل وعلى العمليّة السلميّة. ليس ثمّة شكّ أنّ معظم أعضاء الكونغرس يصغون جيّدًا للسياسة التي توصي بها (وثمّة من يقول: السياسة التي تمليها) السفارة الإسرائيليّة ومجموعات الضغط الموالية لإسرائيل مثل منظمة الأيباك[11]. هنالك تحفّظان هامّان جدًّا على هذا التبصّر: أوّلًا، عندما تُخطئ إسرائيل والأيباك وتفْرط في الطموح، تقوم ثغرة بين مطالبها وما يستطيع الجمهور الأمريكيّ احتواءه، وعندها لا يتعاون أعضاء الكونغرس وتصاب منظّمة الأيباك بنكسة. وهو ما حدث مؤخّرًا في قضايا سوريا وإيران، أو في إلغاء تأشيرة الدخول إلى الولايات المتّحدة[12]. ثانيًا، عندما يُبرهن الرئيس الأمريكيّ أنّه ملتزم بدفع عمليّة السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وأنّه على استعداد للاستثمار برأس ماله السياسيّ في سبيل هذه المسألة، عندها يصبح أعضاء الكونغرس على استعداد لمخالفة إسرائيل واللوبي المؤيّد لها[13].

ليس ثمّة شكّ أنّ إصغاء الحكومة الأمريكيّة والكونغرس لاحتياجات إسرائيل ووكلائها إصغاءً فائقًا قد ألغى على نحوٍ شبه كلّيّ الاعتقادَ أنّ الولايات المتّحدة قد تكون وسيطًا منصفًا بين إسرائيل والعرب. الفرضيّة الفلسطينيّة هي أنّ كلّ موقف تَعرضه الولايات المتّحدة يُنسَّق أوّلاً مع إسرائيل لمنع مواجهة علنيّة ولمنع إمكانيّة الرفض الإسرائيليّ للموقف المُعلَن. وغالبًا ما يشكّ الفلسطينيّون أنّ المواقف الأمريكيّة الظاهرة تُكتب أصلاً في القدس[14]. يصف مهنيّون دوليّون عديدون واقعَ فقدان الولايات المتّحدة لأيّ مصداقيّة كراعٍ لمسار السلام (بالتوازي مع تراجع قوّتها بشكل عامّ)[15]. وهنالك أيضًا التصوّر أنّ الدبلوماسيّة الأمريكيّة تُدار على نحوٍ غير مهنيّ؛ وتشوبها الخلافات بين المسؤولين في البيت الأبيض، ووزارة الخارجيّة، وفي ما بينهم؛ وأنّه لا إلمام للمسؤولين بالموادّ المتعلّقة بالموضوع؛ وأنّ هذه الدبلوماسيّة تمتاز بالتراجعات وتغيير المواقف – المحرج أحيانًا – مقابل ضغوط خارجيّة وداخليّة[16]. مع ذلك، ليس هناك أيّ لاعب دوليّ قادر وعلى استعداد ليحلّ محلّ الولايات المتّحدة.

هناك حلبة أخرى ينبغي الالتفات إليها، هي حلبة النشاط الجماهيريّ. الموقف الإسرائيليّ، والذي يشارك فيه جزء كبير من يهود تيّار المؤسّسة اليهوديّة الأمريكيّة، هو أنّه ليس من نشاط شرعيّ ينتقد الاحتلال والمستوطنات. وهو موقف يدفع المزيد من الجماهير الجيّدة إلى أحضان حركة المقاطعة BDS ضدّ إسرائيل. عندما آمنت قطاعات أمريكيّة أنّ إسرائيل جادّة في ما يتعلّق بالسلام وعلى استعداد لإنهاء الاحتلال كجزء من التسوية السياسيّة، كان من السهل مواجهة حركات المقاطعة المختلفة. لكن ربط الاحتلال والمستوطنات كاستمرار مباشر للسيادة الإسرائيليّة يضع حملاً لا يُحتمَل على عاتق لائحة الدفاع عن إسرائيل الليبراليّة المُحبّة للسلام[17].

إدارة المسار

تتجسّد الخبرة الأساسيّة للنظام الأمريكيّ في إدارة مسار السلام الإسرائيليّ العربيّ. بمشاركة الجانب الأمريكيّ – وأحيانًا بقيادته – يتباحث الإسرائيليّون والفلسطينيّون حول علاقاتهم على مستويات عالية منذ عام 1991. لكن، ورغم مرور 23 عامًا منذ بدء المفاوضات، جرى تخصيص بضعة أشهر فقط لمناقشات جِدّيّة ومتواصلة في محاولة لتسوية الصراع عن طريق حلّ القضايا المركزيّة: بين أيّار عام 2000 وكانون الثاني عام 2001، وبين نيسان وأيلول عام 2008. وربّما يجب شمل الفترة الواقعة بين تمّوز عام 2013 ونيسان عام 2014 في هذه الحسابات، لكن جِدّيّة هذه الخطوة ليست واضحة حتّى الآن. أمّا في سائر الوقت، فقد تمحور مسار السلام في إدارة الصراع: بلورة وتطبيق خطوات لا تؤدّي إلى حلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، بل إلى الحدّ منه إلى درجة محتملة.

في ما يلي استعراض موجز للأحداث السياسيّة الهامّة والدور الذي قام به الطرف الأمريكيّ في كلّ منها. ليس القصد هنا رسم صورة شاملة لعمليّة السلام، بل إبراز الدور الأمريكيّ والتركيز عليه.

مؤتمر مدريد (تشرين الثاني – كانون الأوّل 1991) وُلد من الفرصة النادرة الناتجة عن الهيمنة الأمريكيّة الحصريّة في العصر المباشر الذي تلا انهيار الاتّحاد السوفييتيّ، وبتعبير أدقّ في أعقاب نتائج حرب الخليج (الأولى) والهيمنة

7 Jim Gerstein, "2012 Post-Election Jewish Surveys Summary Findings – National, Ohio, and Florida Surveys of Jewish Voters." Online at https://s3.amazonaws.com/s3.jstreet.org/images/2012_election_survey_findings.pdf

8 مقابلة الكاتب مع ناشطين إسرائيليّين ومستطلعين أمريكان، نيسان 2014. انظر أيضًا: A Portrait of Jewish Americans", Pew Research Center." Online at at http://www.pewforum.org/2013/10/01/jewish-american-beliefs-attitudes-culture-survey

9 من مقابلة للكاتب مع ناشطين سياسيّين ديمقراطيّين، حزيران 2014.

10 المصدر السابق.

11 من مقابلة للكاتب مع مساعدين لأعضاء مجلس النوّاب، حزيران 2014.

12 Connie Bruck, "Friends of Israel," The New Yorker, Sept. 1, 2014. Online at http://www.newyorker.com/magazine/2014/09/01/friends-israel

13 المصدر السابق؛ مقابلة الكاتب مع ناشطين سياسيّين ديمقراطيّين، حزيران 2014.

14 من مقابلة الكاتب مع أعضاء من فريق المفاوضات الفلسطينيّ، نيسان 2008، تمّوز 2011، حزيران 2014.

15 من مقابلة الكاتب مع دبلوماسيّين دوليّين، أيّار 2014.

16 المصدر السابق.

17 من مقابلة الكاتب مع ناشط ليبراليّ مُوالٍ لإسرائيل من الولايات المتّحدة، حزيران 2014.

الإقليميّة التي نجحت الولايات المتّحدة في توطيدها، بدعم كامل من الرئيس الأمريكيّ جورج بوش الأب. فقد نجح وزير الخارجيّة جيمس بيكر بمشقّة كبيرة في إغراء (وثمّة من سيقول إرغام) جميع الأطراف ذات الشأن للمشاركة في المؤتمر، وهو ما يُعتبر حتّى اليوم كأحد النجاحات الكبرى للدبلوماسيّة الأمريكيّة. لم يحقّق هذا المؤتمر نجاحات حقيقيّة بخصوص قضايا الصراع المركزيّة – لا على الساحة الفلسطينيّة ولا في غير وكانت قوّته الأساسيّة مجرّد انعقاده؛ إذ أرسى هذا المؤتمر قاعدة المسار السياسيّ: محادثات ثنائيّة ومحادثات متعدّدة الأطراف بين إسرائيل وجاراتها[18]. تجدر الإشارة الى أنّ الرئيس بوش ووزير الخارجيّة بيكر وجدا في إسرائيل رئيس حكومة، اسحق شامير، عنيدًا ورفضيًّا. وكثيرًا ما كان يُضطرّ الأمريكان إلى إدارة الظهر لإسرائيل الصديقة وخلق ثغرة واضحة بينهم وبين إسرائيل. والأمر صحيح –على وجه الخصوص– في كلّ ما يتعلّق بسياسة الاستيطان المكثّف التي انتهجتها حكومة الليكود آنذاك. كما تجدر الإشارة الى أنّ حكومة بوش كانت على علاقة وثيقة جدًّا مع الزعماء العرب، وعلى رأسهم العائلة المالكة في السعوديّة.

مسار أوسلو وُلد بسبب حالة الانسداد التي ميّزت سياسة شامير ومشتقّاتها الفوريّة: مباحثات واشنطن، وهي نتاج مؤتمر مدريد، الذي سرعان ما تحوّل إلى مسار عقيم[19]. رئيس الحكومة الإسرائيليّة الجديد آنذاك، يتسحاق رابين، الذي انتُخب عام 1992، اعتبر الحلبة السوريّة الحلبة الإستراتيجيّة الوثيقة الصلة بالصراع الإسرائيليّ مع جاراتها والتهديد الأكثر إلحاحًا لإسرائيل. لكن في أعقاب الطريق المسدود في المسار السوريّ، وخيبة الأمل من طريقة الإدارة الأمريكيّة الإشكاليّة للاتّصالات غير المباشرة بين رابين والرئيس السوريّ، حافظ الأسد، وافق رابين على التعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، عبر مسار سرّيّ ثنائيّ، كان قد نضج خلال مؤتمر أوسلو وحظِيَ برعاية الولايات المتّحدة، لصالح المَشْهديّة بشكل خاصّ[20]. في الواقع، تفاجأ الأمريكان من الطريق الذي فتحه اتّفاق أوسلو، مع العلم أنّ تدخّلهم الفعليّ كان محدودًا جدًّا حتّى مقتل رابين وانهيار المسار الثنائيّ.

شمل مسار أوسلو العديدَ من الاتّفاقيّات. تميّزت الاتّفاقيّات المركزيّة، حتّى مقتل رابين، بالتقارب الإسرائيليّ الفلسطينيّ الإستراتيجيّ، وهيمنة مسار المفاوضات الثنائيّة: إعلان المبادئ (13 أيلول 1993)، وفي خلاصته الاعتراف المتبادل بين الطرفين ووضع مخطّط مرحليّ يؤدّي إلى اتّفاق دائم؛ بروتوكولات باريس الاقتصاديّة (29 نيسان 1994)، التي تنصّ في خلاصتها على ترتيب العلاقات الاقتصاديّة بين الطرفين إلى حين الاتّفاق الدائم؛ اتّفاقيّة القاهرة – غزّة–أريحا (4 أيار 1994) المعروفة باسم "غزّة وأريحا أوّلاً"، والتي أتاحت إقامة الحكم الذاتيّ المؤقّت (السلطة الفلسطينيّة) في غزّة وأريحا أوّلاً (وهي الاتّفاقيّة التي استهلّت العدّ التنازليّ لمرحلة السنوات الخمس حتّى التوقيع على اتّفاق الحلّ الدائم)؛ الاتّفاق المرحليّ (28 أيلول 1995)، والمعروف كذلك باسْم "أوسلو 2" الذي رتّب العلاقات بين الطرفين خلال المرحلة الانتقاليّة ونحو مباحثات الحلّ الدائم، وتضمّن توسيع الحكم الفلسطينيّ الذاتيّ ليشمل الغالبيّة الساحقة من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة[21] (عن طريق التقسيم إلى مناطق: A؛ B؛ C.) على وجه العموم، كانت مساهمة الولايات المتّحدة في هذه الاتّفاقيّات هامشيّة.

مع ذلك، إنّ عدم الاستقرار الأمنيّ، واغتيال رابين بيدَيْ قاتل يهوديّ عارض عمليّة السلام، أشارا **بداية انهيار مسار أوسلو**. ومع انتخاب بينامين نتنياهو رئيسًا للحكومة الإسرائيليّة في عام 1996، تزايد التحدّي الماثل أمام الولايات المتّحدة. كما ارتفعت مستويات التوتّر بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين على خلفيّة العمليّات الإرهابيّة بقيادة حماس، وعلى خلفيّة رفض نتنياهو مواصلة تطبيق اتّفاقيّات أوسلو من فترة رابين، ومحاولته فرض شروط وتفسيرات جديدة للاتّفاقيّات الموقّعة. هذه التوتّرات بلغت ذروتها خلال أحداث فتح نفق الحائط الغربيّ (أيلول 1996). عندها اضطُرّت الولايات المتّحدة إلى رفع مستوى تدخّلها في المسار لمنع انهياره. وعلى خلفيّة معارضة نتنياهو العنيدة لإقامة الدولة الفلسطينيّة من أيّ ناحية عمليّة، تخلّت الولايات المتّحدة عن هدف التوصّل إلى حلّ دائم، وركّزت جهودها في إدارة الصراع. في هذه السنوات، جرى التوصّل إلى اتّفاقَيْن، وهما: اتّفاقُ الخليل (15 كانون الثاني 1997) الذي عُنِي بإعادة الانتشار في الخليل، المدينة الفلسطينيّة الكبيرة الوحيدة التي لم يجرِ الانسحاب منها في إطار الاتّفاق المرحليّ؛ مذكّرةُ واي ريفر (23 تشرين الأوّل 1998)، وذلك بغية العودة إلى تنفيذ الاتّفاق المرحليّ وتحديد جدول زمنيّ لإعادة الانتشار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة، وتنفيذ بنود أخرى من الاتّفاق المرحليّ. في كلا الاتّفاقين، يُطلب من الولايات المتّحدة التدخّل الواضح والفعّال بسبب انعدام الثقة الجارف بين الطرفين[22].

بعد انتخاب إيهود باراك لرئاسة الحكومة الإسرائيليّة في أيّار 1999، اعتقد الأمريكان أنّ رياحًا جديدة ستهبّ في شراع عمليّة السلام. لكن باراك، على غرار رابين ونتنياهو من قبله، كان يرى في سوريّا بالذات التحدّي الإستراتيجيّ الذي يجب التركيز عليه. صحيح أنّه خلال أشهر طويلة تركّزت الجهود السياسيّة في محاولة التوصّل إلى اتّفاق إسرائيليّ سوريّ برعاية الوسيط الأمريكيّ (المسار الذي كانت ذروته مؤتمر شيبردز تاون في كانون الثاني عام 2000). من الناحية العمليّة، لم يتفرغ باراك للمسار الفلسطينيّ إلاّ بعد انهيار المسار السوريّ واستكمال الانسحاب الأحاديّ الجانب من لبنان في أيّار عام 2000. الأشهر الطويلة التي مرّت منذ تولّي باراك الحكم جعلت الفلسطينيّين يشعرون بالمرارة. بنظرهم، إنّ باراك تخلّى عنهم وتردّد في تنفيذ الالتزامات الإسرائيليّة الواضحة لإعادة الانتشار في الضفّة الغربيّة. التوقيع على مذكّرة شرم الشيخ (4 أيلول 1999) جرى بسبب عدم التوصّل إلى اتّفاق دائم بعد انتهاء الفترة المنصوص عليها في الاتّفاق المرحليّ. وقد حدّدت المذكّرة جدولاً زمنيًّا للتوصّل إلى اتّفاق إطار، ومن ثَمّ إلى اتّفاق الوضع النهائيّ لغاية أيلول عام 2000. عمليًّا، جاءت هذه المذكّرة بغية تهدئة الطرفين، ولكن بنجاح محدود جدًّا.

ذروة مسار السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ، من الناحية الدراميّة والمشهديّة على الأقلّ، كانت من غير شكّ **مفاوضات الوضع النهائيّ** التي جرت بإدارة ووساطة الأمريكان بين كلينتون وباراك وعرفات وطواقمهم في ربيع عام 2000. تألّف فريق السلام الأمريكيّ برئاسة دنيس روس بغالبيّته من اليهود الأمريكان (مثل: أهارون ميلر ومارتن إنديك) الذين شكّل قلقهم على إسرائيل مركّبًا هامًّا ومركزيًّا في عالمهم المهنيّ. وقد قامت خلفيّتهم الموالية لإسرائيل بدور مركزيّ في قدرتهم على إدارة محادثات منفتحة وصادقة مع زملائهم الإسرائيليّين، لكنّها أثارت كذلك الشكوك لدى فريق المفاوضات الفلسطينيّ بخصوص تحيّزهم المُوالي لإسرائيل. في جميع الأحوال، شملت فترة المفاوضات هذه مباحثاتٍ تمهيديّةً في ستوكهولم في شهر أيّار، ومؤتمرَ "كامب ديفيد" الدراماتيكيّ في تموز، ولقاءاتٍ ثنائيّة وثلاثيّةَ الأطراف خلال فصل الخريف، وعرْضَ مقترحات كلينتون في كانون الأوّل، ومفاوضاتٍ طابا في كانون الثاني عام 2001. ومن غير أدنى شكّ، كان التدخل الأمريكيّ في هذه المرحلة في القضايا المركزيّة هو الأكبر، وتتوّج بعرض **مقترحات كلينتون** التي أرست عمليًّا إطار الاتّفاق، مع بعض التغييرات هنا وهناك، كما هو متعارف عليه حتّى اليوم[23]. إجرائيا، كان للتدخّل الأمريكيّ المتزايد عدّة أسباب مركزيّة: انعدام الثقة الشخصيّة بين باراك وعرفات؛ طموح الرئيس كلينتون لترك بصماته على التاريخ قبل اعتزاله؛ الفجوات الإشكاليّة الواضحة بين الأطراف التي كان من الصعب جَسرها دون وساطة. في أعقاب انهيار محاولات التوصّل إلى اتّفاق، ألقى رؤساء الفريق الأمريكيّ – وبضمنهم الرئيس كلينتون– الجزءَ الأكبر من التهم على الطرف الفلسطينيّ، وعلى عرفات بشكل خاصّ. مع ذلك، نشر بعض أعضاء الفريق الأمريكيّ أنّ تهمة الانهيار تقع على جميع الأطراف (بما فيهم الطرف الأمريكيّ).

بعد انهيار المفاوضات في نهاية عهد الرئيس كلينتون، وبالتوازي مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، عادت الولايات المتّحدة إلى **سياسة إدارة الصراع**، ومحاولات وقف اندلاع العنف. هكذا جرى إرسال المبعوث الأمريكيّ، السناتور السابق جورج ميتشل، في ربيع العام 2001، للوقوف على

18 Kurtzer, The Peace Puzzle. Introduction.

19 من مقابلة الكاتب مع دبلوماسي إسرائيليّ متقاعد ورفيع المستوى، حزيران 2014.

20 Martin Indyk, Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East, "Chapter 5 – The Anatomy of Rabin's Oslo Decision" (New York: Simon & Schuster, 2009).

21 يُستثنى من الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ، على نحوٍ واضح، مئات آلاف الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة.

22 Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004), chapters 12–17

23 المصدر السابق، الفصل 25.

خطورة اندلاع العنف وتقديم توصيات لإنهائه. صدر تقرير **لجنة ميتشل**[24]، باسمها هذا، في نيسان عام 2001. استعرض التقرير اندلاع العنف، وقرّر أنّ أسبابه تعود إلى تدهور الثقة بين الأطراف وفي المسار نفسه الذي امتدّ على مدار عقد من الزمن في التسعينيّات، وقدّم سلسلة من التوصيات العمليّة، تشكّلُ في أساسها صفقة لوقف العنف واستئناف التنسيق الأمنيّ، وبناء الثقة بين الطرفين، واستئناف المفاوضات السياسيّة بغية التوصّل إلى حلّ الوضع النهائيّ والسلام بين الطرفين. ولأوّل مرّة جرى تشخيص الإرهاب الفلسطينيّ والبناء في المستوطنات كمركّبات أساسيّة في أزمة الثقة وانهيار المسار السلميّ (حول تقرير ميتشل، انظر لاحقًا).

توصيات ميتشل لم تُطبَّق، وتصاعدت أعمال العنف. وقام الرئيس الأمريكيّ الجديد، جورج دبليو بوش (بوش الابن) بإيفاد رئيس الـ CIA، جورج تينت، إلى المنطقة، بغية التوصّل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين. في حزيران عام 2001، قُدِّم **مخطّط تينت لوقف إطلاق النار**[25]، الذي رمى إلى وضع تفاصيل إجرائيّة لتطبيق تقرير ميتشل. لكن هذا المخطّط أيضا لم ينجح في إبطاء زَخْم العنف على أرض الواقع.

تميّزت مَهَمّة ميتشل وتينت، والجنرال أنتوني زيني من بعدهما، بالتركيز على إدارة الصراع على المستوى التكتيكيّ العمليّاتيّ، وغياب رؤيا إستراتيجيّة. الروح الجديدة في البيت الأبيض سعت إلى الابتعاد عن كلّ ما يرمز إلى الرئيس كلينتون (الأحرف الأولى ABC كانت الشعار في البيت الأبيض الجديد وتعني: anything but Clinton). كان الطاقم السياسيّ للرئيس بوش الابن يتألّف أساسًا من المحافظين الجدد، وعلى رأسهم نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفوفيتز المسؤول عن الملفّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ في مجلس الأمن القوميّ، وإليوت أبرامز، وغيرهم. تميّزت هذه المجموعة بعلاقاتها العميقة مع اليمين الأيديولوجيّ الإسرائيليّ، وقامت باستغلال الفرصة السانحة بعد الهجمات الإرهابيّة في الحادي عشر من أيلول عام 2001 بغية إدارة سياسة خارجيّة سطحيّة وعدوانيّة تُقسّم العالم إلى "أخيار" وَ "أشرار"، والقائمة على تعزيز الديمقراطيّة، حتّى بثمن استعمال قوّة عسكريّة كبيرة. كان وزير الخارجيّة الجديد، كولين باول، ونائبه ريتشارد (ديك) أرميتاج، هما الأبرز مِن بين مَن حملوا هذا التوجّه. لقد حاول باول، الذي جاء إلى المنطقة لعقد سلسلة لقاءات، تقديم الدعم على أعلى المستويات السياسيّة، لمحاولة وقف إطلاق النار والعودة إلى الخطوط العريضة للمفاوضات. لكن بينما كان مشغولاً في حرق المسافات على خطّ تل أبيب– القدس– رام الله، قام منافسو باول في واشنطن ببسط سيطرتهم على عمليّة صنع القرار لدى الرئيس الأمريكيّ في كلّ ما يتعلّق بالصراع[26]. وهكذا انتهى عهد السعي وراء التسوية النهائيّة، وحان الوقت لنموذج فكريّ جديد.

في الرابع والعشرين من حزيران عام 2002، ألقى الرئيس **بوش الابن خطابًا تأسيسيًّا**[27]، طرح من خلاله تصوُّر حكومته للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. كُرّست جُلّ جهود الإعلام في المطالبة من الفلسطينيّين استبدال قيادتهم –أي عرفات– والتخلّي عن طريق العنف. صحيح أنّ هذا المطلب كان مبدئيًّا وجريئًا، ورافقه نداءٌ لإجراء إصلاحات شاملة في إدارة السلطة الفلسطينيّة وإقامة مؤسّسات سويّة ونظيفة من الفساد والإرهاب. لكن ما لم يكن أقلّ جرأةً من ذلك هو **الاعتراف الرسميّ الأوّل من قبل الرئيس الأمريكيّ بفكرة إقامة دولة فلسطينيّة** في حدود مؤقّتة في المرحلة الأولى، في سياق إنهاء احتلال بدأ عام 1967. تجدر الإشارة هنا الى أنّه على مدار سنوات المسار السلميّ كانت فكرة إقامة الدولة الفلسطينيّة ضمنيّة، ولم يُعترَف رسميًّا بذلك قطّ. فعلى مدار سنوات المفاوضات، منذ مدريد، حذّرت الولايات المتّحدة من الاعتراف صراحة بحقّ الفلسطينيّين في دولة لهم وشروط إقامتها. وحتّى اليوم ثمّة قوانين في الكونغرس تمنع الولايات المتّحدة من دعم الهيئات التي تعترف بدولة فلسطينيّة[28].

على هذه الخلفيّة، تضمّنَ خطاب الرئيس بوش، الذي اعتُبِر مُواليًا موالاةً واضحة لإسرائيل بدعوته إلى إقالة عرفات، تضمّنَ جرعة هي الأكثر مرارة لليمين الإيديولوجيّ الإسرائيليّ على وجه الخصوص، هذا اليمين الذي كان، كما هو معروف، حليفًا لعديدين من فريق بوش. إضافة إلى دعوته إلى انتخاب قيادة فلسطينيّة جديدة وإجراء إصلاحات شاملة في إدارة السلطة الفلسطينيّة مقابل تأييد إقامة دولة فلسطينيّة، وجّه بوش مطالبات من إسرائيل كذلك؛ فمع تحسُّن الأوضاع الأمنيّة، طالب بوش إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ما قبل الانتفاضة، والتوقّف عن البناء في المستوطنات، والقيام بتسهيلات على أرض الواقع، وتحرير أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل من الفلسطينيّين.

الترجمة السياسيّة العمليّة لرؤيا بوش كانت في 30 نيسان 2003، على شكل **خارطة الطريق**[29]. كانت هذه الوثيقة نتاج رؤيا بوش، وقد رافقتها ضغوطات هائلة من أصحاب المصالح المختلفة، وعلى رأسهم الرباعيّة الدوليّة (التي ضمّت الولايات المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ، وروسيا، والأمم المتّحدة) التي صاغت ونشرت هذه الوثيقة تحت رعايتها. ليس ثمّة شكّ أنّ خارطة الطريق كانت المحاولة الأكثر جرأة من قبل المجتمع الدوليّ، بقيادة الولايات المتّحدة، لتخليص المسار الإسرائيليّ الفلسطينيّ من وحل انهيار العمليّة السلميّة والانتفاضة الثانية. على العكس من مسار أوسلو، حيث كان من المفترض قيام دولة فلسطينيّة بعد اتّفاق الحلّ الدائم ونتيجة له، أكّدت خارطة الطريق على تأسيس بنْية تحتيّة للدولة العتيدة، ولا سيّما على إمكانيّة إقامة دولة فلسطينيّة في حدود مؤقّتة قبل توقيع الاتّفاق الدائم. كان من المفترض أن ترتكز خارطة الطريق على الأداء (performance-based)، لكنّها أُلحقت بجداول زمنيّة محدّدة على مدار ثلاث سنوات وثلاث مراحل (المزيد حول خارطة الطريق سيرد لاحقًا). لم تتطوّر عمليّة تطبيق خارطة الطريق قَطّ أبعدَ من المرحلة الأولى التي ركّزت على إنهاء العنف، وإجراءِ إصلاحات حكوميّة فلسطينيّة، والقيامِ بـِ "خطوات لبناء الثقة" شملت وقفًا تامًّا لأعمال البناء في المستوطنات الإسرائيليّة. منذ عام 2007، عُيّن جنرال أمريكيّ رفيع المستوى مراقبًا لأداء الطرفين وَفق خارطة الطريق، وعمل طاقمه على توثيق الأداء على نحوٍ مفصّل. وفي هذا الصدد، جدر الإشارة الى أنّ توثيق الأداء يشهد على تفوّق فلسطينيّ مطلق[30].

لم تنجح خارطة الطريق كذلك في إنقاذ المسار الإسرائيليّ الفلسطينيّ من الوحل. جذب الفراغ السياسيّ إليه مبادرات غير حكوميّة مُعتبَرة شكّلت تحدّيًا لرئيس الحكومة أرئيل شارون، الذي لم يؤمن بإمكانيّة أن يتوصّل اليهود والعرب إلى اتّفاق حقيقيّ[31]. شملت هذه المبادرات في المقام الأوّل: مبادرةَ جنيف، التي قدّمت نموذجًا لاتّفاق دائم مفصّل، ووقّع عليها رجال ونساء إسرائيليّون وفلسطينيّون[32]؛ وَ"صوتَ الشعب"[33] التي هي وثيقة عامي أيلون وسري نسيبة، وهي ورقة مبادئ لإنهاء الصراع وقّع عليها مئات آلاف الإسرائيليّين والفلسطينيّين تأييدًا لها؛ ومقابلةَ رؤساء المخابرات الإسرائيليّة العامّة (الشاباك) مع الإعلام الإسرائيليّ، وهي المقابلة التي حذّروا فيها من الجمود السياسيّ القائم؛ ورسالةَ الطيّارين الذين تحدّوا الاحتلال[34]. دفعت هذه الديناميكيّات الإسرائيليّة الداخليّةُ شارون، الذي واجه –في موازاة ذلك– تحقيقات جنائيّة بتهمة الفساد، لاتّخاذ

24 Sharm El-Sheikh Fact-Finding Committee Report, online at http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/rpt/3060.htm

25 https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/tenet.html

26 Elliott Abrams, Tested by Zion: The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict, "Chapter 2 – 9/11 and the Search for Policy," (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

27 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020624-3.html

28 في تشرين الأوّل عام 2011، توقّفت الولايات المتّحدة عن دعم منظمة الأمم المتّحدة والعلوم والثقافة "اليونسكو"، وذلك في أعقاب قرار المنظّمة المصادقة على عضويّة فلسطين. بعد عامين، سحبت المنظّمة من الولايات المتّحدة وإسرائيل حقّ التصويت. انظر: http://www.reuters.com/article/2013/11/08/us-unesco-idUSBRE9A70I320131108

29 A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict. Online at http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/a%20performance-based%20roadmap%20to%20a%20permanent%20two-sta.aspx

30 من مقابلة الكاتب مع عضو فريق مراقبي خارطة الطريق، نيسان 2011، نيسان 2014.

31 من مقابلة الكاتب مع مستشارين لرئيس الحكومة الراحل أرئيل شارون، نيسان 2012، حزيران 2014.

32 www.heskem.org.il

33 http://en.wikipedia.org/wiki/The_People%27s_Voice

34 "طيّارون من الاحتياط في سلاح الجوّ: "لن نهاجم المناطق""، 24، موقع واينت، نيسان 2003. http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-2767679,00.htm

خطوة جريئة لعرقلة تلك المبادرات التي ادّعى أنّها تشكّل خطرًا على إسرائيل، وهكذا وُلدت خطّة فكّ الارتباط.

خطّة فكّ الارتباط كانت مبادرةً إسرائيليّة أحاديّة الجانب للانسحاب من جميع المستوطنات في قطاع غزّة، ومن أربع مستوطنات في شمال السامرة. لم يفطن شارون إلى محاولة كسب مردود مقابل هذه الخطوة من المجتمع الدوليّ، ومن الولايات المتّحدة بخاصّة، إلاّ بعد الاعلان الدراماتيكيّ عن خطّته (وذلك بمقدار غير قليل من البلادة). في 14 نيسان 2004، اضطرّ الرئيس الأمريكيّ إلى تخليص صديقه شارون من الجدل الداخليّ المرير في إسرائيل بخصوص خطّة فكّ الارتباط، وتقديم مكافآت سياسيّة مقابل خطوة إسرائيل أحاديّة الجانب. من خلال **الرسائل المتبادلة بين بوش وشارون**[35]، ورسالة أخرى بين كبير مستشاريه المسؤول عن الملفّ الأمريكيّ دوف فايسغلاس، ووزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كوندليزا رايس، اتُّفق على سلسلة خطوات تعبّر في أساسها عن تبنّي الولايات المتّحدة لخطّة فكّ الارتباط كجزء من رؤيا بوش وخارطة الطريق، وتبنّي مواقف إسرائيليّة مبدئيّة بخصوص الحدود واللاجئين (الحدود المستقبليّة لن تكون حدود العام 1967، بل سيجري تعديلها بالتوافق مع أخذ الكتل الاستيطانيّة بعين الاعتبار، وإيجاد حلّ لمسألة اللاجئين داخل فلسطين لا في إسرائيل). وقامت إسرائيل من جانبها، وعبر رسالة من فايسغلاس إلى رايس بتصديق التزامها لرؤيا بوش وخارطة الطريق، وتعهّدت عينيًّا بالقيام بسلسلة خطوات فعليّة بخصوص المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة، واتّخاذ إجراءات لتسهيل التنقّل، ومسار جدار الفصل على نحوٍ يقلّص الاحتكاك (لاحقًا تجد المزيد بخصوص الرسائل المتبادلة).

سرعان ما تلاشت إمكانيّة تحوّل الانسحاب الأحاديّ الجانب من قطاع غزّة وشمال السامرة إلى نموذج انسحاب آخر أحاديّ الجانب من الضفّة الغربيّة. على الرغم من الإخلاء السريع والفعّال بواسطة قوّات الأمن والشرطة الإسرائيليّة في آب عام 2005، أصبح الواقع أكثر إشكاليّةً. من حيث البعد الأمنيّ، تعاظمت قوّة غزّة كقاعدة لإطلاق القذائف على جنوب إسرائيل والنقب الغربيّ. حركة حماس، التي حصلت على الأغلبيّة في البرلمان الفلسطينيّ في انتخابات 2006 (الانتخابات التي أصرّت الولايات المتّحدة على إجرائها في إطار سياسة المحافظين الجدد لتصدير الديمقراطيّة وعلى النقيض من الموقف الإسرائيليّ[36])، قامت بانقلاب عسكريّ وسيطرت على غزّة، وأصبحت هي صاحبة السيادة هناك. هذه التطوّراتُ سرّعت الاستثماراتِ الأمريكيّةَ في ترميم وبناء قوّات الأمن الفلسطينيّة (ذاك هو المشروع الذي نضج في أواخر العَقد بإشراف الجنرال الأمريكيّ كيث دايتون). في الوقت ذاته، نزول شارون من الحلبة السياسيّة في أعقاب إصابته بجلطة دماغيّة، تولّى إيهود أولمرت رئاسة الحكومة، وما اعتبره الجمهور إدارة فاشلة لحرب لبنان الثانيّة على المستويين السياسيّ والعسكريّ، كلّ هذا أسقط من جدول الأعمال أيّة إمكانيّة لانسحاب آخَر أحاديّ الجانب من الضفّة الغربيّة.

بعد حرب لبنان الثانية، توجّه أولمرت إلى مسار سياسيّ جريء مع الفلسطينيّين (وفي الوقت نفسه مع السوريّين بوساطة تركيّة). برعاية الولايات المتّحدة، أدارت إسرائيل والفلسطينيّون مفاوضات مكثّفة على مدار أشهر طويلة، بلغت ذروتها في أيلول عام 2008. مسار أنابوليس، على اسم مؤتمر أنابوليس الذي افتَتَحَ المسار، كان بمعظمه مسارًا ثنائيًّا، مع حضور أمريكيّ بين الحين والحين، وبحضور وزيرة الخارجيّة كوندليزا رايس بشكل خاصّ. تركّزت غالبيّة الجهود الأمريكيّة في الاطّلاع على سير الأمور على نحوٍ جارٍ، وتقديم المساعدة الفنّيّة وتعزيز الديناميكيّات الإيجابيّة في غرفة المفاوضات، ولا سيّما عن طريق وزيرة الخارجيّة تسيبي لفني وكبير المفاوضين الفلسطينيّين أحمد قريع (أبو العلاء). وكان الاتّفاق الأساسيّ بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين على تفضيل عدم مشاركة رايس في الجلسات؛ وذلك أنّ حضورها تحوّل إلى تقديم شكاوى متبادلة بدل إتاحة نقاشٍ جدّيّ من الأخذ والعطاء بين الطرفين[37].

تجدر الإشارة الى أنّه، وبالتوازي مع مسار أنابوليس، استثمرت الولايات المتّحدة طاقات غير قليلة في مسارين إضافيّين: الأوّل مسار "بناء الدولة العتيدة" بمشاركة مركزيّة من رئيس الحكومة الفلسطينيّة، سلام فيّاض، وكانت الإصلاحات الأمنيّة والحكوميّة في صُلب هذا البرنامج الذي رمى إلى الوصول مع الفلسطينيّين إلى أقصى جاهزيّة للسيادة المستقلّة في إطار دولة. المسار الثاني كان عبارة عن خطّة عمل أمنيّة بإشراف الجنرال جيمس جونز المستشار الخاصّ لوزيرة الخارجيّة.

لم تنضج مباحثات أولمرت – عبّاس لتبلغ درجة اتّفاق. خرج أولمرت من الساحة السياسيّة ليحلّ محلّه نتنياهو عام 2009. وفي الوقت نفسه، **انتُخِب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتّحدة، وفي أوّل يوم له في هذا المنصب عَيّنَ السناتور السابقَ جورج ميتشل** (بعد تقديمه التقرير التأسيسيّ عام 2001 بثماني سنوات) مبعوثًا خاصًّا لعمليّة السلام ليعمل في إطار وزارة الخارجيّة بإشراف وزيرة الخارجيّة الجديدة، هيلاري كلينتون.

عمل ميتشل بلا كلل محاولاً استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيّين، لكن دون جدوى. منذ أن باشر ميتشل مَهَمّته، سمع من نتنياهو أنّ الأخير لا ينوي تبنّي مقترحات أولمرت واستئناف المفاوضات من الموضع نفسه. ميتشل، الذي لم يعارض كلمة "كلاّ" كجواب ممكن، عاد أدراجه وحاول بلورة إستراتيجيّة بديلة. عثر ميتشل على الإستراتيجيّة البديلة في التوصيات التي صاغها عام 2001، والتي تبنّتها اللجنة الرباعيّة ضمن خارطة الطريق عام 2003: يعمل الفلسطينيّون ضدّ الإرهاب، وتعمل إسرائيل على تجميد البناء في المستوطنات. على وجه العموم، كان الفلسطينيّون في عمق عمليّة الإصلاحات الحكوميّة والأمنيّة، في الضفّة الغربيّة على الأقلّ، لذلك فإنّ مسألة تجميد البناء في المستوطنات في الضفّة الغربيّة والقدس الشرقيّة تحوّلت إلى محور المباحثات الأمريكيّة الإسرائيليّة. استمرّت هذه المقارعات أشهرًا طويلة، وأثمرت جزئيًّا عندما أعلن نتنياهو، في 25 تشرين الثاني 2009 عن تجميد البناء في المستوطنات على نحوٍ جزئيّ لمدّة عشرة شهور. استُقبِل هذا الإعلان بحرارة في واشنطن، التي سعدت بالتخلّص من فترة المقارعات العلنيّة. بالإضافة إلى تبنّي "مبادرة" نتنياهو، أعلنت وزيرة الخارجيّة هيلاري كلينتون أنّ الولايات المتّحدة تؤمن أنّه، عن طريق مفاوضات تجري بنيّة حسنة، يستطيع الطرفان التوصّل إلى اتّفاق يصالح بين الهدفِ الفلسطينيّ بإقامة دولة مستقلّة على أساس حدود العام 1967 وتبادُل أراضٍ متّفق عليه، والهدفِ الإسرائيليّ بإقامة دولة يهوديّة مع حدود آمنة ومعترَف بها تعكس التطوّرات على أرض الواقع (أي الكتل الاستيطانيّة). في هذه الصياغة الحذرة، كانت محاولة لإحالة المواقف المطروحة إلى الطرفين، والاحتراس من تبنّي صياغة طرف ما كموقف أمريكيّ[38].

كما هو متوقّع، لم تنضج مفاوضات تجري بنيّة حسنة. رغم الإعلان عن تجميد جزئيّ ومؤقّت، استغرق الطرفان أشهرًا طويلة لإتاحة تقارب ولو ظاهريًّا. التقى نتنياهو وعبّاس مرّة واحدة فقط في واشنطن، وفي الأساس من أجل التقاط صورة تذكاريّة مع الرئيس، لكن سرعان ما انهار المسار.

على مضض توجّهَ أوباما إلى الدبلوماسيّة العامّة، **وفي خطابه التأسيسيّ في 19 أيار 2001، طرح رؤيته بخصوص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. في الجزء الأخير من خطابه، عرض الرئيس الأمريكيّ تصوّره لطبيعة حلّ الدولتين، ومسائل الحدود والأمن على نحوٍ عينيّ: تقوم الحدود على أساس خطوط الهدنة من عام 1967 مع تبادل أراضٍ متّفق عليه، بحيث تعكس عمليّة الانتشار الأمنيّ الجديدة قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها إلى جانب دولة فلسطينيّة سياديّة بدون جيش. عكَسَ هذا الخطابُ استعدادَ أوباما للاستثمار المبدئيّ من رأس ماله السياسيّ في الصراع، ولكنّه نُظِرَ إليه أكثر على أنّه فعل يأس من انهيار المسار ومن الخصومة المتواصلة مع نتنياهو الرفضيّ. هذه الأمور فُسّرت تفسيرًا آخر لدى نتياهو الذي هبط غاضبًا في واشنطن. بعد ثلاثة أيام طُلب من أوباما عرض موقفه في خطاب أمام اللوبي الموالي لإسرائيل ("أيباك")، لكلّ أولئك الذين لم يفهموا ذلك –أو لم يبتغوا الفهم–. أوضح أوباما أنّ الحدود الجديدة التي سيُتّفق عليها بين الطرفين تختلف عن حدود العام 1967، وذلك كي تعكس التطوّرات على الأرض، والكتل الاستيطانيّة على نحوٍ عينيّ.

35 http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/mfadocuments/pages/exchange%20of%20letters%20sharon-bush%2014-apr-2004.aspx and http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/mfadocuments/pages/letter%20weissglas-rice%2018-apr-2004.aspx

36 Abrams, Tested by Zion, "Chapter 5 – Arafat, Disengagement, Sharon."

37 من مقابلة الكاتب مع مفاوضين إسرائيليّين وفلسطينيّين، 2008–2011.

38 "Israel's Announcement Regarding Settlements," November 25, 2009, http://jerusalem.usconsulate.gov/remarks1125010.html

من الناحية العمليّة الشخصيّة، أصبح واضحًا توازنُ القوى الجديد لدى حاشية الرئيس. ومُذّاك أُمْلِيَت اللهجة والسياسة من قِبل مستشار أوباما للشرق الأوسط، دنيس روس، ومن قِبل توم دونلون، الذي أصبح في تشرين الأوّل عام 2010 مستشارًا للأمن القوميّ، في حين أنّ ميتشل (الذي أصرّ على التطرّق إلى حلّ قضيّة القدس في خطاب الرئيس ورُفِض طلبه) هُمّش وكذلك هُمّشت فكرة المواجهة مع إسرائيل حول الخطوات التي تتعارض مع فكرة حلّ الدولتين[39]. بالفعل، في العام ونصف العام المتبقّيين لولاية أوباما الأولى، جرت محاولات عديدة للحدّ من نشر أيّ خلاف للرأي بين واشنطن والقدس.

بعد إعادة انتخاب الرئيس أوباما في تشرين الثاني عام 2012، وبعد أن حثّت خلافاته مع الجمهوريّين هؤلاء على عرقلة تعيين مرشّحته الأساسيّة، سوزان رايس، لمنصب وزيرة الخارجيّة بدل كلينتون، تسلّم السناتور جون كيري هذا المنصب المنشود، وأخذ على عاتقه مَهمّة تجنيد نتنياهو وعبّاس إلى بذل **جهد إضافيّ للتوصّل إلى اتّفاق متكامل للوضع الدائم والتوقيع عليه خلال تسعة أشهر، في نيسان عام 2014.**

اعتقد كيري وفريقه أنّه في سبيل تعزيز المسار يجب أن يكونوا الناطقين الحصريّين، ومحاولة الحدّ من الأضرار الناتجة من قِبل معارضي حلّ الدولتين من الطرفين بدون شكّ. وعلى نحوٍ عينيّ، اقترح كيري على نتنياهو اختيار أحد البدائل الثلاثة المطروحة: تجميد البناء في المستوطنات؛ الموافقة على حدود العام 1967 كأساس للحدود المستقبليّة؛ إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيّين الذي يقبعون في السجون الإسرائيليّة منذ ما قبل عام 1993. اختار نتنياهو البديل الأخير، وبالمقابل تعهّد عبّاس أمام كيري بأن يعمل الفلسطينيّون على تأجيل مشروع الحصول على اعتراف بفلسطين في الأمم المتّحدة وفي هيئات دوليّة أخرى، لفترة تتزامن مع فترة المفاوضات.

خلال هذه الجولة، وخلال جولة صيف العام 2000، كان الفريق الأمريكيّ حكيمًا قدر الكفاية للاستعداد مسبقًا، والقدوم إلى المباحثات مسلّحًا بتبصّرات أكثر تطوّرًا بمساعدة خبراء غير رسميّين بخصوص حلول القضايا المركزيّة. عدد الساعات التي وُظّفت في دراسة الحلول المحتملة كان، بدون شك، غير مسبوق، لكن يبدو أنّه لم يُعبَّر عن هذه المعرفة تعبيرًا فعليًّا خلال المباحثات نفسها[40]. علاوةً على ذلك، كان كيري حكيمًا بتعيينه للجنرال جون آلان للإشراف على خطّة أمنيّة تلبّي احتياجات إسرائيل الأمنيّة، وخاصّة في قضيّة غور الأردن والتعهّد أن تكون الدولة الفلسطينيّة العتيدة منزوعة السلاح، وتجنيد تأييد الزعماء العرب لهذا المسار (بواسطة مجموعة الدعم من الجامعة العربيّة) الذين بلغ بهم الأمر أن يتبنّوا –في مبادرة السلام العربيّة– مبدأ تبادل الأراضي[41]، وتحريك محاولة لتجنيد استثمارات ضخمة لتعزيز الاقتصاد الفلسطينيّ (بواسطة ممثّل الرباعيّة توني بلير)[42].

خلال 25 لقاء عُقدت بين الطرفين (أحيانًا بمشاركة الفريق الأمريكيّ، وأخرى بدون)، اتّضح أنّ التوصّل إلى حلّ متكامل للوضع الدائم غير واقعيّ[43]. في أعقاب زيادة تدهور عدم الثقة بين الطرفين على خلفيّة البناء المكثّف في المستوطنات، قرّر الطرفان –برعاية أمريكيّة– تغيير الهدف، ومحاولة التوصّل إلى اتّفاق إطار حول الوضع الدائم: اتّفاق يشير عمليًّا إلى مبادئ الحلّ ويضع حدود حيّز المسؤوليّة والعمل بخصوص القضايا المركزيّة. بغية الحدّ من الاحتكاك والحفاظ ولو على ذرّة من صدقيّة المسار، انتقل الأمريكان إلى "محادثات تقارب" – مفاوضات غير مباشرة بواسطة الوسيط الأمريكيّ (كذلك خلال فترة ميتشل جرت محادثات تقارب كهذه)، ترمي إلى بلورة ورقة اتّفاق إطار يستند إليه الطرفان لإحراز تقدّم جادّ[44]. جرى العمل على هذه الورقة على نحوٍ مكثّف، على الأقلّ في كلّ ما يتعلّق بمحور واشنطن–القدس، لكن المحور الموازي، محور واشنطن–رام الله، كان جامدًا. فالأمريكان، من خلال تفكير يفتقر إلى أيّ حساسيّة سيكيولوجيّة وسياسيّة، أهملوا الفلسطينيّين، معتقدين أنّ مواقف الفلسطينيّين مفهومة لهم، وأنّهم يمثّلونهم بإخلاص خلال اتّصالاتهم مع نتنياهو. كما افترض الأمريكان أنّ الفلسطينيّين ضعفاء جدًّا ولن يقدروا على قول "لا" للاقتراحات التي ستُعرض عليهم وكأنّها اقتراحات أمريكيّة. خلال اللقاءات الدراماتيكيّة التي جرت بين كيري وعبّاس في الـ 19 من شباط، وبين أوباما وعبّاس في الـ 17 من آذار، اتّضح لهم (للأمريكان) مدى فداحة خطئهم؛ فقد رفض عبّاس جميع المبادئ التي عُرضت عليه شفويًّا، والتي اعتبرها تراجعًا خطيرًا –مقارنة بالاقتراحات التي قدّمتها له إسرائيل سابقًا[45].

لا يمكن التقليل من أهمّيّة النقطة الأخيرة، ومن عدم قدرة الأمريكان على سبر غورها؛ فبينما تمسّك الفلسطينيّون –بقيادة عبّاس– بمواقف معتدلة تتماشى مع صفقة اتّفاق الوضع الدائم كما ترسّخت في العَقد الأخير، تراجعت إسرائيل عن المواقف المعتدلة نسبيًّا التي عرضها باراك (في طابا) وأولمرت (في أنابوليس)، وحصل تطرُّف في مواقفها بشأن القضايا المركزيّة، حتّى إنّها قدّمت مطالب جديدة، نحو: الاعتراف الصريح بإسرائيل كدولة يهوديّة. أمّا الأمريكان (الذين جرى في البداية إقصاؤهم عن غرفة المفاوضات، وبعدها دُعُوا للدخول، ثمّ تحوّلوا أخيرًا إلى القناة التي تربط بين الطرفين اللذين لم يلتقيا وجهًا لوجه)، فقد منحوا الشرعيّة لمواقف إسرائيليّة صارمة، وَ "حدّثوا" مضامين الصفقة المتبلورة باتّجاه مواقف نتنياهو، وبذلك فقدوا الشريك الفلسطينيّ.

فضلاً عن ذلك، إنّ رفض نتنياهو الإفراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيّين، أدّى إلى تحرُّر الفلسطينيّين من التزاماتهم، وقام عبّاس بالتوقيع على 15 طلبًا لانضمام فلسطين إلى منظّمات دوليّة مختلفة. هكذا تعثّرت مبادرة كيري، وانهارت نهائيًّا بعد نحو شهر مع توقيع اتّفاق المصالحة بين حركتَيْ "فتح" وَ "حماس".

* * *

في ما يتعلّق بالمضمون الجوهريّ، بخلاف إدارة المسار التي وُصفت آنفًا، تنقسم الفائدة الأمريكيّة إلى مجالين: المجال الأوّل يتركّز في محاولة إدارة الصراع والحدّ من العداء بين الطرفين إلى قدر مُحتمل، الأمر الذي قد يتيح القفز إلى المجال الثاني، وهو محاولة حلّ الصراع عن طريق اتّفاق متكامل بصدد الوضع النهائيّ، أو اتّفاق إطار، أو ورقة مبادئ، أو أيّ صيغة أخرى، ما دام ذلك يجسّد عمليّة "أخذ وعطاء" حقيقيّة حول القضايا المركزيّة، ويشكّل قاعدة لحلّ الصراع.

إدارة الصراع

في إطار مسار أوسلو، جاء التعبير عن الاهتمامات الأمريكيّة في **اتّفاقيّة الخليل** (1997) **ومذكرة واي ريفر** (1998). كما أسلفنا، رمى هذان الاتّفاقان إلى إعادة المسار السياسيّ المنهار إلى مسار أدائيّ بواسطة تنفيذ بنود ومبادئ اتُّفق عليها في الماضي. من الناحية المبدئيّة، الحديث هو عن تحديد جدول زمني لإعادة الانتشار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة. في كلا الاتّفاقين تطلب من الولايات المتّحدة تدخّلاً بارزًا وفعّالاً بسبب انعدام الثقة الجارف الذي ساد بين الطرفين. وعملت على تأكيد منع انهيار المسار وتدهور الأمور إلى حدّ العنف الإستراتيجيّ؛ وعلى ترسيخ الثقة بين الطرفين عن طريق ترتيب تطبيق التزامات سابقة عبر جدول زمنيّ وأطر جديدة؛ وعلى الحفاظ على علاقات عمل سويّة على المستويات الأدائيّة، والأمنيّة بشكل خاصّ.

39 Scott Wilson, "Obama Searches for Middle East Peace," The Washington Post, July 14, 2012.

40 من مقابلة الكاتب مع أعضاء فريق المفاوضات الأمريكيّ، كانون الأوّل 2013 – نيسان 2014.

41 Remarks With Qatari Prime Minister Sheikh Hamad bin Jassim"bin Jabr Al Thani After Meeting With Arab League Officials," U.S.Department of State, April 29, 2013. Online at http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/04/208544.htm

42 Remarks to Special Program on Breaking the Impasse World" Economic Forum," Dead Sea, Jordan, May 26, 2013. Online athttp://www.state.gov/secretary/remarks/2013/05/209969.htm

43 باراك رافيد، "يواصلون التباحث – مرونة نتنياهو، وخطأ الأمريكان"، هآرتس، 5 تمّوز 2104. على الإنترنت: http://www.haaretz.co.il/israel-peace-convention/1.2359763

44 المصدر السابق.

45 الأمر صحيح، على وجه الخصوص، بالنسبة للقاء عبّاس مع كيري في باريس. بعض المصادر تدّعي أنّ أوباما عرض على عبّاس مواقف أكثر تطوّرًا في واشنطن، وأنّ عبّاس لم يكن حكيمًا بما فيه الكفاية لتقييمها على نحوٍ منفصل عن سياق الموالاة لإسرائيل الذي كان بارزا في الأفكار الأصليّة. – من مقابلة الكاتب مع محلّلين إسرائيليّين وفلسطينيّين ودوليّين، نيسان – حزيران 2014.

تقرير ميتشل[46]، واسمه الرسمي "تقرير مؤتمر شرم الشيخ لتقصي الحقائق" (Sharm El-Sheikh Fact-Finding Committee Report)، من عام 2001. عبّر هذا التقرير عن محاولة فعّالة لحقن المسار بأفكار أمريكيّة لتهدئة الأوضاع والعودة إلى مسار سياسيّ موثوق. كما أسلفنا، استعرض هذا التقرير اندلاع العنف، وقرر أن الأسباب تكمن في تضعضع الثقة بين الطرفين وفي المسار نفسه خلال عقد من التسعينيّات، وقدم سلسلة توصيات عمليّة، في أساسها صفقة تتضمّن: إيجاد آليّة لوقف العنف وتجديد التعاون الأمني؛ بناء الثقة بين الطرفين كقاعدة؛ استئناف المفاوضات السياسيّة ابتغاءَ التوصل إلى تسوية للوضع الدائم وإلى سلام بين الطرفين. في ما يلي نقاط أخرى من التقرير:

- لأول مرة يشخّص الإرهاب الفلسطينيّ والبناء في المستوطنات الإسرائيليّة كمركّبات أساسيّة في أزمة الثقة وانهيار المسار.
- بعد الوقف الفوري لإطلاق النار، طُلِب إلى الفلسطينيّين التوقّف عن التحريض والعنف، واستئناف التعاون الأمنيّ، وبذل جهد بنسبة مئة بالمئة لمحاربة الإرهاب.
- على إسرائيل إزالة الحواجز، واستئناف تحويل عائدات الضرائب المستحقة للفلسطينيّين، والتقليل من الاحتكاك بين المستوطنين والفلسطينيّين.
- كذلك طولبت إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني، بما في ذلك البناء بسبب النمو الطبيعيّ.

خطة تينت لوقف إطلاق النار[47]، تلك التي هدفت إلى وضع خطوات عمليّة تكتيكيّة لتوصيات ميتشل، وأهم النقاط الواردة في الخطة هي:

- استئناف التعاون الأمني.
- اتخاذ خطوات فوريّة لإحباط كلّ خرق لوقف إطلاق النار.
- استخدام اللجنة الأمنيّة بهدف تزويد الطرفين والولايات المتّحدة بجميع المعلومات الاستخباريّة حول عمليات إرهابيّة في المنطقة.
- يعمل كلّ طرف من جهته ضدّ كلّ عنصر يعمل على إثارة العنف في منطقة سيطرته.
- وضع جدول زمنيّ متّفق عليه لإعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ في مواقعه قبل 28 أيلول 2000 (عشية اندلاع الانتفاضة الثانية).
- وضع جدول زمنيّ لإزالة الحصار وتقليص الحواجز إلى الحد الأدنى المطلوب لاحتياجات الأمن الإسرائيليّة.

خطاب الرئيس بوش الابن في حزيران 2002[48] الذي عرض مبادئ لإدارة الصراع (بعضها جديدة وبعضها مكرّرة):

- مطالبة الفلسطينيّين باستبدال قيادتهم والتخلّي عن طريق العنف.
- الدعوة إلى إجراء إصلاحات شاملة في إدارة السلطة الفلسطينيّة وإقامة مؤسّسات سويّة ونظيفة من الفساد والإرهاب.
- في المقابل، إقامة دولة فلسطينيّة على حدود مؤقتة في سياق إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967.
- مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ما قبل الانتفاضة.
- مطالبة إسرائيل بوقف البناء في المستوطنات.
- توفير تسهيلات في الظروف الميدانيّة.
- تحويل عائدات الضرائب إلى الفلسطينيّين.

46 http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/rpt/3060.htm

47 https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/tenet.html

48 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020624-3.html

خارطة الطريق[49] التي عرضتها على اللجنة الرباعيّة عام 2003. وهي تجسد، بدون شك، قمة محاولات المجتمع الدوليّ، بقيادة الولايات المتّحدة، رسم (وثمّة من سيقول: إملاء) مسار عمل يقود من المواجهة إلى المفاوضات حول الوضع الدائم.

ثمّة تناقضٌ ما في خارطة الطريق؛ فمن جهة، تقوم هذه الخارطة على أساس الأداء (performance-based)، ومن الجهة الثانية أرفق بها جدول زمنيّ مُفصّل لمدة ثلاث سنوات. في ما يلي أهم ما جاء فيه:

- تشير خارطة الطريق إلى قرارات مجلس الأمن في الأمم المتّحدة: 242، 338، 1397، وإلى اتّفاقيات سابقة بين الطرفين ومبادرة السلام العربيّة كأساس للمسار السياسيّ.
- **المرحلة الأولى** (بضعة أشهر) تركز على وقف الإرهاب، وتطبيع الحياة الفلسطينيّة، ومباشرة بناء المؤسّسات الفلسطينيّة مع التشديد على الإصلاحات الأمنيّة والحكوميّة. وتقوم إسرائيل بإعادة الانتشار إلى مواقع ما قبل الانتفاضة الثانية (خطوط 28 أيلول 2000)، وبتسهيلات تتعلق بنسيج الحياة الفلسطينيّة، وتسمح بإعادة فتح المؤسّسات في القدس الشرقيّة التي جرى إغلاقها، وتقوم بإخلاء جميع النقاط الاستيطانيّة التي أقيمت منذ آذار عام 2001، وتجميد جميع النشاطات الاستيطانيّة، (بما في ذلك نمو المستوطنات الطبيعي).
- **المرحلة الثانية** لخارطة الطريق (حزيران – كانون الأوّل 2003) تتركّز في إنشاء دولة فلسطينيّة ذات حدود مؤقتة. تعتمد هذه الدولة على أساس البنى التحتيّة الجديدة المُعدَّلة، وعلى دستور جديد وانتخابات جديدة، وتشكل محطة انتقاليّة لتسوية الوضع الدائم.
- **المرحلة الثالثة** لخارطة الطريق (حتّى العام 2005) غير المتبلورة تتركّز في المؤتمر الدوليّ لمناقشة القضايا المركزيّة والتوصّل على اتّفاق الوضع الدائم.

في الرسائل المتبادلة بين بوش وشارون[50] ورسالة مرافقة بين مستشارة دوف فايسغلاس ووزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كوندليزا رايس، وردت بعض الأفكار الأدائيّة لإدارة الصراع، نوردها في ما يلي:

- تبنت الولايات المتّحدة مبادرة شارون لإخلاء قطاع غزّة وشمال السامرة كجزء من رؤيا بوش وتحقيقها في إطار خارطة الطريق.
- صادقت الولايات المتّحدة على حصريّة خارطة الطريق –مع التشديد على الإصلاحات الفلسطينيّة– كوسيلة لتحقيق تسوية إسرائيليّة فلسطينيّة، ومبدأ محاربة الإرهاب وتعهد الولايات المتّحدة بأمن إسرائيل وازدهارها كدولة يهوديّة.
- صادقت إسرائيل على التزامها بخارطة الطريق، وتعهدت بشكل عينيّ: بتقييد البناء في المستوطنات في إطار البناء القائم وبالاتّفاق بين إسرائيل والولايات المتّحدة؛ بإخلاء النقاط الاستيطانيّة غير القانونيّة؛ بالقيام بتسهيلات بشأن تنقل الفلسطينيّين بناء على الاحتياجات الأمنيّة؛ بأن يكون جدار الفصل أمنيًّا لا سياسيّا، ومؤقتًا لا دائمًا؛ وبعدم التحديد المسبق للحدود المستقبليّة؛ وبأن يأخذ مسارُ الجدار بعين الاعتبار تأثيرَه على الفلسطينيّين غير الضالعين في الإرهاب.

في النهاية، **ابتغاء لتعزيز المفاوضات وتسوية الوضع الدائم بين تموز عام 2013 حتى نيسان عام 2014**، اقترحت الولايات المتّحدة على إسرائيل بديلين (إضافة إلى بديل يتعلق بحل الوضع الدائم: الموافقة على حدود 1967 كأساس للحدود النهائيّة):

- تجميد البناء في المستوطنات؛ أو:
- الإفراج عن الأسرى.

49 http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/a%20performancebased%20roadmap%20to%20a%20permanent%20two-sta.aspx

50 http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/mfadocuments/pages/exchange%20of%20letters%20sharon-bush%2014-apr-2004.aspx and http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/mfadocuments/pages/letter%20weissglas-rice%2018-apr-2004.aspx

حل الصراع

تهدف هذه الورقة إلى عرض وتحليل المخرجات الأمريكيّة التي تتعلق بمحاولة حل الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وبخاصّة الأفكار لحل القضايا الأربع الأساسيّة المركزيّة، وهي: الحدود (ومصير المستوطنات كاشتقاق لمسألة الحدود)؛ القدس؛ اللاجئون؛ الترتيبات الأمنيّة.

مع ذلك، ثمة أهمية للتأكيد أنّه في الحالات التي تم فيها عرض مواقف أمريكيّة تتعلّق بالقضايا المركزيّة، وخاصة القضايا الثلاث الأولى، فإن ذلك عبارة عن الاستثناء الذي يثبت القاعدة: ترى الولايات المتّحدة، وبشكل مثابر، أن دورها بمثابة رجل الصيانة للعمليّة السلميّة، وقمتها باتّفاق ينتج عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ومعنى هذا أنّ دور الولايات المتّحدة هو إدخال الطرفين إلى الغرفة (على أمل أن يكونا على مستوى عالٍ من الثقة)، وهناك يُجري الطرفان (على أمل أن تكون هناك نيّة حسنة) مفاوضات لحل القضايا الأساسيّة.

ليس دور الولايات المتّحدة ترسيم الحدود، أو تقرير طبيعة الحل للأماكن المقدسة في القدس. أعضاء الفريق الأمريكيّ سعداء بتبادل الانطباعات واقتراح المساعدة وقت الحاجة، لكن عرض الأفكار الحقيقيّة (ناهيك عن الأفكار الابداعيّة) ودفعها تكون –في المعتاد– خارج صندوق أدوات المفاوض الأمريكيّ. وفي المرات القليلة التي يمكن فيها ملاحظة مواقف أمريكيّة واضحة، يكون الأمر عادة بصيغة الاقتراح (لا الإملاء) وباختصار، وبخصوص المضمون فالحديث –في المعتاد– هو عن اقتراحات حل وسط لمواقف الطرفين.

المواقف الأمريكيّة المستعرَضة هنا لا تشمل مجْمل الأفكار التي طُرحت خلال المفاوضات. كما ذكرنا، إن فريق المفاوضات الأمريكيّ كان عادة يرد على الاقتراحات التي يقدمها الطرفان خلال المفاوضات، وجرت العادة أن يكون ذلك خلال المحادثات الجارية. المواقف الأمريكية المعروضة هنا هي تلك المواقف التي نضجت كفكرة مبلورة، واقتُرحت على الطرفين في سياق سياسيّ جوهريّ إستراتيجيّ. بهدف تجاوز عدم الدقة، نستعرض في ما يلي الأفكار الأمريكيّة كما طُرحت أصلاً باللغة الإنكليزية، مع إضافة ترجمة حرة.

الحدود

شكلت قضيّة الحدود النهائيّة، من غير شك، بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة محورًا للعديد من التصريحات الأمريكيّة. هذه القضيّة التي عبّر فيها الأمريكان عن رأيهم بحرّيّة فائقة لعدة أسباب. أوّلاً، أُعتُبِرَ هذا الموضوع "عمليًّا" تكون حلوله على أرض الواقع، على العكس من الموضوعين الرمزيّين اللذين يمسّان الأعصاب الأكثر حسّاسيّةً للروايات القوميّة لدى كلّ طرف (القدس واللاجئين). ثانيًا، تَطلَّبَ هذا الموضوع تدخّلاً متواصلاً من قِبل الولايات المتّحدة من خلال تعقيبها على قضيّة البناء في المستوطنات الإسرائيليّة. ثالثًا، أُعتُبِرَ هذا الموضوع، على نحوٍ مخطوء، سهل الحلّ نسبيًّا. وأخيرًا، يجسد هذا الموضوع لبَّ مسألة الدولتين: حتّى إن لم يَجرِ حلّ سائر المواضيع، فإنّ مجرد وجود خطّ حدوديّ يعني وجود دولتين (في المقابل، بدون خطّ حدوديّ لا وجود لدولتين –وإن اتُّفِق على الترتيبات الأمنيّة وقضيّة اللاجئين).

في ما يلي الموقف الأمريكي وتطوُّراته:

مقترحات كلينتون (2000):[51]

"You heard from me last time that I believe the solution will need to provide for Palestinian sovereignty over somewhere between 90 and 100 percent of West Bank territory, and that there will need to be swaps and other territorial arrangements to compensate for the land Israel annexes for its settlement blocs.

Based on what I have heard since we last met, I believe the solution should be in the mid-90 percents; I believe you should work on the basis of a solution that provides between 94 and 96 percent of West Bank territory to the Palestinian state with a land swap of 1 to 3 percent; you will need to work out other territorial arrangements such as permanent Safe Passage. As you work out the territorial arrangements, you might also consider the swap of leased land to meet your respective needs.

Given these parameters, you should lose no time in developing final maps consistent with the criteria I laid out last time (e.g., 80 percent of the settlers in blocs, contiguity of territory for each side, minimize annexation and the number of Palestinians affected)."[52]

وبترجمة حرّة:

- تقوم الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967.
- تقوم الدولة الفلسطينيّة على نحو 94–96% من الضفّة الغربيّة (معنى هذا أن تضم إسرائيل إليها ما يتراوح بين 4% وَ 6% من أراضي الضفّة الغربيّة).
- في المقابل، تعمل الدولة الفلسطينيّة على ضم ما يتراوح بين 1% وَ 3% من أراض تحت السيادة الإسرائيليّة.
- إجمالاً، نسبة تبادل الأراضي في هذا الإطار هي لصالح إسرائيل.
- جميع مناطق قطاع غزّة تكون تحت السيادة الفلسطينيّة.
- بين قطاع غزّة والضفّة الغربيّة يكون "ممرًّا آمنًا".
- مبادئ إضافية لترسيم الحدود: 80% من المستوطنين في الكتل الاستيطانيّة؛ تواصُل جغرافيّ للطرفين؛ تقليص مناطق الضمّ وتقليص عدد الفلسطينيّين المتأثّرين سلبًا من الترتيبات الحدوديّة.
- النظر في آليّات إقليميّة إضافيّة، مثل تأجير الأراضي. في محادثات سبقت طرْحَ خطّة كلينتون، اقترح الأمريكان استغلال بِنًى تحتيّة إسرائيليّة أخرى، مثل المطار، ورصيف في الميناء، ومحطّات تحلية المياه، وغيرها.

طاب الرئيس بوش الابن (2002)[53]:

"… the Israeli occupation that began in 1967 will be ended through a settlement negotiated between the parties, based on U.N. Resolutions 242 and 338, with Israeli withdrawal to secure and recognize borders."

لقد اعتُبِر تطرُّق الرئيس بوش إلى "الاحتلال الذي بدأ عام 1967" تلميحًا كبيرًا لطبيعة التسوية الإقليميّة المستقبليّة. مع ذلك، الصياغة كانت جِدَّ حذرةٍ، ولا تتبنى حدود العام 1967 أساسًا رسميًّا لمسار الحدود المستقبليّة.

الرئيس بوش الابن في إطار تبادل رسائل بوش شارون (2004)[54]:

"As part of a final peace settlement, Israel must have secure and recognized borders, which should emerge from negotiations between the parties in accordance with UNSC Resolutions 242 and 338. In light of new realities on the ground, including already existing major Israeli populations

51 كما ذكرنا، قُرئت مقترحات كلينتون أمام الطرفين في نهاية كانون الأول عام 2000، كمحاولة شبه أخيرة لإنقاذ المسار السياسيّ. حاول الرئيس كلينتون وفريقه جَسْر الفجوات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيّين حول القضايا الأساسيّة جميعها عن طريق ورقة كان من المفترض وضعها على الرفّ بعد خروجه من البيت الأبيض، لكن اقتراحاته تحوّلت إلى حجر أساس تَبلْوَرَ على أساسه تصوُّر اتّفاق الحلّ الدائم وحلول القضايا المركزيّة.

52 Indyk, Innocent Abroad. Appendix D – The Clinton Parameters.

53 ألقى الرئيس بوش الابن خطابًا تأسيسيًّا في حزيران عام 2002، غيّر من خلاله تصوُّر الولايات المتّحدة بشأن حلّ الوضع النهائيّ: من الناحية الجوهريّة، أيد بوش بشكل رسميّ إقامة دولة فلسطينيّة ذات حدود مؤقّتة في البداية، لكن هذا التأييد كان مشروطًا باستبدال القيادة (أي عرفات)، ومحاربة الإرهاب، وإجراء اصلاحات حكوميّة وأمنيّة شاملة.

54 بهدف مساعدة رئيس الحكومة شارون لتنفيذ خطّة الانفصال من قطاع غزّة وشمال السامرة، هبّ الرئيس بوش وعرض –في إطار الرسائل المتبادلة– تصوُّره بشأن الصراع وموقفه من قضيتين مركزيتين: الحدود واللاجئين.

centers, it is unrealistic to expect that the outcome of final status negotiations will be a full and complete return to the armistice lines of 1949, and all previous efforts to negotiate a two-state solution have reached the same conclusion. It is realistic to expect that any final status agreement will only be achieved on the basis of mutually agreed changes that reflect these realities."

وبترجمة حرّة:

على ضوء التطورات الحاصلة على أرض الواقع، بما في ذلك مراكز سكانيّة إسرائيليّة كبيرة في الضفّة الغربيّة (أي الكتل الاستيطانيّة الكبيرة)، ليس من الواقعيّة توقُّعُ أن تكون نتائجُ اتّفاق الوضع الدائم الانسحابَ إلى حدود الهدنة من عام 1949 (أي حدود 1967)، والحلّ الواقعيّ الوحيد هو تعديلات متّفَقٌ عليها تعكس هذه التطوّرات (أي تبادل الأراضي –ويشمل ذلك ضمّ الكتل الاستيطانيّة إلى إسرائيل).

الرئيس بوش الابن مع محمود عباس (2005):

"Any final status agreement must be reached between the two parties, and changes to the 1949 Armistice lines must be mutually agreed to. A viable two-state solution must ensure contiguity of the West Bank, and a state of scattered territories will not work. There must also be meaningful linkages between the West Bank and Gaza. This is the position of the United States today, it will be the position of the United States at the time of final status negotiations."[55]

خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الفلسطينيّ، عبّاس، كرر بوش موقفه أنَّ تعديل حدود العام 1967 (وهي حدود هدنة العام 1949) يجب أن يكون متّفَقًا عليه. حل الدولتين القابل للحياة، على حد قوله، يلزم بتواصل جغرافيّ للضفّة الغربيّة؛ فالدولة المؤلّفة من أقاليم متفرقة ومعزولة غير قابلة للحياة. وكذلك، يجب أن يكون ثمّة تواصل جادّ بين غزّة والضفّة.

أنابوليس (2008)[56]:

لم تتجسّد المساهمة الأمريكيّة في مسار أنابوليس في مضامين القضايا المركزيّة، بل في صيانة المسار وصدْقيّته، فكلا الزعيمين، أولمرت وعباس، أجريا مفاوضات بحسن نيّة وحزم. مع ذلك، قال الرئيس بوش خلال زيارته إلى البلاد في كانون الثاني 2008:

"The point of departure for permanent status negotiations to realize this vision [of two state living side by side in peace and security] seems clear: There should be an end to the occupation that began in 1967… These negotiations must ensure that Israel has secure, recognized, and defensible borders. And they must ensure that the state of Palestine is viable, contiguous, sovereign, and independent…

While territory is an issue for both parties to decide, I believe that any peace agreement between them will require mutually agreed adjustments to the armistice lines of 1949 to reflect current realities and to ensure that the Palestinian state is viable and contiguous."[57]

55 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2005/05/20050526.html

56 في عام 2008، جرت مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير وإسرائيل تحت رعاية أمريكيّة، في محاولة للتوصّل إلى حلّ للوضع النهائيّ. مسار أنابوليس (على اسم المكان الذي استضاف المؤتمرَ الافتتاحيّ) بقيادة رئيس الحكومة إيهود أولمرت ورئيس منظّمة التحرير محمود عباس، لم يتمخّض عنه اتّفاق.

57 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2008/01/20080110-3.html

كرّر الرئيس بوش مبادئه: إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967؛ وجود حدود آمنة معترَف بها ويمكن الدفاع عنها من قبل إسرائيل؛ إقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة، متواصلة، ذات سيادة ومستقلّة. التعديلات على حدود العام 1967 يجب أن تكون بالتوافق وأن تعكس الواقع الجديد على الأرض دون المساس بالتواصل الفلسطينيّ. هذا التجديد البسيط في الصياغة يُبرز حقيقة أنّ هذه المعايير هي الأساس الذي ستبدأ المفاوضات منه.

علاوةً على ذلك، في لقاء مع الطرفين في الـ 29 من تمّوز عام 2008[58]، ساعدت وزيرة الخارجية كوندليزا رايس الطرفين في التوصل إلى تفاهمات بخصوص الأسس لحساب الحدود: فحسب الولايات المتّحدة، الحديث عن المناطق التي احتُلّت عام 1967 والتي تضمّ الضفّة الغربيّة، وقطاع غزّة، والقدس الشرقيّة، والجزء الشماليّ الغربيّ من البحر الميت. وتبقّى الخلاف حول المنطقة المحرمة. ولاحقًا اتُّفِق على تقاسُم المنطقة بالتساوي بين الطرفين.

خطابات الرئيس أوباما (2011)[59]:

"The United States believes that negotiations should result in two states, with permanent Palestinian borders with Israel, Jordan, and Egypt, and permanent Israeli borders with Palestine. We believe the borders of Israel and Palestine should be based on the 1967 lines with mutually agreed swaps, so that secure and recognized borders are established for both states. The Palestinian people must have the right

to govern themselves, and reach their full potential, in a sovereign and contiguous state.…

It was my reference to the 1967 lines — with mutually agreed swaps — that received the lion's share of the attention, including just now. And since my position has

been misrepresented several times, let me reaffirm what '1967 lines with mutually agreed swaps' means.

By definition, it means that the parties themselves — Israelis and Palestinians — will negotiate a border that is different than the one that existed on June 4, 1967. That's what mutually agreed-upon swaps means. It is a well-known formula to all who have worked on this issue for a generation. It allows the parties themselves to account for the changes that have taken place over the last 44 years. It allows the parties themselves to take account of those changes, including the new demographic realities on the ground, and the needs of both sides."

وبترجمة حرّة:

دولتان: يكون لفلسطين حدود دائمة مع إسرائيل والأردن ومصر (أي إنّه لن تضمّ إسرائيل مناطق من داخل نطاق الدولة الفلسطينيّة). تقوم الحدود على أساس حدود العام 1967 مع إجراء تبادل للأراضي متّفَقٍ عليه. أوضح أوباما أنّ الحدود الجديدة المتّفَق عليها بين الطرفين تختلف عن خطوط حدود 1967 بحيث تعكس التطوّرات على أرض الواقع، والكتل الاستيطانيّة الكبيرة بشكل خاصّ.

58 Meeting Minutes: US, Palestine and Israel Bilateral and Trilateral" Meetings," Palestine Papers, Al Jazeera, Online at http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218233545203211.html.

59 بعد أن فشلت محاولات استئناف المفاوضات حول حلّ الوضع النهائيّ عام 2010، وبعد أن ملّ الرئيس أوباما من المناقشات المتعنّتة مع رئيس الحكومة نتنياهو بخصوص البناء في المستوطنات، وعلى خلفية أحداث الربيع العربيّ، ألقى الرئيس أوباما خطابًا تأسيسيًّا، عرض فيه رؤيته الخاصة بالشرق الأوسط. وفي ما يتعلق بالصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، تطرّق الرئيس إلى مسألة الحدود والأمن.

مبادرة كيري (2014)[60]:

المعلومات حول طبيعة المباحثات التي جرت خلال المفاوضات التي قادها وزير الخارجيّة، جون كيري، في الفترة الواقعة بين تموز عام 2013 ونيسان عام 2014، ما زالت معلومات منقوصة. مع ذلك، يبدو أنّ الأمريكان قد عرضوا على الطرفين معادلة لمسألة الحدود، بناء عليها تجري المفاوضات على أساس خطوط حدود العام 1967 مع تبادل للأراضي[61]. ليس واضحًا ما إذا كانت المعادلة الأمريكيّة تتحدث عن تبادل أراضٍ بنسبة 1:1، لكن يبدو أنّها ضمّت مقولة مُفادُها أنّه سيكون للفلسطينيّين دولة على مساحة متساوية (comparable، كصياغة لتحديث المبادرة العربيّة) بحجم الأراضي التي احتُلّت عام 1967.

تلخيص:

على مدار سنين المسار السياسيّ، ظهر موقف أمريكيّ مثابر. في الواقع، تحوّل هذا الموقف من أفكار يبدو أنّها غير ملزمة (مثل مقترحات كلينتون) إلى أفكار رسميّة يعبّر عنها علانية الرئيسان بوش وأوباما. من المهم أن نشير أن كلّ موقف رئاسيّ كان متعلقًا بالسياق السياسيّ الذي جاء فيه، لذلك نجد تأكيدات مختلفة بعض الشيء.

بناء على التصوّر الأمريكيّ، إن أساس الحدود الدائمة هو خطوط 1967. الرئيس بوش أشار إلى هذه الخطوط بـ"خطوط الهدنة من عام 1949"). بناء على رأي مستشاري الرئيس، استعمال المفهوم الثاني قد قلل من مدى القيمة الرمزيّة العالية التي ينسبها الفلسطينيّون، والعالم، إلى خطوط العام 1967 (المسمّاة خطأ "حدود 1967"[62]). في الواقع، ومن الناحية العمليّة، الفرق بين هذه الخطوط يكاد لا يُذكر. في الواقع، إن عدم الوضوح بالنسبة للمكان الدقيق لخط الهدنة 1949 في بعض المناطق كان قد اتُّفق عليه بين إسرائيل والأردن خلال ما يسمى "اتّفاقيّات الجنرالات" بين 1949–1951. ومن الناحية النظريّة، الخطوط الأصلية لهدنة 1949 تختلف من بعض المواقع عن الخطوط التي كانت في المنطقة العربيّة عشيّة حرب الأيام الستة في الـ 4 من حزيران عام 1967، لكنْ ثمّة ظنٌّ أن مستشاري بوش كانوا على معرفة بهذه التفاصيل الدقيقة، وبشكل عام فإن هذه الفروق لا تشكّل تغييرًا إستراتجيًّا في صورة الخط الأساسي.

لقد وافق الرؤساء الأمريكان الثلاثة كلينتون وبوش وأوباما على المطلب الإسرائيليّ أن الكتل الاستيطانيّة الكبيرة هي تطورات أساسيّة يجري على ضوئها تعديل خطوط العام 1967. وكان هؤلاء الرؤساء قد أشاروا إلى ملاءَمة خطوط العام 1967 بهدف الاستجابة إلى مصلحة إسرائيل بضمّ معظم المستوطنين، حيث إنهم يسكنون الكتل الاستيطانيّة الكبيرة والقريبة نسبيًّا من خطوط العام 1967. عمليًّا، الحديث هو عن تبادل أراضٍ كآليّة للجَسْر بين مطالب الطرفين. عندما أراد الأمريكان إرضاء إسرائيل، تمحوروا في التشديد على ضم الكتل الاستيطانيّة؛ وعندما أرادوا إرضاء الفلسطينيّين، تمحور الأمريكان في التشديد على الخط الأساسي للحدود – خطوط 1967.

يتضح هذا التباين في مواقف الرؤساء في مسألة نسبة تبادل الأراضي. فبينما تحدث كلينتون عن نسبة غير متساوية لصالح إسرائيل، فإن بوش وأوباما تحدّثا عن "تبادل أراضٍ" متّفق عليه. تجدر الاشارة الى أنّ الفلسطينيّين يطالبون –وعلى نحوٍ مثابر جدًّا– بتبادل أراضٍ بصورة متساوية من حيث المساحة والجودة.

إضافة إلى ذلك، جميع الرؤساء أشاروا في رؤيتهم أن الكيان الفلسطينيّ سيكون متواصلاً جغرافيًّا وقابلاً للحياة. من الناحية العمليّة، رفض هؤلاء الخطط الإسرائيليّة التي تدعو إلى سيطرة إسرائيليّة داخل غلاف الدولة الفلسطينيّة وَ/أو في عمق الضفّة الغربيّة، وعمليًّا تقطيع الدولة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة إلى أجزاء معزولة متصلة بواسطة مَحاور مروريّة، أي ما يسمى "التواصل المروريّ" (بخلاف "التواصل الجغرافيّ").

من المهم أن نشير أيضًا أن الأمريكان على مدار السنين عارضوا البناء الإسرائيليّ في المستوطنات، واعتبروا ذلك عثرة أمام السلام ونشاطًا غير مشروع. بالنسبة لهم، كان من المهمّ حسم مسألة الحدود، حيث إنّ خطّ الحدود يوفّر عمليًّا الحلّ للصداع المزمن من مشروع المستوطنات. مرة واحدة وللأبد علمت إسرائيل، وعلم العالم كله، أين إسرائيل، وهناك يمكنها البناء كرغبتها، وأين تنتهي حدودها، وهناك لا يمكنها توطين السكان.

القدس

في الفترة الواقعة بين مؤتمر كامب ديفيد في تمّوز 2000 وعرض مقترحات كلينتون في كانون الأوّل عام 2000، رافق الأمريكان سلسلة من اللقاءات الإسرائيليّة الفلسطينيّة، حيث طُرحت عدة أفكار بخصوص مدينة القدس ككل، وخاصّة في ما يتعلّق بالبلدة القديمة ومنطقة جبل الهيكل/الحرم الشريف. إضافة إلى الأفكار التي طُرحت من قِبل الأطراف ومن هيئات غير رسميّة، كمثل السيادة الإلهية أو تعليق مسألة السيادة، فإن أهم المُخْرَجات الأمريكيّة كانت قد ركّزت على تسليم السيادة إلى هيئة دوليّة. اقترح الرئيس كلينتون أن يجري في هذه الفترة تسليم السيادة على تلك المنطقة إلى مجلس الأمن، الذي سيعمل بدوره على نقل تلك الوصاية إلى الفلسطينيّين. سفير الولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة، ريتشارد هولبروك، اقترح أن يكون دور مجلس الأمن تبنّي (endorse) الاتّفاق الإسرائيليّ الفلسطينيّ في هذا الموضع وليس إدارته (mandate). واقترح إقامة هيئة منفصلة تتحمل مسؤوليّة التطبيق[63].

فيما بعد، وفي رده على الاقتراح الفلسطينيّ نقل السيادة على المنطقة إلى "مؤتمر الدول الإسلامية" (Organization of the Islamic Conference)، اقترح كلينتون إقامة رابطة تضم الدول الخمس الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن وأربع دول عربيّة اسلاميّة: السعودية؛ مصر؛ الأردن؛ المغرب. وتمنح هذه الرابطة للفلسطينيّين سلطة قضائية (jurisdiction) وتقر الرابطة القيود – مثل منع الحفريات – في هذا الموقع الحسّاس[64].

اقتراح التناظر بين موقع جبل الهيكل /الحرم الشريف والحائط كان قد طُرح في هذه الفترة، فقد اقترح رئيس فريق المفاوضات الأمريكيّ، دنيس روس، التمييز بين الأماكن المقدسة بحد ذاتها وبين المنطقة المحيطة بها. وفي هذا الإطار تكون السيادة الفلسطينيّة على المساجد، لا على المساحة كلها، وفي المقابل تكون السيادة الإسرائيليّة على الحائط نفسه، مع نظام دوليّ بخصوص الحفريّات في المنطقة كلّها[65].

على أيّة حال، الاقتراحات الأمريكيّة، التي ارتكزت على مواقف الطرفين، انصبّت على شكل فصل القدس في مسوّدة كلينتون:

من مقترحات كلينتون (2000):

“On Jerusalem, as I said last time the most promising approach is to follow the general principle that what is Arab in the City should be Palestinian and what is Jewish should be Israeli; this would apply to the Old City as well. I urge you to work on maps to create maximum contiguity for both sides within this framework.

We have all spent a lot of energy trying to solve the issue of the ‘Haram/Temple Mount.’ One thing seems clear to me — the gap does not relate to practical administration of the area but to symbolic issues of sovereignty and finding a way to accord respect to the religious beliefs of both sides. This is nevertheless clearly one of your most sensitive issues and concerns the interests of religious communities beyond Israel and Palestine.

60 في صيف عام 2013، بادر وزير الخارجيّة الأمريكيّة، جون كيري، إلى استئناف المسار السياسيّ بغية التوصّل إلى حلّ الوضع النهائي خلال تسعة شهور. فشل المسار بسبب عدم الثقة الكبير بين الطرفين.

61 http://www.haaretz.co.il/israel-peace-convention/1.2359763

62 Abrams, Tested by Zion: “Chapter 4 – New Realities on the Ground.”

63 ليئور لهرس، مفاوضات حول القدس – مراجعة سيرورة المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة حول قضيّة القدس 1993–2011، معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2013، ص: 36. على الإنترنت:
http://www.jiis.org.il/.upload/jerusalem/jerusalemupdated.pdf

64 المصدر السابق.

65 المصدر السابق.

I know you have been speaking about a number of formulations. Perhaps you can agree on one. But I want to suggest two additional approaches that I believe would

formalize Palestinian de facto control over the Haram while respecting the convictions of the Jewish people. Under each, there could be an international monitoring system to provide mutual confidence.

Your agreement could provide for Palestinian sovereignty over the Haram, and for Israeli sovereignty over either 'the Western Wall and the space sacred to Judaism of which it is a part' or 'the Western Wall and the holy of holies of which it is a part.' There would be a firm commitment by both not to excavate beneath the Haram or behind the Western Wall.

Alternatively, the agreement could provide for Palestinian sovereignty over the Haram and Israeli sovereignty over the Western Wall and for 'shared functional sovereignty over the issue of excavation under the Haram or behind the Western

Wall.' That way, mutual consent would be required before any excavation takes place in these areas.

One of these formulations should be acceptable to you both."

وبترجمة حرّة:

المبدأ الموجّه هو: كلّ ما هو عربيّ في (شرقي) المدينة يكون تحت السيادة الفلسطينيّة، وكل ما هو يهوديّ يكون تحت السيادة الإسرائيليّة. في هذا الإطار، يجب إعداد خارطة تشمل الحد الأعلى من التواصل الجغرافي للطرفين. ويسري هذا المبدأ كذلك على البلدة القديمة (إضافة إلى ترتيبات خاصة لإدارتها).

بخصوص جبل الهيكل /الحرم الشريف، أشار كلينتون إلى أن الفجوات بين الطرفين ليست على المستوى العمليّ، بل تتعلق بالرمزيّة والدين. واقترح إمكانيتين تتيح للفلسطينيّين سيطرة فعليّة على منطقة الحرم مع احترام المعتقدات اليهوديّة، ومع إمكانيّة وضع آليّة دوليّة للمراقبة ولخلق الثقة:

1. سيادة فلسطينيّة على الحرم الشريف، وسيادة إسرائيليّة على الحائط الغربيّ وقدس الأقداس الذي هو جزء منه؛
2. سيادة فلسطينيّة على الحرم الشريف، وسيادة إسرائيليّة على الحائط الغربيّ، وسيادة وظيفيّة مشتركة بخصوص الحفريات.

لم تتطرّق مبادئ كلينتون إلى المواقع في الحوض المقدس /التاريخيّ الواقع خارج أسوار البلدة القديمة.

مبادرة كيري:

وَفقًا لبعض المصادر، جرى ترجيح الأفكار الأمريكية في المرحلة الأولى لمصلحة رئيس الحكومة نتنياهو، وأشارت إلى "طموح فلسطينيّ" إلى عاصمة في شرقيّ القدس. في مرحلة متأخّرة أكثر، وخلال لقاء الرئيس عبّاس مع أوباما، اقترح أوباما صيغة أكثر مبدئيّة وأساسيّة: عاصمة فلسطينيّة في شرقي القدس. مع ذلك، إنّ رفض نتنياهو مناقشة هذه المسألة منع الأمريكان من تطوير المزيد من الأفكار[66].

تلخيص:

تُعتبر قضيّة القدس موضع الخلاف الرئيسيّ لفشل المسار في فترة العامين 2000-2001. بسبب الحذر السياسيّ الزائد، وكذلك بسبب وضوح مقترحات كلينتون، لم يتطلب من الولايات المتّحدة التعبير عن رؤيتها بخصوص طبيعة حل الوضع النهائي في القدس في السنوات التي تلت ذلك، لكنها عبرت المرة تلو المرة عن موقفها أن البناء الإسرائيليّ في شرقي القدس غير شرعيّ، وأنه جزء لا يتجزأ من المشروع الاستيطانيّ في الأراضي المحتلة.

على وجه العموم، صيغة الاتّفاق النهائي في القدس في المنطقة الواقعة خارج البلدة القديمة والحوض التاريخي بقيت كما هي: التقسيم إلى عاصمتين على أساس ديموغرافيّ. في الواقع، في عام 2000 تمحورت روح المفاوضات حول تصوّر مدينة مفتوحة بدون حدود ماديّة. لكن العمليات الإرهابية الفظيعة للانتفاضة الثانية قادت نحو أفكار جديدة، ولا سيّما لدى الطرف الإسرائيليّ. لقد عُرضت هذه الأفكار، التي تتعلق بإقامة حدود ماديّة لتنظيم مرور الناس والبضائع عن طريق معابر حدوديّة منظّمة، من قبل خبراء فريق المفاوضات الأمريكيّ في الفترة الواقعة بين العامين 2013-2014[67]. كما ذكرنا، لم تتضح المفاوضات حول القدس لتغدو مرحلةَ المراجعة العميقة لهذه الحلول.

في ما يتعلق بالبلدة القديمة (والحوض التاريخيّ)، اكتفى الأمريكان باقتراحات كلينتون، ومنذ تلك الفترة لم يعودوا إلى التعامل مع الموضوع. خلال مسار أنابوليس، أعرب الأمريكان عن تفهُّم (وثمّة من يقول: تعاطف) مع التصوّر الفلسطينيّ للتقسيم السياسيّ (لكن ليس ماديًّا) للبلدة القديمة بناء على اقتراحات كلينتون.

اللاجئون

في مفاوضات 1999-2000، طُلب إلى الأطراف التعاطي لأول مرّة مع محاولة حلّ لقضيّة اللاجئين التي تركّز داخلها مركّبات عمليّة (العثور على مكان الإقامة الدائم، التعويضات)، وكذلك مركّبات سرديّة رمزيّة (المطالبة بالاعتراف بالمسؤوليّة والاعتراف بحقّ العودة). ساد لدى الفريقين الأمريكيّ والإسرائيليّ الاعتقاد أن عرفات سيكون على استعداد لقبول تسويات بالغة في قضيّة اللاجئين إذا تضمّنت صفقةُ الاتّفاق استجابةً مناسِبة لقيام دولة فلسطينيّة مستقلّة وذات سيادة في الضفّة الغربيّة وغزّة وعاصمة في القدس الشرقيّة[68].

من مقترحات كلينتون (2000):

"The issue of Palestinian refugees is no less sensitive than Jerusalem. But here again my sense is that your differences are focused mostly on how to formulate your solutions, not on what will happen on the practical level.

I believe Israel is prepared to acknowledge the moral and material suffering caused to the Palestinian people as a result of the 1948 War and the need to assist the international community in addressing the problem. I also believe the Palestinian side is prepared to join in such an international solution and that we have a pretty good idea of what it would involve.

The fundamental gap seems to be how to handle the concept of the right of return. I know the history and how hard it would be for the Palestinian leadership to appear to be abandoning this principle. At the same time, I know the Israeli side cannot accept any reference to a right of return that would imply a right to immigrate to Israel in defiance of Israel's sovereign policies on admission or that would threaten the Jewish character of the State.

Any solution will have to address both of these needs. It will also have to be consistent with the two-state approach that both sides have accepted as the way to end the Israeli-Palestinian conflict. A new State of Palestine is about to be created as the homeland of the Palestinian people, just as Israel was established as the homeland of the Jewish people. Under this two-state solution, our guiding principle has to

66 رفيد، مصدر سابق. مقابلة الكاتب مع محللين وخبراء، شباط – حزيران 2014.

67 انظر أعمال شركة "سايا"، ووثائق جنيف على شبكة الإنترنت:
http://www.sayarch.com/category/publications

68 من مقابلة الكاتب مع مفاوضين أمريكان وإسرائيليّين، حزيران 2014.

be that the Palestinian state will be the focal point for the Palestinians who choose to return to the area, without ruling out that Israel will accept some of these refugees.

I believe you need to adopt a formulation on the right of return that will make clear there is no specific right of return to Israel, itself, but that does not negate the aspirations of Palestinian refugees to return to the area. I propose two alternatives:

Both sides recognize the right of Palestinian refugees to return to historic Palestine.

Both sides recognize the right of Palestinian refugees to a homeland.

The agreement would define the implementation of this general right in a way that is consistent with the two-state solution. It would list the five possible homes for refugees: 1) The State of Palestine; 2) Areas in Israel being transferred to Palestine in the land swap; 3) Rehabilitation in host country; 4) Resettlement in third country; 5) Admission to Israel.

In listing these five options, you would make clear that return to the West Bank, Gaza, or the areas acquired through the land swap would be a right for all Palestinian refugees, while rehabilitation in their host countries, resettlement in third countries, or absorption into Israel would depend upon the policies of those countries. Israel could indicate in the agreement that it intended to establish a policy so that some of the refugees could be absorbed into Israel, consistent with Israel's sovereign decision.

I believe that priority should be given to the refugee population in Lebanon. Taken together the parties would agree that these steps implement Resolution 194."

وبترجمة حرّة:

الموضوع حسّاس جدًّا. برأي كلينتون، الإسرائيليّون مستعدّون للاعتراف بالمعاناة التي لحقت بالفلسطينيّين نتيجة حرب 1948 ومساعدة المجتمع الدوليّ على توفير الحلّ (أي: التعويضات).

الفجوة الأساسيّة تتعلّق بمسألة حقّ العودة، وهنا يجب التوفيق بين استصعابِ الفلسطينيّين التخلي عن هذا المبدأ، والمصلحةِ الإسرائيليّة بمنع أي اعتراف بحق يسمح بهجرة غير قابلة للتحكم إلى إسرائيل ستهدد طابعها اليهوديّ. يجب أن يكون الحل في سياق الدولتين: إسرائيل وطن الشعب اليهوديّ، وفلسطين وطن الشعب الفلسطينيّ. هكذا، تكون دولة فلسطين مركز عودة اللاجئين إلى المنطقة، دون نفي إمكانية استيعاب إسرائيل أعدادًا معينة من اللاجئين.

صياغة مسألة حق العودة ستوضّح أنه لا حق عودة إلى إسرائيل، لكن لن ينفي تطلع الفلسطينيّين إلى العودة إلى المنطقة. اقترح كلينتون صياغتين محتملتين:

- يعترف الطرفان بحق عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى فلسطين التاريخيّة.
- يعترف الطرفان بحق عودة اللاجئين إلى الوطن.

يمارَس هذا الحق العام، في سياق حل الدولتين، في إطار واحد من البدائل التالية كمكان للسكن الدائم: (1) دولة فلسطين، (2) مناطق داخل إسرائيل يجري تسليمها لفلسطين في إطار تبادل الأراضي، (3) تأهيل في دول مضيفة، (4) توطين في دول ثالثة، (5) الدخول إلى إسرائيل. البديلان (1) وَ (2) هما حق لكل لاجئ فلسطينيّ. سائر البدائل، بما فيها الدخول إلى إسرائيل، تجري وَفق القرار السياديّ للدولة ذات الصلة.

تكون الأفضلية في حل قضيّة اللاجئين للاجئين في لبنان، والخطوات المفصّلة أعلاه تلبّي قرار الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة 194.

الرئيس بوش الابن في إطار تبادل رسائل بوش– شارون (2004):

"It seems clear that an agreed, just, fair, and realistic framework for a solution to the Palestinian refugee issue as part of any final status agreement will need to be found through the establishment of a Palestinian state, and the settling of Palestinian refugees there, rather than in Israel."[69]

صرّح بوش أنه في سياق اتّفاق نهائي عادل، منصف وواقعيّ، يكون حل قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين في إطار الدولة الفلسطينيّة، وهناك يجري توطين اللاجئين، لا في إسرائيل.

أنابوليس (2008):

كما ذكرنا، لم يجرِ التعبير عن المساهمة الأمريكيّة باقتراح مضامين، حيث إنّ كلا الزعيمين –أولمرت وعباس– أَجْرَيا مفاوضات بنيّة حسنة وإصرار. مع ذلك، أشار الرئيس بوش خلال زيارته إلى البلاد في كانون الثاني 2008:

I believe we need to look to the establishment of a Palestinian state and new international mechanisms, including compensation, to resolve the refugee issue.

مبادرة كيري:

بصورة عامّة، يبدو أن الأمريكان عادوا إلى مواقف كلينتون وبوش ووصفوا آليّة بناء عليها لن يكون ثمّة حق عودة لاجئين إلى إسرائيل. مع ذلك، أكد الأمريكان (مثلما أكد كلينتون) أن ثمة لاجئين يمكنهم اختيار العودة إلى إسرائيل بناء على قرار سياديّ، وبناء على معايير تحددها إسرائيل. وهنالك لاجئون آخرون يمكن استيعابهم حيث يسكنون في الدول المضيفة، أو الانتقال إلى دولة ثالثة، أو السكن في الدولة الفلسطينيّة الجديدة.

تلخيص:

وافق الزعماء الأمريكان الذين قادوا المفاوضات على التصوّر الإسرائيليّ بشكل عام، التصوّر الذي يدعي أن حل قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين يتركز في دولة فلسطين الجديدة، لا في إسرائيل؛ حيث إنّ هجرة العديد من اللاجئين إلى إسرائيل ستغيّر طابعها اليهوديّ.

ما زالت البدائل الخمسة التي اقترحها الرئيس كلينتون تشكّل الأساسَ المركزيَّ لحلّ قضيّة مكان السكن الدائم للاجئين. مع ذلك، ركّز الرئيس بوش، الذي تحدث حول الموضوع في سياق دعم خطة الانفصال، وهي خطّة رئيس الحكومة شارون التي رمت إلى تعزيز موقفه السياسيّ داخل إسرائيل لدى وزراء وأعضاء كنيست من الليكود، ركّز على مركزيّة دولة فلسطين، وأكّد أنّ اللاجئين سيعودون إلى فلسطين، لا إلى إسرائيل. كان هذا التصريح استثنائيًّا بعض الشيء؛ إذ حتى تلك الفترة استند الموقف الأمريكي إلى إبراز الحلول المحتملة، لا إلى النفي الفعّال لأيّ بديل معيّن.

لم يقترح بديلاً للقضايا الرمزيّة الأكثر حسّاسيّةً إلاّ الرئيسُ كلينتون: المطلب الفلسطينيّ باعتراف إسرائيل بمسؤوليّتها عن مشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة. لم يَقبل الصياغاتِ التي اقترحها كلينتون أيٌّ من الأطراف، وبقيت المسألة موضعَ خلاف في مباحثات طابا في كانون الثاني عام 2001.

الأمن

مثلما هو الشأن في قضيّة الحدود، كذلك في قضيّة الأمن أعرب الأمريكان عن رأيهم بحرّيّة أكبر، لعدة أسباب. أوّلاً، أُعتُبِر أنّ هذا الموضوع أيضًا "عمليًّا"، وأنّ حلوله على المستوى الميدانيّ؛ ثانيًا، استدعى هذا الموضوع تدخُّلَ الولايات المتّحدة المرّة تلو المرّة بسبب التزامها المباشر والتاريخي والعلنيّ بأمن إسرائيل، بما في ذلك الحفاظ على التفوّق النوعيّ لإسرائيل مقابل جاراتها؛ ثالثًا، أُعتُبِر هذا الموضوع سهلَ الحلّ نسبيًّا؛ وأخيرًا، يَعتبر الأمريكان نفسهم أصحاب السلطة العليا في هذا الموضوع. وعلى وجه العموم، يتوجّه الفلسطينيّون، وإسرائيل أيضًا، إلى الولايات المتّحدة باعتبارها عنوانًا لتوفير الحلول في المواضيع الأمنيّة.

69 http://www.bitterlemons.net/docs/bushletter.htm

تتعلّق المقتطفات التالية بالمواقف الأمريكيّة بخصوص قضايا الأمن المرتبطة بحلّ الوضع النهائيّ (على العكس من قضايا أمنيّة جارية على الساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة).

من مقترحات كلينتون (2000):

"As I said on security the last time, the challenge is to address legitimate Israeli security concerns while respecting Palestinian sovereignty. The key lies in an international presence that can only be withdrawn by the agreement of both sides. My best judgment is that Israeli withdrawal should be phased over thirty-six months while the international force is gradually introduced into the area. At the end of this period, a small Israeli presence in fixed locations would remain in the Jordan Valley under the authority of the international force for another thirty-six months. This period could be reduced in the event of favorable regional developments that diminish the threats to Israel.

On early-warning stations, I believe that Israel should maintain three facilities on the West Bank with a Palestinian liaison presence; the stations would be subject to review after three years, with any change in status to be mutually agreed.

On the emergency deployments, I understand you still have work to do on developing maps of the relevant areas and routes. In defining what would constitute an 'emergency,' I suggest you think about formulations that refer to 'an imminent and demonstrable threat to Israel's national security that requires Israel to declare a national state of emergency.' Of course, the international forces would need to be notified of any such determination.

On airspace, I suggest that the state of Palestine will have sovereignty over its airspace but that the two sides should work out special arrangements for Israeli training and operational needs.

I understand that the Israeli position is that Palestine should be defined as a 'demilitarized state,' while the Palestinian side has proposed 'a state of limited arms.' As a possible compromise formula I suggest you think in terms of a 'non-militarized state.' This would be consistent with the fact that, as well as a strong Palestinian security force, Palestine will have an international force for border security and deterrence purposes. Whatever the terminology, you need to work out specific understandings on the parameters of the Palestinian security forces."

وبترجمة حرّة:

يدرك كلينتون التوتّر الأساسيّ بين احتياجاتِ إسرائيل الأمنيّة الشرعيّة، واحترام السيادة الفلسطينيّة. مفتاح الحلّ، في رأيه، هو وجود دوليّ ينتهي بموافقة الطرفين فقط.

يستغرق الانسحاب الإسرائيليّ 36 شهرًا، ويكون بالتوازي مع دخول القوّات الدوليّة إلى المنطقة. مع انتهاء هذه المُدّة، يستمر وجود إسرائيليّ صغير، ويقتصر على مواقع معيّنة في غور الأردن، وتحت صلاحيّة القوّات الدوليّة لمدة 36 شهرًا إضافيًّا. بالإمكان تقصير ذلك بناء على التطورات الإقليمية وتقييم الخطر على إسرائيل.

تمتلك إسرائيل ثلاث محطات إنذار في الضفّة الغربيّة، مع وجود لضابط اتصال فلسطينيّ.

في ما يتعلّق بإعادة الانتشار في حالة الطوارئ، ينبغي أن يكون تعريف حالة الطوارئ على أنّها "تهديد فوريّ ومثْبَت على الأمن القوميّ الإسرائيليّ يحتّم الإعلان عن حالة طوارئ وطنيّة في إسرائيل".

في ما يتعلّق بالمجال الجوّيّ، تكون السيادة فلسطينيّة، ويتفق الطرفان على ترتيبات خاصة تتعلق بالتدريبات والعمليات الإسرائيليّة.

وأخيرًا، الموقف الإسرائيليّ هو أن فلسطين منزوعة السلاح، والموقف الفلسطينيّ هو أن فلسطين مع تسلّح محدود. التسوية المحتملة هي أن تكون فلسطين "دولة بدون جيش". ذاك هو الحل الذي يتماشى مع حقيقة وجود قوّات أمن داخليّ قويّة في فلسطين، إضافة إلى قوّة دوليّة لحفظ أمن الحدود وللردع.

الرئيس بوش الابن في إطار تبادل رسائل بوش – شارون (2004):

"…there will be no security for Israelis or Palestinians until they and all states, in the region and beyond, join together to fight terrorism and dismantle terrorist organizations. The United States reiterates its steadfast commitment to Israel's security, including secure, defensible borders, and to preserve and strengthen Israel's capability to deter and defend itself, by itself, against any threat or possible combination of threats…

The United States understands that after Israel withdraws from Gaza and/or parts of the West Bank, and pending agreements on other arrangements, existing arrangements regarding control of airspace, territorial waters, and land passages of the West Bank and Gaza will continue."

وَفق أَجِنْدَته المُتبلورة، يسلّط الرئيس بوش في عام 2004 على الحاجة إلى محاربة الإرهاب. وهو يؤكّد أن الولايات المتّحدة مُلتزمة بأمن إسرائيل، بما في ذلك حاجتها إلى حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها. تحافظ الولايات المتّحدة وتعزّز قدرات إسرائيل على الردع والدفاع عن نفسها بنفسها وضدّ أي تهديد.

بخصوص خطّة الانفصال، اعترف بوش أنّ الترتيبات الأمنيّة في الضفّة الغربيّة تبقى كما هي إلى حين القيام بترتيبات واتّفاقيّات أخرى.

خطابات أوباما (2011، 2013):

"As for security, every state has the right to self-defense, and Israel must be able to defend itself – by itself – against any threat. Provisions must also be robust enough to prevent a resurgence of terrorism, to stop the infiltration of weapons, and to provide effective border security. The full and phased withdrawal of Israeli military forces should be coordinated with the assumption of Palestinian security responsibility in a sovereign, non-militarized state. And the duration of this transition period must be agreed, and the effectiveness of security arrangements must be demonstrated."[70]

"…we have spent a lot of time working with Prime Minister Netanyahu and his entire team to understand from an Israeli perspective what is required for the security of Israel in such a scenario. And … we understand that we can't dictate to Israel what it needs for its security. But what we have done is to try to understand it and then see through a consultative process, are there ways that, through technology, through additional ideas, we can potentially provide for that …

Prime Minister Netanyahu and the Israeli military and intelligence folks have to make that determination. And

70 http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks- president-middle-east-and-north-africa

ultimately, the Palestinians have to also recognize that there is going to be a transition period where the Israeli people cannot expect a replica of Gaza in the West Bank. That is unacceptable. And I think we believe that we can arrive at that point where Israel was confident about that, but we're going to have to see whether the Israelis agree and whether President Abbas, then, is willing to understand that this transition period requires some restraint on the part of the Palestinians as well. They don't get everything that they want on day one. And that creates some political problems for President Abbas, as well."[71]

كذلك يصادق الرئيس أوباما على حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، بنفسها، وضد أي تهديد. يجب أن تكون الترتيبات الأمنيّة في اتّفاق الحل النهائي قويّة بما فيه الكفاية لمنع الإرهاب، ولضمان نزع سلاح الدولة الفلسطينيّة، وكذلك توفير الأمن الفعّال للحدود. ويجب أن يكون انسحاب الجيش الإسرائيليّ تدريجيًّا وكاملاً، وأن يكون بالتزامن مع تولّي المسؤولية الأمنيّة الفلسطينيّة في دولة ذات سيادة وبدون جيش. يجب الاتّفاق على مدة المرحلة الانتقاليّة، وإثبات فاعليّة الترتيبات.

مبادرة كيري

أظهر الأمريكان، في إطار مبادرة وزير الخارجيّة كيري، إصغاء شديدًا لمطالب نتنياهو الأمنيّة. زيادة على نزع السلاح المبدئيّ للدولة الفلسطينيّة، عيّن كيري الجنرال جون آلان للإشراف على المسألة الأمنيّة، وبشكل محدد عبر الاستجابة للمطلب الإسرائيليّ ضمان نزع السلاح من الضفّة الغربيّة بواسطة وجود الجيش الإسرائيليّ على طول نهر الأردن، لفترة غير محدودة وطويلة. تمحورت الاستجابة الأمريكيّة، التي اقتصرت على إدارة إسرائيليّة فلسطينيّة ثنائيّة (لم يُسمح لفريق آلان بتطوير توجّه إقليميّ يشمل الأردن)، في استعمال تكنولوجيا مراقبة واستخبارات متطورة توفّرها الولايات المتّحدة. وَفق أقوال أوباما أعلاه، وافقت الولايات المتّحدة على المبدأ بخصوص الإبقاء على قوّات إسرائيليّة على امتداد نهر الأردن لفترة انتقاليّة طويلة أطول بكثير مما توقّع الفلسطينيّون. مع ذلك، تؤمن الولايات المتّحدة أن التكنولوجية المتوافرة اليوم تتيح حماية ناجعة للحدود دونما حاجة إلى السيطرة الراجلة في المنطقة. وعلى وجه العموم، إن الولايات المتّحدة على استعداد لمساعدة فلسطين في تطوير القدرات لتأمين الحدود – وهي قدرات غير متوافرة اليوم بناء على رأي الولايات المتّحدة[72].

تلخيص:

يؤكّد الموقف الأمريكيّ، كما ورد في المصادر أعلاه وفي أعمال أخرى – مثل أعمال الجنرال جيمس جونز (2007–2009) والجنرال جون آلان (2013–2014)– على سلسلة من المبادئ كقاعدة لحلّ مسألة الترتيبات الأمنيّة في التسوية النهائيّة، وعلى رأسها الاعتراف بأن تكون الدولة الفلسطينيّة منزوعة السلاح (بدون جيش دائم، ودونما علاقة بالاصطلاح العينيّ الذي سيُتفق عليه). يكون الفلسطينيّون مسؤولين عن مسائل القانون والنظام الداخليّين وعلى حماية حدودهم. وَفق جميع رؤساء الولايات المتّحدة، تحتفظ إسرائيل بحقّها في الدفاع عن نفسها (بنفسها)، وينعكس هذا الحق، شأنه في هذا شأن مشتقاته الإجرائيّة، في التسوية النهائيّة الإسرائيليّة الفلسطينيّة. جميع الرؤساء الذين تعاملوا مع الترتيبات الأمنيّة في الاتّفاق النهائيّ، ولا سيّما كلينتون وأوباما، قبلوا بمبدأ المرحلة الانتقاليّة لإعادة الانتشار الإسرائيليّ، وبمبدأ الحفاظ على قوّات إسرائيليّة في غور الأردن لفترة محدودة. مع ذلك، قبلت الولايات المتّحدة بحاجة الفلسطينيّين للتنبؤ باليوم الذي ستكون لهم سيادة تمارس على كلّ دولة فلسطين، ولذلك رفضوا المطلب الإسرائيليّ بالتواجد لفترة غير محدودة.

71 Remarks by the President in a Conversation with the Saban Forum, "Willard Hotel, Washington D.C., December 7, 2013. Online at http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/12/07/remarks-presidentconversation-saban-forum

72 رفيد، مصدر سابق. من مقابلة الكاتب مع محلّل إسرائيليّ مطّلع على مقترحات آلن، حزيران 2014.

قضيّة وضع قوّات دوليّة كمسألة مشتقّة من الاتّفاق (على العكس من وضع قوّات دوليّة في الفراغ بين طرفين متنازعين) هي قضيّة نُظِر إليها كطريق ناجعة لحلّ قضايا أمنيّة مبدئيّة، على الأقلّ من قِبَل الرئيسين كلينتون وأوباما. الرئيس بوش كذلك لم ينفِ مسألة القوّات الدوليّة، لكنّه ركّز على جوانب أخرى للأمن؛ وَفق رؤيته بخصوص الحرب على الإرهاب، ركّز بوش على خلق أولويّات عمل جديدة، بموجبها يجري اختبار الفلسطينيّين حسب نشاطهم ضدّ الإرهاب كمؤشر مسبق لجاهزيّتهم للحصول على السيادة في إطار الدولة. مع ذلك، بنظر الجنرال جيمس جونز، الذي كان مستشارًا لوزيرة الخارجيّة رايس (وعُيّن فيما بعد مستشارَ أوباما الأوّل للأمن القوميّ) خلال مسار أنابوليس، ترتيبات الأمن الإسرائيليّة الفلسطينيّة في اتّفاق الوضع الدائم يمكنها، بل ينبغي لها، الاستناد إلى هندسة أمنيّة إقليميّة. وعلى نحوٍ عينيّ، يؤدّي الأردن دورًا في الترتيبات الأمنيّة في كلّ ما يتعلّق بالساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة[73].

امتدادًا لمبادرة كيري، ركّزت الولايات المتّحدة على قدرات إسرائيل (بعد الانسحاب واعادة الانتشار) في مراقبة منطقة الدولة الفلسطينيّة، والحدود بين فلسطين والأردنّ في منطقة نهر الأردنّ بخاصّة، بواسطة تكنولوجيا مراقبة واستخباريّة تزوّدها بها الولايات المتّحدة. تؤمن الولايات المتّحدة أنّه يمكن تحقيق حماية ناجعة للحدود، وإن لم تكن مُثلَى، دون سيطرة راجلة في المنطقة. هذه هي تطوّرات المرحلة الأخيرة، ومن هذه الناحية يختلف تصوّر أوباما عن تصوّر كلينتون وبوش. تجدر الإشارة هنا الى أنّ هذا الاختلاف ينبع أساسًا من التطوّرات التكنولوجيّة التي تسمح بالاستشعار عن بعد والإصابة الدقيقة، دون الحاجة إلى وجود فعليّ في المنطقة.

خاتمة

يبدو أنّه لا بديل للتدخل الأمريكيّ الحازم في مسار السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ. رغم ضعف الولايات المتّحدة وتدهور مكانتها العالميّة، ما زالت هي الدولة العظمى الوحيدة التي تقيم علاقات جيدة مع غالبيّة اللاعبين ذوي الصلة. وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا، الولايات المتّحدة هي الوحيدة التي لها علاقات حميميّة ووثيقة مع إسرائيل، وقادرة أن تثير في إسرائيل مشاعر الأمن (السياسيّ والدبلوماسيّ والماديّ) الضروريّة جدًّا للتسوية الدائمة.

مع ذلك، على الولايات المتّحدة استخلاص العبر الجذريّة والهامّة في ما يتعلّق بدورها التاريخيّ في مسار السلام. لقد امتنع الوسيط الأمريكيّ من التدخّل الواضح والفعّال في محاولة إيجاد حلول للقضايا المركزيّة (مقترحات كلينتون هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة)، وتركّز في إدارة مسار هدفُه إدخال الأطراف إلى غرفة المفاوضات، وهناك يعملون هم أنفسهم على بلورة الحلول. في مفاوضات 2000–2001، وكذلك في مفاوضات عام 2008، استنفد الطرفان الإسرائيليّ والفلسطينيّ، كما يبدو، قدراتهم على التقارب في ما بينهما من خلال مفاوضات ثنائيّة؛ فالفجوات بينهما واضحة. في المقابل، يبدو أنّ الولايات المتّحدة لم تستنفذ قدرتها على الدفع نحو اتّفاق إسرائيليّ فلسطينيّ. في ما يلي بعض التوصيات في هذا الموضوع[74]:

أوّلاً، تُحْسن صنعًا الولاياتُ المتّحدة إذا قامت بإعادة النظر على نحوٍ عميق وجادّ في مسار السلام ودورها فيه. على الولايات المتّحدة إجراء نقاش داخليّ لدراسة عميقة تضع التحدّيات أمام الأهداف الأمريكيّة في الساحة الإسرائيليّة العربيّة. ما هي الإستراتيجيّة التي تسعى اليها؟ هل تريد التوصّل إلى اتّفاق ينهي الصراع؟ هل تريد مساعدة الأطراف على إدارة الصراع بينما الولايات المتّحدة نفسها تنعزل عن الشرق الأوسط؟

ثانيًا، على الولايات المتّحدة النظر في أيّ الرافعات هي على استعداد لاستغلالها من أجل تحقيق أهدافها (على سبيل المثال، تعزيزات جماهيريّة للقيادة الفلسطينيّة بواسطة القيادات الأمريكيّة). ثمّة رافعات ضغط لا تستطيع الولايات المتّحدة استغلالها حتّى الآن، وذلك لاعتبارات داخليّة (نحو: اشتراط تقديم المساعدات

73 من مقابلة الكاتب مع محلّل أمنيّ مطّلع على خطّة جونز، حزيران 2014.

74 بعض هذه التوصيات هي من وحي كتاب:

Daniel Kurtzer and Scott Lasensky, Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East (Washington, D.C: United States Institute of Peace Press, 2008)

لإسرائيل بتنفيذ التزاماتها المتعلّقة بالبناء في المستوطنات)، وربّما من الجدير ألاّ تضع الدبلوماسيّة الأمريكيّة شروطًا هي غير قادرة على تحقيقها.

ثالثًا، يجب أن يُنظر إلى سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة كسياسة تجري صياغتها في واشنطن ومصدرها البيت الأبيض، وتحديدًا من قِبل الرئيس الأمريكيّ. سوف تدفع الولايات المتّحدة ثمنًا باهظًا إذا نُظِر إليها كدولة عظمى تعمل وتعزّز مصالح محلّيّة للاعبين إقليميّين. مع ذلك، يجب التذكّر أنّ للرئيس الأمريكي وقتًا واصغاءً محدودَيْن. ولا ينبغي إراقة موارد الرئيس وإتاحتها للأطراف تكرارًا وفي مسائل ثانويّة.

رابعًا، يجب تنفيذ الخطوات التي التزمت بها الأطراف، وعدم تنفيذ الالتزام ينبغي أن يؤدّي إلى عواقب حقيقيّة. يجري اختبار صدْقيّة الولايات المتّحدة في المنطقة كلّها في قدرتها على التصرّف بإنصاف في الساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة.

خامسًا، يجب أن يكون فريق المفاوضات الأمريكيّ متنوّعًا ويمتلك الخبرة. النقاش الصريح الذي يعرف كيفيّة استغلال نُظُم المعلومات في جميع الأذرع الحكوميّة يجب أن يكون جزءًا تكامليًّا من عمليّة بلورة السياسة وتنفيذها. في حالة تعيين مبعوث خاصّ لعمليّة السلام، يجب أن يكون في خطّ مباشر مع الرئيس ووزير/ة الخارجيّة، وعليه أن يشكّل عنوانًا وحيدًا وذا صلة تُدار عن طريقه المفاوضات، باستثناء اللحظات التي يختارها الرئيس للتدخّل. لا يجب على الولايات المتّحدة السماح بخطّ مباشر يتجاوز المبعوث.

سادسًا، صفقة الاتّفاق الدائم هي كلٌّ متكامل، وكلّ محاولة لتجزئتها إلى مواضيع أكثر سهولة (حدود وأمن) سبق معالجتها هي إشكاليّة جدًّا. نهج عزل جزء من المواضيع يتجاهل ديناميكيّة الأخذ والعطاء بين المواضيع المختلفة، ويتجاهل أنّ الأطراف لا يمكنهم طرح اقتراحات متقدّمة أكثر (اقتراح "الخطّ الأحمر") في موضوع ما، دون أن يعلموا أنّه قد جرت الاستجابة لاحتياجاتهم في المواضيع الأخرى. إضافة إلى ذلك، لا يجب أن يخطئ المفاوض الأمريكيّ ويعتقد أن تبنّيه لمطلب /موقف أحد الأطراف في موضوع معين يشكّل قاعدة لقبول هذا الطرف بتسوية متقدّمة في موضوع آخر. غالبًا ما تحاول الأطراف تجيير مواقف أمريكيّة تخدم مصلحتهم، بينما تبقى مطالبهم في المسائل الأخرى على ما هي عليه.

سابعًا، لا ينبغي للمفاوض الأمريكيّ الاعتقادُ، ولو للحظة، أنّ القائد الفلسطينيّ ضعيف لدرجة أنّه لن يستطيع القول "كلاّ"؛ فمرة تلو الأخرى يتفاجأ الأمريكان من قدرة الفلسطينيّين على رفض اقتراحات لا تستجيب للحدّ الأدنى لمتطلّبات الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات السيادة. زيادة على ذلك، من الجدير أن يُخصّص الأمريكان الاهتمام للشروط والقيود السياسيّة للطرف الفلسطينيّ أيضًا، لا للطرف الإسرائيليّ فقط. مع ذلك، لا يجب أن يسمح الأمريكان للطرفين باستغلال ادّعاءات السياسة الداخليّة ابتغاءَ تأجيل الحسم المبدئيّ والمصيريّ في ما يتعلّق بالقضايا المركزيّة لحلّ الدولتين.

ثامنًا، من المهمّ حمْل الوعي أن الغلاف العربيّ قادر على دعم القائد الفلسطينيّ في حالة تبنّيه تسويات جذريّة. فالغلاف العربيّ ليس مبنيًّا للضغط على القائد الفلسطينيّ للقيام بتسويات هو غير مستعدّ لها.

هنالك حقائق تعمل واشنطن بناءً عليها يضع مِحَكّ الوقت والعمل علامة سؤال كبيرة بشأنها. على سبيل المثال، التصوّر القائل أنّ "الولايات المتّحدة لا تستطيع أن ترغب في السلام أكثر من الأطراف نفسها" لا يتماشى مع نمط التصرّفات الأمريكيّة التي تمارسها حينما يتعلّق الأمر بمصالحها الهامّة والحقيقيّة في الحلبة الدوليّة. والمقصود أنّه عندما تُشخّص الولايات المتّحدة مصلحة مباشرة لها، تعرف كيف تحوّل الموارد (الماديّة والبشريّة) لتحقيق ذلك.

على نحوٍ محدّد، يتطلّع كاتب هذه المقالة إلى وضع التحدّيات أمام التصوّر المتجذّر في واشنطن، الذي يدّعي أنّ الاتّفاق النهائيّ لن يكون إلاّ نتاج مفاوضات مباشرة بين الطرفين. يتحطّم هذا التصوّر أمام اختبار محاولات إدارة مثل هذا النوع من المفاوضات. ليس ثمّة شكّ أنّ الاتّفاق النهائيّ يُجسّد، بحكم تعريفه، موافقةَ الطرفين، لكن ليس من الضرورة أن تكون صفقة المضامين التي يتّفقان عليها نتاجَ مفاوضات مباشرة. هنالك ما يكفي من المعرفة (من الاقتراحات التي عرضها الطرفان منذ العام 2000، وكذلك من أعمال غير رسميّة عديدة وعميقة في العقد الأخير) التي تتيح للولايات المتّحدة أخذ الوصاية الحقيقية والفعّالة على صياغة مضمون التسوية. فقط عندها، تستطيع الولايات المتّحدة تعزيز هذه الصياغة لدى الطرفين ولدى المجتمع الدوليّ.

ختامًا، إذا لم تكن هناك ملاءَمة بين أهدافِ الولايات المتّحدة والخطواتِ التي تستعدّ لاتّخاذها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، من الصواب عندذاك العودةُ إلى طاولة التخطيط لرسم استراتيجيّة جديدة. ففي نهاية المطاف، لا شيء كعدم الالتزام بالغايات التي عرضتها هي يُضعِف الولاياتِ المتّحدةَ بنظر الأطراف وبنظر العالم كلّه. وبصورة مماثلة حدّ التطابق، ليس ثمّة مَن هو أفْضل مِن قائد أمريكيّ حازم ومبادر، في سبيل جرف السياسة الأمريكيّة الداخليّة خلفه، وكذلك جرف الغلاف الإقليميّ والدوليّ وما شابه، نحو السلام والتطبيع بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين على حدّ سواء.

الشروط الاستراتيجية لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

إفراييم لافي

الرسالة الرئيسية[1]

عندما ندرس طبيعة القرارات التي اتخذتها قيادتا إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة عندما دخلتا عملية أوسلو، نجد أن القيادتين كانتا تفتقران إلى استراتيجيّات تتعلق بتحقيق هدف تقسيم البلاد وتسوية الصراع فيما بينهما. كان الافتقار الى تصورات شاملة ومتماسكة تحدد الهدف الأسمى من عملية السلام، الى جانب وسائل مناسبة للعمل كانت ضرورية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اتخاذ القرارات الوطنيّة التاريخيّة[2].

لقد ألقى هذا الأمر بظلاله على العمليّة السياسيّة من بدايتها، وزرع بذور عدم الثقة المتبادلة خلال الفترة الانتقالية، ومنع الطرفين من حل الصراع. وكل ذلك جرى على الرغم من أن الطرفين ضيقا الفجوات بينهما، وفتحا هوامش من المرونة التي كان يمكن لها أن تحقق اتفاقا سياسيّا.

ان الاستنتاج الرئيسيّ يقول بوجوب إجراء الطرفين مفاوضات مباشرة، انطلاقا من قرار استراتيجيّ يحظى بدعم الجمهورين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، ومن التزام حقيقي للتوصل إلى اتفاق سياسي يشمل تقسيم الأرض. ويرتكز هذا القرار بالضرورة على الاعتراف المتبادل بأن لكلا الشعبين وضعاً متساوياً وحقوقا متساوية في تقرير المصير والسلام. كما ينبغي عليهما الاعتراف بأن اتفاقات السلام يجب أن تضمن تقرير المصير لهويتهما الوطنيّة ولوجودهما، حتى ولو كان ذلك فقط فوق جزء من الوطن.

وجه القصور في القرارات الاستراتيجيّة التي اتخذتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة خلال عملية أوسلو

قبلت منظمة التحرير الفلسطينيّة اتفاقية أوسلو نظرا لانعدام خيار آخر. على مدار سنوات، استند المفهوم السياسيّ لقيادة المنظمة على صيغة حق العودة للاجئين، وحق تقرير المصير الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في فلسطين الكبرى. مع مرور الوقت وتغيُّر الظروف، أدركت قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة أن العودة إلى الوطن بأكمله، فلسطين الكبرى، لم تكن ممكنة في الوقت الراهن. وعوضا عن ذلك، تمت ترجمة هذا الهدف في نهاية عام 1988[3]، على خلفية الانتفاضة الأولى، الى الاستعداد للتوصل إلى تسوية سياسية، حتى لو لم تتحقق كل الأهداف الوطنية. كان واضحا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاقا يتضمن التنازل عن أجزاء من الوطن، وسياسة اللاعودة للاجئين إلى ديارهم، والتزاما بإنهاء الصراع، من شأنه أن يقوّض بالضرورة الرواية الوطنية الفلسطينيّة، التي تشكل أسس التعريف بالشعب الفلسطينيّ. لذلك فقد تم الاتفاق على موقف سياسي يجعل بالإمكان اعتماد حل يكفل قيام دولة ذات سيادة على جزء من الوطن في حدود 1967، مع ترك "ملف 1948" بما فيه قضية اللاجئين الأساسية، عالقا بانتظار نضال الأجيال اللاحقة.

اعتبرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة اتفاق أوسلو "منقذاً" يمكنها من أن تضع لها موطئ قدم على الأرض الفلسطينيّة، وبالتالي قبلت به. كما شكّل البقاء السياسيّ اعتبارا مهما في اتخاذ القرار. في ذلك الوقت، كانت منظمة التحرير الفلسطينيّة غارقة في أزمة سياسيّة واقتصاديّة خطيرة نجمت عن دعمها للعراق في حرب الخليج. وأثّرت الأزمة في قدرة منظمة التحرير الفلسطينيّة على الحفاظ على بنيتها التحتيّة التنظيميّة، وعلى السيطرة على عناصرها في الميدان، وخوض المعركة ضد المنظمات المعارضة. وكانت خسارتها لمصداقيتها في المجتمع الدوليّ، في ذلك الوقت، أكثر وضوحا في ضوء تنامي قوة القيادة المحليّة في المناطق. علاوة على ذلك، واجهت منظمة التحرير الفلسطينيّة إمكانية كانت تلوح في الأفق لإجراء انتخابات تستثنيها لتشكيل الحكم الذاتيّ. بالتالي، كان اختيار المنظمة الدخول في عملية أوسلو عندما كانت في مثل تلك النقطة الهابطة يعبر عن قرار يفتقر الى تصميم تاريخيّ حقيقيّ. لم يكن هناك تصميم حقيقي لتغيير المواقف الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة كما وردت عام 1988، بما في ذلك "ملف 1948" واللاجئين، أو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة للشعب اليهوديّ على جزء من الأراضي الفلسطينيّة. عوضا عن ذلك، فقد شكل دخول منظمة التحرير الفلسطينيّة في عمليّة أوسلو استعدادا من جانبها للاعتراف بوجود دولة إسرائيل، مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة كممثل للشعب الفلسطينيّ، كما أظهر استعدادها للدخول في مفاوضات سياسيّة مع إسرائيل.

مقابل أوجه القصور في القرار الفلسطينيّ النابع من الرغبة في البقاء على قيد الحياة، جاء الضعف في القرار الإسرائيليّ بالدخول إلى عمليّة أوسلو نابعا من أسباب مختلفة تماما. الحقيقة أن القيادة الإسرائيليّة لم تكن هي التي بادرت الى العمليّة، كما لم يكن لديها ترف اختيار عمليّة اوسلو من بين مجموعة بدائل استراتيجيّة. لقد بدأت عملية أوسلو باتصالات سرية غير رسميّة بين اثنين من الأكاديميين من إسرائيل، د. رون بوندك ود. يائير هيرشفيلد، وبين عدد من المسؤولين الكبار في منظمة التحرير الفلسطينيّة. هذه المحادثات استمرت من نهاية عام 1992 حتى آب 1993. في ذلك الوقت، كان رئيس الوزراء اسحق رابين يبحث عن طرق للانفصال اقتصاديّا وجسديّا عن الفلسطينيين، وبالتالي أيد استمرار المحادثات السريّة التي كانت تجري في واشنطن بين الإسرائيليين والوفد الأردنيّ – الفلسطينيّ المشترك الذي ضم في أعضائه ممثلين عن القيادة الفلسطينيّة في الأراضي المحتلة. بعد وقت قصير من بدء الاتصالات السريّة، تم إبلاغ نائب وزير الخارجيّة يوسي بيلين عنها، وبعد مرور بضعة أشهر تحقق خلالها تقدم واضح في المحادثات، تم أحاطة وزير الخارجيّة شمعون بيرس بالأمر. وفي نهاية المطاف، أُبلِغَ رئيس الوزراء اسحق رابين.[4] كانت التطورات أسرع مما كان متوقعا، وفي أيار 1993، اتُخِذ القرار بأن تتحول قناة أوسلو الخلفيّة الى مفاوضات رسميّة، لكن غير معلنة. في هذه المرحلة تم إضافة ممثلين إسرائيليين رسميين الى الفريق.

1 يلخص هذا المقال التبصرات الواردة في ثلاثة فصول هذا الكتيب حول تطورات المواقف الفلسطينية – الاسرائيلية خلال مفاوضات الحل الدائم وموقف الولايات المتحدة كوسيط في العملية السياسية. وتكشف لنا التحليلات طبيعة التقدم الذي تم انجازه، والفجوات التي بقيت على حالها، ما يساعدنا في تقدير مساهمة الطرف الامريكي في المفاوضات، واقتراح ماهية الشروط اللازمة والخطوات المناسبة لحل الصراع. كما يشمل هذا المقال تبصرات سبق وان ظهرت في دراسات سابقة اجراها الكاتب ومعه السيد هنري فيشمان: افرايم لافي، هنري فيشمان (قرارات استراتيجية اتخذت خلال عملية السلام الفلسطيني – الاسرائيلي اضحت حواجز حالت دون حل الصراع (بالعبرية) من يعقوب سيمانتوف (حواجز على طريق السلام في الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي – القدس: معهد القدس للدراسات الاسرائيلية، 2010) وهنري فيشمان وافرايم لافي: "عملية السلام – 17 خطة خلال عشر سنوات: (بالعبرية) – مركز بيرس للسلام والمركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية – تشرين ثاني 2010)

2 انظر: لافي وفيشمان: قرارات استراتيجية اتخذت خلال عملية السلام الفلسطيني – الاسرائيلي. ص 356 388-.

3 للحصول على معلومات حول قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر في الجزائر انظر: افرايم لافي "الفلسطينيون في الضفة الغربية: نماذج تنظيمية سياسية تحت الاحتلال وتحت الحكم الذاتي، اطروحة الدكتوراه بالعبرية (لم تنشر) – جامعة تل ابيب 2009. ص 199-201.

4 حسب يوسي بيلين، مبادي البدء بقناة اوسلو السرية (بعد فترة وجيزة من تعيينه نائبا لوزير الخارجية) بينه وبين نائب وزير الخارجية النرويجي، يان ايغلاند، خلال زيارة الاخير الى اسرائيل في ايلول 1992. تم تلخيص هذه المبادئ في اجتماع سري دعي اليه صديق بيلين، د. يائير هيرشفيلد. في الرابع من كانون اول وخلال اقامته في لندن، أجمل هيرشفيلد بأن من سيلتقى به في اوسلو سيكون احمد قريع (ابو العلاء) ثم بدأت المفاوضات عندما انضم د. رون بوندك الى هيرشفيلد. انظر: يوسي بيلين "نجاحات اوسلو، هآرتس بالعبرية 17 ايلول 2013.

على الرغم من أنّ رابين لم يعارض المحادثات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينيّة، فقد اقتنع بجديتها فقط في منتصف عام 1993. وكان ذلك بعد أن فهم أن الفلسطينيين كانوا على استعداد لقبول الشروط الإسرائيليّة التاليّة خلال الفترة الانتقاليّة: تبقى جميع المستوطنات على حالها. تبقى القدس تحت السيّطرة الإسرائيليّة الكاملة. تواصل اسرائيل تحمل مسؤوليتها عن أمن الإسرائيليين في المناطق. تبقى اسرائيل هي الجهة المسؤولة عن الأمن في مناطق الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ. يترك الاتفاق الذي سيجري التوقيع عليه الباب مفتوحا لكل الخيارات وصولاً الى مفاوضات الحل الدائم. في آب 1993، توصل ممثلو الأطراف المعنيّة الى اتفاق أطلقوا عليه إعلان المبادئ DOP. وخلال اتصالات اللحظة الأخيرة، تم تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. ثم جرى التوقيع على إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993 في البيت الأبيض، بحضور قادة الجانبين.

كان الهدف السياسيّ الرئيسيّ لقيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة واضحا منذ بداية عملية أوسلو وهو إقامة دولة مستقلة في حدود 1967، بغرض تلبية مطالب سكان المناطق في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، لتحريرهم من الاحتلال الاسرائيليّ. وتطابق هذا الهدف مع المبادئ السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، لكنه لم يكن مُدرجا في إعلان المبادئ أو الاتفاقات المؤقتة التي تم توقيعها مع إسرائيل. خلافا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية عملية أوسلو خطوطا عريضة لاتفاق دون تحديد الوجهة النهائية له. لقد كان قرارا يفتقر الى المنظور الاستراتيجيّ والى التصميم التاريخيّ. ويمكن القول إن إسرائيل لم يكن لديها أساس نظريّ استراتيجيّ لأي اتفاق على الإطلاق. وكانت المرة الأولى التي قدم فيها رئيس الوزراء اسحق رابين وجهة نظره بشأن الاتفاق الدائم في خطاب ألقاه في الكنيست بعد عامين من توقيع رسائل الاعتراف المتبادل:

"... ننظر إلى الحل الدائم في إطار دولة إسرائيل التي تشمل غالبيّة مساحة أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطاني، والى جانبها كيان فلسطينيّ يكون موطنا لغالبيّة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربيّة. نريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة، ويعمل باستقلاليّة في إدارة حياة الفلسطينيين تحت سلطته. ستكون حدود دولة إسرائيل ساعة التوصل الى الاتفاق الدائم وراء الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة.... لن نعود إلى خطوط 4 حزيران 1967."[5]

عمليا، لم تحدد اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة هدفا نهائيّا ومتفقا عليه تسعيان إلى تحقيقه أثناء عمليّة أوسلو، حيث ان هدف كهذا كان يمكن أن يؤثر على السياسة الاساسية خلال الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك، لم يكن الاتفاق مطلوبا في تلك المرحلة على **مصدر الصلاحيّات** التي ستوجههم خلال المفاوضات على التسوية الدائمة، التي كان من المفترض أن تبدأ خلال الفترة الانتقاليّة والبالغة مدتها خمس سنوات. كان الافتراض الرئيسيّ أن بناء الثقة سيتم بين الجانبين خلال الفترة الانتقاليّة، وأن هذا سيساعد الاطراف على حل القضايا الجوهريّة عندما يحين موعدها. لكن تجاهل الطرفين لضرورة تحديد الهدف السياسيّ النهائيّ ومصدر الصلاحيّات جسد القصور الكامن في القرارات الاستراتيجيّة لدى الجانبين. وقد عبر عن هذا القصور فشل الطرفين واجراءاتهما التي تمت خلال الفترة الانتقاليّة. لقد كانت تلك إخفاقات تآكلت بسببها الثقة والمصداقيّة لدى الطرفين، ما أدى الى التخفيض التدريجي لرغبتهما في "دفع" الثمن المطلوب للتوصل إلى اتفاق دائم. كان "الثمن" بالنسبة للطرف الفلسطينيّ هو التنازل عن مطالبتهم بحق العودة، وبالنسبة للجانب الإسرائيليّ التنازل عن أراضي 1967.

واصلت إسرائيل البناء في المناطق بوتيرة رأى فيها الفلسطينيون تعبيرا عن عدم رغبة أو عدم قدرة القيادة الإسرائيليّة الاعتراف بأن هذه المناطق هي أراضٍ فلسطينية يجب أن تتخلى عنها. اضافة الى ذلك، فان اسرائيل لم تنفذ الانسحاب الثالث المنصوص عليه في الاتفاق الانتقاليّ، والذي كان سيؤدي حسب التفسير الفلسطينيّ إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء كبيرة من الأراضي. كما أن السلطة الفلسطينيّة لم تفِ هي الأخرى بأحد الالتزامات الرئيسيّة التي قبلت بها منظمة التحرير الفلسطينيّة وهي تجنب العنف والإرهاب، واعتماد كافة الوسائل اللازمة لمحاربة العنف بما في ذلك اتخاذ الخطوات القانونيّة ضد مرتكبيه. لم تلبِ السلطة الفلسطينيّة توقعات إسرائيل بشأن الامتناع عن التحريض والدعاية المعادية، إذ لم تتخلخل روح الاتفاق في صفوف الفلسطينيين بطريقة من شأنها ضمان نبذ استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى.

وكانت نتيجة هذا الواقع الفتقار الكامل للانسجام بين تصريحات القادة عن "سلام تاريخيّ" و"سلام الشجعان"، وبين الممارسة العمليّة على الارض. فالمفاوضات حول الاتفاقات المؤقتة، ومن ثم مفاوضات الوضع النهائيّ، جرت دون أن توجهها الأهداف المشتركة أو المصالح المحددة للطرفين[6]. وخدمت عملية التقارب بين الطرفين أهدافا محددة وقفت على نقيض من الهدف المُعلن والواضح من العمليّة السياسيّة. وأدى عدم وجود التصميم التاريخيّ والقرارات الاستراتيجيّة السياسيّة في هذا السياق إلى تحفيز كلا الطرفين لخلق وقائع على الأرض. وكان الغرض من ذلك خلق وقائع على الأرض من شأنها التأثير على اتفاقات الوضع الدائم عندما تحين ساعة التوصل اليها. كان ذلك متصلا أساسا باعتماد الفلسطينيين مظاهر السيادة وتأسيس وجودهم في القدس الشرقيّة، وعلى الجانب الإسرائيليّ بالاستيطان في المزيد من الأراضي. باختصار، سلك كل طرف سلوكًا مستقلا كما لو أن العملية السياسيّة لم تكن موجودة. وساهم هذا الواقع في تقويض الثقة وإطالة أمد العنف بين الجانبين، فضلا عن محاولات بذلها الطرفان لتدويل الصراع. وأخيرا، خفَّض هذا السلوك من فرص التوصل إلى تسوية سياسيّة وإحلال السلام.

المفاوضات حول الاتفاق الدائم 1999-2014

عقدت حتى الآن ثلاث جولات مفاوضات رئيسيّة حول الاتفاق الدائم: مفاوضات فترة ياسر عرفات وإيهود باراك (1999-2001)، وأخرى في فترة الرئيس محمود عباس وإيهود أولمرت (2008) والثالثة في فترة الرئيس عباس وبنيامين نتنياهو (2013-2014). وبينما تم تضييق الفجوات بين الطرفين بشأن معظم القضايا، فقد بقيت هناك مشاكل جوهريّة في الصراع حالت دون التوصل إلى اتفاق دائم.

مناهج متضاربة في إجراء المفاوضات

استندت عملية أوسلو على قرارات الأمم المتحدة 242 و338 التي تعاملت مع حل المشاكل الإقليميّة والإنسانيّة التي نجمت عن حرب عام 1967، وكان من المفترض أن تؤدي إلى إقامة كيان سياسيّ فلسطينيّ إلى جانب إسرائيل. وكان من المفرروض ان يتحدد وضع هذا الكيان في مفاوضات التسوية الدائمة في نهاية الفترة الانتقاليّة ومدتها خمس سنوات. بيد أن مخلفات انعدام الثقة المتبادلة بين الطرفين خلال الفترة الانتقاليّة قلصت من استعداد الطرفين قبول تنازلات وحلول غامضة خلال مفاوضات التسوية الدائمة. لذلك، وعندما بدأت مفاوضات الوضع الدائم في تشرين ثاني 1999، اتفق الجانبان على أن تكون المحادثات حول اتفاق شامل وكامل، تتم صياغته بأسلوب واضح ومفصل، ما يؤدي إلى حل جميع قضايا الصراع وهي: القدس، والأراضي، واللاجئين، والاتفاقات الأمنيّة، وتقسيم الموارد الطبيعيّة، وتقسيم المجال الجويّ، وسائر جميع مجالات الحياة.

اتبع الجانب الإسرائيليّ توجيهات رئيس الوزراء إيهود باراك، الذي لم يشأ أن يكون هناك مزيد من الاتفاقات المؤقتة طويلة الأمد، التي يتعين فيها على اسرائيل ان تتنازل عن ممتلكات إضافية للفلسطينيين، مثل الجولة الثالثة، أو ما عرف باسم "تكتيكات السلامي" أو الخطوة خطوة، وأراد بالمقابل مفاوضات تقود إلى إنهاء الصراع. كما أن الجانب الفلسطينيّ عارض التفاوض على اتفاقات مؤقتة إضافيّة، وأعلن أن "أي شيء نقرره الآن، يبقى معنا إلى الأبد، واي شيء نتخلى عنه الآن، سيضيع إلى الأبد."[7] تبادل الجانبان المجاملات حول إيجابيّة النهج الجاد جدًا، ورغبة الطرف الآخر في الموافقة على "إغلاق" جميع القضايا، وعدم ترك أي موضوع خطير ضحيّة لصياغة غامضة.

5 أنظر خطاب رابين أمام الكنيست يوم 5 تشرين أول 1995، خلال تبني الاتفاق المرحلي. مقتطفات بالانجليزية: http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-5/no.-6/rabins-final-defense-of-oslo-ii

6 لم يتم تحديد الأهداف العليا في مفاوضات الحل الانتقالي الذي تم التوقيع عليه في واشنطن يوم 528 أيلول 1995. وعوضا عن ذلك، تبنى الطرفان بحذر صيغ من شأنها أن تسمح بليونة قصوى خلال مفاوضات الحل الدائم. وأشارت نصوص الاتفاق إلى أن (البند 31، الفقرات الاخيرة، رقم 6 " لا يؤثر أي أمر في هذا الاتفاق على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم التي ستجري لاحقا عملا باعلان المبادئ كما لا يعني مشاركة أي طرف في هذا الاتفاق تنازله أو نبذه لأي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه الراهنة.

7 شهادة الكاتب عن اجتماعات عقدت بين المتفاوضين في نيفي ايلان يوم 14 تشرين ثاني 1999.

تقرّرت فكرة التوصل إلى الحل النهائيّ الشامل، (وليس فقط تلك المشاكل المتصلة بعام 1967 وحده)، خلال بداية المناقشات بشأن الاتفاق الدائم. وكان معنى ذلك أن الطرفين كانا يدركان حجم مسؤولياتهما التاريخيّة العظيمة إزاء مستقبل شعبيهما، ونوع الدولة التي سيقيمون للأجيال القادمة. بيد أن غياب مرجعيّة متفق عليها للسلطات كان ظاهرا منذ البداية، حيث أن مرجعيّة كهذه كانت ستساهم في التوصل إلى حل شامل للقضايا العالقة بين الطرفين منذ 1948. طالب الفلسطينيون أن تكون المرجعيّة هي القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة على مدى سنوات الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ. وكانوا بذلك يشيرون إلى المرجعيّة التي تم تبنيها في قمة كامب ديفيد 1978 خلال المفاوضات المصريّة–الاسرائيليّة. في تلك القمة تقرر أن تستند مفاوضات حل الصراعات بين إسرائيل والعرب والفلسطينيين إلى قراري الأمم المتحدة 242 و 338 ومبدأ "الأراضي مقابل السلام".

وبالتالي، ومن وجهة نظر الفلسطينيين، كان من المفترض أن تؤدي المفاوضات إلى إحقاق حقوقهم المستمدة من "الشرعيّة الدوليّة" وليس نتيجة لعدم التماثل القائم في مواجهة إسرائيل. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك أي مجال للتنازل عن الحقوق، ولكن فقط الاعتراف بها وتنفيذها. اعتمد الفلسطينيون الموقف الأساسيّ القائل بأنه "ليس لديهم ما يعطونه" لذلك، لم يكن عليهم التنازل عن أيّ شيء. من وجهة نظرهم فانهم قدموا حلهم الوسط التاريخيّ حين اعترفوا باسرائيل وقبلوا بالقرار 242 كأساس للحل، وبكلمة اخرى، إكتفوا بنسبة قليلة من فلسطين تبلغ 22%. وحسب هذا الموقف، فإن المفاوضات مع إسرائيل لا يفترض بها أن تؤدي إلى تنازلات اضافيّة، بل إلى الحصول على شيء مقابل التسوية، وهو إحقاق الحقوق الفلسطينيّة المشروعة التي انتزعها منهم الاحتلال بالقوة، وبالتالي إقامة دولة قابلة للحياة. وتحول هذا الموقف إلى استراتيجيتهم الاساسيّة في مفاوضاتهم حول الوضع النهائيّ في فترات باراك وأولمرت ونتنياهو.

وعلى النقيض من هذا التوجه، فإن الجانب الإسرائيليّ، الذي فضل قيام دولة فلسطينيّة بصلاحيات محدودة، طالب أن يكون أساس المفاوضات حلا وسطا منصفا، يأخذ بالحسبان الحقائق على الأرض التي برزت منذ عام 1967 ويلبي احتياجات إسرائيل الأمنيّة. وكانت هذه النظرة الاسرائيليّة تستند إلى خلق ثقل موازٍ من المصالح يجعل من الاتفاق مصلحة مشتركة للطرفين. لهذا السبب أرادت إسرائيل أن تنأى عن مسألة الشرعيّة الدوليّة، على الرغم من أنها قبلت بالقرار 242 كأساس لعمليّة اوسلو ومفاوضات الحل الدائم.

أدت هذه الاختلافات في النهج إلى فشل الاتصالات بين الطرفين، وخلقت أمامهما صعوبة موضوعيّة في إجراء مفاوضات الحل الدائم في جميع مراحله. لهذا السبب، على سبيل المثال، لم يفهم الجانب الاسرائيليّ لماذا لم يكن الفلسطينيون على استعداد لقبول المقترحات التي رأى الإسرائيليون أنها "منصفة" أو "سخيّة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإسرائيليين لم يفهموا لماذا رفض الفلسطينيون تقديم مقترحات من عندهم. والتفسير، بالنسبة لهم، هو أن الفلسطينيين لم يروا أي حاجة لتقديم مقترحات خاصة بهم، بل أنهم كانوا يودون ممارسة حقوقهم التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وفي نظر الفلسطينيين، فإن المقترح الوحيد الذي كان يمكن أن يكون "منصفا" أو "سخيّا" هو ذاك الذي يتكيف مع قرارات الامم المتحدة. ولهذا السبب، عارض الفلسطينيون في البدء الفكرة الإسرائيليّة بتقديم "اتفاق الإطار"، لأنهم كانوا يعتبرون قرارات الامم المتحدة بذاتها اطارا للاتفاق. لذلك، فان هدف المفاوضات، حسب الموقف الفلسطينيّ، هو فقط تطبيق هذه الحقوق على الأرض.

يبدو من الواضح أن الخيار الاستراتيجيّ لكل طرف بشأن نقطة البداية للتفاوض على اتفاق دائم (قرارات الأمم المتحدة مقابل "تسوية عادلة") يعكس طبيعة القرارات الاستراتيجيّة للأطراف في العمليّة السياسيّة، سواء كانت أسبابا سياسيّة أو عقائديّة أو غيرها. وبالتالي، فان القيادة الإسرائيليّة لم تتخذ قرارا واضحا بشأن التخلص من أراضي الضفة الغربيّة وقطاع غزة، فيما لم تتخذ القيادة الفلسطينية أي قرار واضح بشأن التنازل عن مطلبهم بعودة لاجئي عام 1948 إلى إسرائيل.

حقول الألغام السياسيّة على طريق الاتفاق الدائم: بين "نهاية الصراع" والعودة إلى بدايته

كان الهدف الوطنيّ الذي آمل الفلسطينيون تحقيقه هو الاستقلال السياسيّ من خلال المفاوضات الثنائيّة. كانت مواقفهم بخصوص الاتفاق الدائم واضحة: دولة فلسطينيّة على أساس مبدأ تقرير المصير ككل الأمم، والاعتراف بحل الدولتين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181؛ حدود 1967، بما فيها القدس الشرقيّة كعاصمة. وكان هذا الموقف قائما على مبدأ عدم جواز ضم الاراضي عن طريق القوة انسجاما مع قرار الامم المتحدة 242 (حسب التفسير المبني على السابقتين اللتين تحققتا مع مصر وفي المفاوضات مع سوريا)، وحق اللاجئين في العودة باعتباره حقا أقره القانون الدوليّ، واستنادا إلى القرار 242 الذي طالب بالتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وحسب الفلسطينيين، فان "الحل العادل" جرى تعريفه في قرار الأمم المتحدة رقم 194 والذي يتضمن حق العودة.

عشية مفاوضات الاتفاق الدائم في نهاية عام 1999، طرح رئيس الوزراء إيهود باراك للمرة الأولى مواقف إسرائيل بشأن الاتفاق الدائم: اتفاق من شأنه أن يضع نهاية للصراع، بما في ذلك جميع المطالب الوطنيّة لكل جانب/ الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسيّة المشروعة لكلا الطرفين/ الحفاظ على كيانين منفصلين في أرض إسرائيل/ عدم عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967/ بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيليّة/ بقاء معظم المستوطنين في الكتل الاستيطانيّة الرئيسيّة تحت السيادة الإسرائيليّة/ نزع سلاح الاراضي الواقعة غربيّ نهر الأردن دون وجود لجيش أجنبيّ أو أسلحة ثقيلة فيها/ حصول إسرائيل على حقوق في المياه القادمة من منطقة يهودا والسامرة/ اللاجئون لن يعودوا إلى أراضي دولة إسرائيل.[8]

نظرة فاحصة على مواقف الجانبين تكشف ثغرات كبيرة في ثلاث قضايا مركزيّة أساسيّة: الاراضي – فارق جوهري بين نقطة البداية الإسرائيلية (المستوطنات + الاحتياجات الأمنية) وبين الموقف الفلسطيني (خطوط 1967)/ اللاجئين – رفض إسرائيل مطلق للمطلب الفلسطيني بالاعتراف بحق العودة/ قضية القدس – المطلب الفلسطينيّ بأن تكون القدس الشرقيّة عاصمة الدولة الفلسطينيّة مقابل المطلب الاسرائيليّ بأن تبقى القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيليّة. تشبث الفلسطينيون بموقفهم الأساسيّ بأن على إسرائيل أن تعترف أولا بحقوقهم الأساسيّة في كل قضية. عندها فقط سيكون بالإمكان مناقشة المرونة في التنفيذ (نهج من أعلى إلى أسفل). من ناحية أخرى، فقد طالبت إسرائيل بإجراء النقاش على تفاصيل الحل لكل قضية (نهج من أسفل إلى أعلى) واقترحت على الجانب الفلسطينيّ اعتبار الحل الذي سيتحقق، تحقيقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع.

وبالنظر إلى النهجين المتضاربين اللذين اتبعهما الفلسطينون والاسرائيليون في عمليّة المفاوضات إضافة إلى الفجوات بين مواقفهما، فإن الطرفين فشلا في تشكيل إطار المفاوضات التي من شأنها أن تلبي مصالح الجانبين. استغلت إسرائيل قوتها وحقيقة كونها الجانب المطلوب منه "العطاء" (الأراضي، والاعتراف، السلطات الخ) كي تملي أهدافها، واعتمدت إسرائيل على مبدأ تقديم "الحد الادنى من التنازلات"، لأنها كانت تعتبر كل تنازل خسارةً لها. فكانت خطوطها الحمراء واضحة: لا لدولة دائمة قابلة للحياة، لا للعودة إلى حدود 1967، ولا لموضوعيّ القدس واللاجئين. وفوق كل ذلك تمت إناطة مهمة التفاوض بالجيش الاسرائيليّ، ما يعني أن الجوانب المدنيّة من المفاوضات، على أهميتها القصوى في خلق السلام بين الشعبين، اختُزِلت لصالح الأمن.

أساء هذا النهج الاسرائيليّ التفاوضيّ إلى المفاوضات وساهم بشكل كبير في إفشالها. وكلما أكثرت إسرائيل من استخدام قوتها التفاوضية على طاولة المفاوضات، كلما أدرك الفلسطينيون أكثر فأكثر حاجتهم لوضع المزيد من الضغوط بهدف إجبار إسرائيل على إبداء المزيد من الليونة. استخدم الفلسطينيون وسائل شتى لممارسة الضغط على إسرائيل، من بينها التهديد بإعلان الدولة المستقلة من طرف واحد، وتصليب مواقفهم التفاوضيّة والمساهمة في المواجهات العنيفة وتدويل الصراع.

كان أحد التعبيرات البارزة لتصلب المواقف التفاوضيّة للجانب الفلسطينيّ، تركيزهم على المطلب الأساسيّ فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى إسرائيل على أساس القرار 194. وبينما كان هذا المطلب قائما قبل البدء بعمليّة أوسلو، فقد كانت قيادة منظمة التحرير تدرك أن هذا المطلب غير قابل للتنفيذ، ولن يحصل على تأييد المجتمع الدوليّ، لأنه يعني إلغاء وجود إسرائيل. [كما يتناقض ذلك مع مطلب الاعتراف بحدود عام 1967 كأساس للمفاوضات على حدود الكيان الفلسطينيّ، باعتبارها حدودا مشروعة وممكنة]. يبدو أن المطلب الفلسطينيّ

8 انظر شاؤول اريئيلي في مقاله الملحق في هذا الكتيب التي تحيلنا إلى: ملف مشروع المفاوضات بينإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بالعبرية) الصادر يوم 20 تشرين اول 1999.

المستعصي في موضوع حق العودة، والإصرار على تنفيذه داخل إسرائيل، جاء كرد فعل مضاد للموقف الإسرائيليّ الذي أثير لأول مرة في نهاية عام 1999، مع بداية المفاوضات على التسوية الدائمة. في ذلك الوقت، أعلنت إسرائيل أنها لا تعتبر قرار الأمم المتحدة رقم 242 وصيغة "الأراض مقابل السلام" مرجعيّة للمفاوضات. لقد كان هذا الاعلان الاسرائيليّ من وجهة نظر الفلسطينيين تخريبا للعمليّة السياسيّة برمتها.[9]

كما أن المطلب الاسرائيليّ "بإنهاء الصراع" في الاتفاق الدائم شحذ الموقف الفلسطينيّ بشأن عودة اللاجئين. لقد كان رئيس الوزراء إيهود باراك بحاجة لهذا الموقف من أجل كسب الرأي العام الإسرائيليّ لدعم الاتفاق الذي تضمن تنازلات غير مسبوقة من الجانب الإسرائيليّ، مثل تقسيم القدس والتنازل عن اعتبار غور الأردن الحدود الأمنيّة الشرقيّة لإسرائيل. كما أن الفلسطينيين فسروا مطلب "إنهاء الصراع" تنازلا من جانبهم عن حقوقهم في أراضي 1967، والموافقة على تقاسم السيادة على جبل الهيكل، والتنازل صراحة عن مطالبتهم بحق العودة.

هكذا أصبح مطلب الفلسطينيين بحق العودة أسلوبا للتعويض عن عدم التماثل بينهم وبين إسرائيل في مفاوضات الوضع النهائي. كما أضحى هذا المطلب ذريعة للمطالبة الفلسطينيّة بكل الأراضي التي احتلت عام 1967 من أجل توطين اللاجئين فيها، حيث سيتم استيعابهم في غور الأردن وفي المساحات التي سيحصلون عليها مقابل الكتل الاستيطانيّة (في اطار تبادل الأراضي مع إسرائيل.) وفي مرحلة لاحقة من العمليّة السياسيّة، أثارت إسرائيل مطلبها باعتراف منظمة التحرير الفلسطينيّة بالهوية اليهوديّة لإسرائيل مقابل المطالبة الفلسطينيّة بحق العودة. وقد أضفى هذا المطلب الشرعيّة على حقهم بالمطالبة بحق العودة في المفاوضات.

لقد دفعت هذه التطورات، في موضوعيّ حق العودة ونهاية الصراع، بالطرفين إلى طريق مسدود ما عكس حقيقة الدائرة المغلقة بين مطلب إسرائيل في "إنهاء الصراع" وبداية الصراع عام 1948. ويتصل هذا الأمر بالنسبة للفلسطينيين بغياب المساواة عام 1948، ومطلب حق العودة، الذي تحول في نظر الإسرائيليين، إلى نهاية وجود إسرائيل كدولة يهوديّة. وهكذا فقد انجرّ الطرفان إلى داخل حقل الألغام المتمثل في مناقشة قضايا عام 1948، التي لم يتم العثور على صيغ مناسبة لجسر الهوة بشأنها.

محاولات لإخراج المفاوضات من الطريق المسدود

أدى الصراع العنيف الذي اندلع بين الجانبين في أيلول 2000 في وقت لاحق إلى الركود في العمليّة السياسيّة بين إسرائيل والفلسطينيين. وخلال السنوات اللاحقة، تمت عدة محاولات لإجراء عمليّة سياسيّة مع التدخل الأميركيّ. وكانت المحاولة الأولى في خارطة الطريق، وهي برنامج سياسيّ مشترك برعاية اللجنة الرباعيّة (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة). وكانت مبادرة خارطة الطريق محاولة لتفعيل رؤية الرئيس جورج بوش للسلام التي أعلن عنها في حزيران 2002. صيغت هذه الخطة على خلفيّة الانتفاضة الثانية وانعدام الثقة العميقة بين الجانبين في تلك الفترة الزمنية. قدمت الخطة خارطة طريق مبنية على الأداء ويحركها الهدف، مع تحديد مراحل وجداول زمنية واضحة لحل الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ تحت إشراف ومساعدة الرباعيّة خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، حتى عام 2005. قبل الطرفان بالخطة من حيث المبدأ لكن ذلك لم يكن كافيا لإخراج عمليّة السلام من جمودها. وكانت المحاولة الثانية في مؤتمر أنابوليس في تشرين ثاني 2007. وكان الهدف من المؤتمر محاولة أطلاق عملية السلام وتمهيد الطريق لمفاوضات مكثفة للتوصل إلى اتفاق الوضع النهائيّ بين الإسرائيليين والفلسطينيين في غضون عام، بحلول نهاية 2008. استؤنفت المفاوضات بين رئيس الوزراء الإسرائيليّ إيهود أولمرت ورئيس السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، وبين وزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني وأبو العلاء (أحمد قريع)، عن منظمة التحرير الفلسطينيّة. وللمرة الاولى، استرشد الطرفان بقرارات تاريخيّة استراتيجيّة في صياغة مواقفها حتى بدا وكأن الطرفين على وشك التوصل إلى اتفاق دائم.[10] ومع ذلك، توقفت المفاوضات قبل موعدها ودون نتائج عمليّة بسبب الإنتهاء المبكر لولاية إيهود أولمرت كرئيس للوزراء، وكذلك بسبب العملية العسكريّة الإسرائيليّة (الرصاص المصبوب) في قطاع غزة في نهاية عام 2008.[11]

جرت محاولات إضافية خلال الفترتين الأولى والثانية للرئيس باراك أوباما. في منتصف حزيران 2009، قدم رئيس الوزراء الاسرائيليّ بنيامين نتنياهو موقفه من الاتفاق الدائم (في "خطاب بار ايلان"). وفيما يلي النقاط الرئيسيّة: قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح/ رفض صريح للعودة إلى حدود عام 1967/ سيطرة إسرائيل على المعابر الحدوديّة الفلسطينيّة والمجال الجويّ/ بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيليّة. في عام 2010، بعث الرئيس أوباما مبعوثا عنه، السيناتور جورج ميتشل، إلى الشرق الأوسط حيث أجرى "محادثات التقارب" (المفاوضات غير المباشرة) بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف صياغة ورقة عمل. وانتهت المحادثات دون نتائج. ومنذ تموز 2013 ولغاية نيسان 2014 جرت مفاوضات حول اتفاق الوضع الدائم تحت رعاية وزير الخارجيّة الامريكيّ جون كيري. وعقدت وفود المفاوضات الإسرائيليّة والفلسطينيّة اجتماعات عمل؛ شارك في بعض منها الفريق الاميركيّ. وعندما أصبح واضحا أن اتفاقا دائما لم يكن في متناول اليد، جرت محاولة للتوصل إلى اتفاق إطار خلال "محادثات التقارب". بيد أن هذه أيضا منيت بالفشل.

يرجع فشل هذه المحاولات أساسا إلى حقيقة أن الجانبين عادا للوقوع في الفخ ذاته، أي مواصلة النقاش حول القضايا المتصلة ببداية الصراع (ملف 1948). وبدلا من إجراء المفاوضات السياسيّة العمليّة انطلاقا من قاعدة امكانية التوصل إلى حل ينهي مشكلة حدود 1967، لم يشكل الفلسطينيون وإسرائيل أي إطار عمل لعمليّة تفاوضيّة متوازنة تقوم على تحديد مصالح متبادلة ب "روح أوسلو"، والمصالحة التاريخيّة بين الطرفين والسعي لاتفاق سلام بينهما. لكن، بدلا من ذلك، واصلت إسرائيل تبني النهج العدوانيّ عندما لم تتوقف عن توسيع البناء في المستوطنات، وعندما حاولت أن تملي شروطها للتوصل إلى الاتفاق الدائم، وعندما تجاهلت الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة، مع توفير عناصر السيادة والتواصل الجغرافيّ كي تكون مستقرة وقادرة على العمل. من ناحية أخرى، واصل الفلسطينيون التمترس وراء مطالبهم بالحصول على الاعتراف الكامل بحقوقهم المشروعة كشرط للتوصل إلى تسويات عمليّة. وقد انجر الفلسطينيون إلى هذه المواقف المتشددة نتيجة لعدوانيّة التوجه الإسرائيليّ تجاههم، إضافة الى النظرة الدوليّة العامة المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوقهم المشروعة في القضايا الجوهريّة: تقرير المصير الوطنيّ/ دولة مستقلة/ حدود 1967/ حل مشكلة اللاجئين وقضية القدس. وكانت النتيجة أن كلا الجانبين باتا متمترسين وراء مواقفهما المتعنتة بشأن كافة القضايا تقريبا.

ملخص لمواقف الجانبين حول القضايا الأساسيّة، والفجوات المتبقية

على النحو السالف الذكر، جرت مناقشات رسميّة خلال جولات التفاوض التي تم خلالها طرح مواقف الطرفين دون هوادة. ومع ذلك، فقد جرت مناقشات ملموسة بالتزامن مع جولات المفاوضات. وكانت تلك المداولات تجري في محافل صغيرة، في محاولة لتحديد مجالات المرونة المشتركة في القضايا الجوهريّة. ونجح الجانبان في سد الثغرات بطريقة قربت بينهما في اتجاه التوصل إلى حل الدولتين. وتطور النهج الإسرائيليّ، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي، وطرأت عليه تغيرات كبيرة. وفي حين تبددت الاعتبارات المتعلقة بالأمن تدريجيا، بقيت الاعتبارات ذات الصلة بالتسوية حاسمة في الحسابات الإسرائيليّة. كما طرأت على الموقف الفلسطينيّ تغييرات وتنازلات ذات قيمة في مختلف القضايا. وفيما يلي وصف للاتفاقيات والاختلافات بين الجانبين:

الدولة الفلسطينيّة – هناك اتفاق بشأن إقامة دولة فلسطينيّة على أراضي الضفة الغربيّة وقطاع غزة. كان الموقف الإسرائيليّ حتى بداية المفاوضات على التسوية الدائمة في نهاية عام 1999، يقوم على أن "الكيان الفلسطيني" سيقوم لكن ليس بكل مواصفات الدولة. وأنشأت قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيليّ برنامجا يسمى "خطوة إضافية" قائما أساسا على الاعتبارات المتعلقة بالأمن.

9 اوضحت اسرائيل أنها لن تنسحب الى حدود 1967 وطالبت بإدخال تعديلات على الحدود تحتاجها بسبب الحقائق على الارض والمتعلقة بالامن والوضع الديمغرافي فيما عارضت مبدأ تبادل الاراضي المتفق عليه بواقع 1:1. أنظر شاؤول أريئيلي : الحدود بيننا وبينكم [بالعبرية]، اصدار علياة هغاع 2013، ص 251–253.

10 أنظر: فيشمان ولافي: سبعة عشر خطة في عشرة أعوام (بالعبرية) ص 61–69.

11 سيتم قريبا نشر دراسة اعدها المقدم (احتياط) في الجيش الاسرائيلي عومر زناني حول مفاوضات انابوليس وسيتولى نشرها مركز مولاد (مركز تجديد الديموقراطية الاسرائيلية ومركز تامي شتاينيتس لدراسات السلام. وتوضح هذه الدراسة ان الطرفين واجها عقبات جمة بينها التفاوت في المواقف حول القضايا الامنية واللاجئين. وكان من الممكن أن تقود هذه التفاوتات إلى انهيار المحادثات.

وحسب هذه الخطة، كان من المفترض للكيان الفلسطيني أن ينتشر على أكثر من 60٪ من الأراضي في حين أن إسرائيل ستستمر في السيطرة على حدوده الخارجيّة. وفي بداية المفاوضات حول التسوية الدائمة، كان موقف إسرائيل بأن طابع الكيان الفلسطينيّ سيتحدد في المفاوضات. بينما كان موقف الجانب الفلسطينيّ، في جميع المفاوضات، يقوم على أن إقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة لم يكن يستند إلى المفاوضات مع إسرائيل. بل أنهم كانوا يشعرون بان ذلك هو حقهم الممنوح لهم على أساس اعتراف قرار الامم المتحدة رقم 181 اضافة الى المبدأ العام في تقرير المصير الذي تتمتع به كل الشعوب.

القضيّة الجغرافيّة – كلا الجانبين على استعداد لإجراء تعديلات على حدود عام 1967 على أساس تبادل متساوٍ للأراضي من أجل السماح بضم الكتل الاستيطانيّة إلى إسرائيل، ومعها حوالي 70 الى 80٪ من المستوطنين. بالمقابل، وكشرط مسبق، طلب الفلسطينيون الاعتراف بحقوقهم على 100٪ من أراضي عام 1967، وعلى تواصلها جغرافيّا. رحبت اسرائيل باستعداد الفلسطينيين لإجراء تعديلات على الحدود وتبادل الأراضي، لكنها لم تلبِ طلبهم الاعتراف بحقوقهم الكاملة على جميع الأراضي. بدلا من ذلك، أرادت التوصل إلى حل على أساس "تسوية عادلة". عشية قمة كامب ديفيد في تموز 2000، أصدر المستشار القانوني للحكومة رأيا قانونيّا بأنه لن يجري تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242 مع الفلسطينيين كما تم تطبيقه مع مصر والأردن. (كانت الاتفاقات مع مصر والأردن، في الواقع، مبنية على أساس حدود عام 1967). ولذلك، مسموح لإسرائيل تحديد الحدود وفقا لاحتياجاتها الأمنيّة والاستيطانيّة. وكانت الحجة القانونية التي استخدمها هي أن القرار 242 لا ينطبق إلا على الدول التي كانت قائمة بينها حدود عام 1967 (في عام 1967، لم تكن هناك دولة فلسطينيّة). ومع ذلك، قبلت إسرائيل الموقف الفلسطيني الخاص بمساحة الدولة الفلسطينية، بمعنى 100٪ ناقص". بعبارة أخرى، نسبة 100٪ ناقص الاحتياجات الإسرائيليّة الفريدة التي سيتم التعويض عليها من خلال تبادل متساوٍ للأراضي. في محادثات طابا (كانون ثاني 2001) واقتراح أولمرت في محادثات أنابوليس (2008) لم تشمل اسرائيل غور الأردن في مطالبها، ولم تعتبر نهر الاردن حدودها الشرقيّة المتفقيّة تحت السيطرة الإسرائيليّة. وفي محادثات أنابوليس، أظهرت إسرائيل، وللمرة الأولى على الخريطة، الأراضي التي اقترحت نقلها إلى فلسطين مقابل الأراضي التي ترغب في ضمها.

قضية القدس – في قمة كامب ديفيد (2000)، طرحت إسرائيل لأول مرة خيار تقسيم القدس. وتم الاتفاق على تقسيم القدس لكن ليس على أساس الخط الأخضر، وإنما ديموغرافيّا، بناء على توزيع المراكز السكانيّة اليهوديّة والعربيّة. كان الفلسطينيون على استعداد للقبول بضم اسرائيل للأحياء اليهوديّة التي أُنشئت بعد عام 1967 في القدس الشرقيّة، مثل بسغات زئيف، وجفعات زئيف، ونيفي يعقوب، لكنهم عارضو ضم هار حوما ورأس العامود. كما وافق الفلسطينيون على السيادة الإسرائيليّة على الحي اليهوديّ، وعلى جزء من الحي الأرمنيّ، وعلى حائط المبكى وأبدوا استعدادهم عمليّا للأخذ في الاعتبار مصالح تاريخيّة ودينيّة يهوديّة في القدس الشرقيّة مثل مدينة داود وجبل الزيتون، لكنهم رفضوا السيادة الإسرائيليّة عليها. وطالبت القيادة الفلسطينيّة في مقابل ذلك أن تعترف إسرائيل بالحقوق الفلسطينيّة الكاملة في السيادة على القدس الشرقيّة، بما في ذلك جبل الهيكل / الحرم الشريف، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضي عام 1967، والقرار رقم 242. وطالبت إسرائيل بتقسيم السيادة على جبل الهيكل واقامة مصلي لليهود في ساحته، كما طالبت بسيادة على كامل الحائط الغربي، وليس فقط على القسم الظاهر منه على النحو المقترح من قبل الفلسطينيين. وفي محادثات أنابوليس، اقترح اولمرت وصاية دوليّة بدلا من تقسيم السيادة في البلدة القديمة. وبقي هذان الموضوعان مثار خلاف حتى الآن.

قضيّة اللاجئين – هنالك مرونة متبادلة فيما يتعلق بتنفيذ حل لمشكلة اللاجئين. فقد طالبت القيادة الفلسطينيّة أن تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، والاعتراف بحقهم في العودة إلى أراضيهم وديارهم وفقا للقرار 194. ومع ذلك، اعترفت القيادة الفلسطينيّة بمبادرة السلام العربيّة التي حظرت على الأفراد المطالبة بحق العودة، وقررت بأن يتم حل هذه المشكلة بالطريقة المقبولة على إسرائيل. وخلال المفاوضات، برزت مقترحات وافق عليها الجانبان من حيث المبدأ، مثل التعويض الماليّ ومنح اللاجئين عدة مقترحات بديلة من أجل العودة: العودة إلى الدولة الفلسطينيّة التي ستنشأ/ العودة إلى الأراضي التي يتم تبادلها مع اسرائيل/ إعادة توطين اللاجئين في دولة ثالثة مضيفة.[12] كما تم الاتفاق على أن عددا ضئيلا متفقا عليه من اللاجئين سيسمح لهم بالعودة بطريقة ما إلى اسرائيل. لم تكن إسرائيل على استعداد للاعتراف بالمسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين أو للاعتراف بمطلب حق العودة، لكنها كانت على استعداد للاعتراف بمعاناتهم.

الاتفاقات الأمنيّة – كان هناك اتفاق فلسطينيّ بشأن فرض قيود على تسلح الدولة الجديدة، وبشأن الترتيبات الأمنيّة الضروريّة لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، وافق الفلسطينيون على التفريق ما بين "السيادة" و "السيّطرة الفعليّة" في بعض المجالات (مثل المجال الجويّ والمجال الكهرومغناطيسيّ)؛ و أن تكتفي الدولة الفلسطينيّة بقوة شرطة قويّة وبقوات بريّة وبحريّة محدودة النطاق مهمتها الحفاظ على الأمن الداخليّ والنظام العام، والحدود. من ناحية أخرى، سيكون محظورا وجود جيش أجنبي كما سيُحظَر على الدولة الفلسطينيّة اقامة تحالفات عسكريّة أو أمنيّة ضد إسرائيل؛ وكان الفلسطينيون مع وجود حدود سياسيّة بين إسرائيل وفلسطين تكون مفتوحة لتسهيل حريّة تنقل الأشخاص والبضائع. ولا تزال الفوارق بين الطرفين قائمة حول نوع القوة الدوليّة التي سترابط في الدولة الفلسطينيّة وخصائص السيادة المشتركة خاصة فيما يتعلق بالمجال الجويّ.

الجانب الأمريكيّ في العمليّة السياسيّة بين السلبيّة والايجابيّة

أولت الإدارات الأميركيّة دوما اهتمامها بالسعي من أجل اتفاق شامل ودائم في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ. وبقيت باستمرار ملتزمة بأمن إسرائيل، وأولت أهميّة لدورها في رعاية العمليّة السياسيّة بين الجانبين، وأبدت دعمها للحل الوسط في المواقف. ومع ذلك، ومنذ انطلاقة عملية أوسلو تجنبت الادارة الامريكيّة التصريح عن آرائها علنا بشأن القضايا المتصلة بالاتفاق الدائم، لأنها كانت تشعر بأن على الأطراف المعنيّة أن تتخذ قراراتها اللازمة بنفسها. الى أن بدأت مفاوضات الحل الدائم في نهاية عام 1999، كانت الإدارة الأميركيّة تتدخل في العمليّة السياسيّة بشكل أساسي لتجنب انهيارها التام في ضوء ترسبات عدم الثقة المتبادلة بين الجانبين. وبهذه الطريقة ساهمت بنشاط في إنجاز بروتوكول الخليل (في كانون ثاني 1997) والتي أدى إلى إعادة الانتشار في المدينة؛ ومذكرة واي ريفر (تشرين أول 1998) التي حددت جدولا زمنيا لتنفيذ الاتفاق الانتقاليّ وإعادة الانتشار الاسرائيليّ في الضفة الغربيّة؛ ومذكرة وشرم الشيخ (في أيلول 1999) التي وضعت أهدافا ومواعيد محددة للتوصل الى اتفاق اطار واتفاق دائم.

حتى في بداية المفاوضات حول التسوية الدائمة (في عام 1999)، فضلت الإدارة الأمريكيّة أن تتخذ الأطراف قراراتها بنفسها. امتنعت الولايات المتحدة عن تشكيل سياسة منظمة في السياق الواسع للاتفاق الدائم. وفي حين أراد الفلسطينيون من الولايات المتحدة أن تقوم بشكل مباشر بدور فعّال قدر الإمكان في المحادثات، أصرت إسرائيل على أن تكون المفاوضات ثنائيّة. وعارضت اسرائيل التدخل الأميركيّ المباشر في المحادثات التي كان من الممكن أن تزيد من المصاعب أمام اسرائيل فيما يتعلق بالقضايا الجوهريّة، وكانت إسرائيل تفضل أن تقتصر مشاركة الولايات المتحدة على مواضيع معينة مثل القضايا الأمنيّة، أو الجهاز الدوليّ لتنفيذ حل لمشكلة اللاجئين. وفقا لهذا الموقف، منعت إسرائيل الجانب الأميركيّ من أن يكون شريكا في صياغة المواقف والاتفاقات في سياق المفاوضات.

كانت لدى الإدارات الأمريكيّة المختلفة وجهات نظر مختلفة بشأن مشاركتهم في المفاوضات. وكانت النزعة الأساسيّة بالنسبة لها قصر نشاطها على تقديم "التوجيهات" لأطراف العمليّة السياسيّة، مثل استضافة المحادثات خارج منطقة الشرق الأوسط، مع تجنب التدخل الجوهريّ في المفاوضات. وبدلا من ذلك، ركزت جهودها على تحفيز وإقناع الجانبين بالالتزام بالقرارات الضروريّة للتوصل إلى اتفاق، مع تجنب التواجد حول طاولة المفاوضات. عندما وصلت إسرائيل

12 وافق الجانبان (في مفاوضات طابا وانابوليس) على نظام دولي وصندوق يتولى تنظيم موضوع التعويض للاجئين لكنهم لا زالوا مختلفين حول طبيعة الجهاز ومدى العبء المالي الذي سيتم فرضه على إسرائيل.

ومنظمة التحرير الفلسطينيّة إلى طريق مسدود في المحادثات، زادت الولايات المتحدة من حجم مشاركتها، فقدمت مقترحات "لجسر الهوة" بين الجانبين، إضافة إلى التواجد الفعليّ في المفاوضات.

ساهم الأميركيون بتواضع في سد الفجوات بين مواقف الجانبين في سياق المفاوضات حول الاتفاق الدائم. عموما، فقد غيروا مواقفهم الدائمة بشأن الصراع بتردد وحذر كبيرين، وعادة ما فعلوا ذلك عندما أظهر الطرفان مرونة وتبنيا موقفا أكثر تقدميّة.

على مر السنين، عارضت الإدارات الأميركيّة تأسيس دولة فلسطينيّة مستقلة، بينما التزمت الصمت إزاء الامر بعد التوقيع على اتفاق أوسلو.[13] ولم يتغير موقف الادارة الامريكيّة إلا بعد أن أعربت إسرائيل عن استعدادها للتصالح مع فكرة إقامة دولة فلسطينيّة خلال مسار المفاوضات حول الاتفاق الدائم. ومع ذلك، ونظرا لمواقف إسرائيل في المفاوضات، عارض الامريكيون دولة فلسطينيّة "مستقلة"، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنيّة. بيد أنها لم تدعم مقترح "الحكم الذاتيّ الخالص". كانت المرة الاولى التي أعلن فيها رئيس أمريكيّ ترحيبه بدولة فلسطينيّة في حزيران 2002 عندما طرح الرئيس جورج بوش الإبن رؤيته فيما يتعلق بالصراع الإسرائيليّ – الفلسطينيّ.[14] مع بداية عام 2008، وبالتزامن مع عمليّة أنابوليس، شجعت الولايات المتحدة ودعمت برامج "على طريق بناء الدولة"، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالأمن والحكم الرشيد بهدف رفع درجة استعداد الفلسطينيين لاقامة دولة الى حدها الاقصى.

تبنت الإدارات الأميركيّة باستمرار وطيلة سنوات موقفا بأن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي إلى خطوط 1967 مع تعديلات حدوديّة طفيفة وتنفيذ ترتيبات أمنيّة مناسبة. وعندما طُرحت هذه القضايا على طاولة المفاوضات، طلب الامريكيون من إسرائيل ابداء مرونة كبيرة في نطاق وجودة وتواصل الأراضي التي ستنقلها إلى الكيان الفلسطينيّ. كما طلبوا من الفلسطينيين أن يفهموا أن إسرائيل لا تستطيع إخلاء جميع الأراضي لأسباب تتعلق بالأمن والاستيطان. وأعترف الأميركيون بمطالب إسرائيل بأن تكون الدولة الفلسطينيّة منزوعة السلاح، وبأن تكون هناك فترة انتقاليّة لإعادة الانتشار الاسرائيليّ، وأن تبقى القوات الإسرائيليّة في غور الأردن لفترة محدودة. وفضلت الإدارات الامريكيّة خيار تمركز قوة دوليّة على نحو مستمد من الاتفاق، من أجل حل القضايا الأمنيّة الرئيسيّة. وفي محادثات أنابوليس (2008) شعروا أن الاتفاقات الأمنيّة يمكن أو حتى يجب أن تكون مدعومة من قبل نظام أمنيّ إقليميّ وقوات عسكريّة أجنبيّة. وفي المحادثات التي بدأها وزير الخارجية كيري (2013-2014)، وضع الامريكيون خطة أمنيّة من شأنها أن تلبي حاجات اسرائيل الامنيّة باستخدام تقنيات التتبع والاستخبارات المتقدمة.

كان الموقف الأمريكيّ بشأن المستوطنات ثابتا دائما، واعتبرها عقبة في طريق السلام. وحسب جميع الإدارات الامريكيّة، فإن تعقيدات حل قضية المستوطنات نمت مع مرور الوقت بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المستوطنين والتوزيع الجغرافيّ الواسع للمستوطنات. وكان موقفهم الأساسيّ بأن على الجانبين إيجاد صيغة من شأنها أن تسمح لجزء كبير من المستوطنين بالبقاء حيث هم.[15] وحسب وجهة النظر الأمريكيّة، كان من المهم العمل بسرعة على اتخاذ القرارات حول الحدود من أجل وقف استمرار البناء في المناطق التي لن تكون جزءا من دولة إسرائيل بموجب شروط الاتفاق الدائم.

في ضوء التأييد الواسع في الكونغرس واللوبي اليهوديّ للمبدأ القائل إن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبديّة"، تجنبت الإدارات الأمريكيّة تبني أي موقف رسميّ أو واضح حول هذا الموضوع. لم يعترف الامريكيون بالمدينة عاصمة لإسرائيل ولا بضم القدس الشرقيّة، ولكنهم يعارضون تقسيم المدينة ويفضلون أن تترك المسألة الى المفاوضات المستقبليّة بين الجانبين. في مفاوضات الحل الدائم التي جرت في النصف الأول من عام 2000، فضل الأميركيون موقف إسرائيل بتأجيل النقاش حول هذه القضيّة حتى النهاية، بسبب تعقيداتها. ومع ذلك، وفي النصف الثاني من نفس العام حين ناقش الطرفان الأفكار المختلفة بشأن المدينة ومقدساتها، دعم الأمريكيون تقسيم المدينة إلى عاصمتين على أساس ديموغرافيّ. ثم تقدموا بمقترحات بشأن الأماكن المقدسة، بما في ذلك خطة الرئيس كلينتون بنقل السيادة على موقع جبل الهيكل/ الحرم الشريف إلى مجلس الأمن الدولي، الذي يتولى لاحقا نقل الوصاية الى الفلسطينيين. في السنوات اللاحقة، امتنع الاميركيون عن تقديم موقف من القضية، لكنهم واصلوا القول إن البناء في القدس الشرقيّة غير شرعيّ. وفي محادثات أنابوليس (2008) أيد الامريكيون الموقف الفلسطينيّ بتقسيم البلدة القديمة سياسيّا، وليس جغرافيّا، وفق ما جاء في مقترحات كلينتون.

بشكل عام، امتنعت الإدارات الأمريكيّة عن معالجة مطلب عودة اللاجئين، وقالت إن هذا الموضوع يجب أن يُناقش في المفاوضات بين الجانبين. خلال مفاوضات الاتفاق الدائم، قبل الامريكيون بموقف إسرائيل المعارض لعودة اللاجئين إلى إسرائيل. واقترح الرئيس كلينتون بدائل عمليّة لحل مشكلة اللاجئين، بما في ذلك المطلب الفلسطينيّ من إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها عن قضية اللاجئين والاعتراف بحقوقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم. ومع ذلك، لم تحظَ الصيغ التي اقترحها كلينتون بقبول أي من الطرفين.

تقييم الوساطة الأمريكيّة

توقعت الإدارات الأمريكيّة التي وجهت عمليّة أوسلو منذ أيلول 1993 من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة أن تنفذا بشكل حقيقي وفعلي الاتفاقات التي وقعتا عليها والتزمتا بها. وفيما كان الامريكيون يتفادون التورط العميق في العمليّة السياسيّة، فإنهم تدخلوا في أوقات الأزمات والجمود من أجل تحديد أسباب الأزمة وتفادي الانهيار الكامل للعمليّة. وهكذا، بعد وقف مفاوضات التسوية الدائمة (كانون ثاني 2001)، ونتيجة لتصعيد الصراع العنيف بين إسرائيل والفلسطينيين، تدخلت الولايات المتحدة بهدف صياغة توصيات من أجل إنهاء الصراع واستئناف العمليّة السياسيّة والتوصل إلى الاتفاق الدائم. وكتب المبعوث الأميركيّ السيناتور جورج ميتشل تقريرا أشار فيه إلى سببين رئيسيين وراء أزمة الثقة بين الجانبين وانهيار العمليّة السياسيّة: الارهاب الفلسطينيّ والبناء في المستوطنات الإسرائيليّة.

كانت هذه النظرة الثاقبة حول الأسباب الأساسيّة التي كانت وراء عدم قدرة الطرفين التوصل إلى اتفاق قد رافقت الموقف الأميركيّ في كل المحاولات لدفع الطرفين لاستئناف العمليّة السياسيّة. وكان التقييم بأن إزالة هاتين العقبتين، الإرهاب الفلسطينيّ والبناء في المستوطنات، من شأنها أن تمهد الطريق لاستئناف العمليّة

13 طرحت ادارة الرئيس كلينتون موقفا عاما أشار إلى مسالة الدولة الفلسطينية عندما أعلن الرئيس كلينتون عشية لقائه بالرئيس عرفات في كانون ثاني 1998 أن للفلسطينيين الحق بالحياة كأمة حرة، لكنه بعد ذلك قال إنه لم يقصد دولة فلسطينية. انظر

http://www.usembassy-israel.org.il/publish/press/whouse/archive/1998/january/wh3123.htm

14 كان الرئيس بوش متشائما فيما يختص بقدرة الفلسطينيين على تأسيس دولة بالمفهوم العملي. ووافق على مقترح اسرائيل بتأسيس دولة فلسطينية على مراحل بعد أن يثبت الفلسطينيون أنهم قادرون على ذلك. وتبعا لذلك، عرض الرئيس بوش مرحلة انتقالية يتم على أساسها تأسيس دولة فلسطينية بحدود مؤقتة تتمتع فقط ببعض مكونات السيادة. وهكذا أعادت الادارة الامريكية طرح فكرة الفترة الانتقالية في اتجاه الحل الدائم.

http://georgewbush-whitehousearchives.gov/news/releases/2002/06/20020624-3.html

15 لا بد من التذكير بان وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز قال عام 1982 بأنه يوافق مع الطرح القائل بأن لليهود الحق في الاقامة في المناطق. وفي تقديره، فانه لن يتم إزالة المستوطنات في الحل النهائي. بيد أنه أشار إلى أن سكان هذه المستوطنات لا بد وان يعيشوا تحت سيطرة الحكومة التي يتم تأسيسها في السياق والتي يتم الاتفاق عليها من خلال المناقشات بما يشابه حقوق العرب المقيمين في اسرائيل. انظر: شولتز: الولايات المتحدة لا تبحث عن فرض حل لمشكلة الشرق الاوسط – 14 ايلول 1982

http://www.jta.org/1982/09/14/archive/shultz-u-s-not-seeking-toimpose-solution-of-Mideast-crisis

السياسيّة وفرص التوصل الى الاتفاق الدائم.[16] وتميزت التوصيات العمليّة التي وضعها الامريكيون للطرفين بمجموعة "صفقات" شملت عموما وقف العنف، واستئناف التعاون الأمنيّ، واتخاذ تدابير بناء الثقة بين الجانبين، والوقف المؤقت للبناء في المستوطنات، واستئناف مفاوضات الاتفاق الدائم. ومع ذلك، فشلت جميع المحاولات التي بذلت لتحقيق هذا الترتيب عن طريق المفاوضات بين الطرفين وانتهت إلى دورات متكررة من العنف.

للأسف، فقد فشلت مختلف الإدارات الأمريكيّة في فك رموز السبب الجذريّ وراء إخفاقات العمليّة السياسيّة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. في الواقع، جاء البناء في المستوطنات من جانب إسرائيل، والعنف من الجانب الفلسطينيّ، نتيجة ضعف القرارات الاستراتيجيّة التي اتخذتها قيادات الطرفين في بداية العمليّة السياسيّة، وليس سببا في انهيار هذه العمليّة السياسيّة. وقد عبرت عن هذا الضعف لديهم عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات سياسيّا ودبلوماسيّا، بشأن حل إقليمي وسط، لأن كلا الجانبين يشعران بأن لديهم حقوقا حصريّة على الأرض. لم يتمكن الامريكيون من رؤية حقيقة أن أيا من القيادتين لم تملك أي استراتيجية لبلوغ الهدف المتمثل في تقاسم الأرض وحسم الصراع، وأنها لم تتخذ القرارات الوطنيّة التاريخيّة اللازمة للوصول إلى هذا الهدف. في أي حال، لم يكن أي من الطرفين قد تبنى وسائل العمل المناسبة التي يجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف. وكما هو موضح أعلاه، هذه الحقيقة هي التي حجبت العمليّة السياسيّة من بدايتها، وخلقت ترسبات من عدم الثقة بين الجانبين خلال الفترة الانتقاليّة، ومنعتهما من حل الصراع – على الرغم من أنهما، في الواقع، نجحا في تضييق هوة الخلاف بينهما وكشفا عن مجالات للمرونة التي سهلت التوصل الى اتفاقات سياسيّة. ويبدو أن الإدارات الأمريكيّة اعتبرت أن دورها يقتصر على توفير "منصة" لعمليّة السلام، باستثناء الرئيس كلينتون الذي جلب اقتراحا ملموسا لاتفاق دائم.

الطريق إلى حل الصراع: الاستنتاجات والتوصيات

فشلت جولات التفاوض الرئيسية الثلاث حول اتفاق دائم، والتي عقدت جميعها تحت رعاية أمريكيّة (1999–2001، 2008، 2013–2014) بشكل تام. وفقط خلال محادثات أنابوليس (التي استمرت نحو عام) بدا أن اتفاقا دائما كان في متناول اليد. وكان ذلك بسبب القرارات الاستراتيجيّة والتاريخيّة التي استرشد بها قادة الطرفين المتفاوضين. وكشفت جودة العمليّة السياسيّة في أنابوليس، والتفاهمات التي انبثقت عن محادثات ايهود أولمرت ومحمود عباس، أن الجانبين أدركا خيار حل الصراع بينهما. وسوف يستند هذا الحل على اتفاق ثنائي على أساس مبدأ الدولتين على حدود 1967 (مع التعديلات المطلوبة) وعلى حل كامل لجميع القضايا الجوهريّة. في الواقع، أعادت عملية أنابوليس كلا من إسرائيل والفلسطينيين إلى مسار أوسلو الأصلي على أساس اتفاق دائم وشامل ينظم جميع المسائل العالقة بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك العلاقات بين الدولتين في الحالة الدائمة.[17] على النحو السالف الذكر، تم تعليق محادثات أنابوليس بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة (عمليّة الرصاص المصبوب)، والإنهاء المبكر لولاية رئيس الوزراء إيهود أولمرت كرئيس للوزراء.

خلال العقد ونصف العقد المنصرمين، تم اقتراح حوالي عشرين مخطط لتسوية الصراع من قبل جهات عديدة مثل جامعة الدول العربيّة ومنظمات المجتمع المدنيّ الإسرائيليّة، وشخصيات عامة فلسطينيّة وإسرائيليّة[18]. بعض هذه الخطط تناولت اتفاقا شاملا (مثل مبادرة السلام العربيّة، صوت الشعب، ومبادرة جنيف). كما وضعت خطط أخرى الخطوط العريضة لترتيبات محدودة لكن طويلة الأمد (مثل خطط شاؤول موفاز، وإيهود يعاري، والهدنة التي طرحتها حركة حماس – هدنة طويلة الأمد). وأخيرا، ظهرت مقترحات إضافية باعتماد سياسة أحادية الجانب (مثل خطط حاييم رامون، وجلعاد شير، وأوري ساغي، ومعهد أبحاث الأمن القومي). وإلى جانب خطط الاتفاق الشامل، فإن كل الخطط الاخرى صدرت في وقت ألقت بظلال من الشك على قدرة أو رغبة أي من الطرفين في التوصل إلى اتفاق كامل. وبطريقة أو بأخرى، لم يقم الجانبان بمناقشة أو تبني أي من تلك الخطط.

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية الدور الأميركيّ في الجهود المبذولة لحل الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ. بيد أن جهودها في الوساطة لم تؤتِ ثمارها. إذ لم يؤيد أي من اللاعبين مقترحات الوساطة الأمريكيّة. وكانت النماذج التفاوضيّة مثل "محادثات التقارب" غير مثمرة، ولم ينجم عن جهود الوساطة المتنوعة أي شيء يُذكر. تشبثت الولايات المتحدة بسياستها أن على الأطراف المعنية اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق تسوية سياسيّة. وفقا لهذا النهج، فإنها لم تفرض أبدا اتفاقا على الطرفين (رغم أن هذا قد يحدث إذا ما كان من شأن الصراع أن يهدد المصالح الأمريكيّة كقوة عظمى.)

وبالتالي، فإن حل الصراع ينطوي على مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين حول التسوية الدائمة. ويجب على الطرفين استخلاص العبر من أخطائهما في العمليّة السياسيّة بينهما خلال العقدين الماضيين، والاعتراف بالحقائق التالية:

أ. تتطلب المصالح الاستراتيجيّة المعلنة لكل طرف وجود العمليّة السياسيّة من أجل التوصل إلى اتفاق دائم شامل. إن مستقبل وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، والحفاظ على أمنها للأجيال القادمة، يعتمد على إنشاء دولة فلسطينيّة مستقلة وقابلة للحياة جنبا إلى جنب معها. في الوقت ذاته، إن الوجود الآمن للشعب الفلسطينيّ في وطنه والحفاظ على هويته الوطنيّة يعتمد أيضا على الحل ذاته.

ب. يكمن سبب الفشل في حل الصراع في حقيقة أن كلا الجانبين أجريا مفاوضات للتوصل إلى اتفاقيات مؤقتة وأخرى دائمة لكن دون اتخاذ القرارات الاستراتيجيّة ذات الصلة أولا. وبالتالي، لم يكن ممكنا للجانبين تقديم التنازلات الضروريّة لأنهما منذ البداية لم يتخذا قرارات تاريخيّة وطنيّة للتوصل إلى حل.

ج. جرت المفاوضات دون تحديد اتجاه واضح للأهداف والمصالح المحددة. في الواقع، روج الطرفان لأهداف تناقضت بشكل صارخ مع الأهداف الواضحة والمعلنة للعمليّة السياسيّة.

إن هذا الإقرار، الذي من شأنه أن يخرج من قلب التأمل الذاتيّ لدى كل جانب، أمر حيوي لقيادة القيادتين الإسرائيليّة والفلسطينيّة نحو إظهار الإخلاص الحقيقي. عليهما التحلي بالرغبة الحقيقية لسد الثغرات التي لا تزال قائمة، ولتغذية زخم عملية التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق دائم شامل.

يجب على الطرفين التفاوض استنادا إلى التزام حقيقيّ لتحقيق اتفاق سياسيّ على تقسيم البلاد. وعلى الفلسطينيين التخلي عن مطلبهم غير المجدي بالاعتراف بحق العودة للاجئين إلى داخل اسرائيل. وبالمقابل، على إسرائيل أن تتخلى عن مطلبها بأن يعترف الفلسطينيون بيهوديّة الدولة.

إن التنازل عن هذه المطالب من جانب الفلسطينيين وإسرائيل يحمل قيمة فكريّة وعمليّة، إذ يمكن تفسيره على أنه يعني أن الجانبين – إسرائيل والفلسطينيين – قد باتا على استعداد لتقبل فكرة التوصل الى الحل الوسط التاريخيّ لتقاسم الأرض. كما إن ترسيم حدود متفق عليها بينهما يخدم الهدف الوطنيّ لكل من الشعبين. وفيما يتعلق بمطالب إسرائيل الواقعيّة بشأن الأراضي والأمن، هناك حلول عمليّة. أما بالنسبة للمطلب غير المجدي للفلسطينيين بشأن حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل، فهناك طرق بديلة للحل.

على القيادات في إسرائيل وعلى الجانب الفلسطينيّ أن تأتي للتفاوض على اتفاق دائم بناء على قرار استراتيجيّ يدعمه الجمهور. ومثل هذا القرار يجب أن يرتكز على الاعتراف المتبادل بأن للشعبين حقوقا ومكانة متساوية، ويستحقان تقرير المصير والسلام بنفس الدرجة، وأن اتفاق السلام سيضمن لهما هويتهما الوطنيّة ووجودهم، حتى لو كان ذلك فوق جزء من الوطن. كما يجب أن تستند العمليّة ذاتها على مرجعيات معترف بها مثل قرارات الأمم المتحدة 242 و 338، والاتفاقات المبرمة سابقا من قبل الجانبين، وهي مكونات أفكار الرئيس

16 أمثلة: في خطابه في حزيران 2002، طالب الرئيس بوش الفلسطينيين بالتخلي عن العنف وطالب اسرائيل بالتوقف عن البناء في المستوطنات. وفي خارطة الطريق، طُلب من الفلسطينيين محاربة الارهاب، وطُلب من اسرائيل تجميد البناء في المستوطنات. وفي صيف 2013، اقترح وزير الخارجية جون كيري على رئيس الوزراء نتنياهو تجميد الاستيطان (كواحد من بين ثلاثة خيارات) من أجل تسهيل استئناف مفاوضات الحل الدائم.

17 انظر فيشمان ولافي: سبعة عشر خطة في عشر سنوات (بالعبرية) ص 16–69.

18 المصدر السابق.

كلينتون (كانون أول 2000)، والتفاهمات التي تحققت في محادثات طابا (كانون ثاني 2001) ومقترح أولمرت (2008).

وفيما يلي بعض المبادئ التي يمكن ان تقوم مقام المبادئ التوجيهية لاتفاق دائم:

أ. إنشاء دولة فلسطينيّة في حدود 1967، مع تبادل بواقع "واحد إلى واحد" للأرض ما يسمح بضم الكتل الاستيطانيّة الى إسرائيل.[19]

ب. تقسيم مدينة القدس وفقا لمعايير كلينتون (الأحياء اليهوديّة لإسرائيل والعربيّة لفلسطين) و"أحكام خاصة" للحوض المقدس.

ج. فرض قيود على تسلح الدولة الفلسطينيّة وتبني اتفاقات أمنيّة لضمان ممارسة الحكم الفلسطينيّ ومسؤولية الدولة.

د. صيغة تضمن التوصل إلى حل تدريجيّ لمشكلة اللاجئين.

من شأن اعتماد مبادرة السلام العربيّة أن يعطي دعما حيويّا للفلسطينيين وإسرائيل لدى اتخاذ القرارات الوطنيّة التاريخيّة، والتي هي ضروريّة للتوصل إلى اتفاق دائم. وعلى إسرائيل أن تتبنى مبادرة السلام العربيّة باعتبارها المنصة الرئيسيّة لتعزيز العمليّة السياسيّة. وخلافا لبعض التفسيرات، فإن المبادرة لا تملي نتائج المفاوضات، بل تشكل إطارا للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربيّ، استنادا إلى اعترافها بأن الحل العسكريّ لا يمكن أن يجلب السلام والأمن لدول المنطقة. وتنص المبادرة على أن جميع الدول العربيّة ستعمل على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بعد أن تنسحب إسرائيل إلى حدود 1967 وتوافق على إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقيّة. ولا تستبعد المبادرة إمكانية إجراء تعديلات حدودية متفق عليها، كما أنها لا تملي الطريقة التي سيتم بها تقسيم القدس، وتحدد بأنه سيتم تحديد التفاصيل الدقيقة للحدود بين الدولتين والحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال اتفاق بين الطرفين.[20]

في ضوء رواسب الكراهية وعدم الثقة التي نشأت بين إسرائيل والفلسطينيين، يمكن للولايات المتحدة القيام بدور حيويّ كطرف ثالث يحفز الشركاء لتجديد العملية السياسيّة. ومن الممكن القيام بذلك من خلال تقديم الوعود بتوفير المساعدة الماديّة والضمانات والأوراق اللازمة من أجل ترجمة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين على أرض الواقع. في حال وصل الطرفان إلى نقطة استنفدت معها جميع مجالات المرونة والحلول الوسط، فإنه يبقى أمامهم خيار التوجه إلى الجانب الأميركيّ والطلب منه أن يقوم بدور الوسيط من أجل تحقيق الاتفاق بينهما أو بدور المحكّم الذي يقرر في قضايا مختلفة، وذلك كي يتسنى تجميع كافة مكونات "لغز" الحل الدائم. وحيث أن الهيبة الأميركيّة ستكون على المحك في العمليّة السياسيّة، فإن تدخلها في صياغة مركبات الوساطة بين الطرفين، أو اتخاذ القرار بين مواقف مختلفة من الطرفين، يجب أن يتم كجزء من حوارات مغلقة مع الطرفين. ويجب على الولايات المتحدة في هذا الحوار أن تكون على اطلاع تام بمواقف الطرفين، وأن تفهم عميقا مشاعرهم حول مختلف القضايا.

لذلك، فإن نجاح المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف التفاوض على اتفاق دائم وشامل وقابل للحياة، مشروط بتحقيق وإيفاء المبادئ التالية:

- يبني كل طرف التزامه بتحقيق تسوية سلميّة سياسيّة استنادا الى قرار استراتيجيّ بدعم من الجمهور، وعلى الاستعداد لخوض عملية نقاش عميقة ومستمرة عبر المفاوضات المباشرة.
- مرجعيّات الحل السياسيّ بين إسرائيل والفلسطينيين هي قرارات الأمم المتحدة 242 و 338، استنادا إلى "مبدأ الارض مقابل السلام"، فضلا عن الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان في جولات المفاوضات السابقة.
- يحدد الجانبان الهدف النهائي المتفق عليه من المفاوضات وسيمثل هذا الهدف نقطة انطلاق للمفاوضات، وهو دولتان لشعبين تتعايشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام.
- تركز المفاوضات على حل مشكلة عام 1967، وليس "ملف 1948"، وتكون مستندة إلى "خارطة استقرار" من شأنها أن تضمن حدودا آمنة ومستقرة للجانبين.
- يتم وضع كل القضايا على طاولة المفاوضات لمناقشة صريحة ومفتوحة، من المرجح أن تؤدي لاحقا إلى تسويات واتفاقات بامكان الجانبين التعايش معها. وسوف تستند نهايتها على مبدأ أن "لا شيء متفق عليه ما لم يتم الاتفاق على كل شيء."
- يتم بناء الثقة بين الجانبين في عمليّة التفاوض عبر إعطاء الأسبقيّة لمناقشة القضايا الجوهريّة والاتفاق عليها، وفقا لمبدأ التفاوض على مراحل تنتقل من "الصعب" الى "السهل."
- يحدد الجانبان الإطار الزمنيّ مسبقًا لإجراء المفاوضات حتى الانتهاء منها.

ثمة احتمال كبير بأن يتم التوصل إلى اتفاق شامل إذا تم الالتزام بجميع المبادئ أعلاه، وإذا توفرت المساعدة الماديّة والضمانات الدوليّة اللازمة. وفيما تم تحقيق بعض المبادئ جزئيا أو لم يتم تحقيق أي منها فإن احتمال التوصل إلى اتفاق سيكون ضعيفا جدا. وعندها، إما أن يدخل الطرفان في عمليّة مستدامة من إدارة الصراع أو أن يفرض المجتمع الدوليّ حلا أو مكونات حل، على الطرفين.

19 كما ورد آنفا، فقد بدأت اسرائيل المفاوضات حول الحل الدائم في بداية عام 2000 بخرائط تحدثت عن 77% من المساحة. وبعد ذلك بعام، اقترحت اسرائيل الانسحاب من 96% من المساحة (مفاوضات طابا في كانون ثاني 2001). كما كانت الخرائط التي اقترحها رئيس الوزراء أولمرت قريبة من هذه النسبة.

20 انظر: افرايم لافي (اسرائيل ومبادرة السلام العربية) (بالعبرية) جامعة تل ابيب. مركز تامي شتاينيتس لابحاث السلام، 2010) وانظر ايضا الى بيان الامير تركي بن فيصل آل سعود الذي قال فيه "ان مبادرة السلام العربية لم تكن منظورا مبسطا لكن بمكن تعديلها كي تأخذ بالحسبان كل ما يتم الاتفاق عليه بشكل مشترك بين الاسرائيليين والفلسطينيين في مفاوضاتهم." (تركي بن فيصل. قد يكون السلام ممكنا عندما تكون مبادرة السلام العربية أساسا له. هآرتس 7 تموز 2014.
http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-peace-conference/1.599067

عن المؤلّفين

العقيد (احتياط) شاؤول أريئيلي

العقيد (احتياط) شاؤول أريئيلي هو باحث في الصراع الإسرائيليّ الفلسطيني، ويرافق المسار السياسيّ على جميع أنواعه. كان في السابق قائد اللواء الشماليّة في غزّة، ونائب السكرتير العسكريّ لوزير الأمن ورئيس الحكومة، ورئيس مديريّة الحلّ المرحليّ في عهد كلّ من اسحق رابين وشمعون بيرس وبنيامين نتنياهو، ورئيس مديريّة مفاوضات الحلّ الدائم في مكتب إيهود باراك. يعمل اليوم باحثًا في صندوق التعاون الاقتصاديّ [ECF]. وهو من مبادري "تفاهُمات جنيف"، وعضو إدارة مجلس السلام والأمن. يحمل أريئيلي شهادة ماجستير من كلّيّة إدارة الأعمال على اسم ريكناتي في جامعة تل أبيب، ويدرس للحصول على شهادة الدكتوراة في جامعة حيفا. وهو زميل أستاذ مشارك في المركز متعدّد المجالات في هرتسليا، والكلّيّة الأكاديميّة في تل أبيب يافا. نشر خمسة كتب حول الصراع، وكان كتابه الأخير "الحدود بيننا وبينكم"، إصدار "عليات هغاغ". حاصل على جائزة "تشتسيك" لدراسات أمن إسرائيل لعام 2013. ونشر مئات المقالات في مجلّات وصحف إسرائيليّة. يقدّم محاضرات وجولات في أرجاء إسرائيل، ويُجري الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام حول المسار السياسيّ والوضع الأمنيّ.

السيّد إلياس زنانيري

السيد الياس زنانيري صحفيّ فلسطينيّ مخضرم ومستشار سياسيّ وإعلاميّ. من بين سلسلة المواقع التي شغلها كان سكرتيرا للتحرير في صحيفة "الفجر" المقدسية، لسان حال منظمة التحرير الفلسطينيّة في الاراضي المحتلة في سبعينيات القرن الماضي، ومن ثم رئيس تحرير وكالة الانباء الفلسطينيّة الوحيدة في القدس الشرقيّة في الثمانينيات والمعروفة باسم "المكتب الفلسطينيّ للخدمات الصحفيّة". كما عمل لاحقا مع عدد من الصحف ومحطات التلفزيون الفلسطينيّة والأجنبيّة.

في عام 2003، شغل منصب المستشار الإعلاميّ والسياسيّ لوزارة الداخليّة والأمن الداخليّ في السلطة الوطنية الفلسطينيّة، ومن ثم إلى وزارة العدل ما بين الأعوام 2009 و2011.

وخلال الأعوام 2003 و 2007 شغل منصب المدير التنفيذيّ لتحالف السلام الفلسطينيّ، الذي عمل على الترويج لمبدأ حل الدولتين للصراع العربيّ الإسرائيليّ. ومنذ كانون الثاني عام 2012 حتى اليوم يعمل مستشارًا سياسيًا ونائبًا للرئيس في لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي.

العقيد (احتياط) د. إفرايم لافي

العقيد (احتياط) د. إفرايم لافي هو مدير مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام، وزميل باحث في مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب. يتركّز في أبحاثه في المجتمع الفلسطينيّ ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة والصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وكان آخر منصب له في الجيش الإسرائيليّ رئيسًا للساحة الفلسطينيّة في دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكريّة (1998–2002)، وعمل مستشارًا لرئيس الوفد الإسرائيليّ في المفاوضات مع الفلسطينيين حول تسوية الحلّ الدائم. من كتبه الأخيرة: "40 عامًا من الحكم في المناطق: تأثيرات على دولة إسرائيل (محرّرًا، 2009)؛ "مسار السلام: سبع عشرة مبادرة في عشر سنوات (بمشاركة هنري فيشمان، 2010)؛ "إسرائيل ومبادرة السلام العربيّة" (محرّرًا، 2010)؛ "فلسطين – الدولة القادمة؟" (محرّرًا، بمشاركة يتسحاق غال، 2012)؛)؛ "وطنيّة وأخلاق – الخطاب الصهيونيّ والمسألة العربيّة" (محرّرًا، 2014).

السيّد دان روتم

السيّد دان روتم هو مستشار سياسيّ لمركز ش. دانيال أبرهام للسلام في الشرق الأوسط. وهو متخصّص في المسار السياسيّ، وفي تاريخ المفاوضات ومسار السلام، وفي العلاقات الثلاثيّة بين إسرائيل والولايات المتّحدة والفلسطينيّين، وفي القضايا المركزيّة للصراع: الحدود, القدس, اللاجئين, الترتيبات الأمنيّة. التقى دان روتم في إطار عمله مع مسؤولين رسميّين وغير رسميّين في إسرائيل، وفي الولايات المتحدة، ولدى الفلسطينيين، وكذلك مع شخصيّات دوليّة ومختصّين في القضايا ذات الصلة. ويحتفظ دان – في ما يحتفظ – من قِبل مركز السلام بمنظومة خرائط متطوّرة تستجيب للقضايا الإقليميّة المتعلّقة بالصراع. وفي إطار عمله، عمل على إرشاد موظّفين رفيعي المستوى من بين القيادات.

المسار السياسيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ على المحور الزمنيّ

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College
Tel: +972-9-860-7400 Fax: +972-9-860-7401
1 University Street, Kiriat Yitzhak Rabin, Netanya 42365
Mail: strategic-dialogue@netanya.ac.il
Web: www.netanya.ac.il

978-965-92408-1-4

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

ISBN 978-965-92408-1-4
9 789659 240814